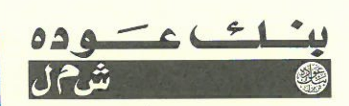
تاريخ المصارف في لبنان

جُورج عَشِيّ / غسّان العَيّاش

بنك عوده
ش م ل



جُورج عَشّي / غسّان العَيّاش



المحتويات

تقديم



لقد تمّ إعداد هذا الكتاب في قسميْه ليروي حكاية قطاع رائد من قطاعات الاقتصاد اللبناني، منذ جذوره الأولى التي غُرست في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم نمت وأينعت وازدهرت على امتداد القرن العشرين، ولا سيّما في نصفه الثاني.

وجاء هذا المؤلَّف ثمرة تعاون بين الدكتور جورج عشّي والدكتور غسّان العيّاش، وكلاهما من أسرة بنك عوده، بعد أن شغل الأوّل رئاسة جمعيّة المصارف لولايتين متتاليتين وشغل الثاني منصب نائب حاكم مصرف لبنان.

في الواقع، راعى كل من المؤلِّفين رغبة بنك عوده في أن يأتي النص على شكل رواية متسلسلة الحلقات تسرد حكاية المصارف في لبنان منذ نشأتها حتى بلوغها مرحلة النضج في أواخر القرن العشرين، مع الابتعاد ما أمكن عن التحليل والتدقيق، والالتزام بمبدأ الحياد الذي ينبغي أن يسود أي بحث تاريخي.

ولعل العبرة الأساسيّة التي تُستخلص من القراءة المتأنّية للنص، هي أن مناخ الحريّة الذي ترعرع في ظلاله القطاع المصرفي اللبناني، هو الذي مكّنه من الانطلاق والنمو، ثم من الصمود والاستمرار على الرغم من الأزمات والتعثّرات التي اعترضت مسيرته، والمحن والحروب التي تعرّض لها لبنان في تاريخه الحديث.

نعم، ثمّة خط واضح في مسيرة الحياة المصرفيّة اللبنانيّة، يعبّر عنه استمرار القطاع وتجدّده الدائم، ونموّه المطّرد في أجواء من الحريّة والاستقرار، أتاحتها الثوابت اللبنانيّة التي ترسّخت في البلد وأصبحت من ركائز كيانه، والتي صمدت أمام كل العواصف والتقلّبات والمحن. ويمكن إيجاز هذه الثوابت بالعناوين التالية:

المركز الرئيسي الجديد لبنك عوده في الوسط التجاري لمدينة بيروت.

ـ النظام الديمقراطي البرلماني،

ـ نظام حريّة القطع وحريّة انتقال الرساميل،

ـ احترام المبادرة الفرديّة والمنافسة الحرّة،

ـ ثبات التشريع واحترام العقود والالتزامات الخارجيّة،

ـ استقلاليّة القضاء،

ـ استقلاليّة السلطة النقديّة،

ـ تعزيز الرقابة الواعية على القطاع المصرفي،

ـ التزام أحكام السريّة المصرفيّة.

إن هذه الثوابت أسّست لمناخ استثماري مؤاتٍ لنمو القطاع وازدهاره وأهّلت لبنان ليكون محطّ احترام المجتمع الدولي. وعلى الرغم من قساوة الظروف التي مرّ بها هذا البلد، فإن هذه الثوابت بقيت قائمة، ولم يخطر في بال أيّ مسؤول الإنتقاص منها أو المساس بها، حتى أصبح شعار ما بعد الحرب الأخيرة أن المصارف اللبنانيّة لم تُخلّ بأيّ من التزاماتها الخارجيّة بأيّ شكل وفي أيّ ظرف.

لم يشأ بنك عوده أن يميّز نفسه في هذا المؤلَّف عن بقيّة المصارف العاملة في لبنان، بحيث لم يجنح أيّ من المؤلِّفَيْن إلى تضمينه أبحاثًا خاصّة عن نشأة البنك ونموّه وبلوغه المرحلة المتقدّمة التي بلغها اليوم، ولعل ذلك يأتي في المستقبل ضمن مؤلّف خاص سوف نعدّه ونضع بين دفّتيه مجموعة من الوثائق والمستندات والصور التي تروي حكاية هذه المؤسّسة التي نشأت كمؤسّسة عائليّة ثم تطوّرت إلى مصرف كبير ذي انتشار واسع على المستوى اللبناني، مع امتداد تفرّعي الى الخارج، وتطلّع إلى المزيد من الانتشار الإقليمي والدولي في عصر العولمة المقبل.

وإني، إذ أسجّل شكري وتقديري للزميلين العزيزين اللذين تولّيا تحرير هذا الكتاب في قسمَيْه، أرجو أن يجد فيه القارئ ما يحتاجه من معلومات ووقائع عن القطاع المصرفي اللبناني منذ نشأته حتى مستهلّ القرن الحادي والعشرين.

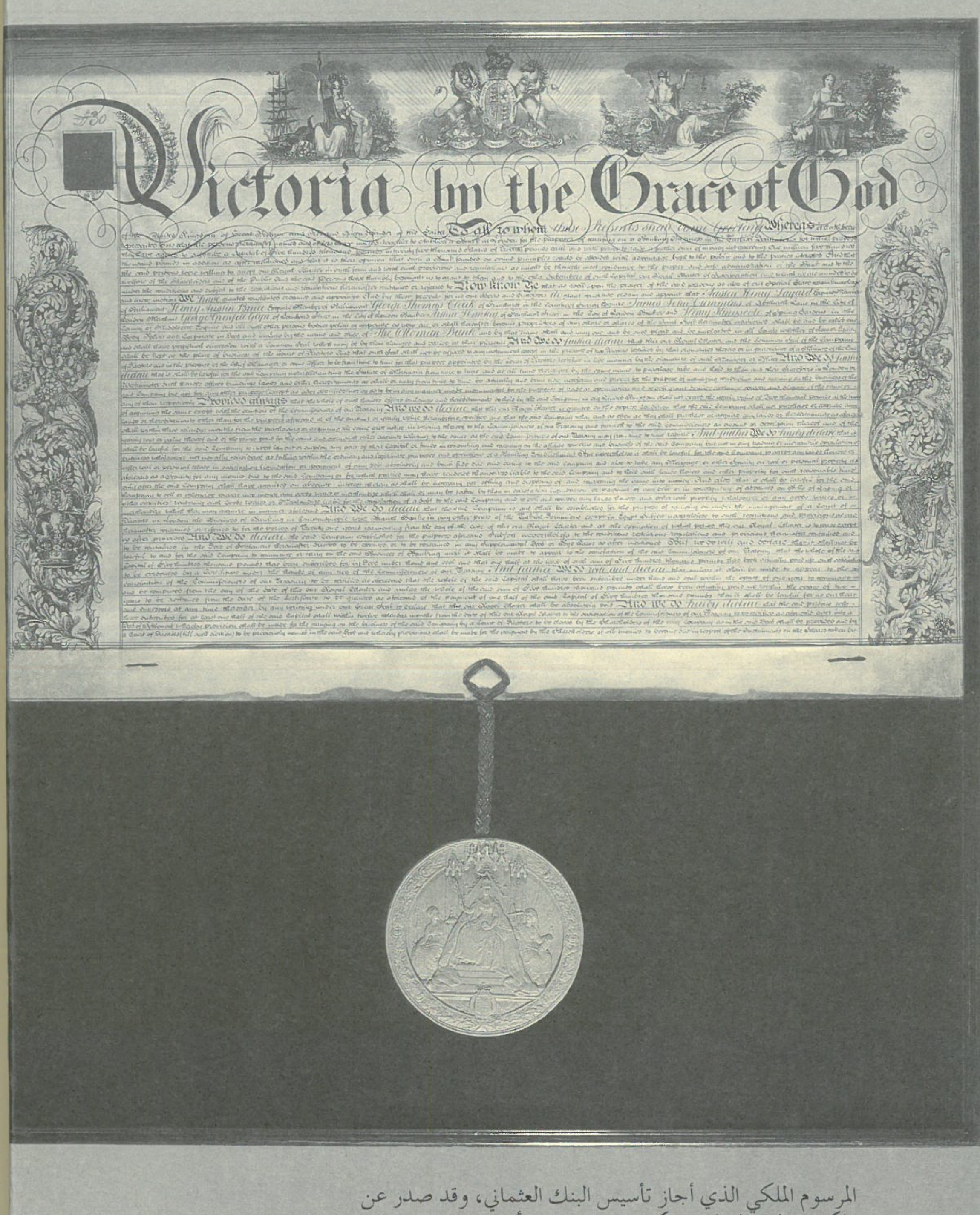
ريمون عوده
رئيس مجلس الإدارة المدير العام
بنك عوده، ش.م.ل

الجُزءُ الأوّل

النّشأة

غسّان العيّاش*

* دكتور في القانون العام من جامعة باريس ـ نانتير، مستشار بنك عوده ش.م.ل.، نائب حاكم مصرف لبنان سابقًا.


Victoria by the Grace of God

المرسوم الملكي الذي أجاز تأسيس البنك العثماني، وقد صدر عن ملكة بريطانيا العظمى فيكتوريا بتاريخ ٢٤ أيار ١٨٥٦.

مِنْ بَوّابَةِ السَّلطَنَة

منذ العقود الأولى للقرن التاسع عشر عصفت بآقتصاد الدولة العثمانيّة محنة شديدة، أهم أسبابها النزاع مع روسيا، وسوء الإدارة وتفوّق الاقتصاد الصناعي الأوروبي على اقتصادها الزراعي المتخلّف. وقد انعكست الأزمة، على وجه الخصوص، خللاً في الميزان التجاري، وإفلاسًا لخزانة الدولة وانهيارات متلاحقة في النظام النقدي.

إزاء تفاقم الأزمة، استعانت السلطنة بالنظام المصرفي الأوروبي، لتمويل الدين العام وتسهيل التجارة الداخليّة والخارجيّة. فتعرّفت البلاد، ذات النظام المالي البدائي، لأوّل مرّة، إلى النظام المصرفي، وشرّعت أبوابها أمام مؤسّساته.

ومثلما دخلت المصارف إلى السلطنة من بوّابة الأزمة، فقد انتقلت إلى لبنان من بوّابة السلطنة. فالمصارف العاملة في الدولة العثمانيّة، وكلها أوروبيّة أو ذات رأس مال أوروبي، سارعت إلى فتح فروع لها في بيروت والساحل والبقاع. وكانت بيروت الشريان الأساسي لتجارة أوروبا مع بلاد الشام ومقرًّا لرجال الأعمال الأجانب، فكان طبيعيًّا أن تستقطب، مع المدن الساحليّة الأخرى، فروع المصارف المهتمّة بتمويل التجارة الخارجيّة وتسهيلها.

لكنَّ هذه المناطق لم تنتظر وصول المصارف الأجنبيّة لكي تبدأ بتمويل اقتصادها. فالمؤسّسات الماليّة المحليّة، ذات الطابع العائلي، كانت تقوم بهذا الدور بفعاليّة وتسلّف القطاعات، لا سيّما صناعة وتجارة الحرير، ذات الصلة الوثيقة بالصناعة المصرفيّة.

أزمة الاقتصاد العثماني

قبل تأسيس دولة لبنان الكبير، سنة ١٩٢٠، لم يكن للبلاد نظام نقدي مستقل، سواء في الإمارة أو في المتصرّفيّة، أو في المناطق الأخرى التي كانت جزءًا من الولايات العثمانيّة.

فقد كانت المناطق اللبنانيّة، طيلة تلك الحقبة، مرتبطة ارتباطًا كاملاً بالنظام النقدي العثماني، تتأثّر، تبعًا لذلك، بتطوّراته وبنتائجها الاقتصاديّة والإجتماعيّة.

ويدفعنا البحث عن تاريخ النشاط المصرفي في لبنان خلال المرحلة الأخيرة من العهد العثماني إلى التعرّف بدايةً على النظام النقدي في السلطنة، لا سيّما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

السلطان يخلق النقد

فالتاريخ المصرفي، على وجه العموم، وثيق الصلة بتاريخ النقد، بل هما في الحقيقة تاريخ واحد ومسار مترابط. إن نشوء المصارف وتطوّرها هما نتيجة طبيعيّة للنظام النقدي، الذي يعود فيتأثّر بدوره بتطوّر النظام المصرفي عينه.

لقد تركت الأوضاع النقديّة المترديّة في السلطنة العثمانيّة، منذ أواسط القرن التاسع عشر، آثارًا سلبيّة على الحالة الاقتصاديّة والمعيشيّة في المناطق اللبنانيّة. كما انعكست هذه الأوضاع، بشكل غير مباشر، على النشاط المصرفي في هذه المناطق. وإذا كانت نتائج تعثّر النظام النقدي سلبيّة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فإن نتائجها المصرفيّة قد تكون، على عكس ذلك، إيجابيّة. فالأزمة الحادّة في خزانة الدولة ونقدها هي التي دفعت هذه الأخيرة إلى التعرّف على النظام المصرفي العالمي، وإلى فتح الأبواب أمام المؤسّسات المصرفيّة الأوروبيّة لكي تمارس نشاطاتها وتفتح فروعها في المدن العثمانيّة الرئيسيّة، وأبرزها، في بلاد الشام، بيروت.

كان يقال، في زمن النظام النقدي المعدني، ان الطبيعة تخلق المعادن، والملك يحوّلها إلى عملة.

ويرمز هذا القول إلى أن خلق النقد هو امتياز للملك وحده، ومظهر من مظاهر سلطانه، فلا يشاركه فيه أحد، تمامًا كما تحتكر الطبيعة خلق المعادن.

وقد اتّبعت الدولة العثمانيّة هذه القاعدة الرئيسيّة، التي تعتبر من مرتكزات الدولة في العصور الغابرة. ففي اسطنبول كانت العملة المعدنيّة تضرب في قصر السلطان نفسه، تعبيرًا عن أن هذا الحق ملك له وحده.

وكانت العملات المعدنيّة العثمانيّة مكوّنة من الذهب والفضة والنحاس، وتصدر كلها باسم السلطان. وقد قضى اتساع أرجاء السلطنة بأن تضرب النقود في أماكن متفرّقة منها، دون أن يتناقض ذلك مع المركزيّة الشديدة للنظام النقدي. فبعد أربع سنوات على الفتح العثماني، أي سنة ١٥٢٠، كانت هناك ثلاثة مراكز لضرب النقد في بلاد الشام، هي حلب ودمشق وبغداد. وقد توقّف هذا العمل في دمشق سنة ١٦٤٨ وفي حلب سنة ١٧٥٧، لكنه استمر في بغداد حتى سنة ١٨٣٩[1].

وتأكيدًا لكون النقود المعدنيّة صادرة عن السلطان، فقد كانت تحمل الشعارات التي ترمز إليه.

فبين سنتي ١٤٨١ و١٥٧٤، كانت تظهر على القطع النقديّة الذهبيّة عبارة «ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر». ومنذ سنة ١٥٧٤ تم استبدال هذه العبارة بشعار آخر هو «سلطان البرّين وخاقان البحرين سلطان بن السلطان». وإلى جانب ذلك كان يظهر اسم ولقب السلطان الذي صدرت القطعة النقديّة في عهده. ففي عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩)، كانت العبارة الظاهرة على القطع الذهبيّة هي «سلطان سلاطين زمان عدلي محمود».

غزو البضائع الأوروبيّة

اللافت أن النقود المعدنيّة العثمانيّة قد بدأت تخضع، منذ بداية القرن التاسع عشر، إلى تغيّر مستمر في مواصفاتها، لا سيّما في وزنها. وهذه التغيّرات، التي تحوّلت إلى تقليد مستمر، هي التعبير المباشر عن الأزمات الحادّة الاقتصاديّة والماليّة في السلطنة.

إن الوهن السياسي، وتردّي الإدارة، وتخلّف النظام الضريبي، وفوضى الانفاق العام، إضافة إلى النزاع المتفجّر مع روسيا، ساهمت كلّها في تفاقم العجز المالي للدولة إلى حدّ إفلاسها في السبعينات من ذلك القرن.

وتزامنت هذه العوامل مع الضعف الاقتصادي المتزايد للدولة العثمانيّة، الذي يمكن تلمّسه من خلال العجز الكبير في التبادل التجاري بينها وبين جاراتها في اوروبا. فقد نما

العجز التجاري، مع هذه البلدان، منذ نهاية القرن، حتى غدا الاقتصاد العثماني في موضع التبعيّة للاقتصاد الأوروبي.

وشهدت اوروبا ثورة صناعيّة وتطوّرًا رأسماليًا، بينما كانت بنية الاقتصاد العثماني تقليديّة زراعيّة، وبمنأى عن كل أشكال التطوّر. إضافة إلى ذلك، تطوّر النقل البحري تطوّرًا كبيرًا مما سهّل نموّ الواردات الصناعيّة الأوروبيّة إلى السلطنة بشكل متسارع وكثيف، في ظل الامتيازات الأوروبيّة التقليديّة في الدولة العثمانيّة، التي كانت تمنح البضائع الأوروبيّة في المجال الضريبي تسهيلات لا يتمتّع بها الإنتاج الوطني.

ولم يكن جبل لبنان بمنأى عن هذه التطوّرات ونتائجها. فوصول آثار التطوّر الصناعي الأوروبي إلى البلاد أدّى إلى ما يشبه الانقلاب الاقتصادي، الذي كانت له آثار لا حصر لها على حياة اللبنانيّين وعلاقاتهم الاجتماعيّة.

فبعد أن كان تصدير الحرير إلى اوروبا عمادًا رئيسيًا للاقتصاد اللبناني، استغنت اوروبا عن هذه السلعة الغالية الثمن، واستبدلتها بواردات الحرير في الشرق الأقصى والحرير الصناعي الرخيص، فأصبحت الصادرات الأوروبيّة تفوق الواردات من لبنان. والأهم من ذلك ان هذا التطوّر أدّى إلى ضرب صناعة الحرير في الجبل، لأن اوروبا، ولا سيّما فرنسا، أصبحت تستورد من لبنان خيوط الحرير فقط، مجرّدة مصانع الحرير اللبنانيّة من هذه المادة الأساسيّة، فانخفض عدد المصانع المنتجة للحرير انخفاضًا كبيرًا. ولم يقتصر هذا الأمر على جبل لبنان وحده، فقد انهارت صناعة الحرير المحليّة، أيضًا، في المدن السوريّة كافة.

ويمكن الاستدلال من خلال عيّنة لبنانيّة أخرى على تسارع نمو الواردات الاوروبيّة إلى السلطنة.

فقد كان مرفأ بيروت الشريان الأساسي للتجارة الخارجيّة بين بلاد الشام والخارج، فشكّلت بيروت، بذلك، مثلاً ساطعًا على وقوع الاقتصاد العثماني، في القرن التاسع عشر، في هاوية الفقر، وعلى تبعيّته للاقتصاد الأوروبي.

فبين ١٨٢٥ و١٨٤١، ارتفعت الواردات الأوروبيّة في بيروت من ٥,٦ ملايين قرش إلى ١٩,٥ مليونًا، فيما ازدادت الصادرات من ٤ ملايين قرش إلى ٧ ملايين فقط. وبذلك فإن تغطية الواردات بالصادرات، من خلال مرفأ بيروت، قد انخفضت خلال تلك الفترة الزمنيّة القصيرة إلى نصفها تقريبًا، وارتفع عجز الميزان التجاري نسبةً إلى الواردات أكثر من مرّتين ونصف المرّة[2].

هجرة النقود والمعادن الثمينة

ونظرًا لأن البلاد لم تكن تصدّر من السلع ما يكفي لموازنة الواردات الأوروبيّة، اسوةً بسائر أرجاء السلطنة، فقد كان معظم الواردات يسدّد بالنقود والذهب والفضة، ما أدّى

إلى خروج كثيف للمعادن الثمينة والنقود العثمانيّة نحو اوروبا. وقد نجم عن هذا النزيف مزيد من الخلل في الماليّة العامّة، ناهيك عن زعزعة النظام النقدي.

شهد هنري غيز (Henri Guys) قنصل فرنسا في بيروت هذا النزيف الخطير ، فكتب في ٦ أيلول ١٨٣٣:

«إن منتجات سوريا، باستثناء الحرير، قليلة إلى درجة أنها لا تلبّي أكثر من ثلاث أو أربع شحنات إلى اوروبا. أما الحرير فإن ثمنه مرتفع إلى حدّ لا يسمح بإدراجه ضمن سلع الاستيراد المرغوبة، لذا تفضّل عليه المواد الذهبيّة والفضيّة والعملات التركيّة القديمة، مما يدفع بالبلاد إلى حالة من الفقر المتزايد»[٣].

وفي ١٦ نيسان ١٨٣٦، وصف القنصل غيز دور التجار الإنكليز، على وجه الخصوص، في إخراج النقود والمعادن الثمينة من خلال مرفأ بيروت. فكتب ان مرور سفينة النقل القادمة من لندن يشكّل فرصة ممتازة للتجار الإنكليز، فالسفينة «تحمل صررًا مختومة من النقود ومن مادتي الذهب والفضة اللتين تشكّلان اليوم أساس المخرجات المقدّمة ممن تربطه صلة بالإنكليز». وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه، قدّم غيز صورة محدّدة عن إخراج المعادن الثمينة والنقود، فكتب قائلاً:

«يشحن الكثير من السبائك ومن النقود المتداولة الذهبيّة والفضيّة إلى مصر، وانكلترا، وتوسكانة، ويمكن القول انها شكّلت جملة السلع المخرجة من جانب الإنكليز (المقيمين) إذ لم تبلغ قيمة البضائع التي أرسلوها هذا العام (١٨٣٥) سوى ١٣٧,٠٠٠ فرنك، بينما استوردوا مقابلها ٢,٠٠٠,٠٠٠ فرنك. ومعروف عنهم انهم يحتكرون القروش الإسبانيّة والريال أبو طاقة بعد أن جمعوا كل ما توفر من جنيهات في سوريا، وان شحناتهم تتألف أيضًا من عملات ذهبيّة خرجوا بها من تركيا دون أن تبدي السلطات هناك أدنى قلق أمام تفريغهم البلد من كل نقودها»[٤].

ولاحظ القنصل العام بروسبير بوريه (Prosper Bourée)، عام ١٨٤٢، أن المعادن تفرّغ من بلاد الشام. وقال إن هذا الوضع، أي العجز في الميزان التجاري مع اوروبا، «أنهك البلاد إلى حدّ يكفي لكي تنفذ جميع العملات الفضيّة والذهبيّة التي تساوي قيمتها الأصليّة قيمتها الإسميّة تقريبًا. وما تبقى من العملات تختلف قيمته الأصليّة عن سعره المعلن، ولا يتمّ تصديره لهذا السبب»[٥].

نظام نقدي يترنّح

إن التحوّلات البنيويّة في ميزان المدفوعات ليست معزولة عن الجوانب الأخرى في الحياة الاقتصاديّة، بل هي مرآة للتطوّر الاقتصادي في أي بلد من البلدان. وليس عجز الميزان التجاري في السلطنة العثمانيّة إلا مظهر من مظاهر التدهور في اقتصاديّات السلطنة خلال القرن التاسع عشر.

فلا بدّ من الانتباه الى تفاقم مشكلة أخرى، قضّت مضاجع السلطان وكبار معاونيه حتى انفجار الحرب العالميّة الأولى، وهي العجز المالي للدولة وطرق تمويله. ومن المفيد تتبّع مسار هذه المشكلة وتعاظمها لأنه سيبيّن لنا كيف تعرّفت الدولة العثمانيّة إلى النظام المصرفي، الذي انتقل منها إلى لبنان.

لقد تضافرت مجموعة من الأسباب المتزامنة لكي تفرّغ خزينة الدولة العثمانيّة شيئًا فشيئًا، ثم تدفعها إلى الإفلاس في الربع الأخير من القرن الأسبق.

فقد أنهك الدولة وماليّتها التوتّر القائم مع روسيا، والذي قاد إلى حرب القرم سنة ١٨٥٤. وتطلّب هذا النزاع تمويلاً يفوق طاقة الدولة العثمانيّة ومواردها الضريبيّة الضعيفة.

وصادف أن برز في ذلك الوقت عنصر غير منتظر، هو انخفاض قيمة المعادن الثمينة، الذي أضعف إمكانيّات الدولة ونظامها النقدي. تضاف إلى ذلك، بالطبع، الحاجات المتزايدة نتيجة النمو السكاني، والفوضى التي كانت تتحكّم بالإنفاق العام. فقد كانت ماليّة الدولة مندمجة في حسابات السلطان، و لم تنشأ قبل سنة ١٨٣٨ وزارة للماليّة تسهر على إيرادات الدولة ونفقاتها وتعمل، لضبط التراجع في قيمة النقد.

لقد سعت الدولة العثمانيّة مرارًا إلى إصلاح نظامها النقدي، وتخفيف الأضرار اللاحقة بالنقود المعدنيّة الصادرة عن السلطان. والنظام النقدي العثماني لم يكن ضحيّة إنفاق الدولة وحسب، بل كان أيضًا ضحيّة النظام الضريبي المتخلّف في مجتمع زراعي، تتمّ الأعمال فيه، بمعظمها، خارج الإقتصاد الرسمي.

لذلك وجدت السلطنة نفسها مدفوعة نحو التجارب المتلاحقة الهادفة إلى إصلاح النقد.

وأهم الإصلاحات، قبل منتصف القرن، كانت الإجراءات التي اتخذت سنة ١٨٤٤، بموجب الفرمان الصادر عن السلطان عبد المجيد، الذي كرّس نظام المعدنين وأقام بينهما سعرًا رسميًّا ثابتًا.

وكانت الدولة قد أصدرت سنة ١٨٣٩ أوراقًا نقديّة، للمرّة الأولى في تاريخها، مكوّنة من عدّة فئات، قيمة الفئة الأعلى منها ٥٠٠ قرش. وكانت هذه الأوراق مكتوبة بخطّ اليد، وهي عبارة عن أوراق دين حكوميّة بفائدة ٨٪ سنويًّا، لا تسدّد عند الطلب، بل عند الاستحقاق.

ومنذ ذلك الوقت، توالى إصدار الأوراق النقديّة العثمانيّة. لكنّ هذه الأوراق لم تكن أفضل حظًّا من النقود المعدنيّة. فقد كانت بدورها عرضة لفقدان قيمتها باستمرار، لأنها صادرة عن دولة تعاني ماليّتها، كما ذكرنا، من مشاكل مستعصية، جعلتها تلجأ إلى الإستدانة دون ضوابط من الداخل ومن الأسواق الأوروبيّة.

المصارف في السلطنة

مِن اسطنبول الى بيروت

بعد فشل التجارب المختلفة، تأكّدت الدولة العثمانيّة أنه ليس بإمكانها الاعتماد على الإصلاح النقدي لحل أزمة الماليّة العامّة، أو حتى لحماية نقدها الورقي والمعدني من التراجع المستمر. لذلك، اندفعت نحو طريقين جديدين لمساعدتها على تجاوز المعضلة، وهما الاستدانة من الأسواق الأوروبيّة والإستعانة بالمؤسّسات المصرفيّة.

كما ذكرنا آنفًا، لقد كانت الأوضاع الماليّة للدولة تتفاقم أكثر فأكثر، لأسباب من أهمّها الحرب مع روسيا، وضعف النظام الضريبي والفوضى التي كانت تسود ماليّة الدولة.

فالسلطان لم ينشىء وزارة للماليّة إلا سنة ١٨٣٨، ولم يكن للدولة قبل سنة ١٨٥٣ قانون أساسي ينظّم ماليّتها. وقد وُضعت أوّل موازنة عامّة في الدولة العثمانيّة سنة ١٨٦٣، وكان على السلطنة أن تنتظر حتى سنة ١٨٧٩ لكي يصبح لديها أوّل مؤسّسة عامّة للرقابة على ماليّتها.

قبل الموازنة، كان الإنفاق العام، في مختلف المجالات، يتمّ وفقًا للحاجة وعند الطلب، ممّا سمح بانتهاك الأسس السليمة في إنفاق الموارد العموميّة. فكل وزارة، على سبيل المثال، كانت تنفق الإيرادات التي تجبيها، بدل توحيد كل الإيرادات لإنفاقها على سائر النفقات، المرتّبة وفقًا للأولويّات.

طريق الاقتراض الخارجي

إزاء فشل الوسائل التقليديّة التي اتبعتها إدارة السلطان لمجابهة الأزمة، وجدت نفسها مضطرّة للجوء إلى الاقتراض من الأسواق الماليّة الأوروبيّة لسدّ عجزها المالي الكبير، فكان الاتصال الأوّل بين سلطنة بني عثمان وبين النظام المالي والمصرفي الأوروبي المتطوّر.

وإذا كان هذا التوجّه قد أثقل كاهل الدولة العثمانيّة بالديون الخارجيّة، فإنه فتح أبواب العصرنة أمام نظامها المالي، لأنه بنى جسرًا بين البلاد، ذات النظام المالي المتخلّف، وبين أرقى المؤسّسات المصرفيّة والماليّة في الغرب، مما سمح لاحقًا بتحديث النظام المالي العثماني نفسه.

نظّمت مجموعة روتشيلد أوّل قرض خارجي للدولة العثمانيّة، لتمويل عجزها المالي الناجم عن حرب القرم. إلاّ أنّ ذلك الإصدار الذي تمّ في آذار ١٨٥٤ لم يلق النجاح المطلوب، بسبب عدم ثقة المستثمرين الأوروبيّين باستقرار السلطنة المهدّدة من روسيا، وبأوضاعها الاقتصاديّة والماليّة. فنصح السفير البريطاني في اسطنبول معاوني السلطان بأن يلجأوا إلى قرض جديد يكون مضمونًا بعائدات الدولة العثمانيّة من مصر، التي أصبحت مستقلّة عنها وخاضعة لسلطة أسرة محمد علي.

وعلى أساس هذا الاقتراح، تمّ الإصدار الثاني في السنة نفسها، ونظّمته المؤسّسة البريطانيّة دنت، بالمر وشركاه (Dent, Palmer & Co.) في لندن، تعاونها في ذلك وكيلتها في باريس مؤسّسة غولدشميد (Goldschmid). وقد بلغت قيمة هذا القرض ٣,٨ ملايين جنيه استرليني بفائدة ٦٪، لكنّ المبلغ مرّ مرور الكرام في خزانة الدولة لأن عجز الموازنة خلال سنتين بلغ ضعفي القرض المذكور.

فنظّمت مجموعة روتشيلد قرضًا جديدًا قيمته خمسة ملايين جنيه استرليني، بكفالة بريطانيا وفرنسا هذه المرّة، لأن القطبين الاوروبيّين الكبيرين كانا يرغبان في دعم الدولة العثمانيّة لئلا تنهار أمام روسيا[٦].

وقد استمرّ منذ ذلك الوقت مسلسل القروض الخارجيّة للسلطنة، من الأسواق الاوروبيّة، حتى بعد إفلاس خزانتها سنة ١٨٧٥.

غير أن تنظيم القروض الخارجيّة لم يبقَ حكرًا على المؤسّسات الماليّة البريطانيّة والفرنسيّة، فقد نزلت المؤسّسات الألمانيّة إلى الساحة في ما بعد، مما يعكس ازدياد اهتمام ألمانيا بالدولة العثمانيّة، التي ستخوض الحرب إلى جانبها سنة ١٩١٤. وهكذا نالت مجموعة ألمانيّة، يقودها دويتشي بنك (Deutsche Bank)، عام ١٨٨٨، امتيازاً لإنشاء «شركة سكة حديد الأناضول». وفي السنة نفسها، منح المصرف المذكور الدولة العثمانيّة قرضًا بلغ ٣٠ مليون مارك، لتمويل مشترياتها من الأسلحة الالمانيّة.

المصارف تنتشر في السلطنة

ومثلما عرّف عجز الموازنة، وحاجات التمويل، الدولة العثمانيّة إلى المؤسّسات الماليّة الفاعلة في اوروبا، فقد دفعها في الوقت نفسه إلى بناء علاقات مع المؤسّسات المصرفيّة العملاقة. بل يمكن القول إن الأزمة الماليّة شرّعت أبواب السلطنة أمام النشاط المصرفي اعتبارًا من أواسط القرن التاسع عشر.

فقد رحّبت إدارة السلطان بالمصارف وشجّعتها لتمويل دين الدولة، وكي تتولّى أيضًا تمويل التجارة الخارجيّة، وعلى نطاق أضيق، التجارة المحليّة.

وهكذا، بدأت المصارف الأجنبيّة بفتح فروع لها في المدن العثمانيّة الكبرى بعد سنة ١٨٥٠. حتى ان السلطان رخّص لبعض المتموّلين المحليّين بتأسيس أوّل مصرف عثماني، وهو بنك القسطنطينية، بعد فشل الإصلاح النقدي سنة ١٨٤٤. إلاّ أنّ المصرف المذكور لم يعمّر طويلاً، فأقفل أبوابه سنة ١٨٥٢.

وفي عام ١٨٥٦، عمدت الحكومة إلى تشجيع قيام مصرف جديد برأسمال أجنبي، واختارت لهذه الغاية العرض المقدّم من مجموعة بريطانيّة، فأجازت لها تأسيس البنك العثماني (Ottoman Bank). لكنّ مجموعة فرنسيّة عادت وانضمّت إلى مساهمي المصرف المذكور، فسيطرت على رأسماله وأصبح لها شأن كبير في إدارته[٧].

خاب أمل الدولة بالبنك العثماني، لأن تأثيره في السوق النقديّة بقي محدودًا، فلم يفلح في منع تراجع أسعار صرف النقود العثمانيّة تجاه العملات الأوروبيّة. فزاد الإقتناع عندها بإعادة هيكلة المصرف وجعله مصرفًا للدولة[٨]، بعد توسيع وظائفه. وبذلك، تحوّل البنك العثماني إلى مؤسّسة جديدة تعمل تحت اسم البنك السلطاني العثماني (The Imperial Ottoman Bank)، وذلك بموجب الفرمان الصادر عن السلطان في ٤ كانون الثاني ١٨٦٣.

وقد لعب البنك السلطاني العثماني دورًا كبيرًا في المحاولات الرامية إلى تحقيق الإصلاح المالي والنقدي في الدولة العثمانيّة. فتمتّع بحق إصدار أوراق نقديّة قابلة للتحويل إلى ذهب، كما ساهم في إدارة الدين العام العثماني، الداخلي والخارجي. بل هو شارك في تمويل العجز المالي، فقدّم قروضًا مباشرة للخزينة، ضمن سقوف كان يجري تعديلها تباعًا، بحيث ان قروضه للقطاع الخاص بقيت محدودة، إذ استأثرت الدولة بمعظم تسليفاته.

وفي ١٧ شباط ١٨٧٥، توسّعت وظائف المصرف بموجب فرمان صادر عن الباب العالي، وبات يتدخّل أكثر في الشؤون الماليّة للدولة. فقد كلّف بموجب هذا الفرمان بأن يساعد الدولة في إعداد الموازنة العامة، وأن يتمثّل، لهذا الغرض، بلجنة الموازنة، بواسطة أحد أعضاء مجلس إدارته. وقد منح المصرف هذا الحق لكونه دائنًا للدولة ووكيلها المالي، الذي تجبى إيرادات الدولة وتدفع نفقاتها من صناديقه.

ورغم الوظائق التي كان يؤدّيها لصالح القطاع العام، بقي البنك السلطاني العثماني شركة خاصّة مركزها اسطنبول. لكنّ المساهمين رغبوا في التخفيف من تأثير الحكومة على إدارته، فأنشأوا لجنتين مقابلتين لمجلس الإدارة تستأثران بسلطة اتخاذ القرارات الرئيسيّة، واحدة في لندن والثانية في باريس.

وكما ذكرنا، على الرغم من ان المتموّلين البريطانيّين هم الذين قاموا بالدور الرئيسي في تأسيس المصرف، عندما كان اسمه البنك العثماني، فقد كانت الغلبة الفرنسيّة واضحة

على إدارته وقراراته. وتمّ ذلك بفعل انضمام مجموعات فرنسيّة مهمّة إلى عداد المساهمين فيه. وهكذا بات الفرنسيّون يملكون ٨٠ ألف سهم من أصل ١٣٥ ألف سهم يتكوّن منها رأس المال، مقابل ٥٠ ألفًا للمجموعة البريطانيّة[٩].

وتجدر الإشارة إلى أن البنك السلطاني العثماني لم يكن المصرف الوحيد الذي يمثّل المصالح الفرنسيّة في أرجاء السلطنة. فقد أسّس بنك سوسييتيه جنرال (La Société Générale) سنة ١٨٦٩ مصرفًا تحت اسم الإئتمان العثماني العام (Le Crédit Général Ottoman)، وتملّك ٦٠٪ من رأسماله البالغ ٥٠ مليون فرنك فرنسي، موزعًا على ١٠٠ ألف سهم. كما فتح مصرف كريدي ليونيه (Crédit Lyonnais) فروعًا عديدة في الدولة العثمانيّة، وساهم بفعاليّة في تمويل الدين العام، من خلال مشاركته في إصدارات القروض المتنوّعة[١٠].

بيروت تستقطب المصارف العثمانيّة والأوروبيّة

وكان طبيعيًّا أن تمتد فروع المصارف الأجنبيّة في السلطنة إلى بيروت، نظرًا لنموّها المطّرد وأهميّتها التجاريّة المتزايدة. فالمؤرّخون الاقتصاديّون يردّون الصعود السريع للمدينة إلى تطوّر التجارة مع الغرب الأوروبي في القرن التاسع عشر، ودور مرفأ بيروت الحيوي في تيسير هذه التجارة مع بلاد الشام.

فبيروت، التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز بضعة آلاف في بداية القرن، استقبلت الأعداد الغفيرة من المهاجرين إليها، الباحثين عن فرص للربح والعمل، وبات مرفأها أكثر مرافئ المدن الساحليّة في المنطقة حركة وازدهارًا، حتى غدت مستودعًا رئيسيًّا لتجار بلاد الشام.

وانعكس هذا التطوّر السريع للمدينة على نظرة الدول الأجنبيّة إليها، فراحت، لا سيّما بين سنتي ١٨٢٠ و١٨٣٠، تنقل إليها بعض قنصليّاتها، أو تقيم فيها قنصليّات جديدة. وفي الأربعينات، ارتقت البعثات القنصليّة للدول الكبرى في بيروت إلى مستوى القنصليّات العامة.

والواقع ان هذه المستجدّات تزامنت مع الإصلاحات العامّة التي اضطرّت الدولة العثمانيّة إلى إدخالها إلى البلاد، خصوصًا بعد حرب القرم. فقد أدّت الإصلاحات إلى إضعاف نظام الولايات الذي جعل من بيروت قضاء تابعًا لإحدى الولايات السوريّة. كما ان الأزمة الاقتصاديّة والماليّة دفعت الإدارة العثمانيّة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتوفير التسهيلات الضروريّة للمستثمرين، فسمحت لهم بتوسيع مشاريعهم القائمة وإنشاء المؤسّسات الجديدة. وفي ظل هذا الانفتاح تأسّست المدارس والمعاهد العليا، فوفّرت لمدينة بيروت الكادرات القادرة على إدارة الأعمال المزدهرة.

وهكذا، استقطبت بيروت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فروعًا للعديد من

المصارف الأوروبيّة الناشطة في الدولة العثمانيّة، بعدما أسّس البنك العثماني أوّل فرع مصرفي في المدينة، سنة ١٨٥٦، على أمل الاستفادة من الحركة المزدهرة في واحد من أهم المرافئ شرقي المتوسّط. وبعدما تحوّل المصرف المذكور إلى البنك السلطاني العثماني، بموجب فرمان ١٨٦٣، أصبح له، إضافة إلى فرع بيروت، فرع في كل من طرابلس وزحلة.

ثم فتح بنك كريدي ليونيه الفرنسي فرعين له في بيروت والقدس، وذلك سنة ١٨٧٥، وكانا أوّل الفروع التي يفتحها في السلطنة العثمانيّة. ولعب فرع المصرف في بيروت دورًا رئيسيًّا في تمويل تجارة الحرير وتسهيلها بين المناطق السوريّة واوروبا، خصوصًا مدينة ليون الفرنسيّة. وقد أثار نشاط كريدي ليونيه حفيظة منافسيه، لا سيّما المصارف الالمانيّة العاملة في السلطنة، والتي تمثّل المصالح الالمانيّة المواجهة للمصالح الفرنسيّة.

بعد قيام مجموعة روتشيلد بانشاء بنك سالونيك، الذي تأسّس سنة ١٨٨٨، ثم آلت ملكيته إلى سوسييتيه جنرال الفرنسي، بادرت سنة ١٩٠٢ إلى تأسيس مصرف آخر هو الشركة الانكليزيّة الفلسطينيّة (Anglo Palestine Co., Ltd). وقد انتشر هذا المصرف في أرجاء السلطنة وكان له فرع في بيروت.

وفي إطار التنافس الأوروبي ضمن السلطنة، تأسّس سنة ١٨٨٩ البنك الالماني الفلسطيني (Deutsche-Palestina Bank)، الذي كانت له فروع في بيروت وطرابلس ودمشق. كما أسّس المتموّلون الالمان سنة ١٩٠٦ مصرفًا آخر، هو بنك الشرق الالماني (Deutsche-Orient Bank).

ولا بد من الإشارة أخيرًا إلى مصرف من نوع مختلف، وهو البنك الزراعي، لكونه مصرفًا حكوميًّا متخصّصًا بالتسليف الزراعي، رغم ان هذه المؤسّسة لم تلعب دورًا مهمًّا في تمويل الزراعة في المناطق اللبنانيّة.

فقد تأسّس البنك الزراعي سنة ١٨٨٧ بمبادرة من الحكومة العثمانيّة، بقصد تمويل الزراعة، ولتخفيف الضائقة الاقتصاديّة التي كانت تضرب البلاد منذ عقود عدة. لذا رأت الحكومة ان الزراعة تستحق هذا الاهتمام، باعتبار ان القطاع الزراعي يهيمن على الإنتاج الوطني، فيما المزارعون لا يستفيدون من خدمات المصارف الأجنبيّة المسيطرة على القطاع المالي في السلطنة.

وقد فتح المصرف المذكور خمسة عشر فرعًا في بلاد الشام، بالإضافة إلى مكاتب تمثيل ووكالات، تعمل بإشراف الفروع، المسؤولة بدورها أمام لجنة المديرين العامين في أسطنبول.

وكان المصرف يتقاضى على تسليفاته فائدة سنويّة قدرها ٧٪، كما كانت كل القروض تُسدى لقاء رهن الأراضي المملوكة من المدينين، على أن تبلغ قيمة الأرض المؤمّن

عليها ضعف القرض على الأقل. وقد أدّى هذا الأمر إلى انخفاض عدد المزارعين الذي يلجأون إلى خدمات المصرف الزراعي، إذ ان تخميناته لقيم الضمانات العقاريّة كانت متدنّية على وجه العموم، مما يقلّل من مبلغ القرض.

ورغم ان الغاية التي تُسدى لأجلها قروض المصرف كانت محدّدة بالسبل الآيلة إلى زيادة الإنتاج، كشراء الأدوات الزراعيّة أو تحسين الأراضي، فقد حدت الأزمة الاقتصاديّة العديد من المزارعين على الاقتراض من البنك الزراعي لتلبية حاجاتهم الاستهلاكيّة. ولوحظ أن كبار ملاكي الأراضي استأثروا بمعظم تسليفات المصرف، فيما كانت حصّة المزارعين الصغار هزيلة.

ولم تستفد المدن والمناطق اللبنانيّة بشكل يذكر من تسليفات المصرف الزراعي، لأن هذه التسليفات كانت موزعة على مناطق السلطنة بنسبة ما تدفعه كل منها من ضريبة الاعشار. وإذ كانت حصّة المناطق اللبنانيّة عمومًا ضعيفة في عائدات هذه الضريبة، فإن جبل لبنان كان معفيًّا منها كليًّا، بسبب الاستقلال الذاتي الذي كان يتمتّع به في ظل نظام المتصرفيّة، مما حرمه من تسليفات المصرف.

ويمكن القول، ختامًا، ان ضعف ماليّة الدولة العثمانيّة وتخلّف نظامها المالي هما اللذان شرّعا الأبواب أمام المصارف الأجنبيّة للعمل في رحابها، وفتح الفروع، من ثمّ، في المناطق التي كوّنت لاحقًا لبنان الكبير.

إلاّ أن النظام المصرفي الذي أقامته هذه المؤسّسات لم يؤدّ إلى تمويل الإقتصاد بشكل فعّال يساعد على نموّه، لأن نشاطها تركّز بصورة أساسيّة على إقراض الدولة وتمويل التجارة العثمانيّة الأوروبيّة. يضاف إلى ذلك اقتصار النشاط المصرفي على عدد قليل من الزبائن، وبينهم نسبة كبيرة من الأوروبيّين. فغالبيّة السكان بقيت بعيدة عن الخدمات المصرفيّة، سواء بسبب تخلّف البنية الاقتصاديّة للمجتمع العثماني، أو بسبب المبدأ الديني الإسلامي الذي يمنع التعامل بالفائدة.

الفصل الثالث

تكوّن القطاع المصرفي اللبناني

لم تنتظر المناطق اللبنانيّة قدوم المصارف الأجنبيّة إليها لكي يبدأ تمويل التجارة فيها، لا سيّما تجارة الحرير مع الغرب الأوروبي. فقد اضطلعت بهذه المهمّة قبل مجيء المصارف الأوروبيّة، وبعده، مؤسّسات عائليّة في الغالب، كانت تقوم بتسليف الاقتصاد المحلي ولا سيّما قطاعي التجارة والزراعة.

نهضة التجارة والخدمات في بيروت ومدن الساحل

نمت بيروت نموًّا كبيرًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والعقود الأولى من القرن العشرين، على نحو ما ذكرنا آنفًا. وظهرت، نتيجة هذا التطوّر، طبقة من المتموّلين العاملين في التجارة، لا سيّما من خلال مرفأ بيروت، الذي ذاع صيته في تلك المرحلة. وقد استفادت المدينة كثيرًا من التسهيلات التي قدّمتها السلطات العثمانيّة للأجانب، إذ سمحت لهم بتأسيس مصانع للحرير ومصارف داخل المدينة وفي المناطق القريبة منها، وكذلك في الجبل وعلى طريق بيروت ـ دمشق.

ومثل صيدا وطرابلس، توسّعت آفاق الأعمال في بيروت، فلم يعد النشاط التجاري مقتصرًا على المدينة نفسها، بل بات مرتبطًا بسوق أوسع تشمل العديد من المناطق التي تحيط بها.

وتعزّز اتصال بيروت بالمناطق، لا سيّما الداخليّة منها، وبسوريا، بفضل المشاريع الكبرى على صعيد النقل. وأهم هذه المشاريع طريق بيروت ـ دمشق الذي نالت امتياز تعبيده سنة ١٨٥٧ شركة فرنسيّة، فأنجزت عملها سنة ١٨٦٩. وكان نجاح المشروع حافزًا على التفكير بإنشاء خط لسكة الحديد يصل بيروت بدمشق، فنال التاجر البيروتي حسن بيهم امتيازًا، بموجب الفرمان الصادر في ٣ حزيران ١٨٩١، لإنشاء خط لسكة الحديد يربط المدينتين عن طريق زحلة ـ المعلّقة ووادي بردى. لكنَّ حسن بيهم عاد فتنازل عن هذا الامتياز لصالح شركة فرنسيّة.

إن محاولة التقصّي عن بدايات العمل المصرفي اللبناني في تلك المرحلة تكشف أهميّة صناعة الحرير، كركيزة أساسيّة للإنتاج الوطني قبل تأسيس دولة لبنان الكبير.

فالخدمات التجاريّة والمصرفيّة التي ازدهرت في بيروت والمدن الساحليّة تركزّت بالدرجة الأولى على تقديم التسهيلات لصناعة الحرير وشبكة الأعمال التي بنيت عليها، لا سيّما مع مدينة ليون، وهي أهم مركز لصناعة الحرير وتجارته في فرنسا.

لقد ازدهرت صناعة الحرير في فرنسا بعد الحروب النابليونيّة، فتضاعفت الحاجة إلى استيراد خيوط الحرير والشرانق، مما حدا التجار الفرنسيّين على البحث عن المصادر التي يمكن استيرادها منها، وبينها لبنان. وهكذا، ازدهر هذا الإنتاج في جبل لبنان، حتى ان بعض الفرنسيّين جاءوا إليه وأنشأوا مغازل للحرير (كرخانات) في بيروت، والقريّة، بين حمانا وبحمدون، وبتاتر وسواها. ففي عام ١٨٦١، بلغ إنتاج شرانق الحرير في لبنان حوالي مليون كيلو غرام، وارتفع إلى ستة ملايين كيلو غرام سنة ١٩١٠، أما إنتاج خيوط الحرير فارتفع من ١١٧ ألف كيلو غرام سنة ١٨٧٦ إلى ٥٢٥ ألفًا سنة ١٩١١[١١].

إلاّ أن أواخر القرن التاسع عشر شهدت نكسة أليمة لقطاع الحرير اللبناني، بسبب منافسة الحرير الصيني والياباني له في السوق الفرنسيّة، إضافة إلى المنافسة الصعبة مع الحرير الاصطناعي الرخيص. وقد ترك ذلك أثرًا سلبيًّا على الوضع الاقتصادي والمعيشي للبنانيّين، إذ ان إنتاج الحرير كان يعيل نصف سكان المتصرفيّة، ويسيطر على ٦٢٪ من صادراتها.

مع ذلك، بقي هذا القطاع مهمًّا للبلاد حتى الحرب العالميّة الأولى، واستمرّت فرنسا تستأثر بنسبة ٩٥٪ من صادراته.

وقد استفادت بيروت كثيرًا من دورها التجاري كوسيط بين إنتاج الشرانق وخيوط الحرير في بلاد الشام، وبين المراكز التي تستوردها، لا سيّما في مدينة ليون الفرنسيّة. وقد برزت بين مصدّري الحرير في بيروت شركات أبناء س. بسّول، فرعون وشيحا، ج. حبيب وشركاه، كازيمير اينار (Casimir Eynard)، الياس لحود وأبنائه، أرملة غيران وأبنائها (Veuve Guérin et Fils)، وكانوا كلهم من أصحاب الثروات الكبيرة.

نواة المصارف الوطنيّة

في هذه البيئة بالذات، ظهرت بذور المؤسّسات المصرفيّة اللبنانيّة، إذ تزايدت بفعل هذه المعطيات الاقتصاديّة الحاجة الماسّة إلى التمويل. وكانت تجارة الحرير تتطلب نوعًا من العمليّات المصرفيّة، سواء لتسليف المنتجين أو لتسهيل التصدير. وبالطبع، لم تكن حاجات التمويل ناجمة عن تجارة وصناعة الحرير وحسب، بل إن الزراعات المتنوّعة، عماد الاقتصاد المحلي، كانت بدورها في حاجة إلى التسليفات.

لذلك، نشأت على يد البورجوازيّة الصاعدة، خصوصًا في بيروت وصيدا وطرابلس، مؤسّسات عائليّة تقوم بعمليّات الصرافة، وتوظف ادخاراتها في تسليف الأفراد والمشاريع.

وكانت هذه المؤسّسات تتقاضى فوائد مرتفعة تصل إلى ٣٥٪ سنويًّا، في غياب المنافسة الجديّة للمصارف الأجنبيّة في السوق المحليّة.

وقد اقتضى تسهيل التجارة الخارجيّة، لا سيّما تصدير الحرير إلى فرنسا، اختيار مراسلين للمصارف الفرنسيّة والأوروبيّة في بيروت، فاضطلعت المؤسّسات المذكورة بهذه المهمّة، إضافة إلى عمليّات القطع. هكذا أصبحت المؤسّسات الماليّة المحليّة تمارس معظم عمليّات المصارف التجاريّة، دون أن تكون مصارف تجاريّة بالمعنى القانوني للكلمة.

عُرف من هذه المؤسّسات في بيروت: الياس وابراهيم صبّاغ، حكيم إخوان، داغر وبطرس، اميل يوسف تابت، جرجي طراد وأولاده، ربّاط وشركاه، فرعون وشيحا، موسى فريج، مخايل طراد ونخله تويني.

إلاّ أن هذا النشاط المصرفي لم يكن حكرًا على بيروت وحدها، بل ظهر أيضًا في المدن الساحليّة الأخرى. ففي صيدا، أسّس حنا نعمه عوده، المولود سنة ١٨٠٥، مؤسّسة للصرافة والتسليف سنة ١٨٣٠، تولّت بشكل أساسي تسليف المزارعين.

ويُذكر عن مؤسّسة حنا عوده أنها طوّرت عمليّات التسليف بشكل يراعي التقاليد الدينيّة في صيدا والجوار، والتي ترفض التعامل بالفائدة. فإضافةً إلى عمليّات الإقراض العاديّة لقاء فائدة، كانت المؤسّسة، أحيانًا، تعطي المزارعين تسهيلات بهدف إعداد انتاجهم للتصدير ونقله بصورة خاصة إلى المرافئ المصريّة، وذلك لقاء حصّة من الأرباح بدلاً من تقاضي الفوائد، بما يشبه في وقتنا الحاضر عمليّات المصارف الإسلاميّة.

وفي مطلع القرن العشرين، تحوّلت مؤسّسة عوده إلى مراسل للعديد من المصارف العثمانيّة والعربيّة والأوروبيّة. وبقيت تمارس أعمالها في صيدا وحدها حتى سنة ١٩٣٨، حيث افتتحت فرعًا لها في سوق القزاز في بيروت.

وبشكل عام، فإن بعض المؤسّسات الماليّة كان يجتهد ويبتكر أدوات جديدة للإقراض بغية تلافي التعامل بالفائدة، حتى لا تتناقض عمليّات التسليف مع تحريم الإسلام للربا.

وعلى سبيل المثال، فقد شاعت على مستوى واسع، في التسليف الزراعي، عمليّات الشراء بالدفع المقدّم. وبموجب هذه الطريقة، يبيع المزارع محصوله قبل الموسم بسعر يقل بنسبة معيّنة عن «السعر المحدّد في الميزان». وكانت النسبة المذكورة، عمليًّا، هي الفائدة التي يتقاضاها الدائن لقاء قرضه على المحصول المرتقب. وهذه الفائدة المستترة كانت تصل غالبًا إلى نسبة ١٥٪ و٢٠٪ من القرض الذي يأخذ شكل الدفع المسبق للثمن، وذلك لفترة لا تتعدّى بضعة أشهر.

ازدهار التجارة وصعود الرأسماليّة المحليّة

وتجدر الإشارة إلى أن أعمال الصرافة لم تكن منفصلة عن باقي النشاطات التجاريّة، إذ ان أصحاب مؤسّسات الصرافة كانوا في الوقت نفسه يقومون بأعمال تجاريّة أخرى، لا

سيّما تصدير الشرانق وخيوط الحرير إلى فرنسا واستيراد البذور لتربية دود القز. بل يمكن القول ان الصرافة كانت، في بيروت خصوصًا، وثيقة الصلة بتجارة الحرير.

وهذا ما تبيّنه المعلومات المتوافرة حول تجارة الحرير في بيروت.

يقول غاستون دوكوسو (Gaston Ducoussou)، الملحق بقنصليّة فرنسا العامّة في بيروت، أنّه بين سنتي ١٩٠٤ و١٩١٠، كان هناك ٧٣ مصدّرًا للحرير في المدينة، وكان هؤلاء يصدّرون حوالي ٩٠٪ من الحرير المنتج في برّ الشام. ورغم هذا العدد، فقد كان القطاع يشهد تمركزًا شديدًا، إذ ان سبعة تجار فقط، من أصل الثلاثة وسبعين، كانوا يستأثرون بنسبة ٧٢٪ من صادرات الحرير اللبناني.

وهؤلاء التجار هم أبناء س. بسّول، وفرعون، وغيران، ومورغ دالغ (Morgue d'Algue)، وج. حبيب وشركاه، وإينار، والياس لحود وأبناؤه. وكان أكبر هؤلاء شركة أبناء س. بسّول، إذ استأثرت هذه المؤسّسة بنسبة ٢١٪ من الصادرات مقابل ٣,١٨٪ للياس لحود وأبنائه. وتشير الإحصائيّات إلى أن حوالي نصف صادرات الحرير كانت بيد ثلاث مؤسّسات تجاريّة فقط، هي بسّول وفرعون وإينار[١٢].

والقصد من إيراد هذه الأرقام ليس الدلالة على تمركز تجارة الحرير فقط، بل تمركز الثروة بيد عدد قليل من التجار. لأن هذا التمركز المالي هو الذي سيؤدّي إلى انبثاق العمل المصرفي الوطني وتطوّره، رغم ان بعض الوجوه التجاريّة البارزة كان من الفرنسيّين.

أهمّ مصدّري الحرير

المؤسّسة	1904 1905	1905 1906	1906 1907	1907 1908	1908 1909	1909 1910	1910 1911	المجموع خلال الفترة	حصّة كل مصدّر
أبناء س. بسّول	580	698	816	735	629	519	435	**4412**	21,04%
فرعون	536	544	380	364	330	299	167	**2440**	11,64%
أرملة غيران وأبناؤها	144	238	258	378	274	330	312	**1934**	9,23%
مورغ دالغ	157	273	203	295	185	119	139	**1317**	6,54%
ج. حبيب وشركاه	140	226	228	261	177	221	115	**1368**	6,53%
كازيمير إينار	135	249	385	531	498	492	625	**2915**	13,91%
الياس لحود وأبناؤه	7	57	99	106	175	12	113	**667**	3,18%
حصّة المصدّرين السبعة	**1519**	**2285**	**2369**	**2670**	**2268**	**2092**	**1906**	**15107**	72,07%
مجموع صادرات الحرير	2711	2997	3274	3440	3154	2837	2549	20962	100%
حصّة المصدّرين السبعة من مجموع الصادرات ٪	**56,03**	**76,24**	**72,35**	**77,61**	**71,9**	**73,74**	**74,77**	72,07	

وعند التدقيق في أسماء التجار الرئيسيّين، تبرز أمامنا أمثلة ملموسة على تعدّد نشاطاتهم، وبالتالي حجم الأرباح الكبيرة التي كانوا يحقّقونها كل عام.

فكازيمير إينار، الفرنسي، كان مصدّرًا وصناعيًّا في مجال خيوط الحرير، كما كان ممثلاً لشركات تأمين أجنبيّة، ومستوردًا للصابون وبذور دودة القز الفرنسيّة، ومستشارًا لفرنسا في مجال التجارة الخارجيّة. ورغم كونه فرنسيًّا، فقد كان إينار يرتبط بعلاقات تجاريّة وعائليّة مع النخبة اللبنانيّة. فهو نسيب اميل اده، الذي سيصبح رئيسًا للجمهوريّة في زمن الإنتداب. وقد أسّس مع اميل اده وروبير صبّاغ، ابن حبيب صبّاغ مؤسّس بنك صبّاغ، شركة للنسيج (La Société Industrielle et Commerciale des Textiles)، اشترت مصنع القريّة من شركة الأرملة غيران وأبنائها.

مصدّرو الحرير الأجانب

المؤسّسة	1904 1905	1905 1906	1906 1907	1907 1908	1908 1909	1909 1910	1910 1911	المجموع خلال الفترة
Veuve Guérin et Fils (Français)	144	238	258	378	274	330	312	**1934**
Mourge d'Algue (Français)	157	273	203	295	185	119	139	**1371**
Casimir Eynard (Français)	135	249	385	531	498	492	625	**2915**
Morfin de Peyron -Co. (Français)	26	15						**41**
Colonisation juive	4	2						**6**
J. Duret (Français)	1	1						**2**
Hans Ney et Co. (Autrichien)		24	8	8				**40**
Banque Impériale Ottomane (Français et Britaniques)						5	9	**14**

	1904 1905	1905 1906	1906 1907	1907 1908	1908 1909	1909 1910	1910 1911	حصّة كل مصدّر
مجموع المصدّرين الأجانب	467	802	854	1212	962	950	1076	**6323**
مجموع صادرات الحرير	2711	2997	3274	3440	3154	2837	2549	**20962**
حصّة المصدّرين الأجانب من مجموع صادرات الحرير	17,23%	26,76%	26,08%	35,23%	30,5%	33,4%	42,2%	30,16%

أما شركة مورغ دالغ، بدورها، فقد كانت تملك مصنعًا لخيوط الحرير، وتمثل شركات تأمين، وتستورد بذور دودة القز والصابون من فرنسا، مرتبطة بأوثق العلاقات مع المؤسّسات التجاريّة في مرسيليا.

مصدّرو الحرير المصرفيّون

المؤسّسة	1904 1905	1905 1906	1906 1907	1907 1908	1908 1909	1909 1910	1910 1911	حصّة كل مصرف
أبناء س. بسّول	580	698	816	735	629	519	435	**4412**
فرعون	536	544	380	364	330	299	167	**2430**
أرملة غيران وأبناؤها	144	238	258	378	274	330	312	**1934**
ج. صبّاغ وأبناؤه	88	72	63	124	87	31	35	**520**
البنك السلطاني العثماني					5	9		**14**
ج. طراد وشركاه	29	34	25	2	31	3	17	**141**
حصّة المصدّرين المصرفيّين	**1197**	**1586**	**1542**	**1603**	**1356**	**1191**	**966**	**9451**
حصّة المصدّرين المصرفيّين من مجموع صادرات الحرير	44,2%	53,3%	47,5%	47%	43,5%	42,4%	38%	45,2%

وضمن هذا التنوّع في النشاطات، كانت هناك علاقة وثيقة بين تجارة الحرير، من جهة، والصناعة المصرفيّة، من جهة أخرى، بحيث لا يمكن تجاهل تجارة الحرير وأهمّيتها في تطوّر العمل المصرفي في لبنان.

ترابط النشاط المصرفي وقطاع الحرير

وهذا الأمر لا يقتصر على لبنان وحده، بل ان العلاقة بين المصارف وإنتاج الحرير معروفة في البلدان الأكثر تقدّمًا في الميدانين معًا. وقد شرح بيار كليرجيه (Pierre Clergé, *"Les industries de la soie en France"*, Paris, Armand Colin, 1925) أهميّة التمويل بالنسبة إلى صناعة الحرير وتجارته بشكل عام، وفي فرنسا بشكل خاص. فعلى تاجر الحرير، حسب قول كليرجيه، أن يؤمّن رساميل كبيرة لتجارته و«لقد لاحظنا الترابط الوثيق الذي يجمع، منذ قرون، المصرف بتجارة الحرير. فالمصرف يؤمّن التمويل عن طريق التسهيلات التي يسديها ويسهّل تجارة الحرير بواسطة الاعتمادات المستنَديّة». ولهذه الأسباب، يضيف كليرجيه، فإن تاجر الحرير غالبًا ما يكون مصرفيًّا أيضًا[١٣].

وهذه الحالة هي التي كانت قائمة تمامًا في البلاد ابان فترة الحرير. فالأموال الطائلة التي

كانت تتطلّبها صناعة الحرير وتجارته اقتضت نوعًا من الاندماج بين المهنتين، بحيث ساهمت كل منهما في تطوير الأخرى. فإن إقامة مصنع لخيوط الحرير كانت تستلزم رأسمالاً يبلغ عشرين مرّة الرأسمال المطلوب لإقامة مصنع من نوع آخر.

لذلك فإن المؤسّسات نفسها، أو التجار، كانوا يقومون بالعملين معًا، تجارة الحرير والأعمال المصرفيّة.

فمؤسّسة بسّول، أبرز مصدّري الحرير في بيروت، كانت مراسلاً لمصارف عريقة في مدينة ليون. ومؤسّسة أرملة غيران وأبنائها، التي تملك أكبر مصانع الحرير في الجبل، كانت أيضًا ممثلاً لمصرف في ليون يستورد الحرير من البلاد. أما شركة حبيب صبّاغ وأبناؤه فقد كانت مؤسّسة وطنيّة للصرافة تشاركت في ما بعد مع بنك اندوشين (La Banque d'Indochine)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مؤسّسة طراد وشركاه التي أصبحت لاحقًا شريكة لكريدي ليونيه. ويجب ألاّ نغفل البنك السلطاني العثماني، الذي كانت له أيضًا حصّة، ولو متواضعة، في تصدير الحرير من بيروت.

ويقدّر مؤرّخو الاقتصاد اللبناني حصّة التجار المصدّرين، الذين كانوا في الوقت نفسه من أصحاب النشاطات المصرفيّة، بحوالي ٤٥٪ من إجمالي صادرات الحرير في بيروت.

وتكشف هذه العلاقة فصلاً مهمًّا في التاريخ المصرفي اللبناني قبل الحرب العالميّة الأولى. فقد اضطلع القطاع المصرفي الوطني، في الدرجة الأولى، بمهمّة تمويل صناعة الحرير وتجارته، باعتبارهما المرفق الأساسي للاقتصاد المحلّي في تلك الفترة. وتدليلاً على أهميّة قطاع الحرير آنذاك، نشير إلى أن ٤٠٪ من الأراضي في متصرفيّة جبل لبنان كانت مزروعة بأشجار التوت، الغذاء الرئيسي لدودة القز.

إن الرساميل الكبيرة المطلوبة لإقامة مصانع الحرير، واستيراد دودة القز، وتجهيز الإنتاج وتصديره، لم تكن متوافرة لدى مالكي مصانع خيوط الحرير، باستثناء فرعون وشيحا. لذلك فإن توفر التمويل كان عاملاً رئيسيًّا وراء نمو هذا القطاع واستمراره.

وقد تولّت مؤسّسات الصرافة الوطنيّة تأمين الحصّة الكبرى من هذا التمويل. أما فروع المصارف الأجنبيّة، فلم تساهم إلاّ بنسبة ضئيلة في تمويل الاقتصاد المحلّي، لأنها كانت تفضّل تسليف رجال الأعمال الأوروبيّين العاملين في بيروت. فالمصارف الفرنسيّة كان لديها عدد قليل من الزبائن المقيمين، وأغلبهم من التابعيّة الفرنسيّة، باعتبارهم قادرين على تأمين ضمانات مقنعة للمصرف الدائن.

أما المؤسّسات الوطنيّة، فكانت تعرف السكان أكثر من سواها، وتستطيع أن تقدّر مخاطر تسليفاتهم وقيمة ضماناتهم بشكل واقعي. لذلك، فالتسهيلات التي حصل عليها التجار المقيمون من مصارف ليون لم تكن تعطى بشكل مباشر، بل عن طريق المؤسّسات المصرفيّة المحليّة.

القِسمُ الثاني

الانتِدابُ المَصرِفي

بانتهاء الحرب العالميّة الأولى، دخل لبنان عصرًا جديدًا.

فقد زال النفوذ العثماني عن أرضه، وأصبح، في البداية، تحت سلطة جيوش الحلفاء المنتصرة، قبل أن تقرّر عصبة الأمم إخضاعه للإنتداب الفرنسي.

العصر الجديد حمل معه نظامًا نقديًّا جديدًا. فلأن النقد تعبير عن السلطة وأبرز مظهر من مظاهرها، حرصت السلطات الجديدة على قطع كل صلة للبلاد بالنظام النقدي العثماني. وكان ذلك أيضًا، من جهة أخرى، حرصًا على المصالح النقديّة للقوى التي سيطرت على لبنان وسوريا، أي بريطانيا العظمى ثم فرنسا.

طيلة عهد الإنتداب، سيطرت المصارف الأجنبيّة، لا سيّما الفرنسيّة، على القطاع المالي في لبنان، وكذلك في سوريا، وكأن هناك انتدابًا مصرفيًّا على البلدين بموازاة الإنتداب السياسي. فمصرف سوريا، الذي تغيّر اسمه مرّتين في ما بعد، سيطر علي معظم العمليّات المصرفيّة، وإلى جانبه عدد قليل من المصارف الفرنسيّة، وسواها، لا سيّما تلك المؤسّسات العملاقة التي كانت تمثّل المصالح الفرنسيّة في شمال أفريقيا.

أما القطاع المالي الوطني فقد نما حجمه وتزايد دوره في فترة ما بين الحربين، لكنه لم يقوَ، رغم ذلك، على منافسة المصارف الأجنبيّة، بسبب عناصر الضعف التي



جزء من لوحة زيتيّة للرسّام فيليب موراني تمثّل إعلان دولة لبنان الكبير في قصر الصنوبر في بيروت سنة ١٩٢٠.

كانت تتحكّم به. ومن أهم تلك العناصر هزال الرساميل المستثمرة في الصناعة المصرفيّة، وكذلك تدنّي مستوى الإدارات، وعدم التخصّص في المهنة المصرفيّة، والأزمات النقديّة والإقتصاديّة التي واجهتها البلاد، والتي أثرت تأثيرًا شديدًا على القطاع المصرفي المحلّي، فدفعت ببعض مؤسّساته نحو الإفلاس.

ولا يمكن عرض تاريخ المصارف في لبنان، خلال تلك المرحلة الحيويّة، بمعزل عن الأوضاع النقديّة والإقتصاديّة التي عاشتها البلاد، تحت ظلال العلَم المثلّث الألوان. لذلك، فمن الطبيعي أن يبدأ البحث في هذا القسم بعرض تطوّر النظام النقدي، في هذه المرحلة، وأن تتخلّله وقفات أمام الصعوبات الإقتصاديّة التي واجهتها البلاد حينذاك.

النّظامُ النّقدِيّ بَينَ الحَربَين

مع نهاية الحرب العالميّة الأولى، انهارت جيوش الدولة العثمانيّة في بلاد الشام، فانسحبت نحو الشمال، تاركة الساحة للجيوش الحليفة بقيادة الجنرال اللنبي (Edmund Allenby). وبذلك انتهى الحكم العثماني المباشر للمنطقة، الذي استمرّ أربعة قرون وعامين.

وكان الهم الأول للجنرال اللنبي تثبيت سلطة الحلفاء في الأراضي التي احتلّتها جيوشه، والتأكّد من زوال النفوذ العثماني عنها. فوجود الحلفاء في المنطقة ليس مرورًا عابرًا، بل هو تمهيد لتثبيت النفوذ البريطاني والفرنسي فيها، وفقًا للاتفاقيّات التي تمّت بين الدولتين خلال الحرب.

إن النقد مظهر أساسي من مظاهر السلطة والسيادة. لذلك، انصبّ اهتمام الجنرال البريطاني المخضرم على سحب النقود العثمانيّة من التداول في الأراضي المحتلّة، تأكيدًا على أن السلطة سقطت نهائيًّا من يد الأتراك، وعمد، لهذا الغرض، إلى إلغاء السعر الرسمي للعملة الورقيّة التركيّة. وهو لم يكتف بتسعير العملات الأجنبيّة الأخرى التي كانت متداولة قبل الاحتلال، بل أضاف إليها عملة جديدة هي العملة المصريّة، التي سيصبح لها شأن كبير في التداول، بعد اعتمادها عملةً رسميّة للتعامل التجاري وجباية الضرائب، وكذلك لتسديد رواتب الموظفين ونفقات الجيوش.

النقد المصري بقوّة الإحتلال

والحقيقة أن اعتماد العملة المصريّة، خصوصًا في الإنفاق على الجيوش والإدارات المدنيّة، لم ينطلق من الاعتبارات السياسيّة وحدها، ولكن أيضًا من المصالح المباشرة

للبريطانيّين. فجيوش صاحب الجلالة كانت، قبل وصولها إلى سوريا وفلسطين، تتعامل بالنقد المصري وتؤمّن بواسطته كل احتياجات الحملة العسكريّة. كما أن هذا النقد مرتبط بالجنيه الاسترليني، نظرًا للروابط التي كانت تجمع بين مصر وبريطانيا العظمى. لذلك فإن تعامل البريطانيّين في المناطق المحتلّة حديثًا بهذا النقد كان يوفّر عليهم إجراء عمليّات قطع لتسديد مدفوعاتهم، مع ما يسبّبه ذلك من كلفة ومن ضغوط على عملة بلادهم.

لذلك، سارعت قيادة الجيش البريطاني، في الأيام الأولى للاحتلال، إلى إصدار القرار رقم ١١ تاريخ ١ تشرين الثاني ١٩١٨، الذي قضى بإلغاء النقد الورقي التركي وأحلّ محلّه الليرة المصريّة. ولا عجب في أن ينشر هذا القرار في العدد الأوّل من «النشرة الشهريّة عن الأعمال الإداريّة في أراضي العدوّ المحتلّة ـ المنطقة الغربيّة.»

عيّن القرار ١١ العملات المسموح التداول بها في البلاد، والسعر الرسمي لكل منها، وهي، إضافة إلى النقد المصري، الدولار الأميركي وسلّة من العملات الأوروبيّة. لكنّ القرار أجاز التعامل أيضًا بالعملات المعدنيّة التركيّة[١٤] وحدّد السعر الرسمي لكل منها، وقد حظر بشكل قاطع التعامل بأوراق البنك التركيّة باعتبارها عملة غير قانونيّة.

إلاّ أن السكان لم يستجيبوا تمامًا لهذه الترتيبات. فمن الطبيعي أن يكون الجمهور حذرًا في الشؤون النقديّة فلا يتقبّل بسهولة عملة جديدة، ويتخلّى عن عملة أخرى تعامل بها طويلاً وكانت محل ثقته.

وعندما نُمي إلى الجنرال اللنبي أن سكان المناطق المحتلّة يتردّدون في قبول التعامل بالنقد المصري، أوعز إلى الحاكم الإداري في تلك المناطق بأن يتّخذ الإجراءات الكفيلة بفرض التدابير النقديّة الجديدة، وقبولها دون تردّد أو اعتراض. فأصدر هذا الأخير قرارًا في ١٤ تشرين الثاني ١٩١٨ شدّد على إعطاء أوراق البنك المصريّة القوّة القانونيّة، وحظر بصورة قطعيّة المضاربة بالنقد، وقبول الأوراق النقديّة بأسعار مغايرة لأسعارها الرسميّة. وقضى القرار بإحالة المخالفين إلى المحكمة العسكريّة ومعاقبتهم بالسجن، وبدفع غرامة تبلغ خمسين ليرة مصريّة.

وما أن أحسّ الناس بتصميم القوّات المحتلّة، وعزمها على فرض نظامها النقدي، حتى سارعوا إلى التخلّص من الأوراق التركيّة باعتبار أن لا مستقبل لها. وهكذا، نشط الصرّافون في بيروت ودمشق وسائر المدن الكبرى في المتاجرة بالنقد التركي، فأخذوا يشترونه بكثافة من الجمهور وينقلونه إلى الأناضول حيث يستبدلونه بالذهب، محقّقين بذلك أرباحًا طائلة.

والحقيقة أن الانتعاش، في تلك المرحلة القصيرة، لم يكن من نصيب مهنة الصيرفة وحدها. فالفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالميّة الأولى وقيام الانتداب عرفت نموًّا سريعًا للاقتصاد المحلّي، أعقب الركود الشديد إبان الحرب.

وقد تعدّدت الأسباب التي أدّت إلى الطفرة السريعة في هذا الوقت القصير. فجيوش الاحتلال، التي غزت البلاد وأخضعتها لسيطرتها، أنفقت فيها مبالغ طائلة كان لها دور

المحرّك للاقتصاد الراكد. فمع أن القوّات الفرنسيّة كانت أقلّ عددًا وعدّة من القوّات البريطانيّة، جاء في التقارير الرسميّة في باريس أن فرنسا أنفقت سنة ١٩١٩ وحدها حوالي ١٢٨ مليون فرنك فرنسي في لبنان وسوريا، قاربت حصّة الانفاق العسكري منها ٧٨ مليون فرنك[١٥].

من جهة أخرى، فقد بلغت المغتربات الأخبارُ عن الأحوال الاقتصاديّة والمجاعة التي تعرّض لها أهل البلاد خلال الحرب. فما أن انتهت الأعمال الحربيّة حتى بات المغتربون قادرين على إرسال المعونات الماليّة لأهلهم المقيمين. ثم إن استتباب السلام العالمي بعد الحرب المدمّرة شجّع الطلب الداخلي وأطلق الاستثمارات المحليّة والوافدة، فتضافرت كل الأسباب لانطلاقة الاقتصاد.

الليرة، قناع محلّي للفرنك الفرنسي

وشاءت الظروف أن يخضع النظام النقدي الجديد إلى تغيير جذري، قبل أن يمرّ عامان على ولادته.

ففي تشرين الثاني ١٩١٩ تسلّم الجنرال غورو (Henri Gouraud) قيادة المنطقة الغربيّة من سوريا، بعد أن حلّ الجيش الفرنسي محل الجيش البريطاني، تطبيقًا لاتفاقية سايكس بيكو.

تكرّست سلطة فرنسا على سوريا ولبنان بقرار دولي، إذ أوكلت إليها عصبة الأمم سلطة الانتداب عليهما. وحيث ان الأوراق النقديّة التي يصدرها البنك الأهلي المصري كانت هي العملة الرسميّة في البلاد، بموجب التدابير النقديّة المرعيّة، فقد كان الفرنسيّون مضطرّين إلى بيع عملتهم وشراء العملة المصريّة بغية تسديد نفقاتهم العسكريّة والمدنيّة.

وكان ذلك يشكّل ضغطًا إضافيًّا على الفرنك، فيما فرنسا تعاني من عبء المشاكل النقديّة في مرحلة ما بعد الحرب، حيث تعاظمت مديونيّة الدولة. وقد هبط احتياطي العملات الأجنبيّة هبوطًا مريعًا في تلك المرحلة، وأخذت الدولة الفرنسيّة تلجأ بكثافة إلى إصدارات الدين العام وخلق النقد لتمويل نفقاتها وتسديد ديونها الخارجيّة. وأدّى ذلك إلى انفجار التضخّم وهبوط سعر صرف الفرنك الفرنسي بشكل سريع. ففي الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٢٠ خسر الفرنك ٢٧٪ من قيمته تجاه الدولار.

في هذه الأجواء المتأزّمة، لم تكن الخزانة الفرنسيّة قادرة على تسديد نفقات ٧٠ ألف جندي في لبنان وسوريا، ناهيك عن النفقات اللوجستيّة والمدنيّة، بغير العملة الفرنسيّة.

لذلك، فما أن تسلّم الجنرال غورو مهامه الرسميّة في نهاية آذار ١٩٢٠ كمفوّض سام لسلطة الانتداب في لبنان وسوريا، حتى سارع إلى فرض نظام نقدي جديد.

فبموجب قراره رقم ١٢٩ تاريخ ٢ نيسان ١٩٢٠، ألغى الجنرال غورو التعامل بالنقد المصري، وأنشأ عملة جديدة، هي الليرة السوريّة، القابلة للاستبدال بالفرنك الفرنسي

بموجب شكات مسحوبة على البنك السوري في باريس ومارسيليا. وحدّد القرار لليرة سعرًا ثابتًا هو ٢٠ فرنكًا لليرة الواحدة. وبذلك يمكن القول ان الليرة السورية هي مجرّد غطاء للعملة الفرنسيّة، ممّا يوفر على الخزانة الفرنسيّة عمليّات القطع عند دفع النفقات في سوريا ولبنان.

وجعل القرار التعامل بالعملة الجديدة إلزاميًا، بحيث تعتمد في كل أنواع العقود والمعاملات، والسندات التجاريّة، إضافة إلى كونها الوحدة النقديّة للحسابات المصرفيّة ولقياس الأسعار، ناهيك عن بنود الموازنات الحكوميّة، في بابي الإيرادات والنفقات.

وأوكل القرار ١٢٩ مهمّة إصدار النقد إلى بنك سوريا، الذي أنشأه البنك السلطاني العثماني لكي يتملّك ويدير فروعه في لبنان وسوريا. وقد استند الجنرال غورو في تكليف بنك سوريا بهذه الوظيفة إلى الاتفاق الذي عقد في السنة السابقة بين وزارة الماليّة الفرنسيّة والمصرف المذكور، الذي خصّصنا له الفصل الثاني بكامله، بالنظر إلى أهميّته في عهد الانتداب كمصرف تجاري ومؤسّسة للإصدار.

اتفاق نقدي مع الحكومات الوطنيّة

ويمكن اعتبار النظام النقدي الذي أنشأه المفوّض السامي بموجب القرار ١٢٩ مجرّد ترتيب موقت، بانتظار قيام حكومات وطنيّة في المناطق الخاضعة للانتداب. وبالفعل، فبعد إعلان دولة لبنان الكبير وتأسيس أربع حكومات مستقلّة في سوريا، بدأت بين الحكومات الناشئة وبنك سوريا مفاوضات نتجت عنها اتفاقيّة ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤. وقد اعتمدت الإتفاقيّة المذكورة المبادىء الأساسيّة في القرار ١٢٩، وأرست عليها نظامًا نقديًّا ثابتًا في لبنان وسوريا.

كرّست الاتفاقيّة تكليف البنك السوري مهمّة إصدار النقد، لكنّها عدّلت اسمه لكي يتناسب مع الواقع السياسي الجديد، فأصبح بنك سوريا ولبنان الكبير. وسُمّيت العملة الليرة اللبنانيّة السوريّة، بدلاً من الليرة السوريّة، لكنها بقيت في جوهرها هي نفسها، كما أنشأها المفوّض السامي، قابلة للاستبدال بالفرنك الفرنسي في شبابيك بنك الإصدار في باريس ومارسيليا. و لم يعدّل سعرها الثابت بالفرنك الفرنسي، أي ٢٠ فرنكًا لليرة الواحدة، مما أبقاها غطاء محليًّا للعملة الفرنسيّة. واعتُبرت الليرة العملة القانونيّة الوحيدة المقبولة في البلاد[١٦].

من جهة أخرى، فقد جرى التمييز، بصورة شكليّة فحسب، بين فئتين من العملة المصدرة، واحدة تظهر في أعلاها عبارة «لبنان الكبير» والثانية عبارة «سوريا». لكنّ هاتين الفئتين بقيتا في الواقع عملة واحدة لا تمييز مطلقًا بينهما، سواء من حيث مكان الإصدار أو المدى الجغرافي الذي يمكن تداولهما فيه.

وألزمت اتفاقيّة ١٩٢٤ بنك سوريا ولبنان الكبير بأن يفصل قسم الإصدار فيه عن

القسم المعني بنشاطه كمصرف تجاري، بحيث يكون قسم الإصدار مستقلا في نشاطه و حساباته والبيانات الدوريّة التي ينشرها. وحدّدت سقف الإصدار بمبلغ ٢٥ مليون ليرة، مغطّى بكامله. ولهذه الغاية، قضت بأن يودع المصرف لدى الخزانة الفرنسيّة مبالغ بالفرنك لا تقلّ قيمتها عن ثلث النقد المصدر، إضافة إلى عناصر أخرى لتغطية النقد مكوّنة من سندات تجاريّة ذات شروط خاصّة وودائع اختياريّة بالفرنك، وسندات قصيرة الأجل صادرة عن الحكومة الفرنسيّة أو مضمونة منها. وبين عناصر تغطية النقد أيضًا سبائك ذهبيّة وأوراق دين حكوميّة، صادرة عن دول أخرى وقابلة للاستبدال بالذهب.

وبات بنك سوريا ولبنان الكبير ملزمًا، بموجب الاتفاقيّة، بنشر بيان نصف شهري يظهر كميّة النقد المصدر وعناصر التغطية وقيمتها. وعلى المصرف أن يحوّل قسمًا من أرباحه الناجمة عن الإصدار إلى الحكومات اللبنانيّة والسوريّة.

اكتسبت اتفاقيّة ١٩٢٤ أهميّة خاصة في تاريخ النقد اللبناني والسوري، لأنها وضعت أسس النظام النقدي في لبنان وسوريا بين الحربين العالميّتين، الأولى والثانية. ورغم أنها لحظت فئتين نقديّتين، واحدة للبنان الكبير والثانية لسوريا، فقد كرّست هذه الاتفاقيّة الوحدة النقديّة التامّة بينهما، إذ إن كل واحدة من هاتين الفئتين كان يمكن إصدارها وتداولها في البلدين معًا.

مع ذلك، فإن النقد المعدني التركي لم ينسحب كليًّا من التداول، بل بقي معتمدًا بصورة عمليّة وواقعيّة، لا سيّما في المناطق غير الساحليّة. وظلّ هذا الوضع سائدًا حتى سنة ١٩٣٥، حين حدّد المفوض السامي شروط سحب القطع المعدنيّة التركيّة من التداول، فغابت من لبنان وسوريا آخر مظاهر النظام النقدي للأمبراطوريّة العثمانيّة.

وقبل هذا التاريخ، كان يتعايش في البلاد نظامان نقديّان منفصلان، واحد مبني على الليرة اللبنانيّة السوريّة، المصدرة بالاستناد إلى اتفاقيّة ١٩٢٤، والثاني قائم على التعامل بالنقود الذهبيّة والفضيّة العثمانيّة، وينتشر خصوصًا في المناطق الداخليّة، التي لم تثق بالعملة الورقيّة الجديدة فبقيت على ولائها للنقد المعدني العثماني.

تجديد مبكّر لاتفاقيّة ١٩٢٤

وحيث ان مدّة اتفاقيّة ١٩٢٤ قد حُدّدت بخمس عشرة سنة، أي لغاية ١٩٣٩، فقد بادر بنك سوريا ولبنان الكبير إلى إجراء مفاوضات مبكّرة مع الحكومة اللبنانيّة، أفضت إلى تجديد امتياز الإصدار لمدّة خمس وعشرين سنة، وذلك بموجب اتفاقيّة ٢٩ أيار ١٩٣٧.

أما الجانب السوري، فقد رفض تصديق اتفاقيّة نقديّة مماثلة، مما حدا المفوّض السامي على إصدار قرار في ٢٩ آذار ١٩٣٩، قبل يوم واحد من انتهاء سريان الاتفاقيّة السابقة، جدّد فيه مفعول اتفاقيّة ١٩٢٤ في الأراضي السوريّة.

ميّزت اتفاقيّة ١٩٣٧ النقديّة بين العملة الخاصّة بلبنان والعملة الخاصّة بسوريا. لكنّ

هذا التمييز بقي نظريًا، كما كانت الحال في ظل الإتفاقيّة السابقة، وذلك بسبب الوحدة الجمركيّة بين البلدين، التي كانت تسمح بانتقال فئتي العملة عبر الحدود وتداولهما في كليهما بحريّة كاملة[١٧].

كما ان الليرة بقيت عمليًا واحدة لأنها صادرة عن مؤسّسة واحدة للإصدار، هي بنك سوريا ولبنان، الذي نصّت اتفاقيّة ١٩٣٧ على اتّخاذه هذا الإسم بدلاً من بنك سوريا ولبنان الكبير. وذلك، على الرغم من أن الاتفاقيّة المذكورة قضت بالتمييز، في إدارة المصرف، بين قسم الإصدار الخاص بلبنان وذلك الخاص بسوريا.

ألغت القواعد النقديّة الجديدة سقف الإصدار، الذي كان محدّدًا بمبلغ ٢٥ مليون ليرة، وعدّلت عناصر تغطية النقد ونسبة كل عنصر منها في التغطية الإجماليّة. فأصبحت التغطية الإلزاميّة تتكوّن من ذهب ونقود قابلة للاستبدال بالذهب لا تقلّ عن ١٠٪ من التغطية سنة ١٩٤١ و٢٥٪ عند انتهاء مدّة الاتفاقيّة، أي في ١٩٦٤. غير أن نشوب الحرب العالميّة الثانية منع تنفيذ هذه الشروط، فبادر المفوض السامي إلى تعليقها في ٢٥ حزيران ١٩٤٠.

وتضمّنت التغطية الإلزاميّة أيضًا ودائع لمصرف الإصدار بالفرنك لدى الخزانة الفرنسيّة وقرضًا للحكومة اللبنانيّة بدون فائدة يبلغ ٢٥٠ ألف ليرة.

إضافةً إلى ذلك، لحظت اتفاقيّة ١٩٣٧ عناصر اختياريّة لتغطية الإصدارات النقديّة، تتكوّن من سندات الدولة الفرنسيّة وودائع تحت الطلب بالفرنك لدى الخزانة الفرنسيّة، إضافة إلى قرض بالحساب الجاري لصالح الحكومة اللبنانيّة، يخصّص لأغراض التنمية الاقتصاديّة.

ولدى مقارنة أحكام اتفاقيّتي ١٩٢٤ و١٩٣٧ النقديّتين، المتشابهتين في الجوهر، تبرز بوضوح القواعد الأساسيّة للنظام النقدي الذي ساد في لبنان بين الحرب العالميّة الأولى والحرب العالميّة الثانية.

النظام النقدي والميزان التجاري

لعلّ أهمّ القواعد الجديرة بالملاحظة، في تلك الفترة، هي ارتباط الليرة بالفرنك ارتباطًا وثيقًا، حتى اعتبرت، إلى حدّ بعيد، مجرّد شك بالفرنك الفرنسي، كونها قابلة للاستبدال الفوري بالعملة الفرنسيّة في باريس ومارسيليا. وتغطية النقد اللبناني والسوري، بموجب الاتفاقيّتين، كانت تعتمد إلى حدّ كبير على الفرنك الفرنسي، فيما لم يشكّل الذهب إلاّ نسبة متواضعة من قيمة التغطية.

ففي سنة ١٩٣٥، لم يتجاوز الذهب ٤،٦٪ من قيمة التغطية، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٪ سنة ١٩٣٨ و٩،٢٪ سنة ١٩٣٩[١٨].

ومن الطبيعي أن يترك الارتباط الشديد بين العملة المحليّة والعملة الفرنسيّة آثارًا بارزة على الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلاد، طيلة عهد الإنتداب.

على سبيل المثال، فإن العلاقة المستقرّة القائمة على السعر الثابت بين العملتين سهّلت وشجعت التبادل التجاري بين فرنسا، من جهة، ولبنان وسوريا، من جهة أخرى، وهو التبادل الذي تعزّز بفعل الإنتداب. ولا نغفل أن هذه العلاقات التجاريّة، كما بيّن القسم الأول، كانت مزدهرة حتى في ظل الامبراطوريّة العثمانيّة، ومن البديهي أن تتعاظم وتزداد بعد أن تولّت فرنسا الانتداب على البلدين[١٩].

ففي بداية عهد الانتداب، كانت فرنسا تحتلّ المرتبة الثالثة بين مصادر الواردات إلى لبنان وسوريا، بعد بريطانيا العظمى ومصر، لكنها قفزت إلى المرتبة الثانية سنة ١٩٢٤. وفي السنة التالية، باتت فرنسا تحتل المركز الأول في قائمة الدول المورّدة إلى لبنان وسوريا، مستأثرة، منذ سنة ١٩٢٢، بنسبة تتراوح بين ١٤٪ و١٥٪ من الواردات إلى البلدين. لذا، كان الميزان التجاري مع فرنسا يسجّل عجزًا متزايدًا لصالحها، لأن تغطية الإستيراد من فرنسا بالصادرات من لبنان وسوريا لم تتجاوز حتى سنة ١٩٣٣ نسبة ٢٥٪، ثم ارتفعت إلى ما بين ٣٠٪ و٦٠٪ في السنوات اللاحقة.

ويعود ذلك إلى ضعف الصادرات المحليّة، لاسيّما المواد الأوليّة، وإلى سياسة الحماية التي كانت تلتزمها فرنسا.

وإذا كان ربط الليرة بالفرنك قد تسبّب في زيادة العجز التجاري مع فرنسا، فإن النتائج السلبيّة لهذا الربط ظهرت بصورة أوضح في الاضطرابات النقديّة غير العاديّة التي عرفتها البلاد في ظل الانتداب.

موجات التضخّم من فرنسا إلى لبنان

عرفت فرنسا في مرحلة ما بين الحربين فصولاً مؤلمة من التضخّم وعدم الاستقرار النقدي، تجلّت في التراجع المستمرّ لسعر الفرنك. ومن البديهي أن ينعكس ذلك على الوضع النقدي في لبنان وسوريا، فتشهد سوق القطع فيهما اضطرابات موازية وتراجعًا في سعر صرف الليرة تجاه باقي العملات الأجنبيّة، مما يستتبع ارتفاعًا متواصلاً للأسعار.

ففي العشرينات، تعرّضت قيمة الفرنك لهبوط دراماتيكي متلاحق. وقد نجم ذلك، خصوصًا، عن العجز المالي للدولة الخارجة من الحرب العالميّة الأولى مثقلة بالأعباء والديون. فلم تكن الإيرادات العامّة قادرة على تلبية النفقات الباهظة للدولة الفرنسيّة وتسديد أقساط ديونها الخارجيّة.

ولم تتمكّن الحكومة من تمويل العجز عن طريق إصدارات الدين الداخلي أو الخارجي. فإن ضعف الثقة بأدوات الدين العام جعل الاكتتابات بهذه الإصدارات دون حاجات الخزانة. وقد ساد هذا الوضع في ظل اضطراب سياسي متواصل، حيث كانت الحكومة تستند إلى أقليّة ضئيلة في البرلمان. ومن المعروف أن الحكومات ذات القاعدة البرلمانيّة الضعيفة لا تستطيع تحقيق الإصلاح المالي، لاسيّما عن طريق زيادة الضرائب.

قادت هذه الظروف إلى التضخّم وتراجع قيمة الفرنك، مما انعكس على سعر الليرة السوريّة اللبنانيّة المرتبطة به، فأخذت تتراجع في سوق القطع حيال العملات الأجنبيّة الأخرى.

بحسب الأسعار التي نشرها فرع بيروت في مصرف أنكلو بالستين كومباني، (Anglo-Palestine Company) فقد تطوّر سعر صرف الدولار الأميركي إزاء الليرة، كمعدّل شهري بالقروش السوريّة اللبنانيّة، وفقًا للجدول اللاحق، الذي يبيّن الأسعار في الشهر الأخير من كل سنة[٢٠]:

١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧
٨٦,٢	٦٥,٠	٦٩,٥	٩٥,٣	٩٢,٤	١٣٣,٤	١٢٧,٥	١٢٦,٩

في كتاب «النظام النقدي والصرافي في سوريا»، الصادر سنة ١٩٣٥، رسم المؤلف سعيد حماده، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركيّة، صورة عن تذبذب سعر الصرف واضطراب سوق القطع في العشرينات. فقد ورد في الكتاب:

«وعدا التقلّبات الواسعة أثناء مدّات طويلة، كانت تحدث تقلّبات شديدة للغاية في فترات قصيرة. ففي عدّة أشهر خلال الأربع سنين المذكورة بلغ التقلّب نحوًا من ١٥ بالمئة في الشهر الواحد. وقد استولى القلق العظيم على الناس مرّات متعدّدة عقيب هبوط الليرة الفظيع وعلى الأخص في كانون الثاني ١٩٢٣ وفي الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٢٤. وعندما هوى الفرنك إلى ٣,٦٨ من السنت في ١١ آذار، إذ بلغ الحد الأدنى في الهبوط حتى ذلك التاريخ، كان الناس على استعداد لبذل كل ما في وسعهم لاستبدال الورقة السوريّة بشيء محسوس، خصوصًا وقد رفضت البنوك أن تبيع أو تشتري الكمبيو الأجنبي بالنقد السوري. فكانت النتيجة ان بيعت الليرة العثمانيّة الذهب بـ ٧٠٠ غرش سوري، وهو مبلغ يزيد كثيرًا عما يبرّره سعر الكمبيو السائد حينئذ».

ويروي حماده، في الكتاب نفسه، كيف أثّر التذبذب في سعر القطع على التعامل التجاري عمومًا، وعلى اتجاه الأسعار بشكل خاص، إذ ان التجار كانوا مضطرّين لتسعير بضائعهم وفقًا لتقلّبات سعر الذهب والعملات الأجنبيّة:

... «وكان التجّار، وهم مكرهون من الحكومة، يضعون أثمان بضائعهم بالنقد السوري معادلة لما يقابلها من النقود الذهبيّة أو من كمبيو الدولار أو الليرة الانكليزيّة. وكانوا يضطرّون لتأدية الذهب ثمنًا لأكثر ما يشترونه في (المناطق) الداخليّة من المواد، حيث كان الذهب كثير التداول فيها والتعامل به مستمرًا في الأخذ والعطاء وحيث كان التعامل بالورق السوري منحصرًا في المعاملات الرسميّة فقط. ومن الجانب الثاني فقد كان لا بدّ من تأدية ثمن المستورد من البلدان التي على قاعدة الذهب من نوع نقودها بصرف النظر عن هبوط أسعار النقود المحليّة. وعلى ذلك كان التجار يبدّلون الاثمان وفاقًا لتبدّل أسعار الكمبيو».

ومن المشاكل البارزة، الناجمة عن تقلّبات سعر الليرة وتراجعه، ان الدائنين كانوا مضطرّين، بحكم القانون، إلى التعاقد مع المدينين بالعملة المحليّة. وبالتالي، فإن القيمة الحقيقيّة للمبالغ التي يستردّونها كانت مرهونة بسعر الصرف يوم وفاء الدين. وكان الدائنون يلجأون في معظم الأحيان إلى فرض فوائد باهظة على المدينين، حتى يعوّضوا بعضًا من الخسائر الناتجة عن تراجع سعر الصرف.

لذلك، اضطرّت السلطات إلى التدخّل مرارًا لمعالجة هذه المشكلة وآثارها السيّئة. فسنة ١٩٢١، مثلاً، سمح المفوّض السامي بتحرير سندات ذات استحقاقات معيّنة بالعملات الأجنبيّة.

وقد تأثّر الاقتصاد اللبناني عمومًا بالأوضاع المضطربة في سوق القطع، وأصابت الأزمة بسهامها كل القطاعات الاقتصاديّة. فالصناعيّون وأصحاب المواسم الزراعيّة الذين يبيعون إنتاجهم مقدّمًا، كانوا لا يعرفون القيمة الحقيقيّة لمبيعاتهم إلاّ يوم التسليم، وحسب سعر الصرف في ذلك اليوم. وتضرّر الموظفون في القطاعين العام والخاص من جراء الوضع النقدي، لأن رواتبهم لم تكن تعدّل بالوتيرة نفسها التي تتراجع فيها الليرة. ودفع المستهلكون ثمنًا باهظًا للأزمة، إذ كان التجار يفرضون هوامش ربح إضافيّة عالية تداركًا لانخفاض قيمة العملة. وإزاء هذا الواقع، تدخّلت السلطة المنتدبة فحدّدت سعر الخبز مرارًا عديدة.

ولم تنجُ ماليّة الحكومة من آثار الاضطرابات النقديّة. فالنفقات العامّة ترتفع حكمًا، وبنسبة كبيرة، مع ارتفاع الأسعار وانخفاض سعر الليرة. أما الإيرادات، فهي، بعكس ذلك، قليلة المرونة ولا تتكيّف بسرعة مع تطوّر سعر الصرف، لأن الدولة لا تستطيع أن تعدّل الضرائب والرسوم في فترات زمنيّة قصيرة.

نحو كتلة الإسترليني

يمكن القول إن الوضع النقدي في بعض سنوات الثلاثينات كان أقسى من ذاك الذي ساد في العقد السابق. ذلك أن الاضطراب في سوق القطع أصبح مرتبطًا أيضًا بالأزمة النقديّة التي ضربت العالم الصناعي منذ سنة ١٩٢٩، وأدّت إلى انهيار العملات والأسواق الماليّة. كما تزامن الوضع النقدي مع الأزمة الاقتصاديّة التي عرفها لبنان في هذا العقد، والتي سنتعرّف إلى ملامحها في فصل لاحق.

اختُتمت تلك المرحلة بالحرب العالميّة الثانية، حيث بدأت الليرة تتأثّر، من جديد، بالأوضاع الصعبة للنقد الفرنسي. فبعد أن أصبح الفرنك غير قابل للتحويل إلى ذهب، اضطرّت الحكومة الفرنسيّة بسبب انفجار النزاع الدولي إلى فرض رقابة على القطع، سنة ١٩٣٩، ومنعت عمليّات القطع بين الفرنك والعملات الأخرى، بما فيها الجنيه الاسترليني.

وقد شملت التدابير التي اتّخذتها الحكومة الفرنسيّة عشيّة الحرب قيودًا على حركة رؤوس الأموال، وعمليّات التجارة الخارجيّة، وعمليّات الذهب. وباتت عمليّات القطع

تجري من خلال الدولة وبواسطة مكتب القطع الذي أُنشيء في المصرف المركزي. وفي هذا المكتب كانت تجري العمليّات المرخّص بها فقط، ووفقًا لأسعار الصرف المحدّدة من الدولة. وقد مُنع بموجب هذه التنظيمات تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، بما في ذلك استثمارات الأجانب في فرنسا، الأمر الذي أدّى إلى ذعر في أوساط المستثمرين غير الفرنسيّين.

من الطبيعي أن تتأثّر الليرة بالأوضاع والتدابير النقديّة الفرنسيّة، بسبب الارتباط القائم بينها وبين الفرنك. إلاّ أن العوامل المحليّة ساعدت على تفاقم الظروف الصعبة. وأبرز هذه العوامل هي النموّ الاستثنائي للكتلة النقديّة واشتداد المضاربة، بغية استفادة البعض من ظروف الحرب العالميّة.

لا شك في أن الزيادة الكبيرة التي طرأت على الكتلة النقديّة، في وقت قصير، هي أحد العناصر المسؤولة عن الارتفاع المتسارع في معدّل التضخم، خلال تلك المرحلة. فقد تضاعفت الكتلة النقديّة في لبنان وسوريا، خلال الحرب العالميّة الثانية، حوالي إحدى عشرة مرّة، إذ ارتفعت من ٣٨,٤ مليون ليرة في حزيران ١٩٣٩ إلى ٤١٠ ملايين في أيلول ١٩٤٥، وانعكس ذلك بشكل حاد على ارتفاع أسعار الجملة والمفرّق وسعر الذهب، إضافة إلى حجم الودائع المصرفيّة.

إن نمو الكتلة النقديّة على هذا النحو نجم عن أسباب عدّة، أهمّها نفقات الجيوش الحليفة في لبنان وسوريا، والتي قُدّرت خلال سنوات الحرب بحوالي ٨٠٠ مليون ليرة. وللدلالة على ضخامة هذا المبلغ نشير، على سبيل المقارنة، إلى أن النفقات العسكريّة والمدنيّة للسلطات الفرنسيّة في المشرق لم تتجاوز سنة ١٩٣٨ مبلغ ١١ مليون ليرة.

تطوّر مؤشرات الأسعار والودائع في سوريا ولبنان خلال الحرب العالميّة الثانية[٢١]

حزيران	النقد المتداول	ودائع المصارف	أسعار الجملة	أسعار المفرّق	غلاء المعيشة	سعر الذهب
١٩٣٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٦(أ)	١٠٠	١١٣(ب)
١٩٤٠	١٥٤	١٣٢	١٣٥	١٢٦		٢٦١
١٩٤١	٢٦٧	١١٤	٢٩٠	٢٧١		٢٠٣
١٩٤٢	٣٨٥	٢٣٩	٦٣١	٥٠٠	٢٧٥	٢٦١
١٩٤٣	٥٨٤	٥٠٣	٨٦٠	٦٧١	٤١٩	٣٧٩
١٩٤٤	٧٦١	٧٣٢	٩١٣	٧١٦	٥٣٧	٢٨٤
١٩٤٥	٩٨٠	٩٨٢	١٠١٩	٧٣١	٥٦٢	٣٣٣

أ ـ الأساس آب ١٩٣٨   ب ـ الأساس تموز ١٩٣٩

وقد زادت المضاربة من حدّة التضخم وجنون الأسعار، إذ استغلّ المضاربون الأوضاع الناشئة عن الحرب فأخذوا يخزّنون المواد بغية بيعها بأسعار أعلى.

إزاء هذه الأزمة، تدخّلت سلطات الانتداب مرارًا بقصد حماية النقد من التدهور حيال الذهب والعملات الأجنبيّة، كما للحدّ من المضاربة. وقد شملت التدابير المتّخذة في ذلك الوقت التقنين وتسعير بعض المواد الغذائيّة الاساسيّة، إضافة إلى تدابير نقديّة تمثّلت، خصوصًا، بإنشاء مكتب للقطع وفرض قيود على التسليفات.

وأهم التدابير هي التي اتّخذها المفوض السامي في بداية الحرب لمنع تحرير الالتزامات بالذهب. فقد حظّر في قراره رقم ١٨ ل.ر الصادر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٠ أن يحرّر أي تعهّد في العقود المدنيّة والتجاريّة على أنواعها بالذهب أو بوزن من الذهب أو بمبلغ من العملة القانونيّة، يمثّل ما يقابله من العملة الذهب أو وزن الذهب. واعتبر جميع العقود التي تخالف هذا الحظر ملغاة تمامًا. ومنع الجنرال كاترو (Catroux)، المندوب العام المفوّض لفرنسا الحرّة، في القرار رقم ١٢٧ تاريخ ١٨ آذار ١٩٤٣، المصارف وأصحابها والصيارفة والمؤسّسات الماليّة، وكل شخص طبيعي أو معنوي، منح سلفات على سبائك أو عملة أو حلي أو مواد من الذهب، أو قبول هذه ضمانة رئيسيّة أو فرعيّة للتسليفات. وحظّر على هؤلاء أيضًا إجراء العمليّات لأجلٍ محدّد على السبائك والعملات والحلي وأية مواد من الذهب[٢٢].

وفي صيف ١٩٤١، خرج لبنان وسوريا من نفوذ حكومة فيشي المتعاونة مع الألمان، بفضل الاجتياح الذي قامت به الجيوش الموالية لفرنسا الحرّة، تساندها القوات البريطانيّة. وكانت فرنسا الحرّة بزعامة الجنرال شارل ديغول قد توصّلت إلى اتفاقات مع بريطانيا للتعامل بالفرنك الفرنسي على أساس سعر ثابت بالليرة الاسترلينيّة. فعمد الجنرال ديغول إلى إدخال لبنان وسوريا في نطاق هذه الاتفاقيّات بعد تحريرهما من نفوذ الحكومة الفرنسيّة المتعاونة مع الألمان.

وبذلك دخل لبنان وسوريا كتلة الاسترليني، وبات للّيرة سعر ثابت بالعملة البريطانيّة.

بنك تجاريّ ومؤسّسة للإصدار

عند البحث في تاريخ لبنان النقدي، أو في تاريخه المصرفي، لا بدّ من الوقوف أمام الدور البارز الذي لعبه، على الصعيدين معًا، بنك سوريا ولبنان، وذلك طيلة مرحلة الانتداب الفرنسي. وقد استمرّ البنك في القيام بمهمّة مصرف الإصدار حتى نهاية العقد الثاني من الإستقلال.

بنك سوريا، ثم بنك سوريا ولبنان الكبير، فبنك سوريا ولبنان، هي الأسماء التي حملتها على التوالي تلك المؤسّسة التي اضطلعت بمهمّة إصدار النقد في لبنان وسوريا. وإلى جانب مهمّة الإصدار، بقيت هذه المؤسّسة المصرف التجاري الأول في البلدين، الذي يستأثر بحصّة في السوق، لا تقلّ عن حصّة كل المؤسّسات الأخرى مجتمعة، المحليّة منها والأجنبيّة.

ومن الواضح أن السبب الوحيد لتغيير اسم المصرف مرّتين، بعد أن تأسّس تحت اسم مصرف سوريا (La Banque de Syrie)، هو تبلور الكيان اللبناني ونشوء الدولة اللبنانيّة وتطوّر مؤسّساتها. بالتالي، فقد تغيّر اسم المصرف لكي يعكس هذه التغيّرات ويواكبها. فعند تأسيسه سنة ١٩١٩ اتخذ المصرف اسم بنك سوريا، لكنّ هذا الاسم تبدّل في اتفاقيّة

١٩٢٤، التي مرّ ذكرها في الفصل السابق، فأضحى بنك سوريا ولبنان الكبير (La Banque de Syrie et du Grand Liban)، لأن الفترة التي أعقبت التأسيس شهدت إعلان دولة لبنان الكبير. وفي اتفاقيّة ١٩٣٧ صار اسم المصرف بنك سوريا ولبنان (La Banque de Syrie et du Liban)، تعبيرًا عن تطوّر الكيان اللبناني ودور الدولة اللبنانيّة المستجد في تحديد شروط إصدار النقد.

التأسيس

أما الغاية من إنشاء المصرف أصلاً، فهي أن البنك السلطاني العثماني، ومقرّه باريس، قد أسّس بنك سوريا سنة ١٩١٩، مصرفًا تابعًا له، لكي يتملّك ويدير فروعه في لبنان وسوريا، بعد أن أصبحا في عهدة النفوذ الفرنسي. وكان الهدف أيضًا أن يتولّى المصرف الجديد إصدار النقد في هذين البلدين، بالاتفاق مع وزارة الماليّة الفرنسيّة، انسجامًا مع الواقع الجديد ومتطلّباته النقديّة.

ففي ٢ كانون الثاني ١٩١٩، عقد المساهمون في بنك سوريا جمعيّة عموميّة تأسيسيّة، وتبلّغوا من الكاتب العدل في باريس السيد غرانج (Grange) اكتمال الاكتتاب بربع رأس المال المكوّن من ٢٠ ألف سهم، بسعر اسمي قدره ٥٠٠ فرنك للسهم الواحد.

وفي ٥ آذار ١٩٢٠، انعقدت الجمعيّة العموميّة غير العاديّة للمصرف، في مركزه الرئيسي في باريس، وقرّرت رفع رأس المال من ١٠ ملايين فرنك إلى ٢٠ مليونًا، دون تعديل في السعر الاسمي للسهم. وتقرّر أن تتمّ الزيادة عن طريق إصدار ٢٠ ألف سهم جديد، اكتتب بها كلها البنك السلطاني العثماني. ثم زيد رأس مال المصرف مجدّدًا في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٠، بواسطة مقدّمات عينيّة، هي عبارة عن فروع المصرف السلطاني العثماني في بيروت، وطرابلس، وصيدا، وزحلة، وحلب، والإسكندرون، ودمشق، وحماه وحمص. وقُدّرت ملكيّة هذه الفروع بمبلغ ٥,٥ ملايين فرنك رتّبت زيادة ١١ ألف سهم في حصّة المصرف السلطاني العثماني. وفي وقت لاحق، أضاف المصرف إلى هذه الشبكة فروعًا في إنطاكية، ودير الزور، وإدلب، واللاذقيّة، والسويداء وطرطوس، إضافة إلى مكتب تمثيل في مرسيليا.

كان فرع بيروت هو المقرّ الرئيسي لإدارة فروع البنك في لبنان وسوريا، ولإدارة إصدار النقد في البلدين معًا، أما إدارة البنك العامّة فكان مقرّها في باريس[٢٣]. وبموجب نظام المصرف، يتكوّن مجلس الإدارة من ١٦ عضوًا، بينهم رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للإدارة. يُنتخب مجلس الإدارة لست سنوات، وهو يتمتّع، بعكس جمعيّة المساهمين، بسلطة واسعة للإدارة، طبقًا للقواعد التي ينصّ عليها التشريع الفرنسي. وبما أن رئيس وأغلبيّة أعضاء مجلس الإدارة يقيمون في فرنسا، فقد مُنحت سلطات واسعة لعضو مجلس

الإدارة المدير العام، الذي كان مكلّفًا التردّد على لبنان وسوريا والإشراف على تطبيق السياسة المقرّرة من الإدارة العامّة.

وفي الواقع، فقد فوّض الإشراف على تنفيذ هذه السياسة إلى معاون المدير العام للإدارة، الذي كان عادةً من أهالي البلاد، يساعده في ذلك مدير الفروع في سوريا.

كان رئيس مجلس الإدارة يختار لجنة استشاريّة من حاملي الأسهم لتقديم المشورة في عمليّات التسليف، وهي تتكوّن من ثمانية أعضاء، بينهم ستة من المساهمين المحلّيين. في عدد ٢١ أيار ١٩٤٠، نشرت مجلّة لو كوميرس دي ليفان (Le Commerce du Levant) خبرًا أظهر تركيبة إحدى اللجان الاستشاريّة في ذلك الوقت. فقد أوردت المجلّة أن هذه اللجنة اجتمعت في دمشق برئاسة المدير العام لبنك سوريا ولبنان، أ. جوليان لافيرير (A. Julien-La Ferrière)، يساعده مدير الفروع في سوريا فيليب سودا (Philippe Saouda). وجاء في الخبر أن الحضور من أعضاء اللجنة هم حسن الحكيم المدير العام للبنك الزراعي، ممثّلاً الحكومة، مسلّم سيوفي نائب رئيس غرفة تجارة دمشق، سامي باشا مردم بك، سليم بك جمبرت رئيس غرفة تجارة حلب، وديع سعاده، وهو رجل أعمال من اللاذقيّة، وخالد العظم عضو مجلس إدارة شركة ترابة دمشق. وقد اعتذر عن الحضور حسن البيطار، مدير عام الماليّة في سوريا، وبديع بك المؤيّد عضو مجلس إدارة بنك سوريا ولبنان.

أما الرقابة على أعمال المصرف، فكانت تُناط بمراقبين لا يتجاوز عددهم الثلاثة، تختارهم جمعيّة المساهمين العموميّة. وهم يرفعون إلى الجمعيّة سنويًّا تقريرًا عن إدارة المصرف وأوضاعه، بنتيجة تدقيقهم في البيانات الماليّة الصادرة عنه، والتي تُنشر وفقًا لقانون ٢٤ تموز ١٨٦٧ الفرنسي.

وفي مجال الإصدار، كان المصرف ملزمًا، بموجب اتفاقه مع الحكومات المحلّيّة، بأن يصدر بيانين دوريّين كل شهر، يظهران حجم النقود المصدرة وتفاصيل عناصر التغطية. وكان كل بيان يصدّق من مراقب مصلحة الإصدار في وزارة الماليّة الفرنسيّة، ومن لجنة محليّة للمراقبة مؤلّفة من ثلاثة أعضاء، يمثّل أحدهم الحكومة الفرنسيّة، والثاني الحكومة اللبنانيّة، أما الثالث فهو ممثّل «للاتحاد السوري».

مهمّة الإصدار

بعد تنظيم المصرف وتملّكه شبكة الفروع، بات بإمكانه تنفيذ المهمّة الموكولة إليه كمؤسّسة لإصدار النقد في سوريا ولبنان. وقد ورث بنك سوريا هذه المهمّة عن المصرف الأب، البنك السلطاني العثماني، الذي كان يتولّى الإصدار لصالح الدولة العثمانيّة. وبالتالي، فقد استفاد المصرف الوليد من الخبرة المختزنة لدى سلفه ومؤسّسه في مجال إصدار النقد ووظيفة مصرف الدولة.

إلاّ أن التكليف هذه المرّة جاء من وزارة الماليّة الفرنسيّة، التي اتّفقت مع بنك سوريا على شروط الإصدار منذ سنة ١٩١٩، أي قبل تأسيس دولة لبنان الكبير ودول الاتحاد السوري.

وقد شمل الاتفاق أيضًا قيام المصرف بدور بنك الحكومة في الدول الخاضعة للانتداب الفرنسي. ففي ٢٣ أيّار ١٩٢١، وجّه وزير ماليّة فرنسا كتابًا إلى البنك السوري جاء فيه:

«في رسالتكم المؤرّخة في ١٠ أيّار، أبلغتمونا انكم توصّلتم إلى اتفاق مبدئي مع البنك السلطاني العثماني، يقضي بتوقّف البنك المذكور عن ممارسة نشاطه عبر الفروع التي كان يملكها في الأراضي السوريّة، التي باتت خاضعة للانتداب الفرنسي.

«وانكم، قبل الوصول إلى اتفاق نهائي مع البنك السلطاني العثماني، تودّون التأكّد من ان بنك سوريا يحتفظ، طالما ان التنظيم السياسي في سوريا لم يُنجز بعد، بالامتيازات التي كان البنك السلطاني العثماني يتمتّع بها، بما يتعلّق بودائع الإدارات العامّة وحسابات الخزينة الفرنسيّة.

«إنه ليشرّفني إعلامكم بأنني مستعد أن أنقل إلى وزارة الخارجيّة رغبتكم بتثبيت الواقع الحالي، وبجعل بنك سوريا يتمتّع بكافة حقوق البنك السلطاني العثماني وامتيازاته في الدول التي خلفت تركيا في سوريا. إن الحالة السياسيّة غير المستقرّة في سوريا لم تسمح بتدخّل تلك الدول لكي تضمن لمصرفكم امتياز إصدار الأوراق النقدية، «وينتج عن ذلك أن الشروط التي مُنحتم بموجبها امتياز الإصدار لا تتضمّن أيّة أحكام تسمح للحكومات بتقاضي حصّة في الأرباح الناجمة عن الإصدار»».

وكان بنك سوريا قد قام بمهمّة الإصدار أصلاً بموجب رسالة مشابهة وجّهها وزير الماليّة إلى المصرف في ٨ نيسان ١٩١٩ ردًّا على رسالة من المصرف إلى الوزير في السادس من آذار من نفس السنة[٢٤].

يُستفاد من الرسائل المتبادلة بين وزير الماليّة الفرنسيّة وبنك سوريا في تلك المرحلة، أن شروط الإصدار في ذلك الوقت كانت تفرض على البنك أن ينشئ لديه قسمًا خاصًّا بالإصدار. ويجب أن يكون هذا القسم متمايزًا ومستقلاً في حساباته وفي مهامّه، التي يؤدّيها بإشراف مدير الماليّة في المفوضيّة العليا للانتداب ووزارة الماليّة في باريس.

وبذلك، فإن بنك سوريا لم يكن يشبه من حيث تنظيمه المصرف المركزي الفرنسي، بل هو تأسّس بشكل يشبه مصرف بريطانيا (Bank of England)، الذي نظّم بموجب القانون الصادر سنة ١٨٤٤[٢٥]. وقد لحظ القانون المذكور فصلاً كاملاً بين نشاطات البنك التجاريّة ونشاطات قسم الإصدار، وبالتالي، بين الإدارتين اللتين تتولّيان هذين النوعين المتمايزين من العمل.

وفي ما بعد، تكرّست شروط الإصدار هذه في قرار المفوّض السامي رقم ١٢٩ تاريخ ٣١ آذار ١٩٢٠، وكذلك في اتفاقيتي ١٩٢٤ و١٩٣٧، وقد شرحنا هذه النصوص بالتفصيل في الفصل السابق.

بنك الدولة

ومن المفيد التذكير بأن اتفاقيّة ١٩٢٤ نصّت على تغيير اسم بنك سوريا، ليصبح بنك سوريا ولبنان الكبير، ومنحته امتياز الإصدار لمدة ١٥ سنة، تنتهي في ٣١ آذار ١٩٣٩. أما اتفاقيّة ١٩٣٧، فقد مدّدت الامتياز لمدة ٢٥ سنة وجعلت اسم المصرف بنك سوريا ولبنان.

وكما ذكرنا، فإن البنك، إضافة إلى وظيفة إصدار النقد، كان يقوم بدور مصرف القطاع العام، في سوريا ولبنان، وهي وظيفة أخرى من وظائف المصرف المركزي كان يؤدّيها رغم كونه مصرفًا تجاريًّا خاصًّا.

فبموجب اتفاقيّاته مع الدولة الفرنسيّة، ثم مع الحكومات المحليّة، كان المصرف، من خلال صناديقه، يؤمّن مدفوعات الحكومة ويستوفي بعض إيراداتها ويقرضها الأموال عند الحاجة.

فالدولة ملزمة بإيداع أموالها في المصرف، وهي تتقاضى فائدة على إيداعاتها لديه. ولا شك بان تجمّع كل أموال الدولة في مصرف واحد يعود بالمنفعة عليها، لأن ذلك يمكّنها من حسن إدارة سيولتها، فلا تستدين لتغطية انكشاف معيّن فيما رصيد حسابها فائض في مصرف آخر.

ولم يكن بنك سوريا ولبنان، في مختلف المراحل، ملزمًا بإقراض الحكومة، فيما هي، من جهتها، تتمتّع بحريّة الاقتراض من أي مصدر كان، إذا كانت شروطه أفضل من شروط البنك. أما إذا تساوت الشروط فهي ملزمة بالاقتراض من بنك سوريا ولبنان، باعتباره مصرف الدولة. وكان البنك هو الوكيل المالي الوحيد للدولة، في لبنان وسوريا، فيسوّق سندات الخزينة وغيرها من أدوات الدين العام، ذات الآجال القصيرة، التي تبيعها الحكومة مباشرة. وكان المصرف يتقاضى لقاء ذلك عمولة لا تتجاوز النصف بالمئة.

وفي مقابل هذه الامتيازات كان البنك، الذي يتمتّع بحراسة رسميّة لإدارته وفروعه، ينقل الأموال العموميّة، ويحفظ السندات العامّة مجانًا، ويؤدّي للحكومة جزءًا من الأرباح الناشئة عن التداول النقدي، ويتولّى تسديد قسائم السندات الحكوميّة.

ولم تتمتّع الدولة، في لبنان وسوريا، بحق الرقابة على أعمال المصرف، إلا في ما خصّ الأعمال الجارية بينه وبينها وكذلك في موضوع الإصدار. فقد كانت اللجنة الموكلة بالرقابة مكلّفة التأكّد من تطبيق المصرف، في إصدار النقد، للاتفاقيّات المعقودة بينه وبين الجهات الرسميّة.

وإذا كان بنك سوريا، فبنك سوريا ولبنان الكبير، ثم بنك سوريا ولبنان، قد أدّى قبل سنة ١٩٦٤ بعض وظائف المصرف المركزي، إلاّ أنه لم يكن في الواقع مصرفًا مركزيًّا. بل إنه يختلف عن المصارف المركزيّة، خصوصًا بمعناها الحديث، في كثير من العناصر الجوهريّة. وأهم أوجه الاختلاف، أن المصرف لم يكن لديه سياسة نقديّة، تهدف إلى ضبط الأسعار ومنع التضخّم ومساعدة الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصاديّة. بل كانت سياساته،

في تحديد معدّل الحسم مثلاً، تنطلق من مصلحته التجاريّة المجرّدة. من جهة أخرى، فإن المصرف كان يقوم بنشاط تجاري يهدف إلى الربح، وإن كان هذا النشاط متمايزًا من الناحيتين الإداريّة والمحاسبيّة عن وظيفة الإصدار.

البنك التجاري

لقد كان المصرف يستأثر على الدوام بحصّة كبيرة من النشاط المصرفي، لاسيّما لجهة استقطاب الودائع. ولا يمكن تقدير ودائعه كنسبة مئويّة من ودائع القطاع المصرفي بأسره، في ظل الانتداب، بسبب فقدان الإحصائيّات المصرفيّة والنقديّة في تلك الحقبة. ويعود ذلك إلى أن المصارف لم تكن خاضعة لتشريع خاص ولا هي ملزمة، تاليًا، بتقديم بيانات ماليّة سنويّة إلى السلطات، أو بنشر ميزانيّاتها سنويًّا.

مع ذلك، فإن تحليل بعض بنود ميزانيّة بنك سوريا ولبنان يبيّن مركزه الطليعي في استقطاب الودائع. فسنة ١٩٣٠، بلغت ودائع المصرف ما يوازي ٤٣٠ مليون فرنك فرنسي، ويساوي هذا المبلغ ١١ ضعفًا مجموع أمواله الخاصّة، وضعفي حجم النقد المتداول، وحوالي تسعة أمثال التسليفات على أنواعها، بما فيها القروض الممنوحة للدولة والمضمونة منها[٢٦].

وتمتّع البنك بمركز رئيسي في سوق القطع، فاستأثر بنسبة كبيرة من عمليّات المتاجرة بالعملات في سوريا ولبنان. وقد تعزّز موقع المصرف في هذه العمليّات بفعل دوره في مجال الإصدار، إذ ان النقود الصادرة عنه كان يمكن استبدالها بالفرنكات الفرنسيّة، كما ذكرنا في ما سبق. ونتيجة لذلك، كان البنك يحتفظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبيّة، لا سيّما بالفرنك الفرنسي.

فقد رأينا أن البنك، بحكم الاتفاقيّات الناظمة للإصدار، كان مجبرًا على الاحتفاظ بودائع تحت الطلب بالفرنك، لدى الخزانة الفرنسيّة، لا يقلّ مبلغها عن ثلث النقد المتداول. وإضافة إلى ذلك، كان البنك يملك موجودات بالعملات الأجنبيّة الأخرى، تظهر من خلال تحليل بسيط لميزانيّته.

ففي ميزانيّة سنة ١٩٣١، بلغت ودائع المصرف لدى الخزانة في باريس ٩٢ مليون فرنك، تطبيقًا لاتفاقيّة ١٩٢٤، وكانت لديه أيضًا ودائع لدى المصارف توازي ١٦٢ مليون فرنك، يُعتقد أن معظمها بالعملات الأجنبيّة[٢٧].

ولا شك في أن الأزمات النقديّة والاقتصاديّة جعلت نسبة عالية من المودعين يقلعون عن إيداع أموالهم بالعملة السوريّة اللبنانيّة، وفي المؤسّسات المحليّة، ويفضّلون بدلاً من ذلك تحويل ودائعهم إلى العملات الأجنبيّة وإيداعها في المصارف غير الوطنيّة، لا سيّما بنك سوريا ولبنان. ويؤدّي ذلك حكمًا إلى تعاظم إيداعات المصرف لدى المراسلين في الخارج.

ولا ننسى دور البنك في مجال التسليفات، لتمويل القطاعين العام والخاص، على حدٍّ سواء.

حصّة أساسيّة في تمويل الاقتصاد

لعب بنك سوريا ولبنان دورًا رئيسيًّا في سوق حسم السندات التجاريّة، ليس بسبب شبكة زبائنه الواسعة وحسب، بل أيضًا لأنه كان يشتري هذه السندات من بيوت الحسم المحليّة، مما جعل تلك البيوت مجرّد وسيط بينه وبين عملائها.

ولا بدّ من الإشارة، مرّة أخرى، إلى أن البنك، لم يكن يبني سياسة التسليف وتحديد معدّل الحسم على مقتضيات التأثير في الأوضاع الاقتصاديّة، لأنه، كما ذكرنا، لم يكن مصرفًا مركزيًّا، ولا سياسة نقديّة لديه. وعليه، فإن الاعتبارات التي كان البنك يحدّد سياسته في ضوئها هي اعتبارات محض تجاريّة، تنطلق من مصلحته كمصرف تجاري.

أمثلة عن سعر الحسم في بنك سوريا ولبنان الكبير[٢٨]

السنة	التاريخ	معدّل الحسم
١٩٢٩	٢ كانون الثاني	٦٪
	١٠ حزيران	٧٪
	٢٥ تشرين الأول	٧,٥٪
١٩٣٠	٣ آذار	٧٪
	١٥ آذار	٥,٥٪
	٣ تشرين الثاني	٥٪

مع ذلك، فإن هناك علاقة، لا يمكن إغفالها، بين سياسة حسم السندات وبين كون المصرف مؤسّسة للإصدار. والسبب ان الاتفاق النقدي بين المصرف والحكومات المحليّة كان يتيح له استعمال محفظة السندات التجاريّة لديه بين عناصر تغطية النقد المصدر. إلاّ أن السندات المقبولة للتغطية هي سندات ذات شروط خاصّة، لا سيّما لناحية الاستحقاق الذي يجب ألاّ يتجاوز التسعين يومًا. كما أن الأوراق التجاريّة الأجنبيّة، أو المسحوبة على أسواق أجنبيّة، والمحرّرة بغير العملة المحليّة، كان ينبغي أن تحمل توقيعين، مقابل ثلاثة تواقيع للأوراق المحليّة المحرّرة بالعملة السوريّة اللبنانيّة.

عمليّات الحسم في بنك سوريا ولبنان الكبير
١٩٢٥-١٩٣٢[29]

السنة	عدد الأوراق المحسومة	قيمة الأوراق (ألف فرنك فرنسي)
١٩٢٥	٣٢,٢٣١	٢٢٣,٣٨٠
١٩٢٦	٤٨,٠١٨	٥٨٤,٥٦٠
١٩٢٧	٧١,٩٧٣	٦٦٥,٣٠٠
١٩٢٨	٦٥,٠٥٩	٤٩٩,٨٠٠
١٩٢٩	٧٨,٥٥٧	٦٤٢,٦٧٠
١٩٣٠	٦١,٥٢٩	٤٥٣,٤٠٠
١٩٣١	٧٣,٠٦٤	٤٧٢,٢٢٠
١٩٣٢	٥٠,٩٥٧	٢٧٠,٩٧٨

إضافة إلى حسم الأوراق التجاريّة، كان المصرف يوفّر للاقتصاد تسليفات متنوّعة، لا سيّما المضمونة منها بالأسهم والسندات. إلاّ انه كان يمتنع عن إعطاء تسليفات للتجار مقابل البضائع المخزّنة، بسبب الأوضاع الاقتصاديّة التي كانت تؤدّي أحياناً إلى الكساد أو إلى تقلّبات الأسعار. وبشكل عام، فإن تسليفات البنك بالحساب الجاري كانت قليلة، إذ ان سياسته الإقراضيّة كانت تفضّل منح التسليفات بموجب سندات، حرصًا على غايتها التجاريّة وضماناً لانتظام التسديد. وما يقلّل من أهميّة التسليف في تمويل الاقتصاد ان القطاع العام كان يستأثر بحصّة كبيرة من قروض البنك. وتشمل هذه الحصّة القروض الممنوحة للحكومات المركزيّة والبلديّات والمصارف الزراعيّة، وقد تجاوز مجموعها في بعض السنوات القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

لم تتجاوز تسليفات المصرف للأفراد والمؤسّسات الخاصّة ٤٣٪ سنة ١٩٣٠، و٣٤٪ سنة ١٩٣١، و٤٧٪ سنة ١٩٣٢. أما قروضه للقطاع العام فقد وصلت، في السنوات نفسها، إلى ٥٧٪ و٦٦٪ و٥٣٪ على التوالي.

السّاحة للمصارف الأجنبيّة

لم يكن الدور الرئيسي والمحوري لبنك سوريا ولبنان، في عهد الانتداب، ظاهرة مستقلّة، أو منفصلة عن واقع القطاع المصرفي في تلك المرحلة. بل كان هذا الدور تعبيرًا عن حقيقة النظام المصرفي الذي نشأ في العقدين الأوّلين من القرن العشرين، وتطوّر في ظل الانتداب، والذي كانت الغلبة فيه للمصارف الأجنبيّة.

لقد رأينا أن مجرّد انتقال السلطة في البلاد من قبضة العثمانيّين إلى يد الفرنسيّين، قد أدّى على الفور إلى نشوء نظام نقدي جديد، لا علاقة له بتاتاً بالنظام النقدي الذي كان سائدًا في ظل السلطة العثمانيّة. وقد جاء الانقلاب النقدي جذريًّا وسريعًا، على صورة الانقلاب السياسي الذي حقّقه غزو الحلفاء للمنطقة وانسحاب الجيوش العثمانيّة منها.

أما النظام المصرفي، على نقيض ذلك، فلم يشهد أي تبدّل جذري أو انقلاب، بل حافظ في عهد الانتداب على الأسس والقواعد ذاتها التي حكمت القطاع المالي في العقدين الأخيرين من عمر النفوذ العثماني. وبتعبير آخر، فإن صورة الوضع المصرفي في البلاد، بين بداية القرن العشرين ونهاية الحرب العالميّة الأولى، بقيت هي نفسها، و لم تتبدّل في السنوات الخمس والعشرين التالية، بل تطوّرت بالاتجاهات والخطوط والألوان ذاتها.

تفوّق المصارف الأجنبيّة على المصارف الوطنيّة

لقد حافظت المصارف الأجنبيّة، لا سيّما الفرنسيّة، على تفوّقها وسيطرتها، بسبب تميّزها عن القطاع المصرفي الوطني، من حيث دعم المصارف الأم لفروعها المحليّة وكفاءة المسؤولين عن إدارتها. أما المؤسّسات الوطنيّة، التي خصّصنا لها الفصل التالي بكامله، فقد كانت ضعيفة الرساميل والموارد، وتسود أوضاعها الفوضى، نتيجة غياب التشريع الذي ينظّم نشاطها وضعف الخبرة لدى القيّمين عليها. وزد على ذلك أن هذه المؤسّسات لم تكن متخصّصة بالنشاط المصرفي، بل كانت تؤدّيه من ضمن نشاط تجاري أوسع وسلّة متنوّعة من الأعمال.

كانت المصارف الأجنبيّة الأم على أهبة الاستعداد، عند اللزوم، لزيادة رساميل فروعها في لبنان وسوريا، وفي أوقات الأزمات المصرفيّة وتهافت المودعين على شبابيك المصارف، لم تكن مراكزها الرئيسيّة، في باريس وسواها، تتردّد في مدّ الفروع المحليّة بالسيولة. أما البنوك ومؤسّسات الصيرفة المحليّة فكانت تعتمد على إمكانيّاتها المحدودة وما تستطيع جمعه من الإدّخارات في الداخل. ثم إن الخبرة المصرفيّة العريقة للمصارف الأجنبيّة، وإمكانيّاتها الواسعة، كانت تؤهّلها لتزويد فروعها المقيمة بالعناصر المتعلّمة والكفوءة لإدارة أعمالها.

لذلك، وعلى الرغم من عدم قدرة المصارف الأجنبيّة، أو عدم رغبتها في التغلغل داخل البلاد وتوسيع قاعدة الزبائن، فقد تمكّنت من كسب ثقة المودعين، لا سيّما الكبار منهم، إذ فضّل هؤلاء ضمان أموالهم بإيداعها في بنوك مدعومة وقادرة على مواجهة المخاطر، لا سيّما وأن البلاد تعرّضت للعديد من الأزمات المصرفيّة، والاقتصاديّة عمومًا، التي سنتطرّق إليها في ما بعد.

ولم تقتصر هيمنة المصارف الأجنبيّة على سوق الودائع فحسب، بل شملت أيضًا مختلف أوجه العمليّات والخدمات في المصارف التجاريّة، بما في ذلك التسليفات. فقد كانت المصارف وبيوت الحسم المحليّة تبيع السندات التجاريّة في محفظتها للمصارف الأجنبيّة، فأصبحت بذلك، إلى حدّ بعيد، مجرّد وسيط بين بعض الزبائن المحليّين ومؤسّسات التمويل الأجنبيّة.

والواقع أن المصارف الأجنبيّة لم تكن ترغب، كما ذكرنا، في توسيع قاعدة عملائها، لأنها لا تعرف السكان وإمكانيّاتهم وأدبيّاتهم معرفة دقيقة، كما يعرفهم المموّلون من أبناء البلاد. لذا كانت تفضّل التعامل، لا سيّما في التسليف، مع كبار التجار والصناعيّين من ذوي الثروات الكبيرة والأسماء المرموقة. كما أنها بقيت تؤثر التخصّص بتمويل التجارة الخارجيّة، لا سيّما بين السوق الداخليّة وبلدانها الأمّ. وهكذا، كانت تلك المصارف تفضّل حسم السندات التجاريّة عن طريق البيوت والمؤسّسات المحليّة، وليس بصورة مباشرة، بسبب إطّلاع هذه البيوت والمؤسّسات على أوضاع المدينين وسمعتهم.

تخصّص محدود

ورغم هذا التحفّظ تجاه التوسّع الأفقي لنشاطاتها، فقد عمدت تلك المصارف، بعد الحرب العالميّة الأولى، إلى زيادة عدد فروعها، وتغلغلت أكثر من ذي قبل في المناطق الداخليّة. وكان القصد من هذا التوسّع تحقيق اتصال أكبر بالسكان في المناطق غير الساحليّة، ممّا يخدم طبيعة المصارف الأجنبيّة، بوصفها مصارف تجاريّة في المقام الأول.

فبنك سوريا ولبنان الكبير أسّس في العقد الأول من عمر الانتداب سبعة فروع جديدة، أضيفت إلى الفروع العثمانيّة التي تملّكها من البنك السلطاني العثماني. وفي الفترة نفسها،

أسّس البنك الفرنسي السوري أربعة فروع، وبنكو دي روما ستة فروع، والبنك العقاري الجزائري التونسي أربعة فروع، والشركة الجزائريّة فرعين.

ومن الناحية النظريّة، يمكن تقسيم المصارف الأجنبيّة العاملة في لبنان، وسوريا، في تلك المرحلة، إلى فئات عدّة، بحسب طبيعة نشاطها.

فإضافة إلى مؤسّسة الإصدار، التي تناولها الفصل السابق، ازداد بعد الحرب العالمية الأولى عدد المصارف التجاريّة بشكل ملموس. وإلى جانب المصارف التجاريّة برزت مصارف الرهون[٣٠]، إذ أن المصارف الفرنسيّة في شمال افريقيا، والمتخصّصة بهذا المجال، تشجّعت بالنفوذ الفرنسي المستجدّ شرقي المتوسط، فمدّت نشاطها إلى لبنان وسوريا، بقصد استثمار الرساميل الفرنسيّة فيهما. ونذكر في هذا الصدد مؤسّستين كبيرتين هما البنك العقاري الجزائري التونسي والشركة الجزائريّة.

ولم تكن هناك مصارف استثمار[٣١] بالمعنى الحقيقي للكلمة، إلاّ أن عددًا من المصارف الأجنبيّة مارس عمليّات مصارف الاستثمار، إلى جانب الوظائف العاديّة للمصارف التجاريّة. وقد تركّزت هذه العمليّات على تمويل المشاريع الإنمائيّة الكبرى، لا سيّما في مجال النقل والطاقة والسياحة، إضافة إلى إقراض القطاع العام وتنظيم الإصدارات للشركات المساهمة الكبيرة، وهي قليلة العدد.

فقد تخصّص البنك العقاري الجزائري التونسي بتأسيس المشاريع ذات المنفعة العامّة، فقام، على سبيل المثال، بتأسيس وإطلاق شركة كهرباء حلب (Électricité d'Alep)، وشركة الطاقة الكهربائيّة السوريّة (Énergie Électrique de Syrie)، وشركة الفنادق الكبرى في المشرق (Société des Grands Hôtels du Levant)، كما قام المصرف بالاشتراك مع مؤسّسات أخرى بتأسيس شركة الدخان اللبنانيّة السوريّة (Société Anonyme des Tabacs et Cigarettes de Syrie et du Liban) التي حلّت محل شركة حصر الدخان (Régie des Tabacs) السابقة.

أما تمويل القطاع العام، فاستأثر به بصورة رئيسيّة بنك سوريا ولبنان والبنك العقاري الجزائري التونسي. وقد اضطلع هذا الأخير بدور رئيسي في مجال المتاجرة بأسهم الشركات المساهمة وسنداتها.

ويُستخلص من ذلك، أن التخصّص في عمل المصارف، وقتذاك، كان تخصّصًا نظريًّا فقط، فالمصارف الأجنبيّة العاملة في لبنان وسوريا كانت تقوم بأنواع متعدّدة من النشاطات والأعمال.

الإنتداب عنصر مشجّع لتوسّع المصارف الأجنبيّة

وكان عدد المصارف، المحليّة والأجنبيّة، يتغيّر بين سنة وأخرى. مع ذلك، فبالإمكان تعداد المصارف الأجنبيّة بدقة، لأنها مصنّفة كمصارف في بلدانها الأم، أما المصارف الوطنيّة العاملة في عهد الانتداب، فيتعذّر إحصاؤها. والسبب أن المؤسّسات الوطنيّة التي

تتعاطى الأعمال المصرفيّة لم تكن متخصّصة بهذه الأعمال، بل كانت، بمعظمها، تؤدّيها مع غيرها من النشاطات. لذلك، فمن الصعب حصر عدد المؤسّسات المحليّة التي يمكن اعتبارها مؤسّسات مصرفيّة، كما سنرى في الفصل التالي.

وعلى سبيل البيان، نذكر أن نشرة مكتب الإحصاءات (Bulletin de l'Office des Statistiques) ذكرت في ٢٤ أيّار ١٩٤٠ أن في لبنان ٦ مصارف أجنبيّة و٣٦ مصرفًا محليًّا و٨٩ مؤسّسة تعاونيّة للتسليف. وذكرت النشرة ان مصرفين محليّين كانا قد توقّفا عن العمل في أول كانون الثاني من تلك السنة.

وبشكل عام، يمكن القول إن المصارف الأجنبيّة، ولا سيّما الفرنسيّة، وإن تعرّفت إلى لبنان وسوريا في العهد العثماني، فإنها تشجّعت حتمًا بقيام الإنتداب الفرنسي على البلدين. فقد ارتاحت إلى النظام الجديد ورأت فيه ضمانًا لتوسّع توظيفاتها في كلا البلدين، ممّا يفسّر الحركة النشطة لتأسيس البنوك والفروع منذ بداية النفوذ الفرنسي على المنطقة.

بعد بنك سوريا، تأسّس البنك الفرنسي السوري سنة ١٩١٩، وهو شركة فرنسيّة مقرّها باريس، مملوكة بالكامل من سوسييتيه جنرال. وكانت لهذا المصرف أربعة فروع في المنطقة، توزعت على بيروت وطرابلس ودمشق وحلب.

كان رأسمال البنك الفرنسي السوري، عند تأسيسه، عشرة ملايين فرنك فرنسي، وبلغت ميزانيته سنة ١٩٣٠ ما يعادل ١١٩ مليون فرنك. وقد ركّز المصرف على العمليّات التجاريّة، مستفيدًا من اتصاله بشبكة مصرفيّة عالميّة، ومدعومًا في ذلك بالمصرف الذي يملكه[٣٢].

المصارف الأجنبيّة التي تأسّست بين ١٩١٩ و١٩٤٥ في لبنان

المصرف	جنسيّته	في لبنان	إسمه الرسمي بالأجنبيّة
بنك سوريا ولبنان	فرنسي	١٩١٩	La Banque de Syrie et du Liban
البنك الفرنسي السوري	فرنسي	١٩١٩	La Banque Française de Syrie
بنكو دي روما	إيطالي	١٩١٩	Banco Di Roma
البنك العقاري الجزائري التونسي	فرنسي	١٩٢١	Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie
البنك الوطني للتجارة والصناعة	فرنسي	١٩٢٧	La Banque Nationale du Commerce et de l'Industrie
الشركة الجزائريّة	فرنسي	١٩٣١	La Compagnie Algérienne de Crédit et de Banque
البنك العربي	أردني	١٩٤٤	Arab Bank

وبرز في عهد الانتداب البنك العقاري الجزائري التونسي، الذي كان له في السوق مركز متقدّم، مكّنه من منافسة بنك سوريا ولبنان. والمصرف المذكور هو أحد المؤسّسات البارزة التي شكّلت، في تلك المرحلة، امتدادًا للمصالح الفرنسيّة في شمالي أفريقيا.

تأسّس البنك العقاري الجزائري التونسي سنة ١٨٨٠ برأسمال ضخم، حسب مقاييس ذلك الزمن، بلغ ١٥٠ مليون فرنك فرنسي، وكان له مركز رئيسي في الجزائر إلى جانب مقرّ إدارته العامّة في باريس. وتميّز هذا المصرف بتوسّع شبكة فروعه، إذ كان له ١٤٢ فرعًا ومكتب تمثيل، بينها ٨٩ فرعًا في الجزائر و٦ فروع في فرنسا و١٩ فرعًا في تونس، و٢١ فرعًا في المغرب.

وقد باشر المصرف أعماله في لبنان وسوريا سنة ١٩٢١ بافتتاحه فرعًا له في بيروت، ثم أسّس ثلاثة فروع أخرى سنتي ١٩٣٠ و١٩٣١، في طرابلس ودمشق وحلب. ورغم أنه مارس في لبنان وسوريا أعمال المصارف التجاريّة، بشكل رئيسي، فقد اشتهر أيضًا بعمليّات الرهن العقاري وبعض نشاطات مصارف الاستثمار.

وفي سنة ١٩٢٩، أسّس البنك العقاري الجزائري التونسي مصرفًا تابعًا له تحت اسم الشركة المتوسّطيّة للإدارة والتوظيفات (La Compagnie Méditerranéenne de Gestion et de Placements)، وتخصّص باستثمارات الفرنسيّين في القطاع العقاري في لبنان وسوريا[٣٣].

وقد مثّلت الشركة الجزائريّة، بدورها، المصالح الفرنسيّة في شمال افريقيا، منذ تأسيسها سنة ١٨٧٧، برأسمال قدره ١٠٥ ملايين فرنك فرنسي. ولم تكن الشركة الجزائريّة أقل انتشارًا من البنك العقاري الجزائري التونسي، إذ تكوّنت شبكة فروعها من ١٨٦ فرعًا ومكتب تمثيل، بينها ١٠٠ فرع في الجزائر، و١٥ فرعًا في تونس، و٢٥ فرعًا في المغرب. وكانت كل هذه الفروع تدار من المقرّ الرئيسي للمصرف في باريس، وإلى جانبه ٤٤ فرعًا ومكتب تمثيل في مختلف المناطق الفرنسيّة.

وقد تأخّر بدء نشاط الشركة الجزائريّة في لبنان حتى سنة ١٩٣١، حيث أسّست لها فرعين، واحدًا في بيروت والآخر في طرابلس.

ورغم الهيمنة الواسعة للمصارف الفرنسيّة، فهي لم تكن وحدها في الساحة المصرفيّة في لبنان. ففي وقت مبكر، سنة ١٩١٩، بدأ المصرف الإيطالي العملاق، بنكو دي روما، أعماله في لبنان وسوريا، فأسّس فروعًا له في بيروت ودمشق وحلب، أتبعها بثلاثة فروع أخرى في حمص واللاذقيّة وطرابلس.

وكان بنكو دي روما قد تأسّس سنة ١٨٨٠ برأسمال قدره ٢٠٠ مليون لير إيطالي، ما كان يعادل وقتها ٢٧٠ مليون فرنك فرنسي. وقد عُرف، بدوره، بتوسّع شبكته التي شملت ١٢٢ فرعًا في إيطاليا و١٧ فرعًا موزعة على عدد من المدن المتوسّطيّة.

وعند استعراض المؤسّسات المصرفيّة الأجنبيّة، التي كانت قائمة في عهد الانتداب، لا ينبغي إغفال بنك أنكلو بالستين، الذي مرّ ذكره في القسم السابق. فهذا المصرف، الذي

أُنشىء لدعم نشاطات الحركة الصهيونيّة في فلسطين، أبقى فرعه في بيروت قائمًا حتى سنة ١٩٣٣.

عمليّات متنوّعة

وبشكل عام، لا يمكن إعطاء فكرة إجماليّة وكاملة عن حجم ونشاط المصارف الأجنبيّة في لبنان، إبّان الانتداب، كما لا يمكن حصر العمليّات التي كانت تؤدّيها. والسبب أن الفروع المحليّة لتلك المصارف كانت حساباتها السنويّة مندمجة في حسابات المؤسّسات المالكة لها، لذلك فهي لم تكن تنشر بيانات ماليّة مستقلّة.

وكان المحلّلون يشكون من دمج عدد من البنود المتمايزة في حسابات تلك الفروع ببند واحد، ممّا يضعف إمكانيّات التحليل. فلا تمييز في الحسابات بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجَل، كما ان النقد في الصناديق والإيداعات لدى مؤسّسة الإصدار والمصارف، كانت تندمج كلها ببند واحد[٣٤].

مع ذلك، يمكن تسجيل أهم العمليّات التي كانت تقوم بها البنوك والفروع الأجنبيّة.

فقد اضطلعت هذه المؤسّسات بدور بارز في تمويل الاقتصاد، عن طريق التسليف. وبقي تمويل التجارة الخارجيّة، لا سيّما مع أوروبا، يحتل الأولويّة لديها، وهو في الأصل إحدى الغايات الرئيسيّة لتأسيسها.

وعلى غرار بنك سوريا ولبنان، كانت فروع المصارف الأجنبيّة الأخرى تؤثر منح التسليفات لزبائنها عن طريق حسم السندات التجاريّة، بدلاً من منحها بواسطة الحسابات الجارية، وبذلك فإن التسليفات عن طريق الحسابات الجارية كانت قليلة على وجه العموم. فإحصاءات سنة ١٩٣١ تظهر أن محفظة السندات التجاريّة شكّلت ٥٠٪ من مجموع التسليفات في بنك سوريا ولبنان الكبير، وحوالي ٧٠٪ في البنك الفرنسي السوري و٥٨٪ في بنكو دي روما[٣٥].

وكانت السندات المقبولة للحسم لدى المصارف الأجنبيّة ذات شروط معيّنة، درجت على التشدّد في طلبها. ولا تقتصر هذه الشروط على نوعيّة الموقّعين على السند وملاءتهم فحسب، بل كانت تطاول أيضًا أجل الاستحقاق، بحيث لا تُقبل عادةً السندات التي تتجاوز مدّتها الثلاثة أشهر، حرصًا على توفير السيولة العالية.

والعملاء، بالنسبة إلى حسم السندات، كانوا زبائن المصرف الأجنبي، من ذوي السمعة التجاريّة الحسنة والملاءة العالية، أو المؤسّسات الماليّة المحليّة التي تحسم أوراق زبائنها لدى المصرف الأجنبي. أما معدّل الحسم، في غياب السلطة النقديّة والسياسة النقديّة، فكان يحدّد في ضوء الطلب، وتقدير المصرف لدرجة المخاطر، ومقتضيات المنافسة مع المصارف الأخرى. وكان تحديد معدّل الحسم يرتبط أيضًا بكلفة الموارد، لا سيّما كلفة السيولة

المقترضة من المصارف الخارجيّة، المالكة للفروع المحليّة، الأمر الذي خلق نوعًا من الارتباط بين سعر الحسم في السوق المحليّة وسعر الحسم في الأسواق العالميّة، في ما خصّ السندات المحرّرة بالعملات الأجنبيّة.

وكما رأينا عند درس عمليّات بنك سوريا ولبنان، فإن المصارف الأجنبيّة كانت تتلافى التسليفات المضمونة بالبضائع، نظرًا لتقلّبات الأسعار التي سادت خلال بعض الفترات في عهد الانتداب، إضافة إلى أن تكديس البضائع المموّلة بالتسليفات من شأنه إضعاف سيولة التجار المدينين.

وكانت المصارف ترحّب بالتسليفات المضمونة بالأسهم والأوراق الماليّة، لأن هذا النوع من الضمانات من شأنه تأمين السداد السريع، في أوقات الأزمات أو في حالة عدم القدرة على إيفاء الدين. وهكذا، بلغت التسليفات مقابل الأسهم والسندات، سنة ١٩٣١، حوالي ٤٠٪ من تسليفات فرع بيروت في بنك سوريا ولبنان الكبير، وتراوحت بين ٢٠٪ و٣٥٪ في بعض الفروع الأخرى للمصارف الأجنبيّة[٣٦].

وكانت الودائع موزعة لدى المصارف الأجنبيّة بين ودائع تحت الطلب وودائع لأجَل معيّن. أما حسابات الادّخار، فلم يكن لها شأن في تركيبة المطلوبات. وتبيّن دراسات خاصّة سنة ١٩٣١، أن حسابات الادّخار لم تتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة في فرع بيروت لدى بنك سوريا ولبنان و ٣ آلاف ليرة في بنكو دي روما.

وقد حقّقت المصارف والفروع الأجنبيّة في بيروت أرباحًا كبيرة، من خلال حصّتها الرئيسيّة في عمليّات القطع، والناجمة عن دورها في تمويل التجارة الخارجيّة، من جهة، واتصالها بالبلدان الأوروبيّة، ولا سيّما فرنسا، من جهة أخرى.

أوضاعُ القِطاع الوَطَني

رغم الهيمنة الواضحة للمصارف الأجنبيّة على القطاع المالي في البلاد، فإن أدوات التمويل الوطنيّة كانت موجودة وفاعلة، وتضطلع بدور محسوس في استقطاب الادّخارات وتمويل الاقتصاد.

إن تفوّق المؤسّسات الأجنبيّة، برأس المال والإدارة والدعم الخارجي، لم يحل مطلقًا دون استمرار، بل نمو المؤسّسات المحليّة. وأسباب هذا النمو ذكرناها في القسم الأوّل من هذا الجزء، ولا مناص من إعادة شرحها، كمقدّمة لدور المصارف الوطنيّة في عهد الانتداب.

فإحدى الغايات الرئيسيّة لفتح فروع المصارف الأجنبيّة كان تعزيز التجارة بين البلدان الأم لهذه المصارف وبين بلاد الشام. لذلك، ظلّ همّها الأول ومركز نشاطها الرئيسي، على مرّ العقود، هو تمويل التجارة الخارجيّة، وإن كانت، بعد الحرب العالميّة الأولى، قد وسّعت تمويلها، بتحفّظ ملحوظ، إلى بعض النشاطات الاقتصاديّة الأخرى.

سوق خاصّة للمؤسّسات المحليّة

وهكذا، كانت المؤسّسات الوطنيّة تعمل بحرّية، ودون منافسة تُذكر، في تمويل التجارة الداخليّة، معتمدةً في ذلك على معرفتها الوثيقة برجال الأعمال المحليّين، على اختلاف مستوياتهم وسمعتهم وإمكانيّاتهم.

يضاف إلى ذلك، أن المصارف الأجنبيّة كانت تُعنى بالتسليفات ذات الطابع التجاري، تاركة للمؤسّسات المحليّة، وحدها، أنواعًا معيّنة من القروض، مثل القروض الاستهلاكيّة والتسليفات الشخصيّة المضمونة بالعقارات.

وكان عمل هذه المؤسّسات يتّسم بالمرونة، ولو على حساب القواعد السليمة للعمل المصرفي. فإن ضعف تمرّسها بقواعد المهنة المصرفيّة، مضافًا إليه معرفة أصحابها الشخصيّة بالمدينين، كان يقودها إلى تجاوز الإجراءات الطويلة والتدقيق المعمّق في دراستها لطلبات التسليف، ناهيك عن تساهلها مع الزبائن المعسَّرين، عند استحقاق الديون. فأصبح المدينون، من ذوي الإمكانيّات المتوسّطة والضعيفة، يفضّلون اللجوء إلى المصرفيّين المحليّين الذين يعرفونهم بدل الخضوع للامتحانات الصعبة أمام المصارف الأجنبيّة.

وبذلك، فإن تخلّف المؤسّسات الوطنيّة عن المؤسّسات الأجنبيّة لم يحل دون استمرارها ونموّها، وتحقيقها أرباحًا كبيرة. وذلك لأن الظروف التي مرّ ذكرها أوجدت أمام المصرفيّين اللبنانيّين، على اختلاف أنواعهم وفئاتهم، سوقًا مفتوحة لا ينافسهم فيها أحد. وبفضل غياب المنافسة، كان هؤلاء المصرفيّون يفرضون فوائد عالية على التسليفات التي يسدونها لزبائنهم، مما يمكّنهم من إعطاء فوائد على الودائع تفوق تلك التي تعطيها المصارف الأجنبيّة. وهذا عامل آخر من العوامل المساعدة على صمود قطاع التمويل المحلّي في وجه قطاع التمويل الأجنبي.

وفي غياب التشريع الذي يحدّد المؤسّسة المصرفيّة في زمن الانتداب، وبسبب عدم التخصّص بالمهنة المصرفيّة، فقد كان من الصعب معرفة عدد المصارف أو المصرفيّين العاملين في لبنان وسوريا. إلا أنه بالإمكان التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسّسات المصرفيّة الوطنيّة، بالاستناد إلى طبيعة عمليّاتها ونوع النشاط الذي تمارسه.

فهناك مؤسّسات تقبل الودائع وتوظّفها في التسليفات، وهي أقرب ما يكون إلى تعريف المصرف بمفهومه الحديث. إضافة إلى ذلك، كانت هناك بيوت حسم تقتصر عمليّاتها على شراء السندات التجاريّة وبيعها، في معظم الأحيان، للمصارف الأجنبيّة. أما النوع الثالث من المؤسّسات، ومعظمها فرديّ الطابع، فكان يوفّر القروض الصغيرة من الأموال الخاصّة لأصحابها، وبفوائد فاحشة. وكان يطلق على الأشخاص الذين يقومون بهذا النوع من التسليفات اسم المداينين.

ويمكن القول بالاستناد إلى هذه المعايير أن المؤسّسات التي يمكن اعتبارها مصارف حقيقيّة كانت قليلة، على الرغم من كثرة المتعاملين بالشأن المصرفي والخدمات المصرفيّة.

رغم الفوائد العالية على الودائع لديها، كانت المصارف المحليّة تنافس المصارف الأجنبيّة بصعوبة بالغة، لأن المودعين يثقون أكثر بالمؤسّسات الأجنبيّة، خصوصًا بسبب تعرّض القطاع الوطني لأزمات قادت بعض مؤسّساته إلى الإفلاس، كما سنرى في ما بعد. ومع ذلك، فإن عددًا من المؤسّسات الوطنيّة اكتسب ثقة واسعة في السوق، بفضل أخلاقيّات وسمعة أصحابها القيّمين عليها. وكانت هذه الثقة تؤدّي إلى توسّع مبالغ به في حجم الأعمال، فتصل نسبة الودائع إلى رأس المال إلى مستويات تتجاوز المنطق وتزيد المخاطر.

وغالبًا ما كانت المصارف المحليّة تمنح التسليفات لقاء ضمانات قويّة، مثل التأمين

العقاري أو رهن الأسهم والسندات. وقد تخصّصت تلك المصارف بالتسليفات التجاريّة المتوسّطة والصغيرة إضافة إلى التسليفات ذات الطابع الشخصي، وكانت تقوم أيضًا بالأعمال المصرفيّة الأخرى مثل عمليّات القطع لصالح الزبائن. ولا تنجم عمليّات القطع فقط عن تمويل التجارة الخارجيّة، بل كانت تأتي، على وجه الخصوص، من جراء تحويل اللبنانيّين المهاجرين إعانات إلى العائلات المقيمة.

واقتصرت عمليّات بيوت الحسم على حسم السندات، لا سيّما تلك التي لا تقبلها المصارف بسبب عدم معرفتها بأوضاع الموقّعين عليها. لذلك كانت بيوت الحسم تشتري هذه السندات بهامش واسع من الفائدة، ثم تبيعها، في غالب الأحيان، للمصارف المحليّة والأجنبيّة.

أما المداينون، فهم أشخاص منتشرون في كل أنحاء البلاد، يسلّفون الأموال، بمبالغ محدودة، للأشخاص الذين لا يقدرون على الاقتراض من المصارف، بسبب ضعف إمكاناتهم الماليّة. وتُعطى قروض المداينين غالبًا بفوائد فاحشة وبضمانات صلبة، لا سيّما التأمين العقاري.

ولا نغفل دور القطاع العام في النشاط المصرفي، رغم حدوده الضيّقة. فعلى أنقاض المصرف الزراعي العثماني، أنشأت السلطات مصرفًا زراعيًّا في كل من الجمهوريّة اللبنانيّة والدول الأربع التي أنشأها الانتداب في سوريا. وقد أخفقت هذه المصارف في توفير التمويل الواسع للقطاع الزراعي، وهو الغاية من إنشائها، بسبب هزال الرساميل المخصّصة لها، وضعف إدارتها والنقص في تنظيمها.

مصرف متعدّد الجنسيّة

وبالعودة إلى المؤسّسات الوطنيّة الخاصّة، العاملة في عهد الانتداب، فإن حصر عددها بدقّة هو أمر بالغ الصعوبة. ذلك أن فقدان التشريع المصرفي وعدم وجود سلطة عامّة مسؤولة عن الائتمان، جعلا بإمكان أي شخص أو مؤسّسة ممارسة الأعمال المصرفيّة، واتخاذ اسم مصرف أو مصرفي.

مع ذلك، ذكرت التقديرات أن عدد هذه المؤسّسات بلغ، في لبنان وسوريا، في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، ٥١ مؤسّسة، ولا يشمل ذلك المداينين. وكان بين المؤسّسات ١٧ مؤسّسة في بيروت، و٦ في دمشق، و١٠ في حلب، و٧ في طرابلس، فيما توزعت المؤسّسات الباقية على صيدا وصور وزحلة وبعض مدن سوريا. وتقول التقديرات نفسها عن هذه المؤسّسات أن ١٥ منها فقط يمكن اعتبارها مصارف، بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأنها تستقبل الودائع وتوظفها في الإقراض، أمّا الشركات الباقية فهي عبارة عن بيوت للحسم[٣٧].

إن أبرز المصارف اللبنانيّة في تلك المرحلة هي بنك جورج طراد وشركاه، وبنك اسكندر

حدّاد، وبنك فرعون وشيحا، وبنك روبير صبّاغ وشركاه. وقد برز أيضًا بنك مختلط، من حيث جنسيّة المساهمين فيه، هو بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان، الذي تشارك فيه، كما يدلّ اسمه، مساهمون مصريّون وسوريّون ولبنانيّون. وقد ميّزت هذا المصرف الكبير، نسبيًّا، عن سواه بخصائص عدّة، إذ أنه، إضافة إلى كونه مختلطًا بالمعنى المشار إليه، كان الشركة المساهمة الوحيدة بين المؤسّسات المحليّة التي مارست النشاط المصرفي في ظلّ الانتداب.

وقد جاء تأسيس هذا المصرف استجابة لحاجتين، الأولى هي خدمة العلاقات التجاريّة التي تنامت بعد الحرب العالميّة الأولى بين مصر، من جهة، ولبنان وسوريا، من جهة أخرى. أما الحاجة الثانية، فهي تتعلّق بالنظرة إلى الاقتصاد المحلّي، والدعوات المتصاعدة إلى إيلاء اهتمام أكبر لتمويل الصناعة والزراعة. فمع تفاقم الأزمة الاقتصاديّة أواخر العشرينات تزايدت الانتقادات ضد الاهتمام البالغ الذي أحيطت به التجارة على حساب القطاعات المنتجة للسلع، واعتُبر حجب التمويل، إلى حدّ كبير، عن هذه الأخيرة سببًا رئيسيًّا للمأزق الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني، بعد عقد من بداية الانتداب[38].

بهذا التوجّه، تلاقى السياسي الطرابلسي المعروف واصف عز الدين مع رشاد أديب وأسّسا بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان، بالتعاون مع طلعت حرب، أحد زعماء الحركة الوطنيّة في مصر.

وكان طلعت حرب قد دعم فكرة لاقت حماسًا شديدًا في مصر، وهي تأسيس مصرف وطني لكي يتمّ استثمار الإدّخارات المصريّة في خدمة الاقتصاد المصري، والحدّ من هيمنة واستغلال المصارف الأجنبيّة لودائع المصريّين. فكان أن أدّى الدعم الذي قدّمه طلعت حرب لهذا الاقتراح إلى تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠. من هنا، يمكن اعتبار بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان مرتكزًا إلى التوجّهات الوطنيّة ذاتها، الرامية إلى الحدّ من نفوذ المصارف الأجنبيّة عبر إنشاء مؤسّسات محليّة كبيرة في مواجهتها.

صدر الترخيص بإنشاء بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان[39]، في ٤ حزيران ١٩٢٩، وسُجّل لدى محكمة التجارة في ١٢ تشرين الأول من السنة نفسها. وسرعان ما أنشأ المصرف فرعين له، واحدًا في طرابلس وآخر في دمشق، إضافة إلى مركزه الرئيسي في بيروت. وبلغ رأس مال المصرف مليون ليرة مقسّمة على ٢٠ ألف سهم، بسعر اسمي قدره ٥٠ ليرة للسهم الواحد. وقد اكتتب المصريّون بنسبة ٥١٪ من رأس المال، فيما توزعت النسبة الباقية على المساهمين اللبنانيّين والسوريّين، وغلب الطابع المصري على إدارته.

سوق بلا ضوابط

يتبيّن من سياق المعلومات التي وردت في هذا الفصل، حتى الآن، أن القطاع المصرفي المحلي حقق تقدّمًا ملموسًا بعد الحرب العالميّة الأولى. ويعود الفضل في ذلك إلى تعرّف البلاد، أكثر من ذي قبل، إلى النظام المصرفي وعمليّاته وخدماته، بسبب توسّع أعمال

المصارف الأجنبيّة في لبنان وسوريا بعد الانتداب. وهكذا، بات بمقدور الطامحين من أبناء البلدين دخول المهنة المصرفيّة وممارستها، وإن بصورة فرديّة، وبأساليب تختلف كثيرًا عن الأصول التي تتّبعها المصارف الأجنبيّة الكبرى.

إلاّ أن هذا النموّ الذي شهده القطاع الوطني كانت تحدّ منه الثغرات الكبيرة التي تحكّمت بالبيئة المصرفيّة المحليّة. وقد جاءت الأزمات الحادّة التي عرفتها البلاد لكي تكشف تلك الثغرات، وتضع العديد من المصارف الوطنيّة أمام أزمات خانقة.

من أبرز تلك الثغرات تلك الفوضى العارمة التي كانت المؤسّسات المصرفيّة اللبنانيّة، والسوريّة، تعمل في ظلّها. وقد نشأت الفوضى، وتعزّزت، بفعل عدم وجود تشريع خاص ينظّم النشاط المصرفي، فيحدّد المؤسّسات التي يمكنها أن تمارسه، ويضع لها الشروط التي تحمي الإدّخارات الوطنيّة، ويعيّن السلطة التي تراقب هذه المؤسّسات، وتضمن التزامها بالقواعد السليمة في عملها.

فخلافًا للمناطق الواقعة تحت الانتداب البريطاني، لم يوضع في سوريا ولبنان، الخاضعين للانتداب الفرنسي، أي قانون خاص بالمصارف. إن النص الوحيد الذي يمكن اعتباره تقييدًا للنشاط المصرفي هو ذلك الذي صدر عن المفوّض السامي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٦، والذي ألزم الشركات الماليّة المساهمة الأجنبيّة بأن تودع مكتب حماية الملكيّة التجاريّة والصناعيّة تقريرًا سنويًّا عن وضعها المالي وميزانيّة السنة المنصرمة، بالإضافة، طبعًا، إلى خضوعها للشكليّات العاديّة المفروضة على الشركات، مثل التصريح عن الاسم التجاري وعنوان المقر الرئيسي ومبلغ رأس المال.

أما المصارف المحليّة، فقد بقيت طيلة عهد الانتداب حرّة وغير مقيّدة بأي شرط. وهكذا، كان بإمكان أي شخص، أو مؤسّسة، مزاولة المهنة المصرفيّة، بشكل مستقل أو من ضمن نشاطاته التجاريّة الأخرى، دون أن يصرّح عن ذلك للسلطات العامّة أو أن يقدّم إليها البيانات الماليّة التي تُظهر سلامة مؤسّسته والودائع المؤتمن عليها.

فالمصرف يبدأ بمزاولة عمله بقرار من أصحابه، ودون ترخيص مسبق، فيقبل الودائع، ويمنح التسليفات، ويحسم السندات التجاريّة ويتاجر بالعملات والمعادن الثمينة.

وفي غياب البيانات الماليّة الصادرة عن المصارف، وشبه المصارف، لم تكن الدولة على اطلاع على الأوضاع المحيطة بادّخارات اللبنانيّين. فباستثناء بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان وبنك اسكندر حدّاد لم تكن أي من المؤسّسات المحليّة تنشر ميزانيّاتها السنويّة.

في هذا المناخ، وكنتيجة طبيعيّة له، لم تكن المؤسّسة المصرفيّة ملزمة بحدّ أدنى لرأس المال. بل هي تمارس أعمالها وتتوسّع فيها بقدر ما تستطيع أو تشاء، دون أن يكون الشركاء، أو المساهمون، ملزمين بتخصيص رأس مال معيّن لها، أو مجبرين على زيادة رأس المال تباعًا بما يتناسب مع توسّع مطلوباتها وموجوداتها. وكانت النتيجة الطبيعيّة لذلك الضعف الفادح في القاعدة الرأسماليّة للقطاع المصرفي الوطني بمجمله.

في بداية الثلاثينات، أظهرت دراسة تقديريّة لرأس المال في ٤٠ مؤسّسة مصرفيّة، عاملة في بيروت وطرابلس ودمشق وحلب، أن المؤسّسات التي وصل رأس مالها إلى ٥٠ ألف ليرة تركيّة ذهبًا أو أكثر لا تزيد عن الست، فيما يقلّ رأس المال في المصارف، أو شبه المصارف الباقية عن هذا المبلغ[40].

ويُستخلص من الدراسة نفسها أن ثلاثة أرباع المؤسّسات المذكورة، أي ٣٠ مؤسّسة، لا يزيد رأس المال الواحدة منها عن ٣٥ ألف ليرة تركيّة ذهبًا، وبينها خمس مؤسّسات يقلّ رأس مال الواحدة منها عن خمسة آلاف ليرة. وإذا أُخذت مدينة بيروت وحدها، يبدو لنا أن رساميل خمسة مصارف عاملة فيها كانت تتراوح بين ٤ و١٠ آلاف ليرة تركيّة ذهبًا.

يضاف إلى ذلك وجود ثغرة مهمّة، على حساب القواعد التقليديّة الصحيحة للمهنة المصرفيّة، وهي عدم التخصّص في هذه المهنة. فقد كان شائعًا، على وجه العموم، عدم تخصّص الأفراد أو المؤسّسات بالعمل المصرفي. فنصف المتعاطين بهذا العمل كانوا يقومون به كجزء من نشاط تجاري أوسع.

فقد كان من المألوف أن تؤدّى الخدمات المصرفيّة، في المؤسّسة نفسها، إلى جانب أعمال أخرى، كالصناعة والتجارة، ومنها ما لا يتناسب أو يليق بمستوى المهنة المصرفيّة وقواعدها، كتجارة العقارات وتجارة المفرّق «والكوميسيون». ومن المعبّر، نتيجة لذلك، أن المراجع والصحف كانت تسمّي المؤسّسة المصرفيّة أحيانًا كثيرة باسم «المحل».

ولم يكن غريبًا على الإطلاق أن يبدأ المصرفي أعماله بتجارة أخرى، كبيع الأقمشة مثلاً، فإذا حقّق نجاحًا في تجارته واكتسب سمعة حسنة يبدأ بقبول الودائع، فيوظّفها إما في توسيع أعماله التجاريّة الأخرى أو في التسليف.

حالة نموذجيّة: إفلاس «محل» كرياكوس وزهير

لقد حالت الحصانة الأخلاقيّة لدى بعض العائلات التي مارست العمل المصرفي وقتذاك دون إفلاس شامل للقطاع، خصوصًا عندما هبّت عليه الرياح في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات. إن حرص هذه العائلات على ثقة الجمهور جعلها تتمسّك بسمعتها الحسنة وباحترام التزاماتها، فلا تتنكّر للقيم الأخلاقيّة في التجارة، السائدة في مجتمع تقليدي وضيّق.

كان هذا السلوك مانعًا لانهيار القطاع المصرفي، انهيارًا شاملاً، في وجه الأزمة. مع ذلك، عندما ساءت الظروف الاقتصاديّة، عرف القطاع المصرفي اللبناني عدّة إفلاسات، بسبب الفوضى، وسوء الإدارة، بل سوء الأمانة أحيانًا، وضعف الرساميل، إضافة إلى انتهاك معظم قواعد العمل المصرفي السليم.

وأهم الإفلاسات هي توقّف بنك داغر وبطرس وشركاهما من الدفع في كانون الأول ١٩٣١، ثم بنك كرياكوس وزهير في آذار ١٩٣٢.

لقد أدّى إفلاس بنك كرياكوس وزهير إلى خضّة مصرفيّة واسعة وذعر كبير، إذ فقد الناس ثقتهم بالنظام ككل وأخذوا يتهافتون على سحب أموالهم من المصارف. والسبب أن هذا المصرف كان، قبل إفلاسه المفاجىء، مؤسّسة ناجحة وموثوقة، معروفة بمتانتها وملاءتها.

كان «محل» كرياكوس وزهير قد تأسّس أصلاً لتجارة المنسوجات القطنيّة. وعندما تعرّضت هذه التجارة لخسائر فادحة في العشرينات، انتقل أصحابه إلى العمل المصرفي، معتمدين على ثقة الناس بهم، ودون أن يمتلكوا الخبرة الكافية لذلك.

ومن المفيد أن نرجع إلى «تقرير السنديك عن طابق إفلاس بنك كرياكوس وزهير»، الذي نشرته جريدة لسان الحال يومي الخميس والجمعة ٢١ و٢٢ نيسان ١٩٣٢. فالتقرير المذكور لا يبيّن أسباب إفلاس هذا البنك وحسب، بل هو يعطي صورة واقعيّة عن طريقة إدارة المؤسّسات المصرفيّة في تلك الفترة، وما ترتّبه من مخاطر على الإدّخارات.

فقد ردّ هذا التقرير الأوّلي، حرفيًّا، إفلاس بنك كرياكوس وزهير إلى الأسباب التالية:

«**أولاً ـ** أوّل أسباب هذا الإفلاس هو طريقة مسك الدفاتر، لأن هذه الدفاتر على ما فيها من العطل وما فيها من النواقص لم تمكّن المفلسين ولا بوقت من الأوقات من معرفة حقيقة حالتهم وتدارك الأخطار بالوقت المناسب.

«**ثانيًا ـ** سوء إدارة هذا البنك، وهي تدلّ دلالة واضحة جليّة لا تحمل الريب على عدم كفاية مديريه وأهليّتهم للقيام بالمهمة التي تولّوها. أضف إلى ذلك عدم تقديرهم عظم المسؤوليّة الملقاة على عواتقهم من جراء استئمانهم على مبالغ باهظة جدًّا وكّلت إليهم إدارتها.

«**ثالثًا ـ** عدم التروّي وسوء توظيف الأموال التي ائتمنوا عليها، وذلك لكونهم قبلوا أموالاً أودعت لهم يمكن لمودعيها سحبها في أي وقت شاؤا. فبدلاً من أن يحتاطوا لكل طارئ مفاجئ أدانوا بعض هذه الأموال إلى أناس أكثرهم في لبنان، فأصبحت الأموال الموظّفة بهذه الطريقة، إذا لم نقل أنها في أكثر الأحيان، صعبة التحصيل، فلا اقلّ من القول بأن تحصيلها لا يمكن أن يتمّ إلاّ ببطء. والبعض الآخر جازفوا بتوظيفه مجازفة حيث أنك تراهم أدانوا مبلغًا يقارب المائة ألف ليرة سوريّة إلى محل لا يستحق أقل كريدتو.

«**رابعًا ـ** البنايات التي بنوها والتي كلّفت على قولهم ما يقارب الخمسة وعشرين ألف ليرة عثمانيّة ذهبًا. فهذه البنايات لم يجر بناؤها من أموالهم الخاصّة، لأنه لم يكن لديهم رأس مال مستقل حين بنائها، وإنما هي بُنيت من الأموال المودعة لهم. فهذه البنايات تنقص الآن من قيمتها ما يوازي ثلث كلفتها.

«**خامسًا ـ** الدعاية القويّة المستمرة منذ ثلاثة أشهر ضدّهم لدعوة أصحاب الودائع

لسحب أموالهم. وأما نحن فنرى أن هذه الدعاية لم تكن نتيجتها إلاّ التعجيل بوقوع الإفلاس، وأمّا الإفلاس فلا بدّ منه، كان واقعًا لا محالة عاجلا أو آجلا».

ونقل التقرير عن «مدير المحل» نقولا زهير معلومات عن كيفيّة الانتقال من تجارة المنسوجات إلى ممارسة النشاط المصرفي، وهي تظهر الخفّة التي كانت تتحكّم في لجوء البعض إلى مزاولة هذا النشاط.

فقد ورد في التقرير تحت عنوان «رأس مال المفلسين»:

«لا ذكر لهذا الرأس مال في الدفاتر، ولا يمكن أن يُعرف منها رأسمال كل من الشركاء. وإننا لدى سؤالنا مدير المحل عن ذلك أجابنا بما يلي: ابتدأت مع شريكي المرحوم اسبر كرياكوس بتجارة المانيفاتورة والغزل سنة ١٩١٢ برأسمال قدره ٣٠٠٠ ليرة فرنساوي لكل واحد منا النصف، فكانت أرباحنا معتدلة إلى أن أتت سنو الحرب فدرّت علينا الأرباح الباهظة التي يجوز تقديرها ١٠٠٠٠ ليرة عثمانيّة، فاشترى كل منا أملاكًا في بيروت. إلاّ أن شريكي إسبر كرياكوس توفي سنة ١٩١٧، فحلّ محلّه أولاده توفيق وفؤاد، وكانا لا يزالان في سن الصبوّة، بسماح من الوصي عليهم، وإنما لم يجرِ عقد شراكة مسجّل و لم يعيّن رأسمال محدّد بل بقيت الأمور بيننا سائرة على نحو ما كانت بحياة والدهم. ثم أتت سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩١٩ فربحنا بها أرباحًا عظيمة تقدر بنحو ١٠٠٠٠ ليرة عثمانيّة أيضًا. إلاّ أن سنتي ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٢ ذهبت بأرباحنا جميعها، إلاّ أنها لم تؤثّر بالرأسمال حتى ولا بالأملاك التي اشتريناها، فبقيت هذه الأملاك لنا. ففي سنة ١٩٢٥، بنينا البناية القائمة في شارع اللنبي من رأسمالنا. ويجوز أن نكون قد التزمنا لضمّ من الودائع التي لدينا لإكمال البناء.

«وفي سنة ١٩٢٦ إلى ١٩٢٩ خسرنا خسائر فادحة، توازي نحوًا من ١٦٠٠ ليرة عثمانيّة، وذلك بسبب نزول أسعار البضائع وكثرة ما كان عندنا منها. فصحت عزيمتنا على تصريف البضائع والتفرّغ لأشغال البانكه دون سواها، فبعنا ما كان عندنا من البضائع بالتي هي أحسن، وتخصّصنا لأشغال البانكه دون سواها. ومع كل ما مرّ علينا من التقلّبات، فلم نعمل ميزانيّة قط حتى ولا حساب يمكننا من الاطلاع على حقيقة مالنا.

«فمن هذه التصريحات المبهمة التي أدلى بها الخواجه نقولا زهير الذي يمكن اعتباره وحده مديرًا مسؤولاً للمحل، يمكن التأكيد بأن المفلسين عندما تفرّغوا لأعمال البانكه لم يكن باقيًا لديهم شتى من رأسمالهم حتى ويجوز القول أنهم ابتدؤا بالعجز».

ثم يقدّم التقرير صورة عن سوء الإدارة الماليّة، والإهمال في تنظيم الدفاتر والحسابات:

«يصعب جدًّا التصديق بأن الدفاتر التي عُرضت علينا للفحص هي دفاتر محلّ كثرت لديه الأمانات، إلى درجة أنها بلغت في بعض الأحيان ما يقارب الخمسة والعشرين مليون فرنك. فهذه الدفاتر ليست مسجّلة ولا هي ممسوكة على طريقة الدوبيا وليست هي سوى

حسابات بسيطة ليس بينها دفتر جورنال، وهو أساس مسك الدفاتر، وهو المنصوص عنه في القانون. وفضلاً عن ذلك، فكثير فيها التشويش، فالدفاتر الممسوكة بهذه الطريقة لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى الخراب. وأن هذه الحسابات، مع كل ما فيها من النواقص، كثيرة الأغلاط، ولا تجد فيها حسابًا مرصّدًا، حتى وأن رصائد سنة ١٩٣١، وفي بعض الحسابات رصائد سنة ١٩٣٠، لم تفصل بعد إلى سنة ١٩٣٢، وان أنواع العملة لا تزال مقيّدة بالعملة التي جرت المعاملة فيها. بحيث أننا اضطررنا لاستخراج حساب كل واحد من الزبائن إلى الالتجاء إلى عدّة دفاتر سابقة وإلى تقريش كل واحد من أنواع العملة وتحويله إلى عملة سوريّة. ومتى عرفتم أن عدد الزبائن الذين التزمنا إلى استخراج حساباتهم على هذه الطريقة يربو على ١٥٠٠ تبيّن لكم مقدار المشقّة التي عانيناها في هذا السبيل. فمن شرح هذه الحسابات، يمكن التأكيد أنها كانت من أهمّ أسباب الإفلاس، إن لم نقل أهمّها».

الأبعاد الإقتصاديّة للأزمة

رغم هذه الصورة القاتمة عن الوضع المصرفي، في ذلك الوقت، فمن غير العادل أو المنطقي تحميل هذه الثغرات، وحدها، مسؤوليّة الأزمة التي واجهتها المصارف. بل يمكن القول، وهذا هو الأصّح، أن تردّي الإدارة في المصارف، وفوضى التوظيف، وتخبّط السياسات، وضعف الرساميل، هي العناصر التي حالت دون قدرة القطاع على مواجهة أزمة جاءت من خارجه.

فالأزمة التي ضربت لبنان ومصارفه في ذلك الحين هي في الأصل أزمة اقتصاديّة، تعدّدت العوامل التي أدّت إليها.

أوّل هذه العوامل هو الانهيار الاقتصادي عمومًا، والنقدي خصوصًا، الذي أصاب البلدان الصناعيّة في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن العشرين. ولا عجب أن يتأثر الاقتصاد اللبناني تأثرًا شديدًا بهذه الأزمة. فمن جهة، إن حلول الانتداب الفرنسي محلّ الحكم العثماني دفع البلاد واقتصادها إلى مزيد من الانفتاح حيال الاقتصاد الغربي، بل إلى مزيد من الارتباط به، ومن جهة أخرى، لأن العلاقة الثابتة بين العملة المحليّة والفرنك الفرنسي، على نحو ما شرحنا في الفصل الأول من هذا القسم، تجعل النقد اللبناني يتأثر مباشرة بكل ما يؤثّر على النقد الفرنسي.

كما أن الانتداب فتح المجال أمام نموّ الاستيراد على نحو سريع، وبشكل أثقل كاهل ميزان المدفوعات. ولا يعود ذلك فقط إلى أن الانتداب أوجد المناخ الملائم لنموّ التجارة اللبنانيّة الفرنسيّة، بل أيضًا إلى كون الانتداب قد عمل على تحديث الاقتصاد وتوسيع السوق المحلي، فازداد الخلل في الميزان التجاري تبعًا للاستيراد المتزايد للأدوات والمظاهر التي تساعد على هذا التحديث.

عكست إحصائيّات إدارة الجمارك الأعباء الكبيرة على كاهل الميزان التجاري، وبالتالي على ميزان المدفوعات اللبناني، في النصف الثاني من العشرينات. فقد ارتفعت الواردات في المناطق الخاضعة للانتداب الفرنسي من ٩٧٥ مليون فرنك فرنسي سنة ١٩٢٥ إلى حوالي ١,٥ مليار فرنك سنة ١٩٢٩، أي بنسبة ٥٠٪ تقريبًا. وسنة ١٩٢٦، وحدها، بلغت زيادة الواردات ٣٠٪. أمّا الواردات الإجماليّة في تلك المرحلة فقد وصلت إلى ٦,٣ مليارات فرنك فرنسي، مقابل صادرات لم تتجاوز ٢,٦ مليارًا، مما يعني أن العجز المجمّع في الميزان التجاري بلغ ٣,٧ مليارات فرنك. وبتعبير آخر، فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات لم تتجاوز، خلال السنوات الخمس، الأربعين بالمئة على وجه التقريب.

إن تحديث الاقتصاد وأساليب العيش، وتقليد نسق الحياة الغربيّة، بفعل النفوذ الفرنسي، هي من الأسباب الهامّة التي أرهقت الاقتصاد وساهمت في خلل الميزان التجاري على هذا النحو. فتطوّر وسائل النقل في العقد الأول من عهد الانتداب هو أحد الأمثلة الكثيرة التي يمكن أن تساق في هذا الإطار.

قبل الحرب العالميّة الأولى، كان في لبنان وسوريا أربع أو خمس سيّارات. وفي بداية الثلاثينات، أي بعد ١٦ سنة، ارتفع العدد إلى ١٤٠٠٠ سيّارة، أي أن المعدّل الوسطي لاستيراد السيّارات بلغ ١١٦٦ سيّارة سنويًّا، لا يقلّ ثمن الواحدة منها عن ٢٩٢ ألف ليرة. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار استيراد قطع الغيار واستهلاك المحروقات اللذين يتطلبها وجود هذا العدد الكبير من السيّارات.

تسبّبت الأزمة في ركود اقتصادي حادّ، لم يقتصر على قطاع اقتصادي معيّن أو على منطقة دون سواها. فلم يتوقّف العسر عند المدن الساحليّة وحدها، بل تعدّاها إلى قلب المناطق اللبنانيّة وضرب كل طبقات المجتمع. وفي إحدى جلسات المجلس النيابي، في نهاية ١٩٣١، قدّم النائب الياس السكاف شهادة حيّة على نتائج التدهور الاقتصادي، خصوصًا في منطقة البقاع. وقد أثبتت كلمة الزعيم البقاعي بكاملها في ملحق بذيل هذا الفصل، نظرًا للصورة الواقعيّة التي ترسمها، عن النتائج الاجتماعيّة التي أفرزتها الأزمة في ذلك الوقت.

وفي بيروت، هزّ الركود القطاع التجاري بشكل خاص، فبدأت الإفلاسات تتوالى بين التجّار، ولا سيّما في سنتي ١٩٣١ و١٩٣٢. وقد أحصت مجلة لو كوميرس دي ليفان الإفلاسات في ذلك الحين، فتبيّن لها حصول ١٦ إفلاسًا مهمًّا بين كانون الثاني ١٩٣١ وتشرين الأول من السنة نفسها، أي خلال تسعة أشهر. ولاحظت المجلّة أن الإفلاسات ارتفعت بشكل حادّ في الأشهر اللاحقة، إذ سجّل ٣٥ إفلاسًا آخر بين تشرين الأول ١٩٣١ وآذار ١٩٣٢، أي خلال ستة أشهر فقط.

احتدام الجدل حول مسؤوليّة التدهور

أدّى هذا الوضع إلى انقسام حادّ في أوساط الأعمال بين المصرفيّين والتجّار. فقد ردّ التجّار أسباب الأزمة إلى السياسة المتشدّدة التي ينتهجها القطاع المصرفي في حقل التسليف، أما المصارف فوجّهت انتقادات شديدة إلى التجّار الذين يمتنعون عن تسديد التزاماتهم، مفضّلين في كثير من الأحيان اللجوء إلى إجراءات الإفلاس السهلة للتخلّص من ديونهم، أو من بعضها.

والواقع أن تعدّد الإفلاسات في تلك المرحلة أثار القطاع المصرفي، الذي كان ينظر باستياء إلى الشروط والإجراءات السهلة لإعلان الإفلاس القضائي، مع ما يسبّبه ذلك من خسائر جسيمة تتكبّدها المصارف. وتكرّرت مطالبة المصارف للسلطات بتشدّد المحاكم، فلا تعلن إفلاس أي تاجر إلاّ بعد التأكّد فعليًّا من عدم التوازن بين موجوداته ومطلوباته، والتثبّت من عدم قدرته على إيفاء ديونه.

ولهذه الغاية، على سبيل المثال، شكّلت المصارف، في نيسان ١٩٣٠، وفدًا من أركانها وكلّفته زيارة رئيس الجمهوريّة شارل الدبّاس، لكي ينقل إليه قلق القطاع المصرفي حيال الإفلاسات، والسهولة التي تتعامل بها المحاكم مع هذا الموضوع. وقد ضمّ الوفد كلاًّ من ميشال نعمه طراد، باسيل يارد، حبيب الدبس، جورج نخله سعد، منصور حداد وسواهم.

كما تنادت المصارف للاجتماع، للسبب نفسه، في الرابع من كانون الأول ١٩٣١. وقد رأى المصرفيّون المشاركون في الاجتماع أن سهولة الإجراءات القضائيّة في مجال الإفلاس تشجّع التجّار على اللجوء إلى هذا الطريق للتهرّب من دفع ديونهم، فشكّلوا وفدًا لمقابلة المسؤولين لهذا الغرض. وترأس هذا الوفد منصور حداد، وشارك في عضويّته حبيب الدبس، يحيى فرحي، نعيم مجدلاني وتوفيق لانيادو[٤١].

واللافت في هذا الاجتماع أن المشاركين فيه توافقوا على تأسيس نقابة للبنوك، وتقديم طلب رسمي إلى وزارة الداخليّة لهذا الغرض. وقد تقرّر ألاّ يضع المصرفيّون اللبنانيّون نظامًا لنقابتهم إلاّ بعد الاطّلاع على نظام نقابة عملاء القطع في باريس.

في هذه الأجواء، سارعت الحكومة إلى وضع مشروع قانون يتعلّق «بتنظيم السنديك» وأحالته إلى المجلس النيابي في كانون الثاني ١٩٣١، من ضمن المواضيع المطروحة على الدورة الاستثنائيّة للمجلس التي عُقدت في ذلك الوقت. وكانت الغاية من هذا المشروع، الذي وافق عليه المجلس النيابي، تحديد طريقة تعيين المصفّين والشروط التي يجب أن يتمتّعوا بها، حرصًا على حقوق الدائنين.

وكانت أهليّة المصفّين وكفاءتهم موضع جدل في الأوساط الاقتصاديّة، بالنظر إلى شيوع الإفلاسات في ذلك الحين. فقبل شروع المجلس في درس مشروع القانون المذكور، وجّه عمر بك بيهم إلى رئيس البرلمان مذكّرة باسم غرفة التجارة شكا فيها من المستوى المتدنّي للمصفّين. ورأى في المذكرة أن الإفلاسات لا تعود للدائنين إلاّ بنسبة ١٠٪ من طابق

الإفلاس بسبب عدم كفاءة القيّمين على التفليسة، فيما لا يجب أن تقلّ النسبة عن ٣٠٪ أو ٣٥٪.

إن استفحال الأزمة ووصولها إلى مدّخرات اللبنانيين، في القطاع المصرفي، سلّطا الضوء على واقع المؤسّسات المصرفيّة، فارتفعت الأصوات المطالبة بوضع القواعد الناظمة لنشاطها، حمايةً للأموال المودعة لديها. فعلى سبيل المثال، دفعت الأزمة ونتائجها بنائب الجنوب جورج يعقوب إلى تقديم اقتراح في شباط ١٩٣٢، جاء فيه:

«من المعلوم أن البلاد تجتاز أزمة شديدة الوطأة، كان من نتائجها السيّئة إفلاسات كثيرة أدّت إلى خسائر فادحة، شملت كثيرًا من المكلّفين. ولما كانت الأزمة آخذة ويا للأسف بازدياد، ويُخشى أن تسبّب إفلاسات عديدة أخرى، فدرءًا للطوارئ وضنًّا بمصالح العباد، وضمانة للودائع المالية المحفوظة لدى المصارف، سيّما الصغيرة منها، أقترح على الحكومة وضع قانون يرغم المصارف كافة، كبيرة كانت أو صغيرة، بوجوب إعلان رؤوس أموالها ونشر موازنتها سنويًّا وإجراء القيود الماليّة على دفاتر مسجّلة رسميّة، إلى ما هنالك من الوسائل الواقية التي توجد بعض الضمانات لأصحاب الأمانات الماليّة، مثل منع المصارف الماليّة البحتة من تعاطي أعمال الرهونات العقاريّة التي تجمّد رؤوس الأموال، وتحديد قيمة الودائع الماليّة بالنسبة لرأس المال، بحيث لا يجوز أن تتجاوز قيمتها ثلاثة أضعاف الرأس المال.

«فإذا سنّت الحكومة هذا التشريع أوجدت بعض الضمانات لأصحاب المال، فيبرز هذا الأخير إلى الوجود وتداوله الأيدي، فتعمّ الفائدة بدلاً من بقائه مدفونًا لدى أربابه»[٤٢].

والحقيقة أن النائب يعقوب لم يكن الوحيد الذي عبّر عن اعتقاده بأن تنظيم الائتمان هو المدخل إلى حلّ الأزمة الاقتصاديّة. فعلى رغم تنوّع أسباب الأزمة، وتعدّد مصادرها الداخليّة والخارجيّة، سلّط العديد من أصحاب الرأي الضوء على الفوضى القائمة في القطاع المصرفي، باعتبارها أحد الأسباب الرئيسيّة لوصول البلاد إلى الوضع القائم.

في ٥ أيلول ١٩٣٠، وتحت عنوان «الصناعة المصرفيّة في بيروت وتنظيم الائتمان»، كتب المحامي غبريال منسّى مقالاً في مجلة لو كوميرس دي ليفان، انتقد فيه فوضى التسليف المصرفي، معتبرًا أنها المسؤولة عن الانهيارات المتلاحقة.

جاء في المقال:

«إن كثرة مصارف الأعمال، التي تؤدّي إلى تضخّم التسليف التجاري، تحملنا على الخشية من أن يكون تطوّر الصناعة المصرفيّة، غير المتناسب مع حاجات التجارة، له آثار مدمّرة على اقتصادنا الوطني.

«ففي الواقع إن لدينا مؤسّسات مصرفيّة أكثر مما يجب... والنتيجة إن الإفلاسات العديدة التي أعلنت خلال الفصل الثاني من السنة الجارية، شملت أكثر من مصرف ومصرفي...»

وتابع المحامي منسّى في مقاله قائلاً:

«العديد من التجّار في بيروت يحصلون على تسليفات تفوق ٢٠ و٣٠ مرّة الرساميل الموظّفة في مؤسّساتهم.

«إن كثرة المصارف وتسهيلات القروض هي، إلى حدّ كبير، سبب الأزمة التجاريّة في سنتي ١٩٢٩ و١٩٣٠».

بورصة بيروت

هذه الصورة القاتمة للأزمة، التي ضربت، على وجه الخصوص، القطاعين المالي والتجاري في مطلع الثلاثينات، لا ينبغي أن تعطي انطباعًا مغلوطًا ووحيد الجانب عن النظام المالي اللبناني إبّان الانتداب. فالهدف من التوسّع في أبعاد الأزمة، يهدف إلى إظهار المشاكل التي أدّت إليها الفوضى التي كانت قائمة في السوق المصرفيّة، وأثر غياب التشريع الخاص بالمصارف على الحياة المصرفيّة، والاقتصاديّة عمومًا.

لكنّ ذلك لا ينفي التطوّر الكبير الذي شهده القطاع المالي في لبنان خلال عهد الانتداب. فإن نموّ النشاط المصرفي، وتعرّفه إلى الخدمات والتقنيّات الجديدة، وامتداده إلى المناطق الداخليّة، تكامل مع إنشاء بورصة بيروت وتطوّرها.

إن إنشاء البورصة، سنة ١٩٢٠، هو من أبرز الإنجازات الاقتصاديّة في ذلك العهد، وإن بقي نشاطها محدودًا، والتداول فيها مقتصرًا على عدد قليل من الشركات الكبرى، التي تمثّل بمعظمها المصالح الفرنسيّة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن قسمًا من الشركات الكبرى، ذات الرأسمال الفرنسي، كان قد تأسّس في لبنان وسوريا وبدأ نشاطه في أواخر الحكم العثماني. فقد كان واضحًا مدى اهتمام المصالح الفرنسيّة بتوثيق العلاقات التجاريّة مع السلطنة. وأُضيفت إلى هذه المؤسّسات شركات أخرى نشأت في مرحلة الانتداب، وفي وقت لاحق بدأت بالظهور شركات مساهمة لبنانيّة. وقد فتحت بورصة بيروت أبوابها لهذه الأنواع الثلاثة من الشركات[٤٣].

عرفت بورصة بيروت ثلاث شركات كانت قد تأسّست في ظل الحكم العثماني، أوّلها «الشركة العثمانيّة لمرفأ وأرصفة ومخازن بيروت». فهذه الشركة تأسّست سنة ١٨٨٨ على يد رجل الأعمال اللبناني جوزف المطران، بالشراكة مع البنك السلطاني العثماني وبعض المؤسّسات الفرنسيّة[٤٤]. وفي سنة ١٩٢٦، نُزعت عن اسم الشركة عبارة «العثمانيّة» فأصبح «شركة مرفأ وأرصفة ومخازن بيروت»، شركة مساهمة فرنسيّة، ومُنحت امتيازًا لإدارة المرفأ حتى سنة ١٩٩٠[٤٥].

وكانت منشآت الشركة سنة ١٨٩٥ مكوّنة من حوض واحد، مساحته ٢٠ هكتارًا، و٢٠٠٠ متر من الأرصفة. وفي سنة ١٩٣٨ استُكمل تطوير المرفأ، فأصبحت مساحته ٤٥ هكتارًا وصار طول الأرصفة ١٥٠٠ متر.

أما الشركة الأخرى التي تأسّست، أيضًا، في العهد العثماني، فهي شركة سكة حديد دمشق حماه، التي أبصرت النور سنة ١٨٩٣، أي بعد خمس سنوات من ولادة شركة مرفأ بيروت. وكانت غاية الشركة استثمار الامتيازات في مجال سكة الحديد، التي يملكها جوزف المطران أيضًا. وهذه الشركة، التي أصبحت سنة ١٩٢٩ شركة مساهمة فرنسيّة، تميّزت بإصدارات الدين الهامّة التي تمّت بنجاح، وبقصد تمويل التوسّع في نشاطاتها.

وثالث المؤسّسات هي شركة كهرباء بيروت، التي حلّت محلّ شركتين عثمانيّتين كانتا تعملان في حقل الطاقة[٤٦]. وقد تولّت الشركة استثمار شبكة الترامواي في العاصمة اللبنانيّة وتوزيع الطاقة الكهربائيّة في ضواحيها، ثم في المناطق الأبعد، شيئًا فشيئًا.

وبالنسبة الى الشركات المتداولة أوراقها في البورصة، والتي وُلدت في عهد الانتداب، فهي أولاً بنك سوريا ولبنان ثم «شركة راديو أوريان» (Radio Orient)، التي تأسّست سنة ١٩٢٢. وكان لبنان، قبل قيام الشركة، يرتبط برقيًّا بفرنسا عن طريق الكابلات التي تملكها مؤسّسة بريطانيّة[٤٧]، إلاّ أن العقد الذي أبرم مع شركة «راديو أوريان» أدّى إلى إنشاء مركز تلغرافي حديث في بيروت، يرتبط مباشرةً بالمدن الكبرى للقارّات الأخرى، لا سيّما باريس. فقد أنشأت الشركة محطّة للبث في خلده ومركزًا للاستقبال في بيروت.

وسنة ١٩٢٤، تأسّست شركة كهرباء حلب، بواسطة شركة فرنسيّة وشركتين بلجيكيّتين. وقد تعهّدت الشركة امتيازات لاستثمار شبكة الترامواي وتوزيع الماء والكهرباء في حلب.

أما الشركة العقاريّة للمشرق، التي وُلدت سنة ١٩٢٤، فقد حُدّدت لها عند تأسيسها غايات متنوّعة، لكنّها سرعان ما تملّكت محفظة عقاريّة واسعة في لبنان. فخلال مرور رئيسها الكونت كريساتي (Le Comte Gresaty) في بيروت، قام بشراء مساحات واسعة من الأراضي، في رأس بيروت وفرن الشباك والحازميّة، وذلك بأسعار متدنّية. فقد بلغ سعر المتر المربّع في رأس بيروت ٢٠ غرشًا، فيما تراوح السعر في فرن الشباك والحازميّة ما بين ٨ و١٠ غروش.

ومن الشركات التي تأسّست أيضًا في ظلّ الانتداب، الشركة العامة للمشرق (La Compagnie Générale du Levant) التي وُلدت سنة ١٩٢٥، وقد انتقلت من الاستثمار الصناعي إلى إدارة المستودعات المبرّدة على أرض استأجرتها من شركة المرفأ.

وشهد عهد الانتداب ولادة أولى الشركات المساهمة اللبنانيّة.

ففي شباط ١٩٢٩، أطلق البطريرك انطوان عريضة، بالتعاون مع شركة فرنسيّة، شركة الترابة اللبنانيّة، برأسمال قدره ١٨٠ ألف فرنك فرنسي ذهبًا. وقد تعثّرت الشركة في سنواتها الأولى بسبب الظروف الاقتصاديّة الصعبة، العالميّة والمحليّة، التي سادت في ذلك الحين. وفي سنة ١٩٣٣، أعيد تنظيم الشركة بشكل متزامن مع تطوير تجهيزاتها ومنشآتها، مما سمح بزيادة الإنتاج.

أما الشركة اللبنانيّة الأخرى فهي شركة كهرباء قاديشا، التي تأسّست أصلاً لاستثمار إنتاج وتوزيع الكهرباء في مدينة بشرّي ومحيطها. وقد بدأ تطوير هذه الشركة فعليًّا سنة ١٩٣٠، عندما تملّكت شركة مياه أبو علي في طرابلس، بمساهمة إحدى الشركات الفرنسيّة، فباتت شركة كهرباء قاديشا تسيطر على قطاع الكهرباء في الشمال، مستفيدةً من قيام صناعات كبرى في المنطقة.

ملحق الفصل الرابع

شهادة النائب الياس السكاف أمام المجلس النيابي حول الأزمة الاقتصاديّة والإجتماعيّة[٤٨]

سماحة الرئيس

لقد بحث بعض الزملاء مطوّلاً بخصوص كبار المتموّلين والذمم الباقية على النواب وغيرهم من الأغنياء. من أجل ذلك أتيت ببياني هذا مبيّنًا أسباب تراكم هذه الذمم عند كبار المتموّلين، وسبب عدم تمكّن الصغار منهم من تسديد بعض ما عليهم فأقول:

إن الحالة الزراعيّة بصورة عامّة كانت تعيسة في السنوات الأخيرة والمداخيل لا تفي بمصاريف الأرض. أما الملاكون الكبار في منطقة البقاع لا يزيد عددهم على العشرة، وهم معروفين مني ومن الجميع، وأنا واقف على مقدار إيرادهم السنوي والمصاريف التي يتكبّدونها في سبيل الزراعة وتحسين نتاج الأرض.

قد حجزت الحكومة جميع واردات أحدهم وباعتها بالمزاد العلني، فبلغت قيمتها نحو ألفين وتسعمائة ليرة سوريّة، والقيمة المترتّبة عليه من أعشار وويركو تبلغ خمسة آلاف ليرة وكسور، فضلاً عن المصاريف. وقد باع قسمًا كبيرًا من أملاكه لتسديد ديونه والضرائب المتعدّدة المترتّبة عليه، وإذا بقيت الحالة على ما هي فيلتزم أن يبيع جميع أملاكه لأن وارداته لا تفي بالمصاريف والضرائب.

ومن جهة أخرى، يوجد عائلة غنيّة من كبار الملاّكين قدّمت للبنك التونسي الجزائري طلبًا برهن جميع أملاكها لتسديد ديونهم والضرائب المطلوبة منهم. ويوجد ملاكون كبار من سوريا يبلغ ثمن أرضهم عشرين ألف ليرة عثمانيّة، لزمه من مدة شهرين بمبلغ مائتين وخمسين ليرة، ويترتّب عليها ثمنمائة ليرة سوريّة أعشار وويركو فيبقى لهم خمسة وخمسون ليرة عثمانيّة تقريبًا من هذه الإيرادات. ويوجد عائلة أخرى من سوريا باعت قسمًا من أملاكها وقسم الآخر مرهون لقاء دفع المصاريف والرسوم. وملاّك ثالث أيضًا من سوريا طلب ثلاثة آلاف ليرة عثمانيّة من أشخاص حضروا مؤخرًا من أمريكا برهن وأن يسلّمهم واردات أملاكه لقاء الفائدة، فلم يفلح بالرغم من كون أراضيه يبلغ ثمنها لا أقل من خمسة عشر ألف ليرة ذهبيّة عثمانيّة.

ويوجد ملاّك كبير من بيروت لزّم قريته بمبلغ مائتان وستين ليرة عثمانيّة. ومن مدّة أسبوع أجريت المحاسبة بمعرفتي فبلغت الأعشار وويركو مائة وسبعون ليرة عثمانيّة وثلاثون ليرة مصاريف، فيكون الباقي له ستين ليرة عثمانيّة من ثمن هذه الأرض التي يبلغ ثمنها ثلاثة عشر ألف ليرة عثمانيّة.

يوجد جفتلك آخر ثمنه سبعون ألف ليرة عثمانيّة كان التزامه مع المخصامات ألف وخمسمائة ليرة، منها المراعي والأحراش والأراضي الموجودة ضمن حدود لبنان تعطي واردات أكثر من نصف القيمة فيبقى النصف الآخر لأصحاب الملك، عدا عن المصاريف الباهظة التي تلحقهم، وهي تزيد على قيمة الواردات وعليها أعشار وويركو ثلاثة آلاف وخمسمائة ليرة سوريّة. فوارداتها جميعها لا تفي الضرائب ونصف المصاريف التي تنفق على سبيل زراعتها. وكذلك يوجد قرية أخرى وقع خلاف بين أصحابها بسبب قلّة وارداتها، وجرت القسمة بينهم. وقس على ذلك أشخاص عديدين لا أحب أن أبيّن حالتهم وهم أسوأ من حالة الذين ذكرتهم فأضرب صفحًا عنهم.

فيتّضح مما تقدّم للحكومة ولهذا المجلس، أن هؤلاء الأشخاص لو كانوا في حالة من اليسر يستطيعون معها تأدية ما عليهم لفعلوا دون أن يراجعهم أحد أو يجبرهم على ذلك.

وأما صغار الملاّكين فإنني أفصّل حالتهم كما هي. إن القيمة المطلوبة من كل فرد منهم لا تتجاوز الخمسين ليرة سوريّة، رغمًا عن أنهم يفلحوا أرضهم بأيديهم ولا عليهم مصاريف. ألم تعلم الحكومة بأن القسم الأكبر من هؤلاء اضطر لبيع بقرته وغنمته التي هي قوت عياله وقسمًا كبيرًا باع من أراضيه ليسدّد الضريبة؟

فعلى الحكومة أن تسأل الجباة كم من الحلى التي بيعت من صدور النساء وأذنيها لتسديد هذه القيمة. وبالكاد أن الحاصلات جميعها لا تفي بالمصاريف الزراعيّة، خلا الأموال المترتّبة عليهم والكبار والصغار متساويين بالضيق والضنك.

إن أعشار البقاع عندما كانت الحكومة تلزّمها كانت ترتفع ارتفاعًا فاحشًا بسبب المخاصمات والحزبية. وقد زادت بدلاتها مبلغًا عظيمًا وصار أساس التربيع على هذه البدلات. وكانت الأسعار قبلاً ثلاثة أضعاف عن حالة اليوم، فنزول الأسعار وغلاء اليد العاملة أثرت تأثيرًا عظيمًا على الزرّاع. ورغمًا عن مراجعة الأهالي للحكومة لإجراء الكشف على القرى المغدورة، فكان الباب مسدودًا والجواب أن المفوضيّة العليا لم ترض في التنزيل. حال كون حكومة سوريا، بعد تنزيل القسم الأكبر من الأعشار، قد راجع قسمًا من الأهالي المغدورين وطلبوا إجراء الكشف، فعيّنت الحكومة لجانًا من قبلها وأنزلت لهم أربعين وخمسين وخمسة وسبعين، والمفوضيّة العليا لم تعترض عليهم، وإنما في لبنان يحبّون التسبيح باسم المفوضيّة. وفي جبل الدروز والعلويّون نزلت الأعشار ولم تعترض المفوضيّة بذلك. فإذا كانت المفوضيّة مانعت بتنزيل الأعشار، فكان على الحكومة إقناعها لأنها الصلة بين الحكومة المنتدبة وبين الأهالي.

الحكومات المجاورة قد نظرت إلى حالة الزرّاع، إلاّ عندنا. ولا يوجد في حكومات العالم ضرائب أكثر من الواردات. التمتع يدفع على الصافي من الإيجار بالمائة ثمانية ويخصم بالمائة ثلاثين للذي يدفع في المدة المعيّنة. وإن جميع أصحاب الأراضي عمومًا، من كبار وصغار، يودّون أن يدفعوا بالمائة خمسة وثلاثين من صافي وارداته، وبعد أن أنزلت الحكومة من أعشار الحرير بالمائة ستين لم يزل الأهالي يدفعون أكثر من القيمة المترتّبة عليهم، فهذه بخصوص الأعشار والويركو.

قد راجعنا الحكومة مرّات عديدة بخصوص تنزيل ثمن شهادات القيد ورسوم الانتقال، ووعدت في ذلك، ولم يتمّ لحدّ الآن ليتمكّن الفلاح المسكين من إتمام معاملاته. وكما أفدت سابقًا، أن اللجان التي أجرت المساحة الأولى قد تودّ أن تبيّن لرؤسائها عن العجلة في الأشغال فقيّدت الأراضي باسم الوريث الأول، وكانت ضريبة قاضية على الأهالي. وحدث أمام المعاملتين في قرية كفرزبد، وعند ذهاب أصحابها لإتمام معاملة البيع، فامرأة باعت حصّتها بأربعة عشر ليرة عثمانيّة، فبلغ ثمن شهادات القيد ورسوم الانتقال تسعة عشر ليرة عثمانيّة، فصارت بدل ما أنها باعت أرضها لكي تفك عسرها كانت النتيجة بالعكس، والثانية التزمت أن تترك ولم تتمّ معاملتها.

وكل القرى على هذه الصورة. ويوجد أيضًا القيود القديمة التي لم تزل مقيّدة من تاريخ ابتداء القيود الرسميّة، ولم يزل مقيّد المال على أشخاص لا علاقة لهم بالملك. مثلاً كان الخواجات بسترس يملكون بأراضي الحواش قسمًا كبيرًا، وبيعت ولم يبقَ لهم ملك فيها على الإطلاق، ولم تزل مقيّدة في دفاتر الحكومة على اسمهم، والمال يتوزع بنسبة القيود ويزيد على الأهالي رسومات الويركو. ويوجد أسماء كثيرة على هذه الحالة، فشخص يطلب منه ثلاثة يطلبون منه عشرين، وشخص يطلب منه عشرين يطلب منه ثلاثة، وقس على ذلك مسائل عديدة.

فألفت نظر المجلس والحكومة أولاً إلى تخفيض ضريبة الأعشار، وتنزيل ثمن شهادات القيد ورسوم الانتقال، وتصحيح القيود في الماليّة، وبيان المال على كل شخص مالك حقيقي رحمة بالفلاح المسكين، إذ لم يبقَ شخص إلاّ ورهن أملاكه وأراضيه في البنك التونسي الجزائري والشركة الجزائريّة. وهذه الرهونات لا حبًّا بتوفير الفائدة بمساعدة من الحكومة، لأن المالك الصغير بالنظر للمصاريف تكون الفائدة أكثر من خمسة عشر عليه. يمكن إذا بقي الحال على ما هو عليه، فالأراضي جميعها أو القسم الأكبر منها يصبح للمصارف. إن البعض يتوهّمون بأنه يوجد أزمة كبيرة على بعض النواب، وأنا أحدهم، فإن القيمة المطلوبة مني لغاية هذا التاريخ تبلغ نحو ثمانية آلاف ليرة سوريّة، وما هي باقية في ذمّتي إلا ويطلب لي لقاءها من الحكومة، وتأخير المحاسبة عنها كان ناتجًا عن تأخير المعاملات في الماليّة لبينما اتخذ قرار في مجلس الوزراء بخصوصها.

وهي من فروق البنزين وثمن كركون مجدل عنجر، وما يطلب لي ذمّة من محافظة زحلة ستة آلاف وخمسمائة ليرة وما ورد عليها سهوًا بالقيود، وهي على ورثة فرحان بك بو

علوان وورثة عثمان العبوى وخلافهم ألف وستمائة، فصارت القيمة المطلوبة مني توازي القيمة المطلوبة للحكومة. وكل هذه القيمة جارية معاملاتها بين الأيدي وعند نهايتها يتبيّن بأن ذمتي بريئة. ولو قدّر وكان متبقيًّا عليّ شيئًا فالذي يدفع ستة آلاف ليرة سنويًّا أعشار وويركو لا يُعدّ متأخّرًا عن الدفع، أو طامعًا بأموال الخزينة. وبهكذا ظروف معظم الصيارف الكبرى والتجار يلتزمون لتأجيل ديونهم من وقت لآخر لتمضية هذه الأيام الصعبة.

أحببتُ أن أقول كلمتي هذه جلاء للحقيقة، من جهة، وخدمة وطنيّة محض، من جهة أخرى. علمًا مني أن حالة الفلاّح والملاّك أصبحت لا تطاق، ولا يمكن إذا بقيت الأزمة مستحكمة، كما هي الآن، أن يتمكّن من الاستنتاج من الأرض بما يوازي نصف الضريبة والمصاريف، فيضطرّ مكرهًا لبيع أملاكه بنصف ثمنها، أو لتركها بائرة تستوفيها الحكومة قسمًا بعد قسم، تسديدًا لأعشار عن غير حاصلات.

القِسمُ الثالِث

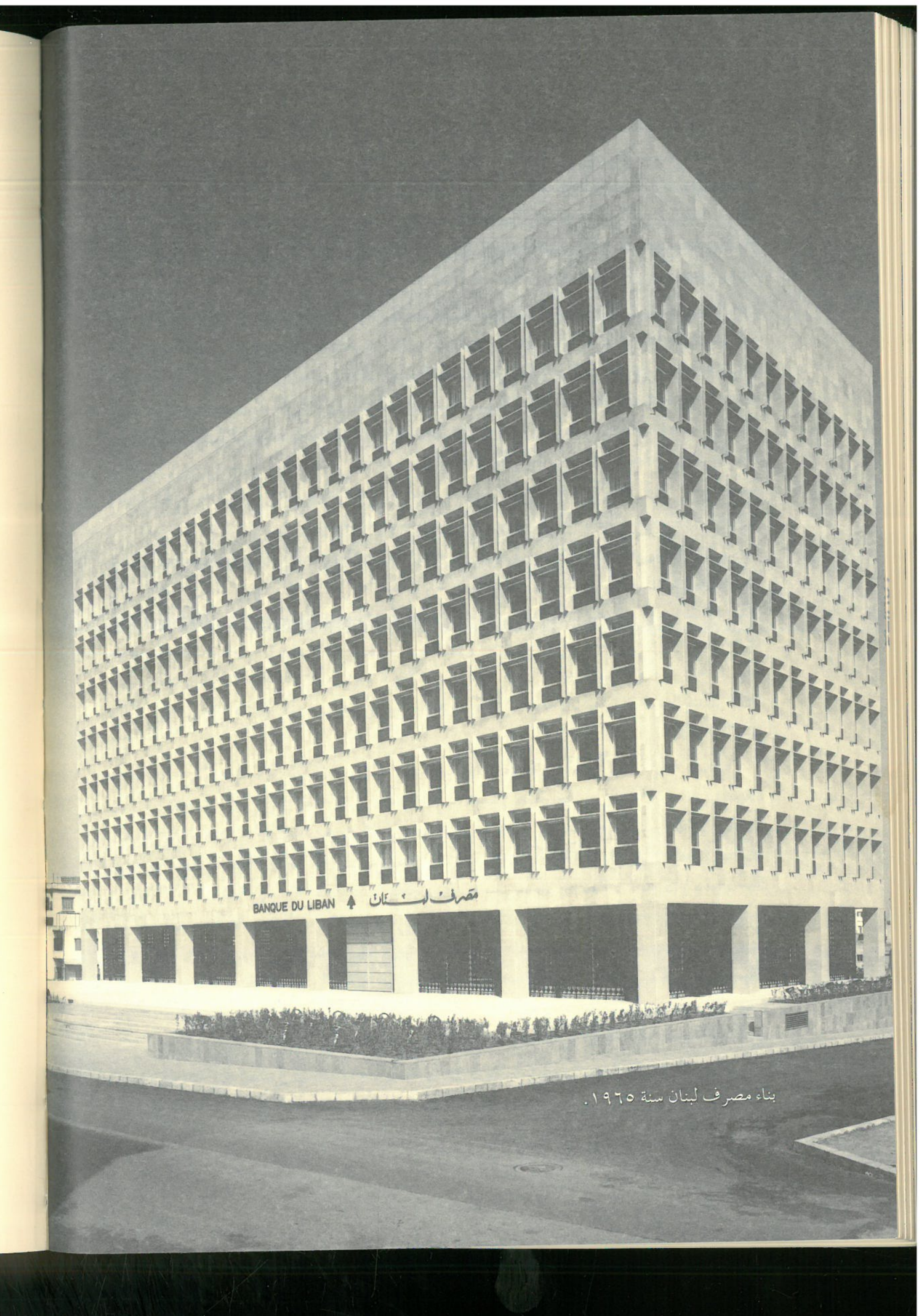
الخيارُ الليبراليّ

بعد الحرب العالميّة الثانية، تبلورت الاتجاهات الجديدة في الفكر الرأسمالي العالمي. فقد خرجت الدول الصناعيّة عن المفاهيم التقليديّة لليبراليّة الاقتصاديّة وراحت تسمح للدولة بدور أكبر للتأثير على الاقتصاد وعلى الأوضاع الاجتماعيّة.

ولكن لبنان، الحديث الاستقلال، لم يساير هذا التطوّر في الفلسفة الاقتصاديّة. فقد بقي أمينًا لقواعد الاقتصاد الليبرالي، وملتزمًا بمبادئها الكلاسيكيّة الأكثر تطرّفًا، فحافظ على الحدود الضيّقة لدور الدولة وأتاح مساحة واسعة من الحرّية للنشاط الخاص.

ربما كان التخلّف عن الالتحاق بتحديث الرأسماليّة مصدرًا لبعض التشوّهات في بنية الاقتصاد الوطني، ولكن ربّ ضارّة نافعة. فقد تحوّل لبنان في الخمسينات إلى جزيرة للحرّيات السياسيّة والاقتصاديّة وللاستقرار في المشرق العربي، فتمكّن من استقطاب جزء من الرساميل والنشاطات التجاريّة الإقليميّة، في زمن الفورة النفطيّة ونشوء دولة إسرائيل والانقلابات العسكريّة والتحوّلات الاشتراكيّة.

استفاد القطاع المصرفي اللبناني إلى أبعد الحدود من هذه التطوّرات، فكان أكثر القطاعات الاقتصاديّة تطوّرًا في البلاد. فقد نما عدد المصارف الوطنيّة والأجنبيّة



بناء مصرف لبنان سنة ١٩٦٥.

وفروعها، وتضاعف حجم الودائع والتسليفات والأموال الخاصّة، وظهرت أكثر من أي وقت مضى الكفاءات البشريّة اللبنانيّة المؤهّلة لإدارة الصناعة المصرفيّة إدارة ناجحة.

ومع تعاظم دور القطاع المصرفي وإسهامه في الاقتصاد، سلّط الضوء أكثر فأكثر على ثغراته، وأهمّها غياب التشريع الذي ينظم الصناعة المصرفيّة ويحدّد شروط ممارستها. وجاءت الضغوط الخارجيّة على النظام المصرفي لتزيد من قوّة الآراء الداعية إلى تنظيمه بنص تشريعي، وأبرز هذه الضغوط حرب السويس سنة ١٩٥٦ وأحداث ١٩٥٨ الداخليّة.

وصادف ذلك قرب انتهاء امتياز بنك سوريا ولبنان، كما تزامن أيضا مع تطوّر بالغ الأهمّية، وهو الاتجاه إلى تفعيل دور الدولة عبر الإصلاحات الواسعة التي أدخلها الرئيس فؤاد شهاب. فقادت هذه التطوّرات كلها إلى إصدار قانون النقد والتسليف، الذي أنشأ مصرف لبنان ووضع تنظيمًا شاملاً للنشاط المصرفي في البلاد، للمرّة الأولى في تاريخها.

الفصل الأوّل

كيان لبنانيّ، نقديّ واقتصاديّ

ما أن حقّق لبنان استقلاله السياسي، سنة ١٩٤٣، حتى انفتحت أمامه أبواب الاستقلال النقدي عن فرنسا، بفعل الظروف المستجدّة. وبذلك، طُويت العلاقة المثيرة للقلق بين الفرنك الفرنسي والعملة الوطنيّة، حيث كانت الليرة تتحمّل، رغمًا عنها، وزر الاضطرابات النقديّة في الدولة المنتدبة.

وقد أدّى اتفاق لبنان مع فرنسا، على فك الارتباط النقدي والمالي بينهما، إلى توتّر شديد في العلاقات اللبنانيّة السوريّة. وما لبث هذا التوتر أن تحوّل إلى أزمة حادّة، نجم عنها فصل الليرة اللبنانيّة عن الليرة السوريّة، لأوّل مرّة منذ إنشاء النقد اللبناني السوري الواحد، في بداية عهد الانتداب. وتصاعدت الأزمة حتى وصلت إلى حدّ إلغاء الاتحاد الجمركي اللبناني السوري، بقرار من حكومة السيد خالد العظم، في آذار ١٩٥٠.

وهكذا، قبل انقضاء العقد الأوّل من عمر الاستقلال، تبلور كيان لبنان الاقتصادي الخاص، الذي تميّز بمرونة تشريعاته وليبراليّته المتطرّفة. وأصبح لبنان، في الخمسينات والستينات، جزيرة ليبراليّة في منطقة تسيطر فيها الدولة تمامًا على النشاط الاقتصادي، وتمسكه بقبضة من حديد.

استقلال عن الفرنك الفرنسي

هذه التطوّرات البالغة الأهمّية في تاريخ لبنان الاقتصادي بدأت باتفاق ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤، الذي وقّع في دمشق بين لبنان وسوريا وفرنسا وبريطانيا.

فبعد أن تعرّض الفرنك الفرنسي إلى تخفيض جديد، ومعه الليرة بالطبع، سارعت الأطراف الأربعة إلى عقد اتفاق دمشق بهدف تلافي الآثار السلبيّة لتخفيضات الفرنك

على سعر صرف الليرة اللبنانيّة السوريّة. فقد نصّ الاتفاق المذكور على تحديد سعر الليرة بالجنيه الإسترليني، لا يعدّل إلا بموافقة الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة[٤٩]، كما أجاز، من جهة أخرى، للمقيمين في سوريا ولبنان شراء الإسترليني دون أية قيود.

ومن الطبيعي أن يؤدّي هذا الاتفاق الهام إلى فك الارتباط، من حيث سعر الصرف، بين الليرة والفرنك، فلا تعود، كما كانت، مجرّد قناع للنقد الفرنسي. كما أن اتفاق دمشق أمّن الاستقرار للعملة المحليّة، وجنّبها التأثّر بالتقلّبات اللاحقة في سعر صرف الفرنك.

ويوم توقيع الاتفاق، وجّه الجنرال كاترو رسالة إلى رئيس الحكومة اللبنانيّة رياض الصلح، توضح قواعد الشرعة الجديدة للعملة المحليّة. فأكّدت الرسالة تعهّد اللجنة الفرنسيّة للتحرير الوطني (Le Comité Français de la Libération Nationale) بزيادة موجودات بنك سوريا ولبنان بالفرنك الفرنسي، في حال تخفيض الفرنك ازاء الاسترليني، بغية المحافظة على قيمة تلك الموجودات بالجنيه الاسترليني[٥٠].

لكنّ فرنسا لم تتمكّن من الوفاء بتعهّداتها هذه لمدّة طويلة، بسبب كثافة تحويلات اللبنانيّين والسوريّين لرؤوس أموالهم إلى الجنيه الاسترليني. وسبب هذه التحويلات الكثيفة هو اقتناع المتعاملين بقوّة النقد البريطاني، مقابل ضعف النقد الفرنسي، لأن فرنسا الخارجة من الحرب والاحتلال كانت مضطرّة إلى تكثيف الاستيراد، بغية بناء ما خرّبته الحرب وإعادة تأهيل الاقتصاد وتجهيزه.

وبما أن فرنسا لم تكن قادرة على تحمّل نتائج هذه التحويلات، فقد بادرت إلى إلغاء حريّة شراء الجنيه الاسترليني من قبل المقيمين في سوريا ولبنان. وأبلغت هذا التدبير إلى الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة، في ١٥ آذار ١٩٤٦، متذرّعة بأن شراء الاسترليني زاد عن المألوف في الفترة الأخيرة، لتمويل مستوردات كماليّة أو لتهريب رؤوس الأموال الوطنيّة. وأتبعت فرنسا هذا التدبير بدعوة لبنان وسوريا إلى عقد مفاوضات في باريس، لوضع أسس العلاقات النقديّة الجديدة والنظام النقدي الجديد.

ولم يكن في الحسبان أن التفاوض مع فرنسا سيقود إلى اختلاف في المواقف بين لبنان وسوريا، وإلى فكّ الوحدة النقديّة القائمة بينهما، منذ بداية عهد الانتداب ونشوء عملتهما الواحدة.

بدأت المفاوضات الثلاثيّة في قاعة الساعة (Salon de l'Horloge) في مقرّ وزارة الخارجيّة الفرنسيّة في باريس، في الأوّل من تشرين الأوّل سنة ١٩٤٧. وافتتح الاجتماعات في ذلك اليوم السيد تيجن (Teitgen) وزير الخارجيّة بالوكالة، ثم انسحب تاركاً رئاسة الوفد الفرنسي إلى آرمان غازيل (Armand Gazel). وقد مثّل لبنان وزير خارجيّته حميد فرنجيّة، فيما تمثّل الجانب السوري بخالد العظم، الوزير المفوّض والمطلق الصلاحيّة لسوريا في فرنسا.

بعد قرابة أربعة أشهر، أثمرت المفاوضات مشروع اتفاق، اختلفت بشأنه وجهتا النظر

اللبنانيّة والسوريّة، اختلافًا عميقًا. فقد رأت سوريا أن مشروع الاتفاق مجحف بحقّها لأسباب متعدّدة، وتقدّمت بعدّة مطالب رفضها الجانب الفرنسي[٥١].

أمّا لبنان، فكان ميّالاً إلى الموافقة على المشروع، حرصًا على فك الارتباط نهائيًا مع الفرنك الفرنسي وأوضاعه المضطربة، ثم لأن الاتفاق المعروض ينظّم العلاقات مع فرنسا ليس في وجهها النقدي وحسب، بل أيضًا من جوانبها التجاريّة والماليّة على وجه العموم.

بيد أن التعمّق في درس أسباب الخلاف يظهر أن للتباين في المواقف بين البلدين الشقيقين جذورًا تتّصل بالفلسفة الاقتصاديّة وبالسياسة الاقتصاديّة. ففيما كانت سوريا تلتزم بسياسة حماية الإنتاج الوطني، وتميل إلى التوجيه الاقتصادي، كان لبنان في الفترة ذاتها ينزع إلى الالتزام بالليبراليّة الكاملة وإقامة العلاقات التجاريّة المنفتحة، لا سيّما مع الدول الغربيّة. ويمكن فهم أبعاد الموقف اللبناني من المقالات التي نشرها ميشال شيحا في تلك الفترة[٥٢].

... وانفصال عن الليرة السوريّة

إزاء الميل اللبناني الواضح إلى توقيع الاتفاق، أظهرت سوريا تشدّدًا واضحًا حياله، وحيال الموقف اللبناني على وجه الخصوص. فقد حذّرت الحكومة اللبنانيّة من مغبّة الانفراد بتوقيع الاتفاق مع فرنسا، معتبرةً أن هذا التوقيع هو بمثابة إعلان الانفصال النقدي بين لبنان وسوريا.

ومن الطبيعي أن يثير الموقف السوري جدلاً في لبنان حيال الاتفاق، فتعدّدت الاجتهادات والطروحات، والتحذيرات من النتائج الوخيمة للوصول بالعلاقات اللبنانيّة السوريّة إلى الطريق المسدود. لكنّ مشروع الاتفاق كان يحظى بدعم العديد من الشخصيّات المعنيّة بالشأن العام، لا سيّما رئيس الحكومة رياض الصلح والمفكّر ميشال شيحا، صاحب الدور الأبرز في صياغة الأسس النظريّة لليبراليّة اللبنانيّة.

وبالفعل، انتهى الأمر بموافقة لبنان على الاتفاق النقدي مع فرنسا، وبادر إلى توقيعه في السادس من شباط ١٩٤٨، على الرغم من حدّة المعارضة السوريّة. وقد صادق مجلس النواب اللبناني على الاتفاق في ٣٠ آب ١٩٤٨، بعد جدال واسع في اللجنة الماليّة والهيئة العامّة للمجلس، تركّز على مضمون الاتفاق وعلى العلاقات اللبنانيّة السوريّة[٥٣]. أما الاتفاق السوري الفرنسي فلم يوقّع قبل شباط ١٩٤٩.

وإذا كان الأمر قد سوّي مع فرنسا، فالخلاف السوري اللبناني، بشأن الاتفاق، كانت له نتائج بالغة الأهمّية بالنسبة إلى لبنان. بل إن آثار الخلاف تعدّت بأهميّتها نتائج الاتفاق النقدي نفسه. فقد تلاحقت التطوّرات خلال الفترة الوجيزة التي أعقبت انفجار التباين حول اتفاق ١٩٤٨، فتمّ الانفصال النقدي بين لبنان وسوريا، ووُلدت الليرة اللبنانيّة المستقلّة، وتمّ تركيز النظام النقدي اللبناني على أسس تتناسب والتوجّهات الليبراليّة للدولة اللبنانيّة.

فقبل أربعة أيام من توقيع الاتفاق، وفي ظل تهديد دمشق باتّخاذ تدابير اقتصاديّة ضد لبنان إذا سار بمشروع التسوية مع فرنسا، أعلنت الحكومة اللبنانيّة أن الليرة اللبنانيّة هي العملة الوحيدة ذات القوّة الإبرائيّة في البلاد، اعتبارًا من ٢ شباط ١٩٤٨. وقرّرت أيضًا أن يجري في التاريخ المذكور استبدال الأوراق النقديّة التي عليها اسم سوريا بالأوراق التي عليها اسم لبنان.

فقد صدر عن وزارة الماليّة اللبنانيّة البلاغ التالي:

«تجري يوم الاثنين الواقع في ٢ شباط ١٩٤٨ عمليّة استبدال الأوراق النقديّة المكتوب عليها عبارة سورية بأوراق نقديّة مكتوب عليها عبارة لبنان ويكون هذا الاستبدال على أساس ليرة لبنانيّة لكل ليرة سورية.

تبدأ عمليّات الاستبدال من الساعة ٨ صباحًا حتى الساعة الرابعة بعد الظهر بدون انقطاع. وتجري هذه العمليّات لدى جميع الفروع التابعة لبنك سوريا ولبنان وفي مخافر الدرك ومراكز المحافظات والأقضية ومراكز مفوضيّات الشرطة في بيروت».

تبعًا لذلك، وبوصفه مؤسّسة الإصدار، أعلن بنك سوريا ولبنان «أنه اعتبارًا من الساعة ١٦ من يوم الاثنين ٢ شباط ١٩٤٨، لم يبق في لبنان أيّة قوّة إبرائيّة لغير العملة اللبنانيّة، وان كل تساهل يستفيد منه غيرها من الأوراق النقديّة قد توقّف موقّتًا اعتبارًا من التاريخ والساعة المشار إليهما أعلاه».

وسار لبنان قدمًا في تنظيم أوضاعه النقديّة، بعد استقلاله نقديًّا عن فرنسا وانفصال عملته عن العملة السوريّة.

ففي ٢٤ أيار ١٩٤٩، صدر القانون الرئيسي الذي ينظّم شؤون النقد اللبناني. وكان الدافع لإصدار هذا القانون هو سلسلة التطوّرات والوقائع الهامّة التي سبقت صدوره، وهي اتفاق ١٩٤٨ مع فرنسا، وفصل العملتين اللبنانيّة والسوريّة، وانضمام لبنان قبل ذلك، في سنة ١٩٤٧، إلى صندوق النقد الدولي.

وقد نصّ قانون أيار ١٩٤٩ على تنظيم النقد الوطني من مختلف جوانبه. فعيّن فئات العملة اللبنانيّة، الورقيّة التي يصدرها بنك سوريا ولبنان والمعدنيّة التي تصدرها الخزينة، وحدّد سعر الليرة اللبنانيّة بالنسبة إلى الذهب[٥٤].

كما استوجب الانفصال النقدي عن سوريا تقسيم مكتب القطع المشترك، الذي أسّسه الانتداب الفرنسي على أبواب الحرب العالميّة الثانية، فنشأ بدلاً منه مكتب للرقابة على القطع في لبنان وآخر في سوريا[٥٥]. وفي تشرين الأول ١٩٤٩، قُسّم المكتب اللبناني للرقابة على القطع إلى ثلاثة أقسام فرعيّة، هي قسم الرقابة، مكتب القطع وصندوق تثبيت القطع.

إلاّ أن الأمر لم يتوقّف عند هذه التدابير التنظيميّة فحسب، بل تعدّاها إلى جوهر الرقابة على القطع. ذاك أن الفلسفة الليبراليّة التي حكمت سياسة لبنان الاقتصاديّة قضت بتخفيف إجراءات الرقابة، وصولاً إلى إلغائها.

فبعد سلسلة من القرارات المتصاعدة في هذا الاتجاه، أُلغيت سنة ١٩٥٢ آخر مظاهر الرقابة على القطع في لبنان، وباتت كل عمليّات القطع وتحويل العملات، من لبنان وإليه، حرّة من أي قيد[٥٦]. وشكّلت هذه الحريّة حجر الزاوية في نظام لبنان الاقتصادي الليبرالي المنفتح، وفي نظامه النقدي على الأخصّ، القائم على الليرة اللبنانيّة، وهي من أقدم العملات ذات السعر العائم في العالم المعاصر.

الإختلاف السوري اللبناني يتحوّل إلى أزمة

لكنّ القرارات الهامّة المنفردة التي اتّخذها لبنان، في الشأن النقدي، بقيت تتفاعل لدى المسؤولين السوريّين، فيزداد غضبهم أكثر فأكثر على أركان السلطة في لبنان.

وبعد أشهر من الانفصال النقدي، نشأت وتفاعلت مشكلة جديدة، شكّلت عاملاً ضاغطًا على النقد السوري، مما خلق توتّرًا أكبر بين البلدين. فقد ظهر فرق بين سعر صرف الليرة اللبنانيّة وسعر صرف الليرة السوريّة، بسبب انخفاض قيمة العملة السوريّة بالنسبة إلى اللبنانيّة، ومن الطبيعي أن يؤدّي ذلك، في ظل الحدود المفتوحة والاتحاد الجمركي، إلى تحويل كثيف للأموال من الليرة السوريّة إلى الليرة اللبنانيّة.

وسبب هذا الفرق بين السعرين، أساسًا، هو تحوّل التجارة إلى بيروت، نتيجة السياسة الليبراليّة التي أنتهجها لبنان وإزالته لمختلف أنواع القيود على الأعمال. أما سوريا فلم تكن في تلك المرحلة جاذبًا للاستثمار، لأن الحكومة السوريّة، بعكس اللبنانيّة، كانت تلتزم سياسة اقتصاديّة متشدّدة تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني. ويمكن أن نضيف إلى ذلك عاملاً آخر هو الانقلابات العسكريّة والاضطرابات السياسيّة في سوريا، فيما كان لبنان يتمتّع باستقرار في الحياة السياسيّة والدستوريّة.

بالتالي، وعلى الرغم من أن لبنان كان يستورد من سوريا الكثير من المواد الزراعيّة والغذائيّة، فإن ميزان العمليّات الاقتصاديّة بينهما كان يسجّل باطّراد فائضًا لمصلحة لبنان. والسبب، كما أشرنا، هو التحويل الكثيف للأموال إلى العملة اللبنانيّة. يضاف إلى ذلك تطوّر السياحة في لبنان، التي كانت تجذب السوريين،لا سيّما في فصل الصيف، وكذلك تقدّم اللبنانيّين في التجارة الثلاثيّة، إذ كانوا أصحاب وكالات تجاريّة ناجحة لشركات غربيّة، في لبنان وسوريا معًا.

هذه العوامل تفسّر نشوء الفرق بين سعري العملتين، وتوسّعه في مهلة قصيرة من الزمن.

كان للّيرة اللبنانيّة والليرة السوريّة السعر الرسمي نفسه بالذهب، وهو السعر المبلّغ من كلا الحكومتين إلى صندوق النقد الدولي، كما ان الليرة السوريّة كانت تساوي ليرة لبنانيّة يوم الانفصال النقدي في ٢ شباط ١٩٤٨. مع ذلك، فقد بلغ الفرق في السعر، لمصلحة الليرة اللبنانيّة، ٢٪ في ١٥ آب ١٩٤٨، ثم ٥٪ في الشهر التالي. وفي شباط ١٩٤٩، أي بعد عام من الانفصال النقدي، وصل الفرق إلى ١٢٪.

أثقلت هذه المشكلة كاهل الاقتصاد السوري، لأن تراجع قيمة الليرة السوريّة كان يؤدّي إلى مزيد من التراجع، وإلى خروج إضافي للرساميل من البلاد، نحو لبنان، فبدأت حدّة اللهجة السوريّة تجاه المسؤولين اللبنانيّين تتصاعد. وحمّلت الحكومة السوريّة لبنان مسؤوليّة المشكلة القائمة، بسبب تفرّده في الاتفاق مع فرنسا وفي فك الوحدة النقديّة بينه وبينها.

وتحمّل رئيس الحكومة اللبنانيّة رياض الصلح القسط الأوفر من النقد، لأنه كان من أركان الحركة العربيّة وتربطه أوثق العلاقات بالعديد من زعماء سوريا. فقد كتب عنه رئيس الحكومة السوريّة خالد العظم في مذكّراته أنه «المناضل في سبيل استقلال سوريا ولبنان، والمعارض للسياسة الإفرنسيّة في تفريق لبنان عن سوريا، والمشترك مع زعماء سوريا في جهادهم... وقد فعل رياض الصلح كل ذلك في سبيل الحصول على استقلال سوريا ـ سوريا الكبرى بما فيها لبنان وشرق الأردن. غير ان هذا الرجل تنازل عن خطّته هذه وأصبح زعيم استقلال لبنان منفردًا عن سورية... وأمسى في كل مناسبة تتعارض فيها مصالح سوريا ولبنان يعمل جهده لدى رفاقه الأقدمين، متولّي الحكم في دمشق، ليؤمّن للبنان منافع على حساب سوريا...».

القطيعة

تقدّمت سوريا من لبنان باقتراحات عديدة لحلّ مشكلة الفرق في سعر الصرف، لكنّ الحكومة اللبنانيّة كانت ترى في هذه الاقتراحات مساسًا بالمصلحة اللبنانيّة، فلم تقبل بها. وبعد استشارة المعنيّين في سوريا، لا سيّما الفعاليّات الاقتصاديّة[٥٧]، قرّرت حكومة الرئيس خالد العظم توجيه ما يشبه الإنذار إلى لبنان: إما وحدة اقتصاديّة فوريّة كاملة، بما في ذلك إعادة الوحدة النقديّة، أو انفصال اقتصادي تام بين البلدين.

وقد أُبلغ هذا الموقف المستجد إلى الحكومة اللبنانيّة في مذكّرة بتاريخ ٧ آذار ١٩٥٠، مع طلب الإجابة خلال بضعة أيام.

جاء في المذكّرة:

«... ولما كانت الحكومة السوريّة راغبة أصدق الرغبة في توطيد الروابط الاقتصاديّة بين البلدين على أسس عادلة تكفل للطرفين مصالحهما وتجعل الشعبين السوري واللبناني يلمسان في هذه العلاقات منفعة متبادلة ويأملان من ورائها تعاونًا صميمًا في استثمار ثرواتهما، فقد رأت أن الأسلوب الوحيد الذي يحقّق هذه الغايات هو إقامة وحدة اقتصاديّة تامّة بين البلدين تتناول بصورة خاصّة توحيد نظامهما الجمركي والنقدي وسياستهما الاقتصاديّة في التصدير والاستيراد وتوحيد معدّلات بعض الضرائب، كل ذلك على أسس عادلة تضمن فوائدهما المتبادلة، على أن تُدار المصالح المشتركة ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ.

...

إن الحكومة السوريّة ترجو أن تبلّغ غضون مدة قريبة لا تتجاوز العشرين من شهر آذار الحالي رأي الحكومة اللبنانيّة في مبدأ الوحدة الاقتصاديّة التامّة بين البلدين، حتى إذا وافقت على المبدأ رحّبت الحكومة السوريّة أجمل ترحيب بإجراء مفاوضات سريعة للاتفاق على النصوص والتفاصيل، وبذلك يزول هذا الغموض الذي يكتنف الوضع الحاضر وتتوثق الروابط بين البلدين على أساس صريح واضح.

...

وإذا كانت الحكومة اللبنانيّة لا توافق على هذا المبدأ، فالحكومة السوريّة تعتبر ذلك إنهاء للوحدة الجمركيّة الحاليّة. وترى نفسها مضطرّة لإقرار الخطّة التي تتفق مع مصلحتها».

من الطبيعي أن ترفض الحكومة اللبنانيّة المشروع السوري كونه يؤول إلى تراجع لبنان عن السياسات الاقتصاديّة الليبراليّة التي قرّر إنتهاجها، لا سيّما في المجال النقدي. ثم ان الشكل الذي قُدّم فيه المشروع إلى لبنان، وإعطائه فرصة قصيرة للموافقة عليه، يعني ضمنًا أن الحكومة السوريّة تقدّمت بمشروع الوحدة الاقتصاديّة وهي تعلم سلفًا برفض الجانب اللبناني له.

وجاء الرفض اللبناني بشكل مذكّرة جوابيّة من الرئيس رياض الصلح، حملها إلى دمشق موفد وزارة الخارجيّة السفير محمد علي حمادة. وقد ورد في المذكّرة ان الحكومة اللبنانيّة «إذ تفتح باب التشاور على مصراعيه فيما تقدّم بيانه، لا يسعها التسليم بالاقتراح الوارد في مذكّرة الحكومة السوريّة الأخيرة. ذلك انه إذا كان البلدان مكمّلين لبعضهما في الشؤون الاقتصاديّة، فلا يمكن أن يتجاوز هذا الواقع حدّ انتهاج سياسة ترتكز على تنسيق اقتصادي يحفظ لكلا البلدين طابعه واختصاصه ووضعه الطبيعي، وقد قطع التنسيق مرحلة كان يبنى عليها أطيب الآمال بمستقبل قريب. كما انه لا يمكن التسليم بما تضمّنه الاقتراح السوري بشأن النقد، إذ ان تحقيقه يفرض حتمًا توحيد الإصدار وعناصر التغطية، كما ينتج عنه توحيد في العمل المالي والاقتصادي والتشريعي والسياسي، وفي ذلك انتقاص من سيادة الدولتين فضلاً عن انه يؤدّي حتمًا إلى إضعاف مركز النقد اللبناني دون أن يعزّز النقد السوري».

فور تلقّيها الردّ اللبناني على اقتراح الوحدة الاقتصاديّة قرّرت الحكومة السوريّة في ١٤ آذار ١٩٥٠ اتخاذ سلسلة تدابير تكرّس القطيعة الاقتصاديّة مع لبنان، أهمّها:

١ ـ فصل الجمارك السوريّة عن الجمارك اللبنانيّة، وإنشاء مديريّة عامة للجمارك السوريّة مرتبطة بوزارة الماليّة.

٢ ـ تطبيق أنظمة القطع على العمليّات التجاريّة بين سوريا ولبنان وعدم السماح للأشخاص المسافرين إلى لبنان أو القادمين منه بأن يخرجوا أو يدخلوا أكثر من خمسين ليرة سورية من النقد السوري.

٣ ـ منع نقل البضائع من لبنان إلى سوريا باستثناء البضائع العابرة (ترانزيت) والبضائع المعفاة من الجمرك والمحروقات.

٤ ـ إقامة مراكز جمركيّة ومراكز مراقبة على الحدود السوريّة اللبنانيّة.

٥ ـ منع سفر السوريّين إلى لبنان إلاّ بإجازة عند الضرورة.

تحدّث الرئيس خالد العظم في مذكّراته عن التأييد الذي لاقاه في سوريا نتيجة قرار الانفصال الاقتصادي عن لبنان. إلا أن ما ورد في المذكّرات بهذا الشأن يظهر القوّة التي كان يتمتّع بها قطاع الأعمال في لبنان،لا سيّما في التجارة والسياحة، ممّا جعل رجال الأعمال السوريّين في موقع المنافسة الصعبة:

«وكان هذا التأييد شاملاً جميع أنحاء البلاد وجميع عناصرها. وكان البشر باديًا على الوجوه. وكان الارتياح ناشئًا عن فك تلك الشراكة مع لبنان في شؤوننا الجمركيّة، التي عادت على البلاد بالخسارة، وعن إلغاء الوساطة التجاريّة اللبنانيّة في جميع مستورداتنا من الخارج، وعن الشعور بضرورة الحيلولة دون مزاحمة الصناعة اللبنانيّة لصناعتنا المحليّة بما كان سيؤدّي بها إلى التوقّف والإفلاس. ولمس الجميع أن انفرادنا في شؤوننا الجمركيّة سيمكّننا من تنفيذ خططنا الاقتصاديّة والماليّة، فتعيش الزراعة والصناعة والتجارة وتفتح أمام الناس أبواب الرزق التي كانت مفاتيحها بيد التجار اللبنانيّين الذين استحصلوا على وكالات الشركات العالميّة في لبنان وسوريا وصاروا يتقاضون العمولات عن كل بضاعة تستوردها سوريا كما كان الارتياح عظيمًا من منع سفر السوريّين إلى لبنان، حيث ينفقون الأموال الطائلة في مطارح البذخ واللهو أو في المصايف، مبتعدين عن أماكن الاصطياف السوريّة الجميلة».

الأحداث التي شهدتها الحقبة الممتدة من الاستقلال وحتى سنة ١٩٥٢، بعضها حلو وبعضها مرّ، منها ما تمّ بإرادة لبنان وقراره الحرّ، ومنها ما جرى رغمًا عنه، ونتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

وأيًّا كان الحكم على هذه الواقعة أو تلك، وهذا الموقف أو ذاك، فلا بدّ من الإشارة إلى أن العهد الاستقلالي الأوّل، عهد الرئيس الشيخ بشارة الخوري، كان عهد القرارات الكبيرة والخيارات الرئيسية في المجال الاقتصادي، وهي القرارات والخيارات التي تحكّمت، ولا تزال تتحكّم، بمسار لبنان الاقتصادي.

ومن الملاحظ أن هذه الحقيقة تكاد أن تزول من ذاكرة اللبنانيّين. فلم يبقَ في هذه الذاكرة اليوم، عن المراحل الأولى من عمر الاستقلال، إلاّ الازدهار الذي عرفه لبنان في عهد الرئيس كميل شمعون، وترشيد الاقتصاد ودور الدولة في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

وفي ذلك، بلا شك، إجحاف وانتقاص من الحقيقة. ففي العهد الأوّل، استقلّ لبنان الاقتصادي وتكوّن بالصورة التي حافظ عليها في العقود اللاحقة، بلدًا يقدّس قواعد اقتصاد السوق، ويفتح أبوابه لتبادل الثقافات والخدمات والرساميل والسلع بحريّة شبه كاملة، وقيود تكاد أن تكون معدومة.

ويعود الفضل في الالتزام بهذه الخيارات، وفرضها، إلى حسم الرئيس بشارة الخوري، ودعم رئيس الوزراء رياض الصلح، وإلى أفكار ميشال شيحا، الذي وصل بالدعوة الليبراليّة إلى أبعد الحدود وتمكّن من جعلها دستور الاقتصاد اللبناني، المكتوب وغير المكتوب.

إن الحريّة الاقتصاديّة في لبنان، بالحدود التي بلغتها، لها حسناتها وسيّئاتها. فالبعض يرى فيها كل النعمة والبعض يحمّلها مسؤوليّة النقمة. ولكن، ممّا لا شك فيه أن ما للحريّة أكثر مما هو عليها، وإيجابيّاتها أكبر من سلبيّاتها، لأنها مكّنت لبنان من قطف ثمار الظروف المؤاتية في الخمسينات، ظروف تدفّق النفط العربي وعدم الاستقرار في بعض دول المحيط.

وهكذا، عندما دقّت بابَ لبنان يد الخراب والتدمير والحرب الداخليّة، كان يختزن من سنوات البحبوحة ما مكّن اقتصاده من الصمود والبقاء.

المصارفُ تنمو وتُساهِمُ في النّموّ

النهج الليبرالي في الاقتصاد، الذي تكرّس في العهد الإستقلالي الأوّل، بقي محترمًا ومقدّسًا في العهد الثاني، عهد الرئيس كميل شمعون.

بل إن الحرّية الاقتصاديّة تقدّمت في عهد الرئيس شمعون وتعزّزت أكثر من أي وقت، سابق أو لاحق، إذ كان النشاط الاقتصادي وقتها محرّرًا من كل القيود. وتحوّلت الاستراتيجيّة السياسيّة للرئيس كميل شمعون، على الصعيدين الاقليمي والدولي، إلى خطّ الدفاع الأوّل عن الليبراليّة المفرطة في لبنان. فقد ارتكزت استراتيجيّته على التحالف مع الغرب، ومع الدول العربيّة والشرق أوسطيّة التي كانت تلوذ بملاذه، مشكّلةً «ستارًا حديديًّا» في وجه الإتحاد السوفياتي وفلسفته الشيوعيّة.

وبصورة عامّة، كانت السياسة والتحالفات الخارجيّة مظلّة لحماية «الخصوصيّة اللبنانيّة»، السياسيّة والاقتصاديّة، في وجه النمو الصاعد للحركة القوميّة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر. لا سيّما أن هذه الحركة التزمت في ما بعد بالحدّ من الملكيّة الخاصّة، وتوسيع دور الدولة، والتخطيط المركزي للاقتصاد، التي كانت كلها، بنظر الفلسفة الاقتصاديّة للبنان، مجرّد محرّمات.

وإذا كانت السياسة الخارجيّة للرئيس شمعون قد تمكّنت من صيانة النظام الليبرالي، فإنها لم تستطع أن تحمي الاستقرار الداخلي في كل الأحيان. فالخلاف مع المعارضة حول

توجّهات السياسة الخارجيّة تدرّج، بعد سنة ١٩٥٦، من المشاحنات السياسيّة الحادّة إلى نوع من النزاع المسلّح.

زمن المكاسب السهلة

بعيدًا عن التعقيدات السياسيّة لتلك المرحلة، يرى البعض أن المبالغة في الليبراليّة الاقتصاديّة، وقتذاك، كانت لها سلبيّات تضاف إلى الإيجابيّات. مع ذلك، لا بدّ من الاعتراف بأن التزام لبنان بقواعد اقتصاد السوق في الخمسينات مكّنه من استغلال الفرص الثمينة، التي نجمت عن التحوّلات الإقليميّة الهائلة في ذلك العقد.

لقد تفجّرت الثروات النفطيّة في البلدان الخليجيّة، التي لم يكن لديها آنذاك نظام مالي متطوّر. وكان نشوء دولة اسرائيل سببًا في هجرة الأعداد الكثيفة من الفلسطينيّين، ومنهم متموّلون خرجوا من بلدهم مع أموالهم.

وتزامنت هذه التطوّرات مع الاضطرابات السياسيّة التي ضربت المنطقة منذ نهاية الأربعينات، والتي تمثّلت خصوصًا بالانقلابات المتوالية في سوريا، وثورة «الضباط الأحرار» في مصر، وسقوط النظام الملكي في العراق. وفي وقت لاحق، تحوّلت هذه البلدان نحو النظام الاشتراكي، فأمّمت المصالح والملكيّات الكبيرة. أما الرساميل التي نجت من عاصفة التأميم فخرجت من بلدانها مذعورة تبحث عن الأمان.

من المبالغة القول إن المال العربي في ذلك الوقت تحوّل كلّه إلى لبنان، أو أن لبنان كان مركز المنطقة المالي. فالواقع أن الأسواق الدوليّة بنت في وقت مبكر أوثق العلاقات مع البلدان العربيّة، لا سيّما الخليجيّة، فحوّلت القسم الأكبر من أموالها إلى لندن وزوريخ ونيويورك وسواها. إلاّ أنه كانت للبنان، بدون أي شك، حصّته من التدفّقات الماليّة العربيّة، بسبب ليبراليّة نظامه وتقدّم جهازه المصرفي. فقد جذب نسبة من الرساميل العربيّة، سواء من الدول الخليجيّة أو فلسطين، أو من البلدان التي هزّتها التغييرات في أنظمتها السياسيّة والاقتصاديّة، كما أنه استقطب، في الوقت نفسه، أموالاً من اللبنانيّين في الخارج، خصوصًا في إفريقيا والخليج العربي.

فقد نجح في أن يكون جاذبًا للاستثمارات، المحليّة والخارجيّة، بعكس الدول العربيّة المحيطة به، بفضل تمسّكه بالنظام الليبرالي والعناصر الأخرى المشجّعة لتوظيف الأموال فيه[٥٨]. إن الرساميل الوافدة، لا سيّما من العرب واللبنانيّين غير المقيمين، كانت كفيلة بردم العجز التاريخي الكبير في الميزان التجاري، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

ففيما كانت المنطقة تعيش هذه المتغيّرات، كان لبنان يعزّز قواعد الإقتصاد الليبرالي. لقد تميّز النظام اللبناني بتقديس النشاط الفردي وحريّة التجارة وحرمة الملكيّة الخاصّة، وبضعف القيود الحكوميّة على الأعمال، نتيجة الدور المحدود للدولة في الاقتصاد.

تطوّر أهم عناصر ميزان المدفوعات اللبناني[٥٩]

(بملايين الليرات اللبنانيّة)

	سلع وخدمات	هبات	رساميل	رصيد ميزان المدفوعات
١٩٥١	-٦١	٦٥	١٥	١٩
١٩٥٢	-١٠٢	٨٤	٤٤	٢٦
١٩٥٣	-١٠٧	٩١	٤٩	٣٣
١٩٥٥	-١٧٦	١٢٨	٨٠	٣٢
١٩٥٧	-٢٠٥	١٥٩	٨٤	٣٨
١٩٥٨	-٢٩٥	١٦٥	١٤٤	١٤
١٩٥٩	-٢٤٠	١٠٨	١٦٥	٣٣
١٩٦٠	-٣١٠	١٠٥	٢٦١	٥٦
١٩٦١	-٢٠١	١٣٩	١٤٨	٨٦

لقد انعكس غياب القيود على تطوّر فروع الخدمات في لبنان، لا سيّما التجارة، وهذا ما يفسّر نموّ التجارة الخارجيّة على وجه الخصوص. فإن التجارة العابرة، الترانزيت، بلغت ١,٠٣ مليار ليرة سنة ١٩٥٢، أي حوالي أربعة أضعاف الواردات. ونما الاستيراد نموًّا سريعًا في النصف الأول من الخمسينات، فارتفعت الواردات من ٢٥٠ مليون ليرة سنة ١٩٥٢ إلى ٥٢٦ مليونًا سنة ١٩٥٥، أي بزيادة نسبتُها ١١٠٪ في أربع سنوات فقط. أما الصادرات فقد زادت بنسبة ٥٥٪ في الفترة نفسها[٦٠].

ولا شك في أن النظام النقدي كان من أكثر العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال. فالليرة اللبنانيّة قابلة للتحويل في السوق الحرّة بلا أية قيود، وفقًا لأسعار السوق ودون تدخّل من الدولة. كما ان تحويل الرساميل من لبنان وإليه لا يخضع لأي قيد. وقد أمّن هذا النظام استقرارًا في سعر صرف الليرة اللبنانيّة، وهو من أكثر الشروط التي يتطلّبها الاستثمار، لا سيّما الخارجي.

كان النموّ الثابت والمتواصل ظاهرة ملازمة للاقتصاد اللبناني في الخمسينات. فبين ١٩٥٠ و١٩٦٢، بلغ النموّ الاسمي للدخل القومي ٧٢٪، أي أن معدّل النموّ السنوي خلال الفترة بلغ ٦٪، بينما قُدّر النمو الحقيقي بنسبة ٤,٥٪. وكان القطاع المالي أكثر القطاعات الاقتصاديّة نموًّا على الإطلاق، إذ ازداد حجمه بنسبة ٢٠٠٪ تقريبًا، مع الإشارة إلى أن النشاط المصرفي، بما فيه عمليّات القطع، يقدّر بحوالي ٩٥٪ من القطاع المالي[٦١].

فالظروف المؤاتية في تلك الفترة لم تؤدِّ إلى جذب رؤوس الأموال فحسب، بل إلى تطوّر وتوسّع النظام المالي والمصرفي اللبناني على نحو لا سابق له.

إن المرونة المتطرّفة للتشريعات وضعف القيود على الأعمال كانا يظهران بصورة جليّة في مجال الصناعة المصرفيّة. فعلى سبيل المثال، لم يكن تأسيس مصرف في لبنان يتطلّب أية إجراءات خاصة، أو موافقة مسبقة من السلطات، تمامًا كما كان الأمر في عهد الإنتداب. فالشركات المساهمة وشركات الاشخاص والمؤسّسات الفرديّة كانت قادرة على ممارسة العمل المصرفي بقرار من القيّمين عليها، وعندما يشاؤون، فلا تخضع في عملها إلاّ لأحكام قانون التجارة. وينطبق ذلك على المصارف المحليّة، كما على فروع المصارف الأجنبيّة.

وكانت هذه المرونة سببًا إضافيًّا لإقبال اللبنانيّين والمؤسّسات الأجنبيّة، المتزايد، على الإستثمار في النشاط المصرفي.

السريّة المصرفيّة

أدرك المشرّع اللبناني أهميّة القطاع المصرفي، ومركزه المحلي والإقليمي، والآفاق المفتوحة أمامه، فسعى إلى دعمه بالتشريعات التي تمكّنه من التطوّر والمنافسة.

إن قانون السرّية المصرفيّة الذي صدر في ٣ أيلول ١٩٥٦ هو أبرز مثال على ذلك. فهو يظهر وعي المشرّع لأهميّة القطاع المصرفي في تحقيق النموّ الاقتصادي السريع، الذي تميّزت به المرحلة. كما يظهر أيضًا اقتناع المشرّع بأن الجهاز المصرفي قادر على أن يتحوّل إلى مركز رئيسي لإستقطاب المال العربي، الذي كان يتدفق بشكل لا مثيل له، أقلّه في التاريخ الحديث.

من هذا المنطلق، بادر عميد حزب الكتلة الوطنيّة النائب ريمون إدّه، في أيار ١٩٥٤، إلى تقديم اقتراح قانون السرّية المصرفيّة. وقد بيّنت الأسباب الموجبة لاقتراح القانون الطموح الذي كان في ذهن العميد، والذي دفعه إلى مبادرته هذه. إذ جاء فيها أن لبنان قادر على أن يصبح مصرف الدول العربيّة والملجأ الأمين لرساميلها، بفضل موقعه الجغرافي والسياسة الليبراليّة التي يتّبعها.

إن ازدهار القطاع المصرفي في تلك الحقبة أعطى زخمًا كبيرًا لفكرة جعل لبنان «سويسرا الشرق»، أي مستودعًا لأمواله، تمامًا كما هي سويسرا مستودع للأموال الأوروبيّة وغير الأوروبيّة. وهذا الطموح يبرّر اعتماد السرّية المصرفيّة في لبنان، كونها ركنًا أساسيًّا من أركان النظام المصرفي السويسري.

في ٦ آب ١٩٥٥، صرّح العميد إدّه لمجلة «لو كوميرس دي ليفان» أن هدفه من تقديم اقتراح القانون «هو جعل لبنان ملجأ للرساميل الأجنبيّة، وأموال المغتربين، ومنع هجرة الرساميل اللبنانيّة هربًا من الضريبة على الإرث». وأضاف العميد بشكل واضح «ان طموحي الأكبر هو جعل لبنان مصرف العالم العربي».

وتكرّرت الفكرة نفسها في التقرير المشترك عن الإقتراح الذي قدّمته إلى الهيئة العامة لمجلس النواب لجنة الماليّة والموازنة ولجنة الإدارة والعدليّة. فقد جاء في التقرير «ان الغاية من هذا المشروع هي جعل لبنان ملجأً للرساميل الأجنبيّة ومنع تسرّب الرساميل اللبنانيّة إلى الخارج تهرّبًا من دفع الضرائب. ويتوخّى لبنان من هذا التشريع إمكانيّة تمويل المشاريع الكبرى التي تنتظرها البلاد، وإمكانيّة جعل لبنان مصرفًا للدول العربيّة، شأن سويسرا التي كانت ولم تزل مصرفًا لأوروبا بأسرها».

خضع اقتراح العميد ريمون إدّه لدرس معمّق وطويل استمرّ أكثر من سنتين، شارك فيه رجال السياسة والاقتصاد والقانون. ولم ينجُ المشروع من بعض الانتقادات، لكنه لقي ترحيبًا واسعًا لا سيّما في الأوساط الماليّة، ووافقت عليه المصارف بعد أن أُدخلت عليه تعديلات تبنّتها الحكومة[٦٢].

وبذلك فُتحت طريق المشروع إلى المجلس النيابي، فوافقت عليه الهيئة العامّة للمجلس في ٢٦ تموز ١٩٥٦ بأكثريّة ساحقة، إذ لم يعارضه إلاّ نائب واحد. وقد وقّع رئيس الجمهوريّة القانون في ٣ أيلول ١٩٥٦ فنُشر في الجريدة الرسميّة بعد يومين، وأصبح ساريًا منذ ٥ تشرين الثاني ١٩٥٦، إذ نصّت المادة الأخيرة منه على أن يُعمل به بعد مرور شهرين على نشره في الجريدة الرسميّة.

ومنذ ذلك التاريخ، بات النظام المصرفي اللبناني يستند، في أحد ركائزه الأساسيّة، إلى السرّية المتشدّدة، التي تلزم مديري ومستخدمي المصارف وكل من له اطلاع بحكم صفته أو وظيفته «بأي طريقة كانت» على المستندات والحسابات المصرفيّة. فهؤلاء، بموجب القانون، ملزمون «بكتمان السر إطلاقًا لمصلحة زبائن هذه المصارف، ولا يجوز لهم إفشاء ما يعرفونه عن أسماء الزبائن وأموالهم والأمور المتعلّقة بهم لأي شخص، فردًا كان أم سلطة عامّة، إداريّة أو عسكريّة أو قضائيّة، إلاّ إذا أذن لهم بذلك خطيًّا صاحب الشأن أو ورثته، أو الموصى لهم، أو إذا أعلن إفلاسه، أو إذا نشأت دعوى تتعلّق بمعاملة مصرفيّة بين المصارف وزبائنها».

وأجاز التشريع الجديد للمصارف أن تفتح حسابات ودائع مرقّمة لزبائنها «لا يعرف أصحابها غير المدير القائم على إدارة المصرف أو وكيله». وحظر إلقاء أي حجز على الأموال والموجودات المودعة لدى المصارف إلاّ بإذن خطي من أصحابها. في المقابل، سمح القانون للمصارف «صيانة لتوظيف أموالها» بأن تتبادل فيما بينها فقط، وتحت طابع السرّية، المعلومات المتعلّقة بالحسابات المدينة، دون سواها.

وجاء في القانون أن كل مخالفة معتمّدة لأحكامه «يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر حتى سنة. والشروع بالجريمة معاقب عليه بنفس العقوبة».

والجدير بالملاحظة أن السرّية المصرفيّة لم تكن، وقت صدور القانون، تشمل كل المصارف في لبنان، بل كانت تقتصر على المصارف المؤسّسة بشكل شركات مغفلة إضافة إلى فروع المصارف الأجنبيّة، شرط أن تحصل على موافقة خاصّة من وزير الماليّة. غير أن

قانون النقد والتسليف الذي صدر سنة ١٩٦٣ جعل السرّية موجبًا على جميع المصارف، دون حاجة لإذن وزارة الماليّة، بعدما باتت كل المصارف في لبنان شركات مساهمة.

ويقترن قانون السرّية المصرفيّة، في ذاكرة التاريخ المصرفي اللبناني، بتشريع آخر، هو قانون الحساب المشترك، الذي صدر في ١٩ كانون الأول ١٩٦١. فالتشريعان يجمع بينهما الهدف نفسه، وهو مساعدة القطاع المالي في لبنان على مزيد من النموّ، وعلى احتلال موقع متقدّم في المشرق العربي. فقانون الحساب المشترك يعطي المودعين مرونة كبيرة في إدارة حساباتهم، دون تعقيدات قانونيّة أو قضائيّة.

بموجب هذا القانون يمكن للمصرف فتح حساب واحد لعدة زبائن، يدار بتوقيع أحدهم منفردًا. و«عند وفاة أحد أصحاب الحساب المشترك، يتصرّف الشريك أو الشركاء بكامل الحساب مطلق التصرّف» ولا يقع عليهم موجب إعطاء الورثة أي معلومات عن الحساب.

صعود القطاع المصرفي

اكتسب قانون السرّية المصرفيّة أهمّية ملحوظة لدى المعنيّين بالشأن المصرفي، لا سيّما لدى المستثمرين المحليّين والاقليميّين. وهذه الأهمّية نابعة من الثقة بعزم لبنان، دولة وقضاء ومصارف، على احترام التشريع الجديد والالتزام بأحكامه، بعدما أكّدت الليبراليّة اللبنانية صدقيّتها كخيار اقتصادي ثابت، قبل الاستقلال وبعده.

وقد ذهب الكثيرون بعيدًا في إظهار أهمّية السرّية المصرفيّة، ودورها في نجاح القطاع المصرفي اللبناني. فاعتبروا أن السرّية المصرفيّة هي حجر الزاوية في النظام المالي اللبناني، وسبب تحوّل لبنان في الخمسينات إلى مركز مالي مرموق في المنطقة.

والواقع أن هذا الأمر لا يعود إلى قانون السرّية المصرفيّة وحده، بل إلى مجموعة من العوامل التي أثرت في ازدهار القطاع المالي في الخمسينات والستينات، وكلها تقع تحت عنوان حرّية النشاط الإقتصادي. فقد أكدت الليبراليّة اللبنانيّة نفسها بشكل متزامن مع بروز ظاهرتين إقليميّتين، الأولى هي فورة النفط في الخليج، والثانية هي التحوّلات الاشتراكيّة والسياسيّة في الدول العربيّة المجاورة.

مع ذلك، لا بد من التأكيد على ان السرّية المصرفيّة هي من العناصر الرئيسيّة التي دعمت القطاع المصرفي في لبنان وتسبّبت في ازدهاره، خصوصًا في الخمسينات.

تظهر مختلف الاحصائيّات الرسميّة، والبيانات السنويّة للمصارف، أن الودائع في القطاع المصرفي اللبناني ارتفعت حوالي ٥,٧ مرّات بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٦١، أي بزيادة نسبتُها ٤٦٧٪. وتضاعفت الودائع تحت الطلب حوالي خمس مرّات، أما الودائع لأجل فقد ارتفعت اكثر من ٢٧ مرّة. وبذلك، تمكّن القطاع المصرفي من زيادة تمويله للإقتصاد، فساهم مساهمة فعّالة في إحداث النموّ الذي تميّز به الإقتصاد الوطني، بعد سنة ١٩٥٠ على وجه الخصوص.

النشاط المصرفي في لبنان خلال الخمسينات[٦٣]

(بملايين الليرات اللبنانيّة)

السنة	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	مجموع الودائع	تسليفات وسندات محسومة	حركة المقاصّة
١٩٥٠	٢١٠	٥	٢١٥	٢٨٠	٣٦٤
١٩٥١	٢٥٣	٦	٢٥٩	٣١٨	٥٥٣
١٩٥٢	٣٠١	١٢	٣١٣	٣٥٦	٧٢٢
١٩٥٣	٣٢٤	١٩	٣٤٣	٣٥٧	٥٧٤
١٩٥٤	٣٦٢	٢٧	٣٨٩	٤٠٢	٦٤٠
١٩٥٥	٤٤٤	٣٩	٤٨٣	٤٩٥	٩٢٦
١٩٥٦	٤٤٠	٤٣	٤٨٣	٥٦٤	١٢٢٢
١٩٥٧	٥٥١	٥١	٦٠٢	٦٣٧	١٤٥٤
١٩٥٨	٥٥٩	٥٤	٦١٣	٦٥٨	١٣٧٠
١٩٥٩	٧٧٨	٧٨	٨٥٦	٧٤٤	١٩٤١
١٩٦٠	٩٥٥	١٠٦	١٠٦١	١١٥٦	٢٢٧٧
١٩٦١	١٠٨٢	١٣٨	١٢٢٠	١٢٦٩	٢٤١٣

ومن أبسط الدلائل على «انفجار» النشاط المصرفي في تلك الفترة تطوّر عدد المصارف العاملة في لبنان. فسنة ١٩٤٥، كان عدد هذه المصارف تسعة فقط، لكنه وصل إلى ٨٥ مصرفًا سنة ١٩٦٢. ومن مراجعة جدول «تطوّر عدد المصارف في لبنان» خلال العقدين اللذين أعقبا الاستقلال، يتبيّن أن «الفورة» شملت المصارف اللبنانيّة أكثر من الأجنبيّة. ففيما ارتفع عدد المصارف الأجنبيّة بين ١٩٤٥ و١٩٦٢ من ٧ إلى ١٧ مصرفًا، قفز عدد المصارف اللبنانيّة من مصرفين إلى ٦٨ مصرفًا في الفترة نفسها.

تطوّر عدد المصارف في لبنان[٦٤]

	مصارف لبنانيّة	مصارف أجنبيّة	مجموع المصارف
١٩٤٥	٢	٧	٩
١٩٥٥	١٤	١٧	٣١
١٩٦١	٥٥	١٨	٧٣
١٩٦٢	٦٨	١٧	٨٥

إن الفترة الذهبيّة لنموّ عدد المصارف اللبنانيّة هي النصف الثاني من الخمسينات، أي الفترة التي تخلّلها صدور قانون السرّية المصرفيّة. فبين ١٩٥٥ و١٩٦٢، بقي عدد المصارف الأجنبيّة مستقرًا، فيما ارتفع عدد المصارف اللبنانيّة من ١٤ إلى ٦٨ مصرفًا، أي حوالي أربع مرّات. أما عدد الفروع المصرفيّة فبلغ في نهاية الفترة المذكورة ١٧٤ فرعًا[٦٥].

وقد اقتضى هذا النموّ في عدد المصارف تأسيس أول جمعيّة لمصارف لبنان سنة ١٩٦١، على غرار جمعيّة المصارف الفرنسيّة، التي أُنشئت بقانون صدر في حزيران ١٩٤١. غير أن جمعيّة مصارف لبنان ليست مؤسّسة قانونيّة، على غرار زميلتها الفرنسيّة، لأنها لم تنشأ بنصّ تشريعي، ما يجعلها خاضعة بالتالي للنظام القانوني للجمعيّات.

فروع المصارف التجاريّة اللبنانيّة والمختلطة سنة ١٩٥٨[٦٦]

أسماء المصارف	مجموع الفروع	لبنان	سوريا	العراق	بلدان أخرى
بنك مصر ولبنان	٩	٤	٥		
بنك طعمه	١	١			
البنك الشرقي التجاري	١	١			
الشركة المصرفيّة اللبنانيّة (زحلة)	١	١			
البنك اللبناني التجاري	١	١			
بنك صباغ	١	١			
بنك طراد (كريدي ليونيه)	١	١			
بنك لبنان والمهجر	٢	١			١
بنك فدرال لبنان	٩	٥		٤	
بنك إنترا	١٠	٤	٣	١	٢
بنك سرادار	١	١			
البنك الأهلي	١	١			
البنك البلجيكي اللبناني	١	١			
بنك بيروت والبلاد العربيّة	١	١			
بنك بيروت الرياض	١	١			
المجموع	٤١	٢٥	٨	٥	٣

ولا بدّ من الإشارة إلى صعوبة حصر عدد المصارف بدقّة قبل صدور قانون النقد والتسليف، لغياب الشروط التي تنظّم المهنة المصرفيّة وتحدّد المؤسّسات التي تمارسها. لهذا

السبب، لجأت الدولة إلى تحديد المصارف المقبولة كفالتها من القطاع العام، كي تعطي بعض المؤسّسات ذات الشروط المميّزة مصداقيّة أكثر من سواها، وتشجّع المصارف الأخرى على الانضباط من خلال الالتزام بهذه الشروط.

وقد حُدّد المصرف المقبول من الحكومة (agréée)، لأوّل مرّة، بموجب المرسوم رقم ١٢٤٥ تاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٣٢. فهو، بموجب هذا المرسوم، المصرف الأهل لإصدار كفالات لصالح المتعهّدين والملتزمين تقبل بها الدولة. ويُشترط لذلك أن يكون المصرف مؤسّسًا بشكل شركة مساهمة لا يقلّ رأسمالها عن ٤٠٠ ألف ليرة، ربعه، على الأقل، محرّر ومدفوع. وقد عُدّل هذا المرسوم سنة ١٩٥٥[٦٧] فبات رأس مال المصرف المقبول من الحكومة مليون ليرة لبنانيّة، نصفه على الأقل محرّر ومدفوع.

أبرز المؤسّسات الوطنيّة

ويظهر من اللائحة الرسميّة للمصارف المقبولة من الحكومة أن عددها كان يزداد باطراد، بحيث بلغ ٥٧ مصرفًا في آذار ١٩٦٠، بما فيها المؤسّسات اللبنانيّة والأجنبيّة والمختلطة. ومن المفيد التعرّف إلى بعض المصارف المقبولة التي نشأت بين بداية الخمسينات وبداية الستينات.

سنة ١٩٤٣ بدأت مؤسّسة عوده، التي كانت قد نشأت في صيدا قبل أكثر من قرن، انطلاقة جديدة نتيجة توحيد ملكيّتها، فأصبحت كل الحصص فيها بيد وديع عوده بعد وفاة شقيقه يوسف. واتّخذت الشركة مسارًا آخر بعد وفاة وديع عوده نفسه في آب ١٩٥٠ إذ أسّس أبناؤه جورج وجان وريمون «شركة أبناء وديع عوده» التي تحوّلت بفضل نجاحها إلى مصرف مقبول من الحكومة. ففي ١٥ آذار ١٩٦٢، تأسّس بنك عوده، شركة مساهمة لبنانيّة، بمشاركة كويتيّة، تمثّلت بالشيخ ناصر الصبّاح والسيد حمد الصالح الحميضي.

وفي أيار من سنة ١٩٥١ أسّس جورج معلوف ونجيب يافث والشيخ بطرس الخوري بنك لبنان والمهجر، وعُهد برئاسة مجلس إدارته الأوّل إلى السياسي والإقتصادي البارز الحاج حسين العويني. وفي سنة ١٩٦٢، حقّق المصرف انطلاقة جديدة عندما تولّى إدارته المصرفي السوري البارز الدكتور نعمان الأزهري.

كذلك تأسّس البنك الأهلي بمرسوم صدر في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ وآخر في ٥ تشرين الأول ١٩٥٣. وكان رأس مال المصرف عند تأسيسه مليوني ليرة لبنانيّة، وقد زيد مرّتين فبلغ ١٠ ملايين ليرة في أيار ١٩٥٦. وقد كان المركز الرئيسي للبنك الأهلي في بيروت، مع فروع في بيروت ودمشق وحلب.

والبنك البلجيكي اللبناني (Banque Belgo-Libanaise) كان شركة مساهمة تأسّست بالمرسوم رقم ٢٤٩٦ تاريخ ١٣ آب ١٩٥٣، برأسمال قدره مليوني ليرة، وصل إلى خمسة

ملايين بعد ثلاث سنوات. والمصرف المذكور هو شركة تابعة للشركة العامة البلجيكيّة في بروكسيل (La Société Générale de Belgique).

أما البنك اللبناني للتجارة فيعود تاريخ تأسيسه إلى سنة ١٩٤٩، بموجب المرسوم رقم ٢٣٦ الصادر في ١٠ تشرين الثاني من العام المذكور، وكانت له فروع في بيروت وطرابلس ودمشق والقاهرة.

وبعد سنتين، تأسّس فدرال بنك أوف ليبانون (Federal Bank of Lebanon) بالمرسوم رقم ٦٣٤٣ تاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٥١. وفي حوالي سنة ١٩٥٨، كانت للمصرف فروع في رأس بيروت وبرج حمود وعاليه، إضافة إلى فرع في بغداد.

سنة ١٩٥٠، شهدت ولادة بنك صبّاغ بالمرسوم رقم ٢١٥٠ الذي صدر في ٢٠ حزيران ١٩٥٠. وقد قُدّر لبنك صبّاغ أن يرتبط بعلاقات وثيقة مع مصارف عالميّة، إذ تملّك أسهمًا فيه كل من بنك اندوشين (Banque de l'Indochine) وبنكا كوميرسيالي إيتاليانا (Banca Commerciale Italiana).

وكان بنك سردار شركة ماليّة تأسّست سنة ١٩٤٨ ثم تحوّلت إلى مصرف سنة ١٩٥٦ بموجب المرسوم ١٢٧٨٤ تاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٦، برأسمال قدره مليون ليرة.

وبنك طعمه هو من أقدم الشركات المصرفيّة المحليّة المساهمة، إذ يعود تاريخ تأسيسه إلى سنة ١٩٤٢ بموجب المرسوم رقم ١٤٢١ تاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٢.

ونذكر أيضًا بنك طراد (كريدي ليونيه) Banque G. Trad (Crédit Lyonnais) الذي تأسّس سنة ١٩٥١ برأسمال قدره مليون ليرة، وقد اشترى بنك كريدي ليونيه حصّة منه في ما بعد.

أما الشركة المصرفيّة اللبنانيّة (Société Bancaire du Liban) المعروفة ببنك زلخا، فتأسّست أصلاً في بغداد سنة ١٨٩٩، ثم فتحت لها فرعًا في بيروت عام ١٩٢٧. وقد تحوّل فرع بيروت إلى شركة مساهمة بموجب المرسوم رقم ١٦٥٧ تاريخ ٣ كانون الاول سنة ١٩٤٢.

كان بنك إنترا من أكبر مصارف لبنان في الخمسينات، وأكثرها سرعةً في التوسّع والتطوّر والنموّ. غير أن سيرة هذا البنك تقدّم مثلاً ساطعًا على أن الإفراط في الحرّية، على حساب القواعد المصرفيّة السليمة، يشجّع في كثير من الأحيان على خوض مغامرات غير محسوبة النتائج، مما يجرّ الويلات على النظام المصرفي بأسره، وعلى البلاد.

بين تأسيسه في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥١ وسقوطه المأساوي أواخر ١٩٦٦، كان الجنوح نحو النجاح بأي ثمن يقود المصرف بسرعة هائلة إلى أعلى، ثم بسرعة أكبر نحو الهاوية.

كان المصرف عند تأسيسه، بموجب المرسوم رقم ٦٦٤٧، من أكبر المصارف اللبنانيّة استنادًا إلى معيار رأس المال. فقد حدّد رأسماله الأصلي بمبلغ ٦,٤ ملايين ليرة، وما لبث أن

رفع إلى ١٢ مليونًا في تشرين الأول ١٩٥٣. وكانت له في البداية، إضافة إلى مركزه الرئيسي في بيروت، فروع في رأس بيروت، ومطار بيروت الدولي، وطرابلس، ودمشق، واللاذقية وحلب. كما كان له فرعان آخران، واحد في بغداد والآخر في عمّان.

الهدف الأساسي الذي حُدّد لبنك إنترا عند تأسيسه هو مساعدة الصناعة اللبنانيّة وتطوير استثمار الموارد المحليّة وتوثيق التعاون التجاري بين الدول العربيّة. لكنَّ نشاطات البنك اتّخذت طابعًا تجاريًا، أسوة بسواه من المصارف العاملة في لبنان.

وقد بدأ بنك إنترا توسّعه الجغرافي سنة ١٩٥٥ عندما فتح فروعه الثلاثة في لبنان وفرعين في سوريا. وسنة ١٩٥٦، فتح فرعًا ثالثًا في سوريا وآخر في العراق، متّخذاً بذلك طابع المصرف الاقليمي، وهو الطابع الذي عزّزه بفتح فرعه في عمّان سنة ١٩٥٧.

وفي سنة ١٩٥٩، بات رأس مال المصرف مدفوعًا بكامله، ورفع رأسماله إلى ٣٠ مليون ليرة، مما سمح له بالاندفاع مجدّدًا في طريق التوسّع. ففتح فرعًا آخر في الأردن وآخر في الدوحة، عاصمة قطر، إضافة إلى أربع فروع أخرى في لبنان، مما أتاح إعلان أرباح مرتفعة وتوزيعها فعليًا على المساهمين. ولم تنقض الخمسينات حتى باتت لإنترا مصارف تابعة تغطي لبنان وسوريا وجنيف ولندن وباريس ونيجيريا وليبيريا.

التّنظيمُ أعْلى مَراحِل الحُريَّة

ذكرنا في ما سبق أن الحريّة الإقتصاديّة ساعدت البلاد على قطف ثمار الفرص السانحة في الخمسينات، أي الفورة النفطيّة في الخليج والتحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة في المشرق العربي. وعلى الرغم من حسنات هذه الحرّية، فقد كانت المبالغة فيها سببًا للعديد من التشوّهات الإقتصاديّة والإجتماعيّة.

إن الصناعة المصرفيّة، على سبيل المثال، هي من أبرز القطاعات التي برزت فيها إيجابيّات الحريّة المفرطة وسلبيّاتها. فالفقدان الكامل للقيود والضوابط سمح بتوسّع سريع في عدد المصارف وحجم أعمالها، لكنه حال، في المقابل، دون تحصين الجهاز المصرفي بالقوّة الكافية لمواجهة الظروف الطارئة.

تحدّيات من خارج النظام، ومن داخله

فعقد الخمسينات، عقد الفورة الاقتصاديّة والنموّ الثابت، لم يخلُ من الأحداث الطارئة، والسياسيّة على وجه الخصوص، التي وضعت القطاع المصرفي في لبنان أمام المخاطر والتحدّيات.

إن الهجوم الثلاثي على مصر، في تشرين الثاني ١٩٥٦، ردًا على تأميم قناة السويس، تسبّب في ما يشبه الأزمة المصرفيّة في لبنان. فقد ساد الذعر في صفوف المودعين، خوفًا من النتائج الممكنة للأزمة الإقليميّة، وراحوا يتهافتون على شبابيك المصارف لسحب أموالهم منها.

في مواجهة الأزمة، تصرّف بنك سوريا ولبنان كبنك للبنوك وملجأ أخير للإقراض، فاستنفر كل إمكانيّاته لمدّ المصارف بالسيولة، وتمكّن من تأمين ٤٠ مليون ليرة كتسليفات إضافيّة كما زاد النقد المتداول بحوالي ٣٨ مليون ليرة. وبفضل هذه التدابير، وسرعة انتهاء الحرب الإقليميّة، استطاعت المصارف تجاوز «الخضّة» والخروج منها بدون أضرار.

إلاّ أن أزمة ١٩٥٨ المحليّة تركت آثارًا أعمق على المصارف ونشاطها، إذ تميّزت عن أزمة ١٩٥٦ بطول مدّتها، وبتأثيرها الحادّ على مختلف القطاعات الاقتصاديّة في البلاد.

لقد تعطّلت عجلة الانتاج بنسبة كبيرة، بسبب انتشار الاضطرابات المسلّحة في مختلف المناطق اللبنانيّة، وتحوّلت الرساميل المقيمة بكثافة إلى الخارج، وتوقف التجار عن تسديد ديونهم للمصارف. وعلى سبيل المثال، تمّ تعليق ٩٠٪ من الاعتمادات المستندية وبقي ٧٥٪ من السندات التجاريّة بدون تسديد.

بعيد أزمة ١٩٥٨، نشرت مجلة لو كوميرس دي ليفان مقالاً لنائب بيروت بيار إدّه، الذي كان قد شغل منصب وزير الماليّة، تحدث فيه عن الوضع الاقتصادي والائتماني بعد انتهاء الأحداث[٦٨]. وذكر النائب إدّه في مقاله أن تجارة المواد الغذائيّة وحدها حافظت على وتيرة نشاطها السابقة، فيما أصيبت باقي القطاعات بأضرار بالغة. وقال إن الصناعة كانت أكثر القطاعات تضرّرًا على الإطلاق، ليس فقط بسبب الثمن الذي دفعته خلال الأحداث، بل أيضًا لأن إعادة إطلاقها من جديد تتطلب تسليفات متوسّطة وطويلة الأجل غير متوفّرة في البلاد.

وقد شرح إدّه بشكل عام الأثر السلبي الذي تركه نقص السيولة، بسبب جمود التوظيفات المصرفيّة الناجم عن الاضطرابات، فيما كل القطاعات بحاجة إلى التمويل لكي تنطلق من جديد.

على كل حال، فإن أسباب الوهن في الجسم المصرفي، الوطني على وجه الخصوص، لم تأت من الصدمات الخارجيّة وحدها، بل أيضًا، وبنسبة أكبر، من ثغرات الجهاز المصرفي نفسه.

ذاك أن الحريّة الواسعة، التي كانت تتمتّع بها المؤسّسات المصرفيّة، سمحت بانتهاك القواعد السليمة للمهنة المصرفيّة، وبدخول المغامرين إليها، بقصد الربح السريع والثراء السهل، برساميل هزيلة وخبرة شبه معدومة، في بعض الأحيان. ويعني ذلك ان القطاع المصرفي توسّع ونما بعد الاستقلال، إلاّ ان الثغرات التي كانت تحكمه في فترة الانتداب بقيت هي نفسها و لم تتغيّر.

فالخبير بالشؤون النقدية كيسنغ (A.G Kessing)، الذي وضعه صندوق النقد الدولي بتصرّف الحكومة اللبنانيّة، سنتي ١٩٥٨ و ١٩٥٩، استهلّ تقريره بالإشارة إلى أن التنظيم النقدي والمصرفي في لبنان متأخر عن الواقع ثلاثين سنة، فهو يلبّي الاحتياجات التي كانت قائمة سنة ١٩٢٠، ولا يستجيب لمتطلبات التطور الحديث.

أما جوزف أوغورليان، المستشار لدى بنك سوريا ولبنان والخبير النقدي اللامع، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ انتقد الهيكل الاقتصادي للبلاد برمّتة. فقد جاء في مقال كتبه سنة ١٩٥٦: «تصوّروا النظام الاقتصادي لبريطانيا وفرنسا قبل حرب ١٩١٤ فتتعرّفوا إلى جوهر الاقتصاد اللبناني ومؤسّساته الحاليّة»[٦٩]. وقد قيّض لأوغورليان أن يقدّم للبنان خدمة جلّى لتحديث نظامه المالي عندما عهدت إليه الحكومة بوضع مسودّة قانون النقد والتسليف، فأعدّ مشروع القانون الذي كان حين صدوره من أفضل قوانين المصارف المركزيّة في العالم.

هكذا، فإن النتائج الباهرة التي حقّقها القطاع المصرفي، خلال تلك الحقبة، لم تجعله بمنأى عن النقد، الذي لم يتركّز فقط على غياب التشريع وفقدان الإنضباط، بل امتدّ أيضًا إلى وظيفة المصارف في الإقتصاد اللبناني.

فقد نُسب إلى الوساطة المصرفيّة أنها مقصّرة بحق الإقتصاد لأنها اكتفت بتوفير تسليفات تجاريّة قصيرة الأمد، فساهمت بذلك في النموّ الأحادي الجانب للاقتصاد اللبناني، المرتكز خصوصًا على قطاع الخدمات. أي أن القطاع المصرفي اهتمّ بتمويل التجارة والسياحة وأهمل الصناعة والزراعة. وبرزت هذه الملاحظات بقوّة مع وصول الرئيس فؤاد شهاب إلى السلطة، في أعقاب أحداث ١٩٥٨، حاملاً معه مشروعًا متكاملاً لتوسيع دور الدولة وإنصاف المناطق والقطاعات التي كانت مغبونة[٧٠].

التنظيم علاجًا للحريّة المفرطة

من خلال هذه الصورة، يظهر أن التزامن بين عوامل عدّة، في أواخر الخمسينات، قد عجّل في الاندفاع نحو التنظيم النقدي والمصرفي.

فمن جهة، انتقادات متصاعدة لحريّة بلا حدود تمتّع بها النشاط المصرفي طويلاً، فمكّنته من النموّ والتوسّع دون أن يتخلّص من المشاكل والثغرات البنيويّة التي طبعته في عهد الانتداب. ومن جهة أخرى، ملاحظات تُبدى حيال تمركز غير صحيّ في تمويل القطاعات والمناطق.

وكان هناك، أيضًا، خوف متزايد من أن يكون العدد الكبير للمصارف، وما يستتبع ذلك من تنافس حاد في سوق ضيّقة، سببًا لقيام المصارف بتوظيفات غير مدروسة، ورديئة، لزيادة الأرباح والتمكّن من الاستمرار.

إلى جانب ذلك، كان لأزمتي ١٩٥٦ و١٩٥٨ أثر كبير في توعية المعنيّين بالشأن الاقتصادي على ضرورة تحصين المصارف وتنظيمها لكي تكون قادرة على مواجهة الطوارىء.

لقد طُرحت هذه الأفكار فيما الدولة، في بداية المرحلة الشهابيّة، تتهيأ لدور أكبر في التخطيط الاقتصادي. وما ساعد على طرح المسألة بقوّة على بساط البحث قرب حلول أوّل نيسان ١٩٦٤، موعد انتهاء امتياز الإصدار المعطى لبنك سوريا ولبنان بموجب اتفاقيّة ١٩٣٧.

في هذا المناخ، استغلّت السلطة فرصة إعادة تنظيم الدولة ودورها، بموجب سلسلة المراسيم التشريعيّة الشهيرة، فأصدرت المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٤ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ الذي أنشأ «مجلس النقد والتسليف»، وهو أوّل خطوة خجولة على طريق التنظيم النقدي والمصرفي.

عُهد إلى المجلس بدرس الوضع النقدي والمصرفي في البلاد، وجمع الاحصائيّات المفيدة لهذه الغاية، وتقديم التوصيات لوزير الماليّة في ما يخصّ السياسة المصرفيّة والإئتمانيّة، وأخيرًا إعداد مسودّة تشريع جديد لتنظيم المهنة والعمليّات المصرفيّة. وقد تألف المجلس من وزير الماليّة، رئيسًا، ونائب رئيس متفرّغ من الخبراء بالشؤون النقديّة، وثلاثة أعضاء آخرين.

لم يعيّن أعضاء المجلس إلاّ في كانون الاوّل ١٩٦١، وهو لم يلعب دورًا يُذكر في تاريخ لبنان النقدي والمصرفي. إلاّ ان نائب رئيس المجلس جوزف أوغورليان كُلّف من قبل الدولة إعداد مشروع قانون النقد والتسليف. وقد نشرت الصحف في كانون الأول ١٩٦٢ نصّ المشروع الذي يلحظ إنشاء أوّل مصرف مركزي في تاريخ لبنان ويضع تنظيمًا شاملاً ودقيقًا للنشاط المصرفي.

وإذا كان المشروع قد ترك ارتياحًا في الأوساط القلقة من انعدام الضوابط، فإنه لقي معارضة غير سهلة من «حراس الليبراليّة». إذ اعتبر هؤلاء أن التنظيم المصرفي يقيّد حركة المصارف الوطنيّة، مما يزيد من تفوّق المصارف الأجنبيّة عليها، ورفضوا الرقابة على المصارف التي أناطها المشروع بمصرف لبنان، لأن عملها سينتهك السريّة المصرفيّة.

ولم تكن جمعيّة مصارف لبنان، الحديثة النشأة، تنظر بعين الرضى إلى مشروع أوغورليان. فقد تبلّغت نصّه من وزير الماليّة في ١١ كانون الأول ١٩٦٢ وردّت بعد شهرين، مقترحةً تقسيمه إلى مشروعين، الأوّل يتضمّن إنشاء مصرف لبنان والأحكام التي تنظّم النقد اللبناني، أما الثاني فيشتمل على المواد التي تنظّم القطاع المصرفي. واقترحت الجمعيّة أن يجري إقرار المشروع الأوّل في المجلس النيابي بسرعة، فيما يؤجّل البت بالمشروع الثاني، المتضمّن التنظيم المصرفي، لمزيد من الدرس.

لكنّ الدولة رفضت هذا التوجّه، وصمّمت على إبقاء النص واحدًا موحّدًا، مشتملاً على تنظيم النقد وإنشاء المصرف المركزي، وكذلك على تنظيم النشاط المصرفي. بناء عليه، صدر قانون النقد والتسليف في ١ آب ١٩٦٣، بموجب المرسوم رقم ١٣٥١٣، الذي نشر في الجريدة الرسميّة في الخامس من الشهر نفسه.

وبذلك، دخلت المصارف في لبنان طورًا جديدًا ومهمًّا في تاريخها.

الجُزءُ الثّاني

التّطوّر

جُورج عَشِّي*

* دكتوراه في الحقوق ودكتوراه في العلوم الاقتصاديّة، عضو مجلس إدارة بنك عوده ش.م.ل.، رئيس سابق لجمعيّة مصارف لبنان.

القِسْمُ الأوّل

تـنظيمُ الصِّـناعَة المَصْرِفيّـة بَـينَ التعـثر وَالازدِهـار

بينما جاء قانون النقد والتسليف كخطوة أولى على طريق تنظيم الصناعة المصرفيّة في لبنان، فقد واجهته منذ صدوره، وقبل أن يتمّ إحداث مصرف لبنان، أزمات مصرفيّة تتالت على مدى أربع سنوات بدأت صغيرة ثم تفجّرت مع أزمة انترا، وهي كبرى الفواجع المصرفيّة في لبنان، مما استوجب نصوصًا تشريعيّة جديدة استُحدثت لمعالجة الأزمة وتنقية السوق المصرفيّة. وقد استغرقت عمليّات المعالجة ثم التنقية عقد الستينات بكامله حتى بدا القطاع المصرفي في مطلع السبعينات مؤهّلاً للانطلاق في جوّ من التفاؤل والازدهار لم يكن ليستقرّ حتى أطلّت بوادر المحنة والحرب.

يتناول القسم الأوّل في فصوله الثلاثة بيان هذه التطوّرات جميعها بشيء من التفصيل مع مراعاة موجب الايجاز.





القِسمُ الأوّل

تنظيمُ الصِّناعةِ المصرِفيّة
بينَ التعثّرِ والازدِهار

بينما جاء قانون النقد والتسليف كخطوة أولى على طريق تنظيم الصناعة المصرفيّة في لبنان، فقد واجهته منذ صدوره، وقبل أن يتمّ إحداث مصرف لبنان، أزمات مصرفيّة تتالت على مدى أربع سنوات بدأت صغيرة ثم تفجّرت مع أزمة انترا، وهي كبرى الفواجع المصرفيّة في لبنان، مما استوجب نصوصًا تشريعيّة جديدة استُحدثت لمعالجة الأزمة وتنقية السوق المصرفيّة. وقد استغرقت عمليّات المعالجة ثم التنقية عقد الستينات بكامله حتى بدا القطاع المصرفي في مطلع السبعينات مؤهّلاً للانطلاق في جوّ من التفاؤل والازدهار لم يكن ليستقرّ حتى أطلّت بوادر المحنة والحرب.

يتناول القسم الأوّل في فصوله الثلاثة بيان هذه التطوّرات جميعها بشيء من التفصيل مع مراعاة موجب الايجاز.





الحرّية بعد الفلتان

١٩٦٣-١٩٦٦

في الأوّل من آب ١٩٦٣، صدر قانون النقد والتسليف، بعد مخاض عسير ومناقشات معمّقة جرت بين السلطات الماليّة العامّة وهيئات القطاع الخاص، ولا سيّما جمعيّة مصارف لبنان، التي كانت قد تأسّست قبل أربعة أعوام، واكتمل تشكيلها، بعد أن عدّلت نظامها في عام ١٩٦٣، بحيث أصبحت تضم تقريبًا جميع المصارف العاملة في لبنان.

بنتيجة هذا المخاض، استقرّ الرأي على أن يأخذ مصرف لبنان الجديد شكل مؤسّسة عامة مستقلّة. وقد كانت بعض الجهات تنادي بأن يكون مؤسّسة تابعة للقطاع الخاص، أو على أبعد حد، مؤسّسة مختلطة يشارك فيها القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام.

وقد شاركت جمعيّة المصارف بشكل أساسي في بلورة الصيغة النهائيّة للقانون العتيد، منطلقة من تأكيد إيمانها بالنظام الاقتصادي الحر والمبادرة الفرديّة كركيزة أساسيّة للاقتصاد اللبناني.

وهكذا ارتكز القانون الجديد في صيغته النهائيّة على مسلّمات شكّلت خط دفاع جمعيّة المصارف، وهي التالية:

ـ لا تخصيص للمصارف، بمعنى استبعاد تصنيفها بين مصارف للتسليف القصير الأجل ومصارف للتسليف المتوسّط والطويل الأجل.

ـ لا تعديلات على قانون سرّيّة المصارف، وذلك محافظةً على مبدأ استقرار التشريع في البلاد، وإقرارًا بما قدّمه هذا القانون من منافع جنتها البلاد والمهنة المصرفيّة منذ صدوره عام ١٩٥٦. وهكذا استُبعدت أية إمكانيّة لخرق هذه السريّة في تعامل البنك المركزي الجديد مع المصارف، بحيث يمكن للمصارف الاعتداد بقانون السريّة تجاه مراقبي هذا البنك، كما كرّست النصوص الجديدة المتعلّقة بمراقبة المصارف احترام مبدأ السريّة كما أقرّه القانون الخاص بها.

– لا للرقابة الصارمة على المصارف، بل رقابة تميّزها المرونة، وتمارس عن طريق الإحصاءات المصرفيّة، التي وُضع مشروع لها وعُمّم على المصارف في الإذاعة رقم ٦٣/١، وعن طريق دائرة خاصّة في مصرف لبنان، تخضع لسلطة الحاكم، وتمارس رقابتها بالاتصال بالمدير المسؤول في المصرف وبالمرونة المناسبة.

وهكذا فإن المصارف العاملة في لبنان، ممثّلة بجمعيّتها، أعلنت في تقريرها عن عام ١٩٦٣ ترحيبها بمصرف لبنان الذي أُنشئ حديثًا ليحلّ محل بنك سوريا ولبنان في عمليّات الإصدار ابتداء من أول نيسان ١٩٦٤ «ترحيبًا صادقًا مفعمًا بروح التعاون من قبل المهنة المصرفيّة في لبنان في سبيل مصلحة البلاد واقتصادها وماليّتها».

يُعتبر أوّل نيسان عام ١٩٦٤ منطلقًا لمرحلة جديدة في مسيرة القطاع المصرفي اللبناني، تضع حدًّا للفلتان الذي كان سائدًا قبل ذلك، والذي كانت تؤسّس فيه المصارف كالشركات التجاريّة العاديّة، في غياب المعايير والقواعد التي درجت الدول الأخرى على تبنّيها لتطبّقها على تأسيس المصارف، باعتبار أن عمل هذه الأخيرة يتّصل بالصالح العام، لأنها وحدها تستطيع قبول ودائع الناس، التي تشكّل الوفر الوطني، وتوظّفها على مسؤوليّتها ولحسابها الخاص.

كان بإمكان أي شخص طبيعي أن يكون مصرفيًّا، ويكفي لذلك أن يسجّل اسمه في السجل التجاري، لاحظًا النشاط المصرفي بين نشاطاته الأخرى.

كذلك، كان بإمكان أي شركة أن تكون مصرفيّة دون ترخيص، يكفي لذلك أن تضمّن موضوعها العمليّات المصرفيّة وأن تسجّل نفسها في السجل التجاري.

أما الشركات المساهمة وشركات التوصية المساهمة التي كانت تحتاج إلى مرسوم للترخيص بإنشائها، فكان يكفيها أن تضمّن نظامها التأسيسي ممارسة العمليّات المصرفيّة، وأن تسجّل نفسها في السجل التجاري. هذه الشركات كان يمكن أن تعلن عن رأس مال لا يقلّ عن ثلاثماية ألف ليرة لبنانيّة.

كذلك، كان يمكن أن تكون أسهم هذه المصارف لحامله وقابلة للتداول من أي كان.

ما يصحّ بالنسبة الى المصارف اللبنانيّة، كان يصحّ أيضًا بالنسبة الى الأجانب أفرادًا وشركات أشخاص. أما شركات الأموال فكان مطلوبًا منها أن تتقدم بما سُمّي «العلم والخبر» لدى مكتب الملكيّة التجاريّة والصناعيّة، وأن تعيّن مفوّضًا بالصلاحيّات لأعمال لبنان.

كانت المصارف المؤسّسة على هذا النحو تتقبّل ودائع الناس وتتصرّف بها كما ترغب وتشاء دون حسيب أو رقيب، وإذا أخطأت، فإنها كانت تخضع لأحكام قانون التجارة الذي يرعى عمل الشركات لا سيّما فيما يخصّ التحرير الوهمي لرأس المال والتوزيع الوهمي لعائدات الشركات.

وإذا كانت الشركات المصرفيّة خاضعة لرقابة مفوّض مراقبة، فإن تقارير هذا الأخير كانت توجّه للمساهمين وحدهم وهم أصحاب المصرف، ولم تكن توجّه إلى أي سلطة رقابة أخرى، كما أصبح الحال فيما بعد.

إن الحريّة المطلقة التي كانت سائدة قبل صدور قانون النقد والتسليف، والتي كانت تشبه حالة الفلتان التشريعي، أتاحت تأسيس الكثير من المصارف، لا سيّما وأنها ترافقت مع انتهاء الحرب العالميّة الثانية وتجمّع مدّخرات كبيرة للبنانيّين في الداخل والخارج، عدا عن الأموال الواردة من البلدان المجاورة التي عانت في تلك الفترة من عدم الاستقرار السياسي، الذي أخذ شكل الانقلابات العسكريّة التي عمّت المنطقة بعد كارثة فلسطين، فلجأ الكثير من مواطنيها إلى لبنان، الذي استقطب في مصارفه الرساميل الهاربة من التأميم والمصادرة، وذلك بفضل قانون السريّة المصرفيّة الذي كان ينعم به، وقانون الحساب المشترك الذي لا يماثله قانون آخر في العالم.

عند انتهاء الحرب العالميّة الثانية، كان عدد المصارف العاملة في لبنان لا يتجاوز السبعة، ثم ارتفع إلى ٢٢ عام ١٩٥٥ فإلى ٤٠ عام ١٩٦٠ ثم تسارع تأسيس المصارف عشيّة البدء بتطبيق قانون النقد والتسليف حتى بلغ عددها ٩٣ مصرفًا عام ١٩٦٤، ذلك أن القانون الجديد كان سيخضع تأسيس البنوك لبعض الضوابط والشروط، لا سيّما من حيث الشكل القانوني والحد الأدنى لرأس المال، وكان من المعروف سلفًا أنه سيعطي مهلاً للمصارف القائمة لتسوية أوضاعها.

غداة نشر قانون النقد والتسليف، كانت المصارف في لبنان قد تكاثرت جدًّا، كما بيّنا أعلاه، وكان معظمها غير متوافق في أوضاعه مع الشروط المفروضة في القانون الجديد. وهكذا لحظ قانون النقد والتسليف أحكامًا انتقاليّة يمكن إجمالها بما يلي:

على المصارف أن تطلب تسجيلها على لائحة المصارف في مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ نشر بيان بهذا المعنى في الصحافة. وبعد تسعة أشهر من ذلك التاريخ، يصار إلى نشر لائحة موقّتة بالمصارف، بحيث يتوجّب على كل من لم يسجّل منها، أن يتوقف عن أي نشاط وأن يمتنع عن استعمال الصفة المصرفيّة.

أما المصارف المسجّلة في اللائحة الموقّتة المذكورة، والتي لا تتمتّع بشكل الشركة المساهمة، فقد أُعطيت مهلة سنتين لتحويل نفسها إلى شركات مساهمة ولرفع رأسمالها إلى مستوى الحد الأدنى المطلوب بموجب القانون، كما أعطيت خمس سنوات لتصفية العمليّات التي باتت ممنوعة بموجب القانون الجديد، وكذلك لتصفية القسم الخاص من مساهماتها العقاريّة التي تتجاوز الحد الأقصى المسموح به.

ومقابل هذا الموجب، مُنحت المصارف إعفاءات ضريبيّة هامة.

وفي حال انقضاء المهل المذكورة، فإن المؤسّسة التي لم تسوّ أوضاعها تُشطب من لائحة المصارف وتصفّى.

الأزمة المصرفيّة الأولى

في مطلع عام تميّز بالتفاؤل بازدهار مصرفي ومالي، وحيث لم يكن مصرف لبنان قد تأسّس بعد ليباشر ممارسة سلطاته، انفجرت في وجه المسؤولين عن السلطة النقديّة الجديدة، ولم يكونوا قد استلموا مهمّاتهم بعد، أزمة مصرفيّة، إذ تعرّض مصرفان لبنانيّان هما البنك العقاري اللبناني والبنك التجاري لأزمة سيولة حادّة لم تكن الأجواء مهيّأة بعد لإستيعابها.

وقد تصدّت جمعيّة المصارف، انطلاقًا من دورها المحدّد في نظامها الأساسي، لمعالجة الأزمة الطارئة، وأجرت الاتصالات اللازمة بوزارة الماليّة، التي بادرت إلى طرح مشروع للإنقاذ، يتمثّل بقيام المصارف الراغبة في كفالة المصرفين المتعثّرين لدى مصرف الإصدار، الذي كان في الشهر الأخير لممارسة مهمّاته، بحيث يتولّى هذا المصرف تقديم سلفة تؤمّن السيولة اللازمة للمصرفين لقاء قيامهما مع أعضاء مجالس إدارتهما، بتقديم الضمانات العينيّة والشخصيّة اللازمة تغطيةً للكفالة. فيتولّى عندئذ مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري قبول التأمينات المقدّمة وتخمينها وتنفيذها عند الاقتضاء، كما يتولّى بالاشتراك مع ممثّلين عن المصارف المشاركة في الكفالة إدارة المصرفين خلال فترة الكفالة.

تعثّر تطبيق الحل المقترح بسبب الصعوبات التي برزت في حينه، لا سيّما لجهة الضمانات المقدّمة، وكفايتها، ما اضطر مجلس الوزراء، تفاديًا للبلبلة الحاصلة، وخشية أن تمتد الأزمة إلى مصارف أخرى كانت متورّطة في علاقات مع المصرفين المتعثّرين، إلى اتّخاذ قرار في ٨ آذار ١٩٦٣ ينصّ على أن علاقة مالكي المصرف مع زبائنهم يجب أن تُحلّ فيما بينهم وبالشكل الذي يرتؤونه وفقًا لمقتضى القانون. فكان أن قدّم كل من المصرفين دفاتره إلى القضاء المختص طالبًا الصلح الواقي، فقرّرت المحكمة منح الصلح الواقي للمصرف التجاري، في حين أُعلن إفلاس البنك العقاري اللبناني.

لقد تبيّن للمراقبين الذين تابعوا عمليّة التوقّف عن الدفع أن أزمة السيولة لدى البنك العقاري اللبناني ناشئة عن المضاربات العقاريّة، التي تناولت بصورة خاصة أراضي المشرف وعن المضاربات على بعض الأسهم في سوق البورصة. وقد لجأت إدارة البنك إلى عمليّات توفير سيولة وهميّة، عن طريق بيع الشكات والحوالات التي هي بلا رصيد حقيقي، فورّطت مصارف أخرى في هذه العمليّات، التي كانت إدارتها على علم ببعضها، بالتواطؤ مع مصدرها، ولعلّ أزمة البنك التجاري التي انفجرت إثر توقف البنك العقاري ناشئة عن تورّط إدارة هذا البنك في هذه العمليّات الوهميّة.

ما أن انتهى القطاع المصرفي من تجاوز أزمة المصرفين اللذين توقّفا عن الدفع في الفصل الأول من عام ١٩٦٣، حتى تعرّض إلى أزمة جديدة نتجت عن تدهور أوضاع بنك سوجكس لبنان ش.م.ل. إذ قام مسؤولو البنك في ٤ أيلول ١٩٦٥ بإعلام مصرف لبنان وجمعيّة المصارف عن أزمة السيولة التي يعانونها نتيجة الخسائر التي تعرّضت لها مؤسّستهم في لبنان والخارج، مما زعزع ثقة المودعين وحملهم على التهافت لسحب ودائعهم.

هذه المرّة، كان مصرف لبنان حاضرًا وقادرًا على التحرّك واتّخاذ القرار. فلما اتّضح للحاكم معالي الأستاذ فيليب تقلا، أن وضع المصرف لم يكن ليتيح له الاستمرار في ممارسة أعماله بنجاح، تصدّى لمعالجة أوضاع المصرف، لتحاشي وقوع سوق بيروت في أزمة مصرفيّة جديدة.

وبنتيجة المباحثات التي جرت مع جمعيّة المصارف وبعض المصارف الكبرى العاملة في لبنان، لبلورة الحل الملائم، اتّخذ الحاكم قرارًا بتصفية بنك سوجكس، مع تأمين السيولة اللازمة لمواجهة جميع السحوبات، بعد أن وافقت مجموعة من المصارف على المشاركة في تحمّل العجز النهائي الناتج عن تصفية البنك بالتساوي فيما بينها، لقاء بعض الضمانات.

وفي ٩ أيلول، أي بعد ستة أيام من انفجار الأزمة، كان الحل جاهزًا، وتوفرّت السيولة لمواجهة الوضع، وأمكن تفادي كارثة جديدة كان يمكن أن تهدّد القطاع المصرفي، فجاءت مبادرة مصرف لبنان بمشاركة بعض المصارف الواعية، لتنقذ الوضع المصرفي وتعزّز مركزه في لبنان والخارج.

على الرغم من الآثار السلبيّة التي تركتها أزمة المصارف الثلاثة، فقد تابع القطاع المصرفي نموّه، وذلك بعد شطب اسم المصارف المتوقّفة عن الدفع من لائحة المصارف. كما لوحظ دخول مصارف أجنبيّة جديدة إلى السوق سواء كمصارف عاملة، أو كمكاتب تمثيل لمصارف دوليّة كبيرة.

إن تزايد عدد المصارف العاملة في لبنان، وكلها مصارف تجاريّة تتعاطى قبول الودائع القصيرة الأجل والتسليف العادي، جعل المسؤولين عن القطاع، ولا سيّما جمعيّة المصارف، تتحرّك للمطالبة بوقف الترخيص بمصارف جديدة، كما دفع المصارف اللبنانيّة الصرفة إلى المطالبة بمنع المصارف الأجنبيّة العاملة في لبنان من فتح فروع جديدة لها.

واستجابت الحكومة لمطالب القطاع المصرفي المدعومة من حاكميّة مصرف لبنان، فأصدر مجلس الوزراء في ١٩٦٦/١/٥ قرارًا تضمّن ما يلي:

١ - تتوقّف الحكومة وإلى أجل غير مسمّى عن الترخيص بإنشاء شركات مغفلة غايتها ممارسة العمل المصرفي التجاري، أي التسليف لآجال قصيرة.

٢ - يطبّق هذا المنع على المصارف الأجنبيّة أيًا تكن جنسيّتها.

ومعنى هذا القرار أن الباب ما زال مفتوحًا لتأسيس مصارف لبنانيّة أو الترخيص لمصارف أجنبيّة تتعاطى فقط أعمال التسليف المتوسّط والطويل الأجل، وباتت الحاجة ملحّة إلى تنظيم هذا الموضوع. على أن أهم نتائج القرار كانت في جعل المصارف القائمة في لبنان تملك وحدها امتياز العمل المصرفي في البلد، وأنه بات على من يريد ولوج الاستثمار المصرفي التجاري في لبنان، أن يشتري أحد المصارف العاملة فيه كشركة لبنانيّة مساهمة، وأصبح بالتالي للرخصة قيمة سوقيّة، يرتفع ثمنها وينخفض وفقًا لعوامل العرض والطلب، بصرف النظر عن العوامل الأخرى التي تجعل بعض المصارف أكثر جاذبيّة من غيرها.

استمر هذا المنع قائمًا حتى عام ١٩٧٧، بعد أن تثبّت بموجب القانون ٢٨/٦٧ لمدة خمس سنوات، جُدّدت لفترة واحدة، إلى أن قامت حكومة الرئيس سليم الحص بإلغائه، فاتحة الباب لتأسيس مصارف جديدة، وفقًا لشروط سنتناولها فيما بعد.

في هذه المرحلة من تاريخ لبنان، صدر قانون الضمان الاجتماعي واستكمل مصرف لبنان تجهيزاته، وأصبحت دوائره جاهزة للعمل لممارسة كامل وظائفه وتحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها.

أزمة إنترا والإصلاح المصرفي الأوّل

منذ أوائل تشرين الأول ١٩٦٦، بدأت الشائعات تروج حول أزمة سيولة يعاني منها بنك انترا، مما جعل المودعين يقبلون بكثافة متزايدة على سحب ودائعهم من مختلف فروع البنك في الداخل والخارج. وعندما أدرك المسؤولون في بنك انترا خطورة وضع السيولة في المصرف بعد أن انهالت عليه طلبات سحب الودائع، لجأوا إلى مصرف لبنان لطلب السيولة، وكان يديره بالوكالة آنذاك نائب الحاكم السيد جوزيف اوغورليان، ولم يكن باستطاعة نائب الحاكم أن يأخذ وحده مسؤوليّة معالجة الأزمة التي يتعرّض لها أكبر المصارف اللبنانيّة، فرفع الأمر إلى مجلس الوزراء، الذي انعقد برئاسة الرئيس شارل حلو وبحضور ممثلين لمجلس إدارة انترا ومستشاره القانوني، كما حضره حاكم مصرف لبنان بالوكالة، وعندما طُلب إلى ممثّلي انترا أن يكفلوا شخصيًّا أي مبلغ يتقرّر تسليفه للبنك، تمنّعوا عن ذلك، فتمنّع مصرف لبنان عن تقديم السيولة.

وقد أدى حجم الأزمة المتعاظم يومًا بعد يوم، نتيجة تهافت المودعين على سحب ودائعهم[1]، إلى أن أعلن المصرف توقّفه عن الدفع، فأغلق أبوابه بوجه المودعين اعتبارًا من ١٦/١٠/١٩٦٦، مما تسبب بأزمة ثقة كبيرة، خُشي أن تمتد آثارها إلى القطاع المصرفي اللبناني بأكمله.

وبالنظر لضخامة المشكلة، اتّخذ مجلس الوزراء المنعقد بشكل طارئ وفي جلسة استثنائيّة استمرّت حتى منتصف ليل الأحد ١٦ تشرين الأول، قرارات استثنائيّة كانت على مستوى الكارثة ومآلها:

١ - تكليف مصرف لبنان تأمين سيولة كافية وفوريّة للمصارف العاملة في لبنان لمواجهة السحوبات التي قد تتعرّض لها.

٢ - تعطيل العمل في المصارف في لبنان لمدة ثلاثة أيام ابتداءً من صباح اليوم التالي، يتاح خلالها لمصرف لبنان وللمصارف، إجراء الترتيبات اللازمة لتأمين السيولة وطمأنة المودعين.

٣ - أما بنك انترا الذي أعلن توقّفه عن الدفع، وأعرب مجلس إدارته عن نيّته طلب الصلح

الواقي، فإن معالجة أوضاعه تبقى موضع عناية الحكومة لحماية مصالح المودعين، خارج نظام التدابير المصرفيّة المقرّرة والمبيّنة أعلاه.

أدّت التدابير المتّخذة من السلطات السياسيّة والنقديّة، مع ما رافقها من حملات توعية وتهدئة، إلى تجاوز أزمة الثقة بالقطاع موقتًا وإلى التخفيف من آثارها، لأن المصارف استطاعت تلبية السحوبات التي تعرّضت لها، فهدأت النفوس وانصرفت السلطات إلى التصدي لمعالجة أزمة انترا.

كان لا بدّ أولاً من معالجة أوضاع آلاف المودعين الصغار، فعملت الحكومة على استصدار قانون لتسديد ودائعهم. فصدر عن مجلس النواب القانون الشهير باسم قانون الخمسين مليون ليرة لبنانيّة، الذي أجاز للخزينة ضمان ودائع صغار المودعين لدى مصرف لبنان، ضمن سقف مقداره خمسون مليون ليرة، فكان لهذا التدبير الذي نُفّذ سريعًا بتأدية المبالغ إلى أصحابها أثره الطيب في تهدئة النفوس للانصراف إلى معالجة الأزمة في العمق.

صدر قانون الخمسين مليونًا في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٦ تحت رقم ٦٦/٦١ ثم تبعه في ١٥ تشرين الثاني صدور المرسوم ٥٩٧٧، الذي نظّم عمليّات الدفع تنفيذًا للقانون. وقد تضمّن القانون الإجازة للحكومة بأن تدفع مبلغًا أقصاه خمسون مليون ليرة لبنانيّة، يؤخذ سلفة من الخزينة أو من مصرف لبنان بكفالة الدولة، ويُدفع لأصحاب حسابات الودائع والادخار الذين لا تتجاوز حساباتهم الدائنة الموجودة لدى المركز الرئيسي لمصرف انترا وفروعه في لبنان بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٥ الخمسة عشر ألف ليرة لبنانيّة، على أن تُدفع بالأولية قيمة الحسابات الدائنة التي لا تتجاوز الخمسة آلاف ليرة لبنانيّة. أما الرصيد فيدفع لأصحاب الودائع التي لا تتجاوز الخمسة عشر ألف ليرة لبنانيّة نسبيًّا بين أرصدة هذه الودائع والرصيد الذي تبقّى بعد تسديد الخمسة آلاف لمستحقّيها.

كان بنك انترا عشيّة انهياره صرحًا مصرفيًّا وماليًّا كبيرًا، بل لعله أكبر المصارف اللبنانية في حينه، وأكثرها صلة بالأوساط الماليّة العربيّة، وأوسعها انتشارًا في العالم. وقد سبّب انهياره المفاجئ صدمة قويّة للبنان وللقطاع المصرفي والمالي، وكان لا بدّ من أن تقابل هذه الصدمة معالجات تشريعيّة وعملانيّة على مستوى الكارثة. فتصدّت السلطات لذلك، وعملت على اتّخاذ سلسلة من التدابير، استغرق تحضيرها وإقرارها الفصل الأول من عام ١٩٦٧.

تناولت الإصلاحات التشريعيّة، التي صدرت تباعًا خلال عام ١٩٦٧، نصوصًا خاصة بمعالجة وضع انترا، لتلافي وقوعه في الإفلاس، وتعرّض أصحاب الحقوق فيه إلى القواعد الصارمة التي ترعى شؤون الإفلاس. فكان أن صدر قانون الخمسين مليونًا الذي عالج الحالات الطارئة لصغار المودعين، كما أشرنا إليه أعلاه، ثم صدر قانون جديد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٦٧ تحت رقم ٦٧/٢ خاص بالمصارف التي تتوقّف عن الدفع، عُرف بقانون انترا. وأخيرًا صدر مرسوم تشريعي يحمل الرقم ٤٤ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧، سمح

بوضع حل نهائي لقضيّة انترا، عن طريق اتفاق كبار الدائنين، وقد عُقد الاتفاق بالفعل وعُرف باتفاق ١١ تشرين الأول ١٩٦٧.

إلى جانب معالجة وضع انترا كما بيّنا أعلاه ـ وسنعود في ما يلي إلى تفاصيل هذه المعالجة ـ فإن السلطات اللبنانيّة، التي صُدمت بأزمة انترا، أدركت أنه لا بدّ من إدخال بعض التعديلات الأساسيّة على قانون النقد والتسليف، بحيث تعزّز وضع القطاع المصرفي وتعيد الثقة إلى نفوس المتعاملين معه، فكان القانون رقم ٦٧/٢٨ الصادر بتاريخ ٩ أيّار ١٩٦٧، الذي نصّ على إنشاء المؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع، وأحدث مؤسّسات الرقابة على المصارف، ونظّم عمليّات وضع اليد على المصارف لتمكين السلطات من تنقية القطاع المصرفي، كما خوّل الحكومة منح تسهيلات وإعفاءات ضريبيّة بغية تشجيع اندماج المصارف وتصفيتها الذاتيّة.

وفي سياق الإصلاحات المصرفيّة التي جرى إقرارها في هذه المرحلة المهمة جدًّا في تاريخ القطاع المصرفي، جاء صدور القانون رقم ٦٧/٢٢ بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٦٧، الذي تصدّى لموضوع مزمن جرت أثارته بشدّة عند وضع قانون النقد والتسليف، وهو تنظيم إنشاء مصارف الأعمال والتسليف المتوسّط والطويل الأجل.

سنتناول تباعًا، وبما أمكن من الإيجاز، جميع الإصلاحات المصرفيّة التي تضمّنتها النصوص الجديدة التي أشرنا إليها أعلاه، منطلقين من معالجة أزمة انترا، ثم قانون ٦٧/٢٨ الشهير، وما تضمّنه من إصلاحات، انتهاء بالقانون والمرسوم الخاصين بمصارف الأعمال والتسليف المتوسّط والطويل الأجل.

ولكن قبل ذلك، لا بدّ من التوقّف هنا عند حدث هام جدًّا، كان له أثره على القطاع المصرفي، وهو العدوان الإسرائيلي على كل من مصر وسوريا والأردن، وهو العدوان المشهور بحرب الأيام الستة. وعلى الرغم من أن لبنان لم يدخل هذه الحرب، فقد كان معنيًّا بها كونه إحدى دول الجوار العربيّة.

عندما اندلعت الحرب في السادس من حزيران ١٩٦٧، تسابق المودعون إلى صناديق المصارف لسحب ودائعهم، مما اضطر السلطات إلى إصدار مرسوم بتعطيل المصارف لمدة ثلاثة أيام مُدّدت فيما بعد إلى ١٢ حزيران. وقد استفادت الحكومة من السلطات الاستثنائيّة الممنوحة لها من مجلس النواب لإصدار مراسيم اشتراعيّة في مواضيع اقتصاديّة وماليّة، فأصدرت المرسوم الاشتراعي رقم ١ بتاريخ ٨ حزيران سنة ١٩٦٧، الذي نظّم علاقات المصارف بزبائنها، وحدّد السحوبات النقديّة بمبلغ ألف ليرة للمودع الواحد في المصرف الواحد، مبقيًا على السماح بكل تحويل معدّ للدفع لغاية تجاريّة صيانةً لسمعة لبنان التقليديّة في علاقاته مع الخارج.

وما أن حلّ ١٢ حزيران حتى كان يومًا عاديًّا، أما التدابير الاحترازيّة التي تحدّ من حريّة السحب، فقد اختُصرت مدّتها بحيث اعتُبرت منتهية في ٢٤ حزيران. وقد عادت الأمور إلى طبيعتها فيما بعد.

معالجة أزمة انترا

لا بدّ أوّلاً من بيان الأسباب التي أدّت إلى توقف بنك انترا عن الدفع فنقول بإيجاز كلّي وبما أمكن من الحياد:

١ - كان هذا البنك أكبر المصارف اللبنانيّة، وقد بلغت ودائعه عشية توقفه عن الدفع، ٦٢٧ مليون ليرة لبنانيّة بعد أن وصلت إلى ٧٤٩ مليونًا في أوج عزّه في ١٩٦٥/١٢/٣١، أما أمواله الخاصّة فكانت في حدود ٧٨ مليون ليرة.

٢ - بلغ بنك انترا مرتبة عليا من القوة والجبروت، حتى أنه كان يوصف بدولة داخل الدولة، ما أثار حسد الكثير من المؤسّسات المصرفيّة والماليّة. ويعزو بعض المؤلّفين الإشاعات التي تناولته وأدّت إلى استنزاف سيولته عشية توقفه، إلى أسباب سياسيّة واجتماعيّة، ومنها بعض الغيرة والحسد.

٣ - إلاّ أن إدارة البنك لم تكن تراعي قواعد الحيطة والحذر في استعمال موارده، إذ كان معظم هذه الموارد قصير الأجل، بينما اتّجه البنك إلى استثمارات طويلة الأجل وقليلة السيولة، وتجاوز في ذلك حدود المقبول.

٤ - غياب سلطات الرقابة وعدم فعاليّة الرقابة التي أوجدها قانون النقد والتسليف، مما كان يسمح للمصارف العاملة بأن تتجاوز كل قواعد السلامة دون رقيب أو حسيب. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى المهل التي كان قد منحها المشترع للمصارف حتى تتقيّد بموجبات القانون، ولم يكن بعضها قد استنفد بعد.

٥ - هشاشة التنظيم الإداري داخل البنك، وحصر جميع الصلاحيّات في يد الرئيس المدير العام أو بعض معاونيه، دون اعتماد الأصول السليمة في إدارة عمليّات الإقراض والتوظيف.

٦ - تطوّر غير ملائم في الأسواق الدوليّة، حيث سجّلت معدّلات الفائدة ارتفاعًا استثنائيًا، لمكافحة التضخّم، تسبّب في جذب بعض الودائع بالعملات الأجنبيّة إلى الخارج.

٧ - اعتماد انترا على بعض الودائع الكبيرة الواردة من دول الخليج، وهي ودائع حسّاسة لتغيّر الفوائد، ونموّ الودائع الصغيرة لدى البنك وهي ودائع حسّاسة جدًّا للشائعات، وقد شكل أصحابها جمهور المودعين الذي حاصر البنك في مختلف فروعه يوم تناولته الشائعات عشية توقّفه عن الدفع.

٨ - وجود ودائع لمصارف محليّة لدى انترا، سارعت هذه المصارف الى سحبها، لدى معرفتها بالشائعات التي تناولت وضع السيولة لدى انترا، لا سيّما بعد أن عرفت أن مصرف لبنان تمنّع عن مدّ البنك بالسيولة التي طلبها منه لمواجهة السحوبات.

٩ - صعوبة تسييل موجودات انترا، بسبب ضيق السوق المحليّة، وتدهور أسعار الأسهم في هذه السوق، ومنها سهم انترا بشكل خاص غداة انطلاق الشائعات، وقد حاول السيد بيدس رئيس البنك، تداركًا للتوقّف عن الدفع، بيع بعض الموجودات الهامة مثل مساهمة

انترا في شركة طيران الشرق الأوسط، لكنّ الصفقة لم تتمّ لأسباب كثيرة، لعلّ أهمّها كون المشتري أجنبيًّا.

إن صدور قانون الخمسين مليونًا، ووضعه بالسرعة اللازمة موضع التنفيذ، أراح الوفرة الكبيرة من صغار المودعين، وأزال بالتالي الكثير من آثار الصدمة على جماهيرهم، وأتاح للحكومة الانصراف الى تحضير التشريع اللازم لتلافي تعرّض البنك للإفلاس، فكان ذلك بالقانون الشهير بقانون انترا رقم ٦٧/٢ الذي صدر في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٧. فماذا تضمّن هذا القانون[2]؟

الهدف الأساسي من هذا القانون، كان تلافي وقوع بنك انترا في حالة الإفلاس، لأنه صدر استثنائيًا مع مفعول رجعي، إذ نصّ على أن أحكامه تسري على القضايا المحالة أمام المحاكم بعد أوّل تشرين الأوّل ١٩٦٦ والتي لم يكن صدر بشأنها حكم مبرم. وهكذا أصبحت قضيّة توقّف انترا عن الدفع مشمولة حكمًا بأحكام هذا القانون، لأنها كانت في مرحلة الاستئناف ولم يكن قد صدر بشأنها حكم مبرم.

أما لماذا حرص المشرّع على تجنيب بنك انترا حالة الإفلاس بعد ثبوت توقّفه عن الدفع؟ إن لذلك أسبابًا ومبرّرات كثيرة، لعلّ أهمها، أن بنك انترا كان أكبر المصارف اللبنانيّة، وأنه كان متغلغلاً في صميم الاقتصاد اللبناني، ويملك مشاركات وحصصًا في عشرة مصارف أخرى في الداخل والخارج، عدا عن مساهمته في كبرى الشركات والمشاريع في البلد، ومنها كازينو لبنان وشركة طيران الشرق الأوسط (MEA) وفندق فينيسيا وغيرها.

نظّم القانون ٦٧/٢ الأحكام التي ترعى شؤون كل مصرف عامل في لبنان يتوقّف عن الدفع، وحدّد الحالات التي يُعتبر فيها المصرف متوقّفًا عن الدفع، وهي أربع:

١ - إذا أعلن بنفسه توقفه عن الدفع.

٢ - إذا لم يسدّد دينًا مترتبًا عليه لمصرف لبنان عند استحقاقه.

٣ - إذا سحب شكًا على مصرف لبنان بدون مؤونة كافية.

٤ - إذا لم يؤمّن المؤونة الكافية لتغطية رصيد مدين ناتج عن عمليّات غرفة المقاصّة.

إذا وقع أيّ من المصارف في إحدى هذه الحالات، يترتّب على حاكم مصرف لبنان أن يطلب من المحكمة المختصّة، تطبيق أحكام هذا القانون عليه، ويُعلم بذلك وزيري العدل والمال.

لقد جعل القانون إعلان التوقّف عن الدفع أمرًا حتميًّا إذا ثبت وقوع أي من المصارف في إحدى الحالات المذكورة أعلاه، وجعل تحرّك حاكم مصرف لبنان إلزاميًا بالطلب إلى المحكمة المختصّة إعلان التوقّف وتطبيق أحكام القانون، وقد كانت صلابة المشرّع لهذه الناحية موضوع انتقاد الكثير من رجال القانون، الذين وجدوا في ذلك تجاوزًا للمبادئ العامة التي ترعى الإعسار والإفلاس في قانون التجارة، والتي تتميّز ببعض المرونة لجهة محاولة إصلاح الوضع قبل وقوع الكارثة.

أما الإجراءات التي نصّ عليها القانون، فهي تتضمّن:

– تعيين مدير موقّت خلال ٤٨ ساعة لإدارة شؤون المصرف، واتّخاذ التدابير الاحتياطيّة وتنحية أعضاء مجلس الإدارة.

– ثم تعيين لجنة إدارة تحلّ محلّ المدير الموقّت وتتولّى صلاحيّات مجلس الإدارة والجمعيّة العموميّة العاديّة وتمثّل في الوقت نفسه مجموعة دائني المصرف المتوقّف عن الدفع. تُمنح هذه اللجنة مهلة أقصاها ستة أشهر لتعويم المصرف، فإذا نجحت في ذلك، عاد المصرف إلى العمل بمجلس إدارة جديد. أما إذا تبيّن للّجنة أن المصرف لا يستطيع متابعة أعماله، فإنه يوضع تحت التصفية، بعد أن تقرّر المحكمة تاريخ التوقف عن الدفع بصورة نهائيّة، وتعيّن لجنة تصفية من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة من الدائنين.

– تقوم لجنة التصفية ببيع وتصفية أموال المؤسّسة بالطرق التي تراها مناسبة، وتسدّد لأصحاب الحقوق أموالهم، وفقًا للقواعد التي تطبّق في حالة الإفلاس.

وقد أعتبر القانون أن الأموال المنقولة وغير المنقولة، العائدة لأعضاء مجلس الإدارة، ولسائر الأشخاص الذين لهم حق التوقيع، ولمراقبي الحسابات، محجوزة حجزًا احتياطيًّا لأجل ضمان المسؤوليّات. وعلى هؤلاء تقديم بيانات بجميع ما كانوا يملكون قبل توقّف المصرف بسنة، وذلك خلال شهر من تعيين المدير الموقّت، كما أعتبر القانون أن هؤلاء الأشخاص تنازلوا حكمًا عن التذرّع بقانون سريّة المصارف.

قبل انطلاق الآليّة المنصوص عليها في القانون ٦٧/٢، لم يكن ثمة ما يحول دون تقدّم المصرف بطلب الصلح الواقي، إلاّ أنه بمجرد إطلاق الآليّة الجديدة بإيداع المحكمة المختصّة طلب إعلان التوقّف عن الدفع، انتفت إمكانيّة طلب الصلح الواقي، كما بات يتعذّر على الدائنين تقديم طلب إشهار إفلاس المصرف المعني.

في سياق تنفيذ الآليّة التي نصّ عليها قانون ٦٧/٢، وتوخّيًا لإيجاد آليّة جديدة تنقذ الوضع، تبيّنت ملامح حلّ يمكن أن يؤدّي إلى إنقاذ المؤسّسة، إلاّ أنه يتطلّب تعديلاً للقانون ٦٧/٢. فأصدرت الحكومة بموجب صلاحيّاتها التشريعيّة المرسوم الاشتراعي رقم ٤٤ بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧، الذي أمكن بموجبه تعيين لجنة جديدة تحلّ محل لجنة الإدارة السابقة، وتتمتّع بصلاحيّات الجمعيّة العموميّة غير العاديّة، ويكون من اختصاصها «السعي لإيجاد حلول تؤمّن مصالح أصحاب الحقوق بأفضل الوسائل السريعة»، وتكون اللجنة الجديدة برئاسة حاكم مصرف لبنان مؤلّفة من خمسة أعضاء يعيّنون بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء.

وقد نصّ القانون الجديد على أنه إذا فشلت اللجنة في إيجاد الحلول خلال شهرين من تعيينها، تنتهي مهمّتها، وتحلّ محلّها لجنة التصفية التي نصّ عليها قانون ٦٧/٢. أما إذا نجحت اللجنة في مهمّتها، وأمكنها إيجاد مشترٍ للمؤسّسة، فإن عقد التفرّغ الذي يتمّ بموجبه البيع، يزيل حكمًا حالة التوقّف عن الدفع.

بالفعل، وبعد مفاوضات عسيرة مع كبار المودعين، نجحت خطة الإنقاذ التي وضعتها

مؤسّسة «كيدر بي بادي» وتبنّتها اللجنة الخماسيّة المؤلّفة برئاسة الحاكم، وهكذا أمكن إنقاذ انترا وتفادي الكوارث التي كان يمكن أن تنجم عن متابعة أعمال التصفية وفقًا لقواعد الإفلاس، وقد جاء الحل التوافقي مناسبًا لكثير من المصارف والشركات التابعة لانترا والتي أمكن إنقاذها لتمكينها من متابعة أعمالها.

في ما يلي، وصف سريع لخطة الإنقاذ التي اعتُمدت، والتي قامت في الأساس على تحويل كبار المودعين إلى مساهمين في المؤسّسات الجديدة التي انبثقت عن الحل، وهي شركة انترا للاستثمار وبنك المشرق:

١ـ جميع الودائع التي لا يتجاوز رصيدها ٢٥٠,٠٠٠ ل.ل. يُدفع لأصحابها ٥٠٪ منها نقدًا على ثلاث دفعات سنويّة، بما فيها الدفعات التي سُدّدت سابقًا بموجب قانون الخمسين مليونًا، ويقوم مصرف لبنان بتقديم سلفة بالأموال اللازمة لتسديد الموجب.

٢ـ تحوّل بقيّة الودائع إلى مساهمة في المؤسّسات الجديدة أي شركة انترا للاستثمار، وهي شركة قابضة تتولى إدارة الموجودات، وبنك المشرق التابع للشركة الأم والمؤسّس برأسمال قدره ثلاثة ملايين ليرة لبنانيّة.

٣ـ يؤلف مجلس إدارة الشركة الجديدة من ممثلين عن الحكومة اللبنانيّة وحكومتي الكويت وقطر وبنك الكويت الوطني وشركة الفوائض الزراعية التابعة للحكومة الأميركيّة[3].

وهكذا لم ينتهِ عام ١٩٦٧ إلاّ وكان لبنان قد تجاوز أزمة انترا، كما تجاوز ذيول حرب الأيام الستة، وانطلقت السلطات في معالجة أزمة المصارف المتعثّرة بعد انترا أو على الأصح مع انترا.

وهنا تبرز ملاحظة جديرة بالتسجيل، وهي أن بنك انترا ثم بنك المشرق المنبثق عن شركة انترا للاستثمار الجديدة، كان توقّفهما، كلّ في وقته ـ الأول في ١٩٦٦ والثاني في ١٩٨٩ ـ منطلقًا لأزمة كبيرة في القطاع المصرفي، بحيث استوجب كل من هذين الحدثين ورشة تنقية للقطاع استعاد بعدها هذا الأخير انطلاقته، وسجّل فترتين ذهبيّتين امتدّت الأولى من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤، والثانية بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧ وسنتطرّق الى ذلك كله فيما بعد.

الإصلاح المصرفي الأوّل وتنقية القطاع
١٩٦٧-١٩٦٨

كانت لبعض المصارف ممارسات غير سليمة اسوة بما كان يفعله بنك انترا، خصوصًا في إطار استعمالها للودائع تحت الطلب في استثمارات طويلة الأجل، أو في إطار استعمال موارد البنك من قبل أصحابه، أو في إطار التحرير البهلواني لرأس المال الأساسي، أو للزيادات اللاحقة المفروضة بقانون النقد والتسليف. وقد أدّت هذه

الممارسات إبّان أزمة انترا وحرب الأيام الستة التي تلتها بعد شهور إلى بروز صعوبات لدى هذه المصارف في تأمين السيولة اللازمة لمواجهة سحوبات المودعين. وتبيّن للسلطات النقديّة والرقابيّة أن عدة مصارف لبنانيّة لم تكن في وضع القدرة على ممارسة نشاطاتها بصورة طبيعيّة.

وبالفعل، لم تنحصر الأزمة في بنك انترا وحده بل تعدّته إلى عدد آخر من المصارف ثبتت ركاكة أوضاعها عند تفجّر أزمة السيولة لدى انترا، إذ تناولت السحوبات بعض المصارف المحليّة الأخرى بحيث انخفضت ودائع الجهاز المصرفي اللبناني ككل بنسبة ١٣٪.

بالإضافة إلى هذه السحوبات التي أنهكت القطاع، والتي كانت حصيلتها هروب بعض الأموال إلى الخارج بينما أودع الباقي نقدًا في البيوت، نشأت ظاهرة أخرى لا تقل أهميّة عنها، وهي سحب الودائع من المصارف اللبنانيّة الصرفة إلى المصارف الأجنبيّة العاملة في البلد، مما زاد أوضاع بعض المصارف المحليّة إرباكًا وأدّى بها إلى التوقّف عن الدفع وبالتالي إلى تطبيق إجراء وضع اليد عليها، كما سنبيّنه فيما بعد.

يلخّص الجدول التالي عدد المصارف حسب فئاتها ويبيّن تطوّر الودائع لديها بين ١٩٦٦، وهو عام توقّف انترا عن الدفع، و١٩٦٩ حيث انتهت عمليّات وضع اليد.

	١٩٦٦			١٩٦٧			١٩٦٨			١٩٦٩		
	العدد	مجموع الودائع <١>	٪ <٢>	العدد	مجموع الودائع <١>	٪ <٢>	العدد	مجموع الودائع <١>	٪ <٢>	العدد	مجموع الودائع <١>	٪ <٢>
فروع المصارف الأجنبيّة غير العربيّة	١٣	١١٩٤	٣٨	١٣	١٠٦٢	٤٠	١٣	١٢٩٧	٤١	١٣	١٣٥٥	٤٠
فروع المصارف العربيّة	٦	٤٥٤	١٤	٦	٤٤١	١٦	٦	٤٥٨	١٤	٦	٤٦٩	١٤
الشركات المصرفيّة اللبنانيّة ذات الأكثريّة الأجنبيّة	١٣	٤٨٥	١٥	١٤	٥١٦	٢٠	١٤	٦٣٧	٢٠	١٤	٦٨٤	٢٠
الشركات المصرفيّة اللبنانيّة ذات الأكثريّة العربيّة	١	٧٩	٣	١	٦٢	٢	١	٨٠	٣	١	١٠٦	٣
المصارف اللبنانيّة الصرفة	٥٥	٨٨٣	٣٠	٥٤	٥٣٩	٢١	٣٨	٦٦١	٢٢	٣٨	٧٥٢	٢٣
المجموع	٨٨	٣٠٩٥	١٠٠	٨٨	٢٦٢٠	١٠٠	٧٢	٣١٣٣	١٠٠	٧٢	٣٣٦٦	١٠٠

<١> بملايين الليرات اللبنانيّة

<٢> نسبة الودائع الى مجموع الودائع

أولاً ـ قانون ٦٧/٢٨ والإصلاحات التي تضمّنها

يُعتبر هذا القانون الصادر بتاريخ ٩ أيار ١٩٦٧ ركيزة الإصلاح المصرفي الأول في لبنان، إذ تضمّن الإنجازات التالية:

ـ إنشاء لجنة الرقابة على المصارف. وهي لجنة مستقلّة غير خاضعة في ممارسة أعمالها لسلطة المصرف المركزي. مهمّتها الأساسيّة التحقّق من حسن تطبيق النظام المصرفي.

ـ إنشاء الهيئة المصرفيّة العليا برئاسة حاكم مصرف لبنان. وهي الهيئة المخوّلة فرض العقوبات على المصارف وفقًا لقانون النقد والتسليف. وهي تنظر في القضايا المحالة إليها من قبل الحاكم، ولا سيّما في التقارير التي تتلقّاها بواسطة الحاكم من لجنة الرقابة. وقد أُعطيت هذه الهيئة بموجب القانون صلاحيّة وضع اليد على أي مصرف «إذا تبيّن أنه لم يعد بوضع يمكّنه من متابعة أعماله». وسنتناول هذه الصلاحيّة ببعض التفاصيل فيما بعد.

ـ إنشاء المؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع على شكل شركة مختلطة بين الدولة والقطاع المصرفي.

ـ تنقية القطاع المصرفي وآلية وضع اليد.

ـ وقف الترخيص بإنشاء مصارف جديدة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

ـ فتح باب الاندماج بين المصارف وتصفيتها الذاتيّة.

وسنتناول كلاً من هذه الإنجازات على حدة، مركّزين بصورة خاصة على آليّة وضع اليد وما آلت إليه من تنقية للقطاع.

١ ـ لجنة الرقابة على المصارف

إن الأوضاع التي مرّ بها القطاع المصرفي في لبنان بعد توقّف المصارف الثلاثة عن الدفع بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٥، ثم انفجار أزمة انترا في تشرين الأوّل ١٩٦٦، تعود بصورة رئيسيّة إلى عدم توفّر الرقابة اللازمة على المصارف. لذلك فإن استحداث جهاز مستقل للرقابة أصبح من الأمور المطلوبة بشكل عاجل. فكان أن أنشأ القانون ٦٧/٢٨ لدى مصرف لبنان لجنة مستقلّة للرقابة على المصارف، غير خاضعة في ممارسة أعمالها لسلطة المصرف، تؤلّف من ثلاثة أعضاء[٤] يعيّنون بموجب مرسوم في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الماليّة، وتضم اللجنة عضوًا تقترحه جمعيّة المصارف، وآخر تقترحه المؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع.

يعيّن أعضاء اللجنة لمدة خمس سنوات، يكونون خلالها متفرّغين لعملهم، وهم مكلّفون التحقّق من حسن تطبيق النظام المصرفي، وفق ما حدّده قانون النقد والتسليف. ويتمّ ذلك بالطلب إلى المصارف تقديم إحصاءات دوريّة كما يتمّ أيضًا بالتدقيق الدوري أو الظرفي في كل مصرف على حدة «وللّجنة أن تضع لأي مصرف برنامجًا لتحسين أوضاعه وضبط نفقاته وأن توصي بالتقيّد به».

تقدّم اللجنة تقاريرها إلى حاكم مصرف لبنان، حيث يتوجّب عليها «أن تطلعه تباعًا على أوضاع المصارف إجمالاً وافراديًّا».

٢ - الهيئة المصرفيّة العليا

استكمالاً لجهاز المراقبة، وتتويجًا له، أنشأ القانون لدى مصرف لبنان، هيئة جديدة تسمّى الهيئة المصرفيّة العليا، تتألّف كما يلي:

حاكم مصرف لبنان رئيسًا

أحد نوّاب الحاكم يختاره مجلس المصرف المركزي

مدير الماليّة العام

قاض مارس القضاء عشر سنوات على الأقل يعيّن بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى

العضو المعيّن بناءً على اقتراح جمعيّة المصارف في لجنة الرقابة

رئيس المؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع

مهمّة هذه الهيئة أن تطبّق على المصارف العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ من قانون النقد والتسليف، وفقًا للقضايا التي يعرضها عليها حاكم مصرف لبنان، وتكون غالبًا ناتجة عن تقارير لجنة الرقابة على المصارف. وللهيئة الحق في أن تطلب من اللجنة أية معلومات إضافيّة عن القضايا التي تعرض عليها.

وتذهب صلاحيّة الهيئة في فرض العقوبات إلى حدّ تعيين مراقب أو مدير موقّت لأي مصرف تستوجب أوضاعه ذلك، كما يمكنها في الحد الأقصى أن تقرّر شطب المصرف من لائحة المصارف، أي منعه من ممارسة أعماله.

وقد أناط القانون بالهيئة صلاحيّات استثنائيّة، ينتهي مفعولها في نهاية عام ١٩٦٨، فوّضها بموجبها وضع اليد على أي مصرف، إذا تبيّن لها «أنه لم يعد بوضع يمكّنه من متابعة نشاطه». يُثبّت هذا القرار بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء، ولا يقبل قرار الهيئة العليا، ولا قرار مجلس الوزراء، أي طريق من طرق المراجعة.

٣ - المؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع

كانت الغاية الأساسيّة من صدور القانون ٦٧/٢٨ تدعيم ثقة المودعين في المؤسّسات المصرفيّة العاملة في لبنان، عن طريق إحداث أجهزة الرقابة التي بيّناها أعلاه، وعن طريق ضمان الودائع.

وقد تضمّن القانون تدبيرًا استثنائيًّا لم يتكرّر فيما بعد، إذ اعتبر أن جميع الودائع، خلال الفترة المحدّدة للهيئة المصرفيّة العليا لتقرير وضع اليد، أي حتى نهاية عام ١٩٦٨، مضمونة

بكاملها أيًا تكن طبيعتها ومهما بلغ مقدارها. وقد خوّل القانون مصرف لبنان تقديم التسليفات اللازمة لذلك.

إن هذا التدبير القانوني الجريء أعطى الطمأنينة للمودعين، بانتظار انتهاء عمليّات وضع اليد. و لم يكن من المعقول أن يكون تدبيرًا مستمرًّا ولمدّة غير محدودة، لأن كلفته على الخزينة تصبح باهظة جدًّا وغير ممكنة التقدير. فاعتُبرت الفترة المحدّدة لوضع اليد كافية لتنقية القطاع، وبالتالي عودة الطمأنينة إلى نفوس المودعين.

على ان الإصلاح لم يقف عند هذا الحدّ، إذ أنشأ القانون مؤسّسة لضمان الودائع أخذت شكل المؤسّسة المختلطة، بعد أن نجحت جمعيّة المصارف في إقناع الدولة بالمساهمة في نصف رأسمالها، كما أمّن لها موارد دائمة، هي عبارة عن رسم سنوي يُفرض على مجموع الودائع لدى كل مصرف، ثم تقوم الخزينة بتسديد حصّتها السنويّة المساوية لمجموع الرسوم المفروضة على المصارف.

تضمن المؤسّسة الجديدة الودائع بالليرة اللبنانيّة فقط، وذلك اعتبارًا من ١٩٦٩/١/١، وحتى مبلغ خمسة عشر ألف ليرة لبنانيّة للمودع الواحد في المصرف الواحد[٥]، بينما يُفرض الرسم السنوي على جميع الودائع أيًا تكن عملتها، وقد جُعل حدّه الأقصى ٢ بالألف للسنوات الثلاث الأولى[٦] ثم يحدّد الرسم سنويًّا بمرسوم يُتّخذ بناءً على اقتراح مجلس إدارة المؤسّسة.

لقد اعتُبر إنشاء هذه المؤسّسة مفيدًا للمصارف الصغيرة بشكل خاص، لأن معظم بدلات الرسم السنويّة تقع على عاتق المصارف الكبيرة، نظرًا لأهميّة ودائعها، بينما تكون الاستفادة من الضمانة واحدة لمجموع القطاع المصرفي، وهي بالفعل تعطي الطمأنينة للمودع حيث تكون أكثر لزومًا، أي لدى المصارف الصغيرة.

يدير المؤسّسة مجلس إدارة مؤلّف من سبعة أعضاء، أربعة منهم يُنتخبون من قبل المصارف وثلاثة تعيّنهم الدولة بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء، كما تعيّن مفوضًا للحكومة لدى المؤسّسة. حُدّدت مدّة ولاية المجلس بثلاث سنوات، ويمكن لمفوّض الحكومة حضور جلسات مجلس الإدارة بالإضافة إلى تبلّغه إلزاميًّا جميع محاضر مجلس الإدارة لتمكينه من ممارسة صلاحيّاته.

ثانيًا - تدابير وضع اليد وتنقية القطاع المصرفي

نصّت المادة ٢٣ من القانون ٦٧/٢٨ على ما يلي:

«للهيئة المصرفيّة العليا المنصوص عليها في هذا القانون، خلال مهلة سنة يمكن تمديدها لغاية ٣١ كانون الأول ١٩٦٨[٧]، بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء، أن تقرّر وضع اليد على أي مصرف إذا تبيّن أنه لم يعد بوضع يمكّنه من متابعة عمله. يمكن للهيئة إصدار هذا القرار طالما ان حكمًا قضائيًّا لم يصدر بتوقف المصرف عن الدفع.

يرفع فورًا رئيس الهيئة المصرفيّة العليا قرارها إلى مجلس الوزراء، وعلى مجلس الوزراء أن يبتّ بالأمر بعد الاستماع إلى رئيس الهيئة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسليم القرار إلى أمين عام مجلس الوزراء.

ويصبح القرار نافذًا منذ تصديقه من قبل مجلس الوزراء أو بعد انقضاء المهلة المذكورة دون البتّ به، ويبلّغ فورًا إلى النيابة العامة. ويسجّل في السجل التجاري ويُنشر في الجريدة الرسميّة ويبلّغ إلى أمناء السجل العقاري.

ولا يقبل قرار الهيئة العليا ولا قرار مجلس الوزراء أي طريق من طرق المراجعة العاديّة وغير العاديّة الإداريّة أو القضائيّة».

يترتّب على قرار وضع اليد، اعتبار الشركة المساهمة مالكة المصرف منحلّة حكمًا. وينتقل استثمار المصرف إلى مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، ويضاف إلى اسم المصرف المعني عبارة «مؤسّسة جديدة»، وتُمسك له محاسبة مستقلّة. ويمكن لمصرف التسليف، الذي أُنشئ لديه فيما بعد قسم خاص بإدارة المصارف الموضوع اليد عليها[٨]، أن يتفرّغ عن المؤسّسة لكل شركة مساهمة تنشأ خصّيصًا لتملّك المؤسّسة المعنية، كما يمكنه أيضًا أن يتفرّغ عنها لكل مصرف أو مجموعة مصارف عاملة في لبنان.

يقوم مصرف التسليف بتسديد الودائع والديون المترتّبة على المصرف الموضوع اليد عليه، أصلاً وفائدة، وفقًا لما نصّ عليه القانون، ويؤمّن المال اللازم لذلك، بموجب سلفة يحصل عليها من مصرف لبنان بكفالة الخزينة، تسدّد فيما بعد من أصل موارد مؤسّسة ضمان الودائع، وبنسبة ٧٥٪ من هذه الموارد سنويًّا حتى السداد الكامل.

وقد صدر فيما بعد عدد من القوانين والمراسيم استكملت أو عدّلت بعض النصوص الواردة في القانون ٢٨/٦٧ دون المساس بالجوهر. ولا نرى حاجة للتعرّض لها بالتفصيل في هذا المجال.

شملت عمليّات تنقية القطاع التي انطلقت في عام ١٩٦٧، واستمرّت طوال عام ١٩٦٨، عشرة مصارف وُضعت اليد عليها، بلغ مجموع رساميلها ٥٥ مليون ليرة لبنانيّة، ومجموع ودائعها ١٥٠ مليونًا، وقد تمّت جميع هذه العمليّات دون أي مضاعفات، إذ حصل المودعون جميعًا على كامل ودائعهم وارتاح الناس لنجاح العمليّة بعد أن اطّلعوا على حقيقة أوضاع المؤسّسات التي اتّخذت بحقها التدابير.

وفي ما يلي لائحة بأسماء المصارف التي وُضعت اليد عليها تباعًا خلال عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨:

بنك الاقتصاد العربي ش.م.ل.
بنك التضامن الوطني ش.م.ل.
البنك الدولي العربي ش.م.ل.

البنك الأهلي ش.م.ل.
بنك الرهونات اللبناني ش.م.ل.
بنك لبنان والشرق الأوسط ش.م.ل.
بنك لومبارد ش.م.ل.
بنك التسليف المهني ش.م.ل.
بنك الاتحاد الوطني ش.م.ل.
بنك التوفير ش.م.ل.

بالإضافة إلى عمليّات وضع اليد، طلبت خمسة مصارف إجراء التصفية الذاتيّة وفقًا للقانون، ومعظم هذه المصارف ذات تكوين عائلي، وقد بلغ مجموع رساميلها عشرين مليون ليرة لبنانيّة وحجم ودائعها ١٨ مليونًا، فكان أن استفادت هذه المصارف من بعض التسهيلات الماليّة لتسديد التزاماتها ومن إعفاءات ضريبيّة نصّ عليها القانون.

وفي سياق اجراءات التنقية، تمت عمليّتا اندماج شكّلتا باكورة عمليّات الدمج التي نشطت فيما بعد، ولا سيّما في السنوات الثلاث الأخيرة من القرن العشرين.

وقد أدّت تنقية القطاع وفقًا للقانون ٢٨/٦٧ إلى انخفاض عدد المصارف المدرجة على لائحة المصارف لعام ١٩٦٨، إلى أثنين وسبعين مصرفًا.

يقيّم تقرير جمعيّة المصارف عن عام ١٩٦٨ نتائج تنقية القطاع المصرفي فيقول «إن مركزنا المصرفي قد تغلّب على الأزمة التي اعترضت سبيل نموّه. وبتوقّف خمس عشرة مؤسّسة مصرفيّة عن العمل وتثبيت المؤسّسات الأخرى بارتباط أقوى في النظم المهنيّة المصرفيّة في ظل رقابة لجنة الرقابة على المصارف، حقّق قطاعنا شوطًا كبيرًا في مراحل نموّه».

ونتيجةً للتنقية، شهد لبنان دخول مصارف أجنبيّة إلى البلد ساهمت في بعض المصارف القائمة، وثبّتت بذلك الشعور بالثقة بمتانة الأوضاع المصرفيّة والنقديّة في لبنان.

ومن الطريف الإشارة هنا إلى أن عام ١٩٦٨ عرف باكورة إصدارات سندات الخزينة التي توسّعت فيما بعد، لا سيّما اعتبارًا من الثمانينات، واعتُمدت كوسيلة أساسيّة لتمويل عجز الخزينة.

ولا بدّ أيضًا من ذكر واقعة طريفة حصلت إبّان عمليّات وضع اليد. فعندما عُيّن الرئيس الياس سركيس حاكمًا لمصرف لبنان عام ١٩٦٧، خلفًا للاستاذ فيليب تقلا الذي سُمّي وزيرًا للخارجيّة، تحرّك بعض القطاع المصرفي لمقاومة هذا التعيين، بحجة أن الحاكم الجديد عُيّن لفترة موقّتة، هي ستة أشهر فقط قابلة للتجديد، يعود بعدها إلى ممارسة مهامه كمدير عام لرئاسة الجمهوريّة[٩]. وإنصافًا للحقيقة، فإن الحاكم الجديد أدار عمليّة تنقية القطاع المصرفي بما عُرف عنه من حكمة ونزاهة. ولعلّ نجاحه في إدارة هذه العمليّة، ثم استمراره

حاكمًا لمصرف لبنان في السنوات التي شهد فيها القطاع المصرفي عصره الذهبي، هو ما أهّله للوصول إلى سدّة الرئاسة الأولى في عام ١٩٧٦.

ثالثًا- مصارف الأعمال والتسليف المتوسّط والطويل الأجل

بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢١، صدر القانون رقم ٦٧/٢٢ الذي نظّم لأول مرّة في لبنان تأسيس مصارف الأعمال والتسليف المتوسّط والطويل الأجل، وذلك تمييزًا لهذه الفئة الجديدة من المصارف عن المصارف التجاريّة التي تتعاطى أعمال التسليف القصير الأجل.

وقد جاء القانون الجديد كردّ فعل على أزمة انترا، التي كان من أسباب حصولها، كما رأينا، أن إدارة هذا المصرف لم تكن تراعي قواعد السلامة والملاءمة في توظيفاتها إذ كانت تستعمل الودائع القصيرة الأجل في توظيفات عقاريّة واستثمارات طويلة الأجل.

نظّم القانون الجديد موارد مصارف الأعمال، بحيث تنطلق برأسمال قوي حدّه الأدنى ١٥ مليونًا وتتلقّى الودائع لآجال متوسّطة وطويلة لا تقل آجالها عن السنتين. وتعتمد في تمويل عمليّاتها عند الحاجة، على إصدار سندات دين، دون التقيّد بالحدود المنصوص عليها في قانون التجارة. وقد منح القانون مزايا ضريبيّة لتشجيع قيام مثل هذه المصارف، أهمّها إعفاؤها من ضريبة الدخل خلال السنوات السبع الأولى وإعفاؤها من رسم الطابع المالي.

إلاّ أن القيود التي فُرضت على إنشاء هذه الفئة من المصارف لم تشجّع كثيرًا على رواجها، لا سيّما لناحية توفّر الودائع المتوسّطة الأجل في السوق اللبنانيّة، مما اضطر المشرّع إلى تعديل القانون الأصلي مرّات عديدة، كان أهمّها المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٨ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ والمرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥ ثم القرار التنظيمي الصادر عن حاكم مصرف لبنان بتاريخ ١٩٩٦/٢/٨ تحت رقم ٦١٠١.

يكفي هنا أن نسجّل أن المشرّع، وفي سياق الإصلاح الأوّل للوضع المصرفي الذي تمّ على أثر أزمة انترا في عام ١٩٦٧، أراد أن يميّز صراحة بين المصارف التجاريّة ومصارف الأعمال، فأصدر تشريعًا خاصًا يرعى إنشاء مثل هذه الأخيرة التي لم تشهد حتى اليوم نجاحًا كبيرًا. ذاك أن ما أُنشىء منها منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن كان ملحقًا بالمصارف التجاريّة الكبيرة في البلد، وقد درجت هذه المصارف على أن تفرز من بين عمليّاتها ما يجيز القانون تصنيفه في نطاق العمليّات المسموح بها لمصارف الأعمال فتنقلها إليها، دون أن يكون لهذه الأخيرة نشاط خاص بها.

الفصل الثالث

مِنَ التّنْقِيَة إلى الحَرْب

١٩٦٨ - ١٩٧٤

من المفيد أن نقسّم هذه المرحلة من تطوّر القطاع المصرفي اللبناني إلى قسمين، بحيث نتناول في الأول الفترة المنقضية بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠ ثم نتصدّى في القسم الثاني إلى العهد الذهبي الأول الذي سجّل طفرة مصرفيّة واستقرارًا نقديًّا والذي يمتدّ من عام ١٩٧١ حتى اندلاع الفتنة في نيسان عام ١٩٧٥. أما أوضاع القطاع خلال حرب السنتين أي ١٩٧٥ - ١٩٧٦، فنتناولها في فصل خاص.

أولاً- القطاع المصرفي بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠

انتهى مفعول قانون وضع اليد مع نهاية عام ١٩٦٨. وقد رأينا أن هذا التدبير تناول عشرة مصارف، وُضعت اليد عليها، وأحيلت إدارتها إلى قسم إدارة المصارف في بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، حيث تشرف عليها لجنة ثلاثيّة تعالج أمورها وفقًا للقانون، بعد أن فرغت لجان التخمين من أعمالها، وأصدرت تقاريرها الخاصّة بتحديد العجز النهائي لكل من المصارف الموضوعة اليد عليها.

ولمّا كان جميع المودعين قد حصلوا على ودائعهم كاملة، خلافًا لما حصل لمودعي بنك انترا، الذين قسّموا إلى فئات عولجت أوضاعهم بشكل متفاوت، فإن السوق المصرفيّة هدأت، بعد هزّات ثلاث عصفت بها خلال فترة لا تتعدّى السنة الواحدة من أزمة انترا، إلى حرب الأيام الستّة، إلى الاجراءات الطارئة التي نُفّذت خلال تدابير وضع اليد. وكادت هذه الهزّات أن تقضي على مصداقيّة المصارف وثقة المودعين، لولا التدابير الحكيمة التي اتّخذت لمعالجة كل أزمة بمفردها وطُبّقت بما يلزم من الحكمة والتأنّي.

قبل أن نتناول تطوّر الوضع المصرفي غداة الإنتهاء من عمليّات وضع اليد، لا بدّ من أن نسجّل للتاريخ بعض الخطوات الخجولة التي اتّخذت خلال هذه الفترة تحصينًا للوضع الجديد.

فقد استمرّ إصدار سندات الخزينة، وحصل إصداران عام ١٩٦٨ اكتتبت المصارف بمعظمهما. كما تأسّس بين جمعيّة المصارف وجامعة القديس يوسف مركز للدراسات المصرفيّة خُصّص لتأهيل موظفي المصارف ورفع مستواهم، وقد تخرّج الفوج الأوّل من هذا المركز في عام ١٩٦٨. كذلك عرف عام ١٩٦٨ أوّل تطبيق للمادة ٧٦ من قانون النقد والتسليف، بحيث أُلزمت المصارف، لأوّل مرّة، بتكوين احتياطي إلزامي لدى مصرف لبنان بمعدّل ٥٪ من مجمل ودائعها بالليرة اللبنانيّة. كما رُفعت قيمة الضمانة لدى المؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع من خمسة عشر ألف ليرة لبنانيّة إلى ثلاثين ألفًا. وقد حصل هذا التعديل في آذار من عام ١٩٧٠.

كان القانون ٢٨/٦٧، كما رأينا، قد ثبّت مفعول القرار المتّخذ سابقًا في مجلس الوزراء لجهة وقف العمل بمنح رخص جديدة لتأسيس المصارف، وجعل هذا التدبير قائمًا لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وبذلك، فأن المصارف العاملة في لبنان، بعد الانتهاء من عمليّات وضع اليد، والتصفية الذاتيّة، والاندماج، أصبحت وحدها مؤهّلة للعمل المصرفي. وأصبح على مَن يشاء أن يدخل القطاع من جديد أن يشتري أحد المصارف القائمة أو يساهم في جزء من رأسمالها. وهكذا بقي عدد المصارف مستقرًّا اعتبارًا من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٢.

وقد بدأت جمعيّة مصارف لبنان اعتبارًا من عام ١٩٧٠ تصنّف في تقاريرها السنويّة المصارف إلى ثلاث فئات:

- المصارف الأجنبيّة (بما فيها العربيّة)
- المصارف اللبنانيّة التي يملك الأجانب معظم رأسمالها
- مصارف لبنانيّة أخرى.

ويظهر الجدول التالي بالتفصيل تطوّر الودائع في القطاع المصرفي بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠ وفقًا للتصنيف المعتمد أعلاه مع بيان تطوّر عدد المصارف العاملة من كل فئة.

الفئات	١٩٦٦ (١)		١٩٦٧ (١)		١٩٦٨ (١)		١٩٦٩ (١)		١٩٧٠ (١)	
	العدد	الودائع (٢)	العدد	الودائع (٢)	العدد	الودائع (٢)	العدد	الودائع (٢)	العدد	الودائع (٢)
١ ـ مصارف أجنبيّة عربيّة وغير عربيّة	١٩	١٦٤٨	١٩	١٥٠٣	١٩	١٧٥٥	١٩	١٨٢٤	١٩	٢٠٨٥
٢ ـ مصارف لبنانيّة يملك الأجانب معظم رأسمالها (أجانب وعرب)	١٤	٥٦٤	١٥	٥٧٨	١٥	٧١٧	١٥	٧٩٠	١٥	١٠٣٩
٣ ـ مصارف لبنانيّة أخرى	٥٥	٨٨٣	٥٤	٥٣٩	٣٨	٦٦١	٣٨	٧٥٢	٣٨	٩٣٠
المجموع	**٨٨**	**٣٠٩٥**	**٨٨**	**٢٦٢٠**	**٧٢**	**٣١٣٣**	**٧٢**	**٣٣٦٦**	**٧٢**	**٤٠٥٤**

(١) في ٣١ كانون الأول

(٢) بملايين الليرات اللبنانيّة

تُستنتج من هذا الجدول المعطيات التالية:

ـ انخفض عدد المصارف العاملة في لبنان من ٨٨ مصرفًا عام ١٩٦٦ إلى ٧٢ مصرفًا عام ١٩٦٨.

ـ إن عدد المصارف الأجنبيّة بقي ثابتًا خلال هذه الفترة على ١٧ مصرفًا (بينها ستة مصارف عربيّة) إذ لم يطاولها أي تدبير لوضع اليد أو التصفية أو الاندماج. وقد زادت ودائع هذه المصارف بمقدار ٤٣٧ مليونًا أي بنسبة ٢٦٫٥٪ بالرغم من الانخفاض الظرفي الذي أصاب ودائعها إثر حرب الأيام الستّة وأدّى إلى هروب ١٣٦ مليون ليرة منها، معظمه خرج من البلد أو اكتنز في البيوت. وتمثّل حصّة هذه الفئة من مجموع الودائع ٥٢٪ تقريبًا.

ـ أما الفئة الثانية أي المصارف اللبنانيّة التي يملك العرب والأجانب معظم رأسمالها فقد بلغ عددها ١٥ بزيادة مصرف واحد عنه في ١٩٦٦، وهي تمثّل ٢٥٪ من حصّة الودائع في السوق.

ـ تبقى الفئة الثالثة، أي المصارف اللبنانيّة، التي تناقص عددها من ٥٥ مصرفًا عام ١٩٦٦ إلى ٣٨ مصرفًا عام ١٩٧٠، نتيجة وضع اليد والتصفية الذاتيّة والاندماج، أما ودائعها فلم تزد إلاّ قليلاً عام ١٩٧٠ إذ أصبحت ٩٣٠ مليون ليرة بعد أن كانت ٨٨٣ مليونًا في نهاية ١٩٦٦ وكانت قد انخفضت إلى ٥٣٩ مليونًا عام ١٩٦٧.

خلاصة القول إن المصارف الأجنبيّة والعربيّة ـ فروعًا وشركات مساهمة لبنانيّة ـ كانت تسيطر في تلك الفترة على النشاط المصرفي إذ استحوذت على ٧٧٪ من الودائع. كما ان عددًا قليلاً منها لا يتجاوز العشرة كان في الطليعة ويسيطر على ٥٠٪ من الودائع مقابل عدد وفير من المصارف الصغرى التي لا تتجاوز ودائع كل منها عشرة ملايين ليرة.

ويلخّص تقرير الجمعيّة عن عام ١٩٧٠ وضع تمركز الودائع في القطاع المصرفي إذ يلاحظ «ان أكثر من ٥٠٪ من المصارف لديها أقل من ١٠٪ من مجموع الودائع وأكثر بقليل من ١٠٪ من المصارف لديها أكثر من ٥٠٪ من الودائع».

ثانيًا ـ العهد الذهبي الأول للقطاع المصرفي ١٩٧١ ـ ١٩٧٤

خلال هذه الفترة التي أعقبت عمليّة تنقية القطاع المصرفي، عرف هذا القطاع طفرة استثنائيّة، إذ بالرغم من بقاء عدد المصارف ثابتًا خلال هذه الفترة، تضاعف عدد موظفي القطاع، وارتفع مجموع الميزانيّة المجمّعة للمصارف بنسبة ٢٢٦٪ بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٤. كما أن البلد شهد استقرارًا نقديًا وتعزيزًا لقيمة الليرة اللبنانيّة، بحيث بلغت ازاء الدولار الأميركي حدود سعرها الرسمي الأصلي. و لم يتعرّض أي مصرف لأيّ هزّة خلال هذه الفترة.

وقد ترافق هذا التطوّر الإيجابي في القطاع المصرفي اللبناني مع ارتفاع أسعار البترول غداة حرب تشرين عام ١٩٧٣ وبروز بيروت كمركز مالي ومصرفي إقليمي، مما حمل العديد من المصارف الأجنبيّة على التمركز فيها عن طريق شراء بعض المصارف الصغيرة القائمة، أو عن طريق فتح مكاتب تمثيل، فكان منها بعض المصارف الأميركيّة الكبرى، وبعض المصارف الأوروبيّة، حتى الروس واليابانيون كانوا في عداد مَن جذبتهم السوق اللبنانيّة في تلك الفترة.

ارتفع عدد مكاتب تمثيل المصارف الأجنبيّة إلى ٦٨ مكتبًا، في مطلع سنة ١٩٧٥، وكانت تمثّل كبرى المؤسّسات المصرفيّة والماليّة في أسواق المال العالميّة. فإذا أضفنا مكاتب التمثيل إلى المصارف الأجنبيّة العاملة في لبنان، لوجدنا تنوّعًا كبيرًا في الجنسيّات، حيث غدت معظم الدول ممثّلة في السوق اللبنانيّة، مما أعطى هذه السوق امتدادًا واسعًا إلى مختلف أقطار العالم.

في هذه الفترة أيضًا، ونظرًا للفوائض المحققة في ميزان المدفوعات، وبالتالي لتحسّن احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبيّة، عمدت الدولة إلى تدعيم الاحتياطي الذهبي لديها مستفيدة من إمكانيّة شراء الذهب بالسعر الرسمي الذي كان محدّدًا بـ ٣٥ دولارًا للأونصة. وقد شكل الاحتياطي الذهبي المكوّن خلال هذه الفترة الذخيرة الأساسيّة التي دعمت قيمة الليرة اللبنانيّة طوال مسيرة الجلجلة التي سلكتها اعتبارًا من اندلاع الفتنة في مطلع ١٩٧٥ حتى مطلع التسعينات. وبقيت هذه الذخيرة سالمة حتى الآن، بحيث لم

تنقص منها أونصة واحدة، وذلك بفضل القانون رقم ٨٦/٤٢ تاريخ ٨٦/٦/٢٤ الذي صوّت عليه مجلس النوّاب، وجمّد بموجبه الاحتياطي الذهبي، وجعله غير قابل للتحرك إلاّ بنصّ تشريعي، وكان ذلك في أحلك أيام الأزمة.

كذلك عرفت هذه الفترة منذ مطلعها باكورة تنظيم علاقات المصارف بمستخدميها، إذ جرى خلالها التوقيع على أول عقد جماعي بين الجمعيّة واتحاد نقابات موظفي المصارف. وقد أقرّت الجمعيّة العموميّة للمصارف المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٢ هذا العقد الذي أصبح ساري المفعول اعتبارًا من عام ١٩٧٢. إن هذا العقد الذي توصّل إليه الطرفان بعد مفاوضات شاقّة تخلّلتها إضرابات، كان العقد الجماعي الأول الذي يبرم في لبنان وفقًا لقانون العقود الجماعيّة الصادر في عام ١٩٦٤[١٠].

أخيرًا، فإن مركز الدراسات المصرفيّة أنشأ لديه حلقة عليا تُضاف إلى الحلقة الأولى التي أشرنا إليها آنفًا، والحلقة الجديدة معدّة لاستقبال الكادرات الوسطى والعليا العاملة في المصارف ولا سيّما حملة شهادة الإجازة.

بعد هذه المقدمة، لا بدّ من بعض التفصيل لإعطاء صورة واضحة عن تطوّر القطاع المصرفي خلال هذه الفترة.

١ ـ إقبال المصارف الأجنبيّة على القطاع المصرفي اللبناني

أدّى وقف الترخيص بمصارف جديدة إلى خلق فائض كبير في قيمة صافي موجودات المصارف العاملة، وبالنسبة الى المصارف اللبنانيّة، تجسّد فائض القيمة المذكور في ارتفاع قيمة أسهمها القابلة للتداول بحريّة كاملة.

أدى هذا الأمر إلى إجراء مبادلات عديدة على أسهم مصارف لبنانيّة بأسعار مجزية، لأنها انطوت على قيمة الرخصة، التي وصل تقديرها في بعض الأحيان إلى أكثر من عشرة ملايين ليرة لبنانيّة، أي إلى ما يقارب الخمسة ملايين دولار، إذ بلغ سعر الدولار في وقت من الأوقات خلال هذه الفترة حدود ٢٢٠ قرشًا.

بدأت طلائع هذه العمليّات بعد الفراغ من تنقية القطاع. و لم يكن بالإمكان الترخيص للمصارف الأجنبيّة بفتح فروع لها في لبنان، لأن القانون ٦٧/٢٨ أوقف منح الترخيص لمدّة خمس سنوات، جُدّدت فيما بعد لخمس سنوات أخرى، أي أن وقف الترخيص شمل الفترة قيد البحث بكاملها.

كانت المصارف الأجنبيّة تعمد إلى شراء مصارف لبنانيّة صغيرة أو تشتري أكثريّة الأسهم في هذه المصارف لتتمكّن من تغيير اسمها و السيطرة على إدارتها.

أما العوامل التي اجتذبت المصارف الأجنبيّة إلى لبنان فيمكن تلخيصها بما يلي:

ـ الاستقرار السياسي والأمني رغم بعض الحوادث بين الفلسطينيّين والقوى الأمنيّة اللبنانيّة قبل اندلاع الفتنة،

ـ الحريّة الاقتصاديّة بمعناها الواسع ولا سيّما حريّة المبادرة الفرديّة،

ـ حريّة القطع،

ـ السريّة المصرفيّة،

ـ الفوائض العربيّة بعد فورة البترول،

ـ مهارة اللبنانيّين كرجال أعمال وكمصرفيّين.

فإذا أضيفت هذه العوامل إلى الخصائص التي تميّز بها الوضع اللبناني خلال ربع قرن، أي منذ مطلع الخمسينات حتى اندلاع الفتنة، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

ـ نمو الدخل القومي بنسبة سنويّة وسطيّة بلغت حدود ٦٪،

ـ معدّل تضخّم ضئيل نسبيًّا لا يتجاوز ٣٪،

ـ استقرار مالي ونقدي تمثّل بفائض سنوي في الميزانيّة واستقرار في سعر صرف الليرة،

ـ فائض سنوي في ميزان المدفوعات يغطّي العجز التجاري ويفيض عنه،

ـ انفتاح كبير على العالم الخارجي قارب الانكشاف أمام الخارج،

ـ دخل فردي مرتفع بلغ متوسّطه السنوي حدود ١٨٠٠ دولار،

فإننا ندرك عندئذٍ الجاذبيّة التي كان يتمتّع بها لبنان وقطاعه المصرفي بالنسبة الى المصارف الكبرى في العالم.

ولعلّه من المفيد أن نذكّر بالعمليّات التي جرت على هذا القبيل منذ مطلع السبعينات:

ـ اشترى بنك كونتيننتال الأميركي حصّة أكثريّة من أسهم بنك الإنماء فأصبح اسمه Continental Development Bank.

ـ بنك نعيم تحوّل إلى فيرست ناشونال بنك اوف شيكاغو First National Bank of Chicago.

ـ تحوّل البنك البلجيكي اللبناني إلى الشركة العامة اللبنانيّة ـ الأوروبيّة المصرفيّة Société Générale Libano-Européenne de Banque.

ـ أصبح بنك يونيفرسال البنك المتّحد للبنان والباكستان.

ـ ارتفعت حصّة ملكيّة الأجانب في بنك الريف.

ـ انضمّ البنك اللبناني للتجارة الخارجيّة إلى الشركة التونسيّة للبنك.

ـ اشترى الكريدي سويس أكثريّة أسهم بنك كيروز وأصبح اسمه كريدي سويس (الشرق الأوسط) ش.م.ل.

ـ انضمّ بنك مورغان غارانتي إلى رأسمال بنك المشرق.

ـ اشترى بنك فيديلتي الأميركي حصّة الأكثريّة في بنك البحر المتوسّط.

ـ اشترى Bank of Credit and Commerce International وهو مسجّل في اللوكسمبورغ أكثريّة أسهم بنك الشرتوني.

ـ تحوّل اسم بنك الرابية إلى بنك كيميكال ش.م.ل. Chemical Bank (ME) S.A.L. جرّاء بيع مساهميه أكثريّة الأسهم إلى بنك كيميكال نيويورك.

ـ اشترى Toronto Dominion Bank أكثريّة الأسهم من بنك الأرز الذي أصبح يعمل تحت اسم المشتري مضافةً إليه عبارة (الشرق الأوسط) ش.م.ل.

ـ أقدم الكريدي كومرسيال دي فرانس (CCF) على شراء أكثريّة الأسهم في البنك اللبناني للمغتربين الذي تحوّل اسمه إلى اسم الشاري مع إضافة عبارة (الشرق الأوسط) ش.م.ل.

ـ بيع ليبرال بنك إلى مجموعة كويتيّة بالمشاركة مع الفرست ناسيونال سيتي بنك، وأصبح اسم البنك الجديد بنك لبنان والكويت ش.م.ل.

ـ بنك الأشغال التجاري باع معظم رأسماله إلى بنك بولوني، وأصبح اسمه نتيجة لعمليّة البيع Bank Handlowy for the Middle East S.A.L.

هذه المجموعة الكبيرة من المصارف الدوليّة، من جنسيّات مختلفة، أقبلت على دخول السوق اللبنانيّة خلال تلك الفترة الذهبيّة فأدخلت إلى البلد أموالاً جديدة، وكانت جميعها تعتبر أن بيروت هي بوّابة الشرق الأوسط، آملةً في أن تحقّق انطلاقًا منها جميع العمليّات المصرفيّة والماليّة التي تحتاج إليها في هذه المنطقة، لا سيّما بعد فورة أسعار البترول، وتوفّر الأموال الكثيرة في بلدان المنطقة.

وقد شهدت هذه الفترة دخول أول مصرف سوري تابع للقطاع العام في سوريا إلى القطاع المصرفي في لبنان، إذ اشترى المصرف التجاري السوري إحدى الرخص التابعة لقسم إدارة المصارف في بنك التسليف، وهي العائدة لبنك الاقتصاد العربي، وقد أُدرج المصرف الجديد على لائحة المصارف، ثم باشر أعماله فيما بعد تحت اسم البنك التجاري السوري اللبناني ش.م.ل. وكانت هذه الرخصة هي الوحيدة التي بيعت بين رخص المصارف الموضوع اليد عليها، ذلك ان جمعيّة المصارف كانت تمانع بيع هذه الرخص، وكانت الدولة تتجاوب معها في هذا المطلب، وقد أعطيت فيما بعد تعليمات إلى الهيئة المشرفة على قسم إدارة المصارف بالتوقّف عن التفرّغ عن المصارف الموضوعة بعهدتها.

٢ ـ تطوّر الودائع في القطاع ١٩٧١ ـ ١٩٧٤

يبيّن الجدول التالي تطوّر الودائع في القطاع المصرفي اللبناني (فيما عدا المطلوبات الخارجيّة، أي ودائع غير المقيمين والتزامات المصارف تجاه الخارج):

(بملايين الليرات اللبنانيّة)

١٩٧٠/١٢/٣١	١٩٧١/١٢/٣١	١٩٧٢/١٢/٣١	١٩٧٣/١٢/٣١	١٩٧٤/١٢/٣١
٣٤٢٠	٤٣٥٣	٥٣٤٤	٦٥٠٥	٨٢٢٠

فإذا أضيفت المطلوبات الخارجية إلى هذا الجدول، لتمثّل أرقامه تطوّر موارد المصارف وليس ودائعها فقط، يصبح الجدول كما يلي[١١]:

(بملايين الليرات اللبنانيّة)

١٩٧٠/١٢/٣١	١٩٧١/١٢/٣١	١٩٧٢/١٢/٣١	١٩٧٣/١٢/٣١	١٩٧٤/١٢/٣١
٤٣٢٩	٥٤٠٥	٦٥١٨	٨٠٢٤	١٠٢٤٧

إن أرقام الجدولين تبيّن بوضوح كلّي ازدهار القطاع المصرفي اللبناني خلال العهد الذهبي، إذ كانت موارد هذا القطاع، تقفز بين سنة وأخرى، بمعدل يقارب ٢٥٪ وسطيًّا بحيث بلغت زيادة الودائع في نهاية عام ١٩٧٤ حوالي ٢٤٠٪ مقارنةً بودائع ١٩٧٠/١٢/٣١. ويلاحظ تقرير جمعيّة مصارف لبنان لعام ١٩٧٤ إن وتيرة تدفق النقد إلى المصارف العاملة في لبنان خلال هذه الفترة قُدّرت بـ ١٢٠ مليون ليرة لبنانية شهريًّا.

إن هذا التطوّر المتسارع في موارد المصارف أدّى إلى ظهور بوادر تضخّم في الاقتصاد اللبناني، مما حمل مصرف لبنان على اتّخاذ مبادرات لتبريد الاقتصاد، وقد تبلورت هذه التدابير برفع معدّل الحسم، وزيادة الاحتياطي الإلزامي وفرض سقوف للتسليف.

إلاّ أن هذه المبادرات لم توْتِ ثمارها، إذ بقيت موارد المصارف على ازدياد، لا سيّما مواردها بالعملة المحليّة، ذلك أن هذه المبادرات تزامنت مع فترة تعزيز استثنائي لقيمة الليرة اللبنانيّة، ما اضطرّ مصرف لبنان إلى شراء فائض الدولارات المعروضة في السوق، وطرح ليرات لبنانيّة مقابلها، مما زاد في سيولة المصارف وأدى بالتالي إلى ارتفاع احتياطيّاتها النقديّة، وتعقيم مبالغ طائلة من العملة الوطنيّة لم يكن بإمكان المصارف استعمالها في السوق، لعدم توفّر أوجه هذا الاستعمال بسبب تحديد سقوف التسليف، وهبوط معدّل الفائدة بين المصارف إلى الصفر وعدم توفّر سندات خزينة.

وكانت المصارف قد لجأت منذ عام ١٩٧٢ إلى سياسة الإقراض الخارجي بالليرة اللبنانيّة وتمّت في سياق هذا التوجّه أربع عمليّات:

- استدانت الجزائر مبالغ بالليرة اللبنانيّة من بعض المصارف العاملة في لبنان.
- ساهم ١٥ مصرفًا في الاكتتاب بسندات دين أصدرها مصرف هندي اسمه «ستيت بنك اوف انديا» بقيمة ١٥ مليون ل.ل.

- أصدر البنك الدولي للإنماء والتعمير سندات بقيمة ٧٥ مليون ليرة لبنانيّة اكتتب بها ٣٣ مصرفًا.
- وأخيرًا، أصدرت مصانع رينو، بمبادرة من بنك عوده، سندات بمبلغ ٥٠ مليون ليرة لبنانيّة اكتتبت المصارف العاملة في لبنان بمعظمها.

في الواقع، أثارت عمليّات الإقراض الدوليّة بالليرة اللبنانيّة نقاشًا حادًّا حول مزايا ومحاذير مثل هذا التوجّه، بالنسبة إلى النقد اللبناني والسوق الماليّة في لبنان، فيما اعتبرها البعض النواة الأولى لأدوات السوق الماليّة، التي كانت معقد آمال اللبنانيّين.

أما الدولة اللبنانيّة، فبقيت صامدة أمام مطالبة المصارف لها بإصدار سندات خزينة، لاستيعاب الفائض النقدي المتوفّر لديها، واستخدام هذه الأموال في بعض المشاريع التنمويّة. واكتفت الدولة بمتابعة إصداراتها الخجولة التي كانت المصارف تسارع إلى الاكتتاب بها. وأذكر في هذا المجال قولاً للرئيس سليمان فرنجيّة، عندما ذهبنا إليه كجمعيّة مصارف نراجع في الموضوع، فكان جوابه لنا أن المثل العامي يقول «على قد بساطك مد رجليك»، وان الدولة ليست بصدد التوسّع وإصدار سندات خزينة وتمويل مشاريع لا تعتبرها ذات أولويّة، فهي تنفق بقدر حاجتها المحدّدة في الموازنة السنويّة.

لذا حاولت المصارف خلال هذه الفترة إتّباع سياسة تخفيض الفوائد على الودائع، و لم يكن بلوغ ذلك متوفرًا إلاّ بأحد أسلوبين:

أ- الاتفاق بين المصارف: وقد رعت الجمعيّة اتفاقًا بين المصارف يحدّد الحدّ الأقصى للفائدة على الودائع بالليرة اللبنانيّة، و لم يُعطِ هذا الاتفاق الذي تجدّد مرارًا أيّ نتيجة، لعدم وجود الرقيب الصالح على التطبيق ولعدم إمكانية فرض عقوبات في حال المخالفة.

ب- أما الأسلوب الآخر، فكان يمكن أن يتمّ عبر السلطة النقديّة التي يخوّلها قانون النقد والتسليف تحديد الحد الأقصى للفائدة على الودائع، كما يخوّلها فرض عقوبات على المصارف المخالفة لتعليماتها وقراراتها بموجب المادتين ٢٠٨ و٢٠٩ من قانون النقد والتسليف. وقد استصدر مصرف لبنان مرسومًا لتنظيم هذه الصلاحيّة، إلاّ أن المصارف كانت تعاكس هذا الاتجاه، وتعتبره تدخّلاً في صلاحيّاتها، وتحديدًا لحريّة ممارسة الصناعة المصرفيّة. وعلى ذلك، بقيت هذه الآليّة دون تطبيق، وهي لا تزال معطّلة حتى اليوم.

ولا بدّ من كلمة حق تقال هنا تنويهًا بحكمة مصرف لبنان الذي طالما اعتبر أن سعر الفائدة تحدّده عوامل السوق وأن التدخل في تحديده، ولو فتح القانون مجالاً له، يكون على سبيل أكره الحلال.

٣- بعض المعالم البارزة لهذه الفترة

أ- تعديل قانون النقد والتسليف في ١٩٧٣

منذ مطلع ١٩٧٢ أخذت جمعيّة المصارف تعدّ وتسعى لتعديل بعض مواد قانون النقد

والتسليف، بما يسمح بتوسيع نطاق عمل المصارف ويثبّت دور الجمعيّة الاستشاري في بعض الأمور المتعلّقة بممارسة المهنة.

وقد حضّرت اللّجنة القانونيّة (التي كانت برئاستي آنذاك) في مجلس الجمعيّة تعديلات النصوص المقترحة، كما كانت الجمعيّة تراها. ثمّ تكرّس التعديل في المرسوم رقم ٦١٠٢ تاريخ ١٩٧٣/١٠/٥ الذي وضع الأحكام الواردة في مشروع القانون موضع التنفيذ. وهي تشمل بالأخص ما يلي:

- السماح لمصرف لبنان بأن يمنح المصارف قروضًا لمدة سنة قابلة للتجديد على أن تكون هذه القروض مكفولة بسندات تجاريّة لا تتجاوز مدّة استحقاقها ثلاث سنوات، وأن يكون موضوعها تمويلاً زراعيًّا أو صناعيًّا أو تعهّدات أشغال عامة أو تصدير منتجات لبنانيّة.

- السماح لمصرف لبنان بأن يحسم أو يقبل رهنًا عن قروض سندات حكوميّة أو سندات مصدرة بكفالة الحكومة لا يتجاوز استحقاقها خمس سنوات (وقد كانت قبلاً لتسعين يومًا).

- قبول السندات الحكوميّة أو السندات المكفولة من قبل الحكومة كجزء من الاحتياطي الإلزامي، وفقًا لما يحدّده مصرف لبنان.

- عُدّلت المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف التي تتعلّق بالحدّ الأقصى للقروض التي يمكن منحها لأعضاء مجلس الإدارة لدى أي مصرف على شكل وسّع مداها وجعلها أكثر مرونة في التطبيق.

- كما عُدّلت المادة ١٥٣ من القانون نفسه، وهي التي تحدّد الحد الأقصى للتوظيفات الثابتة ولمساهمات المصرف، بما جعلها تساوي مجموع الأموال الخاصّة للمصرف، على أن تشمل أيضًا الاعتمادات الممنوحة بموجب المادة ١٥٢.

وقد جاءت المادة ١٧٤ الجديدة من القانون تنصّ على ما يلي:

«للمصرف المركزي بعد استطلاع رأي جمعيّة مصارف لبنان أن يضع التنظيمات العامة الضروريّة لتأمين علاقة المصارف بمودعيها وعملائها.»

هذا النص كرّس الدور الاستشاري لجمعيّة المصارف. وقد مارسته الجمعيّة بعد ذلك بكفاءة ومسؤوليّة بشهادة مصرف لبنان نفسه.

ب- إنشاء المنطقة المصرفيّة الحرّة

رأينا في ما سبق كيف أن جميع العاملين على تنمية السوق الماليّة في لبنان، كانوا يحاولون تلمّس إمكانيّات تحقيق هذا الحلم الكبير، عن طريق إصدار التشريعات وإنشاء الأجهزة وتنويع الأدوات.

ولاحظ المعنيّون أن اجتذاب الودائع الأجنبيّة إلى لبنان من غير المقيمين يواجه بعض

العقبات، التي لا بدّ من إزالتها لتشجيع غير المقيمين في بلاد الاغتراب اللبناني، أو لحمل الأجانب أنفسهم، على إيداع أموالهم لدى المصارف العاملة في لبنان، وقد أصبحت تشمل جميع الجنسيّات تقريبًا. فأعدّت لجنة الدراسات المصرفيّة المنبثقة عن مجلس الجمعيّة مشروعًا يرمي إلى إعفاء الودائع بالعملة الأجنبيّة من الضريبة على الفائدة ومن رسم ضمان الودائع، وهي كانت معفاة أصلاً من موجب الاحتياطي الإلزامي.

إلاّ أن المشروع لم يثمر لأنه ميّز العملة الأجنبيّة عن العملة اللبنانيّة من حيث المعاملة. وسنرى كيف تطوّر في أذهان المسؤولين الى أن صدر في عام ١٩٧٥ قانون يسمح للحكومة بأن تعفي من بعض الأعباء ودائع غير المقيمين لدى المصارف، وسنتناوله بالتفصيل في حينه، ذلك أن تطبيق هذا القانون لم يصبح نافذًا إلاّ عندما أصدرت الحكومة المرسوم رقم ٢٩ تاريخ ١٩٧٧/٢/٥ وأحدثت بموجبه المنطقة المصرفيّة الحرة في المصارف.

ج- تأسيس المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي

كان تأسيس مثل هذا المصرف يُعتبر من الإنجازات الرئيسيّة التي من شأنها تنمية الصناعة والسياحة في البلد والإسهام في تحقيق أولويّات الاقتصاد الوطني، ومنها:

- تخفيض العجز المتمادي في الميزان التجاري
- تشجيع قيام المؤسّسات الصناعيّة والسياحيّة التي تنمّي الدخل القومي
- إيجاد فرص عمل في هذه المؤسّسات لمواجهة النمو السكاني المتزايد
- إيجاد توظيف ملائم للرساميل.

وعند صدور القانون الخاص بإنشاء هذا المصرف على شكل شركة مختلطة، تردّدت المصارف في المساهمة برأسماله قبل أن يتعزّز دور القطاع الخاص في إدارته وأن يتمّ تعديل نظامه لتحسين شروط أدائه. وقد اشترطت المصارف أن يتولّى رئاسته رجل تثق المصارف بقدرته وكفاءته، ورشّحت لذلك الدكتور سليم الحص، الذي كان في حينه رئيسًا للجنة الرقابة على المصارف، والذي كان قد اكتسب ثقة رجال المصارف بممارسته المتميّزة لسلطة الرقابة، وهكذا كان. عندها أقدمت المصارف، وكان ذلك عام ١٩٧٣، على الاكتتاب بنسبة ٤٩٪ من رأس المال، محتفظةً لأربع سنوات بحقّها في أن تبيع مساهمتها للخزينة بسعر إصدارها زائد ٣٪. وكانت الدولة ترغب أصلاً في الاحتفاظ بنسبة ٥١٪ من رأسمال المصرف.

د- المشاركة في تأسيس اتحاد المصارف العربيّة

بمبادرة من الجامعة العربيّة، عُقدت ندوة مصرفيّة في بيروت في تشرين الثاني من عام ١٩٧٢، صدرت عنها توصية بإنشاء اتحاد المصارف العربيّة.

ولما كانت جمعيّة المصارف معنيّة بالموضوع، فقد كلّفت لجنة كنت أحد أعضائها إلى جانب الزملاء الأستاذ أنور الخليل والدكتور نعمان الأزهري والدكتور هشام البساط،

وشاركت هذه اللجنة في أعمال تأسيس الاتحاد الذي يرمي إلى دعم الروابط وتوثيق أواصر التعاون بين المصارف العربيّة.

لقد تمّ بالفعل تأسيس الاتحاد، ووقع الاختيار على بيروت مركزًا رئيسيًّا له، كما انتُخب رئيس جمعيّة المصارف في حينه الشيخ جوزيف جعجع رئيسًا له لمدّة ثلاث سنوات. وانضمّت أكثريّة المصارف اللبنانيّة إلى عضويّة الاتحاد وفقًا لمعايير العضويّة التي تضمّنها نظامه الأساسي.

٤ ـ هل أصبحت بيروت مركزًا ماليًّا عشيّة المحنة؟

هذا السؤال بعينه كان مطروحًا في الأوساط الماليّة عشيّة اندلاع الفتنة أي حتى مطلع عام ١٩٧٥، وذلك لأسباب وظروف كثيرة نذكر منها بإيجاز ما يلي:

ـ كان الحجم النقدي للبنان يفوق حجمه الاقتصادي، بمعنى أن مجموع ميزانيّات المصارف كان يفوق حجم الناتج المحلي الاجمالي، إذ بلغ ١١٠٪ من هذا الناتج مقابل ٤٠٪ في فرنسا و٥٤٪ في الولايات المتّحدة، وهي ظاهرة تميّز بها لبنان ولم يسبقه إليها سوى سويسرا حيث بلغت النسبة ١٢٠٪.

هذا ما جعل لبنان يفتّش عن مجال توظيف لأمواله خارج حدود بلاده. وكان حجم التوظيفات الخارجيّة للقطاع المصرفي اللبناني قد ناهز ٤٥٪ من مجمل توظيفات المصارف، بينما لا يتجاوز هذا المعدّل ١٠٪ في البلدان المتقدّمة جدًّا كالولايات المتحدة واليابان وألمانيا.

ـ كان الانشغال الرئيسي للأوساط الماليّة العالميّة، ولا سيّما الأوروبيّة منها، في تلك الفترة، هو البحث عن تدوير الرساميل (recyclage des capitaux)، ذلك أن أسعار البترول التي تضاعفت أربع مرّات عقب حرب تشرين ١٩٧٣ قلبت الموازين السائدة حتى ذلك الوقت، إذ تحوّلت الدول المنتجة للنفط إلى دول تفيض بالرساميل المتدفّقة عليها، بينما تحوّلت موازين المدفوعات للدول المستهلكة للنفط إلى عجوزات كبيرة تحتاج إلى الرساميل لتحقيق التوازن في تدفّقاتها النقديّة. وكانت المشكلة تقوم على كيفيّة تأمين تدوير الرساميل الفائضة لتحويلها نحو الاقتصادات العاجزة[١٢]. وكان البعض في لبنان يفكّر كيف يمكن الاستفادة من هذه الفرصة السانحة للعب دور ما في المنطقة، وقد انعقدت في هذا السبيل ندوة ماليّة للاقتصاديّين الفرانكوفونيّين في جامعة القدّيس يوسف، حول موضوع تدوير الرساميل، وكنّا على هامش هذه الندوة نفتّش عن دور للسوق اللبنانيّة.

ـ واقع الحال أن لبنان، رغم توقه الى لعب دور ما كمركز مالي إقليمي أو دولي، لم يكن قد تأهّل بشكل كافٍ لتأدية مثل هذا الدور، ذلك ان قطاعه المصرفي، رغم نموّه المتسارع، كان كبيرًا بالنسبة الى حجم البلد، لكنه كان متواضعًا بالمقاييس العالميّة. إذ ان مجموع ميزانيّات المصارف فيه لم يكن يتجاوز الأربعة مليارات دولار[١٣] بينما كان يبلغ في سويسرا

مثلاً ٤٥ مليارًا وفي فرنسا ١٤٠ مليارًا. ولكن، هل كانت سوق بيروت مؤهّلة لاجتذاب المزيد من الموارد المصرفيّة؟ وهل كانت تملك الأجهزة والأدوات التي تتيح لها أن تلعب دور الوسيط المالي وأن تستفيد من كتلة الرساميل الضخمة المتدفّقة على دول الخليج؟

هذا الموضوع بالذات، كان محور ندوة خاصة نظّمتها جمعيّة المصارف ودعت إليها اقتصاديّين عالميّين في مجال الأسواق الماليّة وصناعة الوساطة الماليّة. انعقدت الندوة في فندق البريستول على مدى يومين متتاليين وخرجت باستنتاجات مفادها أن لبنان يمكن أن يتأهّل لدور الوسيط المالي الإقليمي أو الدولي شرط أن يتجهّز بالمؤسّسات وأن يخلق الأدوات التي من دونها لا يمكن أن تقوم السوق[١٤].

قبل اندلاع الفتنة في لبنان، تأسّست مصارف مشتركة وفقًا لقانون مصارف الأعمال والتسليف المتوسّط والطويل الأجل، ومنها، على سبيل المثال، إنفيبنك، بمبادرة من بنك عوده وبمشاركة فرنسيّة، بلجيكيّة ويابانيّة، وبنك الاتحاد بمشاركة أميركيّة، أوروبيّة ويابانيّة، بمبادرة من مجموعة جفينور. كما تمّ تأسيس بعض الشركات الماليّة بمشاركة رساميل أجنبيّة.

على أيّ حال، ما أن انتهى لبنان من استشراف دوره المالي في المنطقة والعالم، حتى وقعت الفتنة التي خطّط لها مَن كان يريد لهذا البلد دورًا آخر غير الدور الذي كان يفتّش هو عنه. ولعلّ المستقبل المشرق الذي كان ينتظر لبنان على الصعد الماليّة والاقتصاديّة أحد الأسباب الكامنة وراء الفتنة.

القِسمُ الثاني

المصَارِفُ في مُواجَهَة المِحنَة

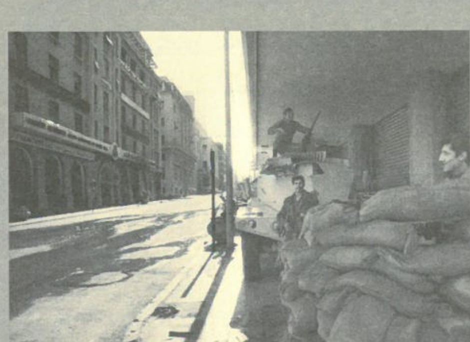
عانت المصارف اللبنانيّة صعوبات كثيرة للتأقلم مع الظروف المستجدّة للحرب اللبنانيّة التي امتدّت طوال خمسة عشر عامًا، قضت على البشر والحجر وشلّت قدرات الدولة وتسبّبت بعجز كبير في الموازنة وبتدهور خطير في سعر الليرة اللبنانيّة، لا سيّما خلال المرحلة الثانية من المحنة التي ابتدأت مع الاحتلال الإسرائيلي لبيروت ثم مرّت بمحطّات كانت كل منها أشدّ مأساويّة من الأخرى، من حرب الجبل إلى حرب بيروت انتهاءً بحرب التحرير وحرب الإلغاء حتى جاء اتفاق الطائف يفرض وقف الحرب واستئناف الحياة السياسيّة في البلد على أساس الوفاق الوطني والعيش المشترك.

وقد تعايشت المصارف اللبنانيّة مع كل ذلك دون أن تحدث أزمات مصرفيّة ذات شأن، إلاّ أن المشاكل كانت تتراكم داخل القطاع ثم ما لبثت أن انفجرت في أواخر العقد التاسع مع توقّف ثلاثة عشر مصرفًا عن الدفع.

يعالج هذا القسم الثاني مجمل هذه التطوّرات في ثلاثة فصول حسب التسلسل التاريخي للأحداث مقسّمة على ثلاث مراحل لكلٍّ منها ظروفها وخصوصيّاتها.



شارع المصارف: من حيويّة النشاط في مناخ السلم إلى الفراغ المميت في أجواء الحرب.





القِطَاع المَصْرِفي أثناء حرْب السَّنتَين

اندلعت الفتنة في لبنان، عندما حدث تحرّك عمّالي وشعبي، لدعم الصيّادين في مدينة صيدا، احتجاجًا على إنشاء شركة بروتيين Protéine، وهي شركة مساهمة أنشئت لتتعاطى صيد الأسماك في المياه اللبنانيّة. وقد أعتبر الصيّادون أن نشاط هذه الشركة سوف يضرّ بمصالحهم ويحرمهم لقمة عيشهم. فتصدّى الجيش اللبناني لهذا التحرّك لتهدئة الأوضاع، وكان على رأس المتظاهرين نائب صيدا المرحوم معروف سعد، الذي أُصيب برصاص أدّى فيما بعد إلى وفاته يوم ١٦ آذار ١٩٧٥. وكان المرحوم سعد زعيمًا شعبيًّا محبوبًا من الجماهير.

وكانت سبقت هذا الحادث المؤلم اصطدامات بين الجيش اللبناني وبعض الفصائل الفلسطينيّة في عام ١٩٧٣ استلزمت مداخلات عربيّة لإيقافها. وبقي الجوّ متوتّرًا بعدها، بين السلطة اللبنانيّة والفلسطينيّين ومن يؤيّدهم من أحزاب الحركة الوطنيّة.

وفي ١٣ نيسان ١٩٧٥، وقعت حوادث بين الفلسطينيّين وحزب الكتائب اللبنانيّة في منطقة عين الرمانة حيث سقط عدد من القتلى من الجانبين. وكانت «حادثة البوسطة» المشؤومة بمثابة الشرارة التي أيقظت الفتنة الكامنة في النفوس، فصارت تحدث بين فترة وأخرى جولات عنف، تتنقل بين منطقة وأخرى، بين الفلسطينيّين وحلفائهم من أحزاب الحركة الوطنيّة، وبين الأحزاب المسيحيّة التي كانت قد استعدّت للقتال، ولا سيّما حزبي الكتائب اللبنانيّة والوطنيّين الأحرار، و لم يكن بالإمكان زجّ الجيش اللبناني في هذه المعارك، حرصًا على وحدته، وخوفًا من انقسامه، كما حصل فيما بعد.

لسنا هنا في مجال سرد قصّة الفتنة التي دامت قرابة السنتين حتى سمّيت حرب السنتين أو الحرب اللبنانيّة ـ الفلسطينيّة، والتي لم تنتهِ إلاّ بتدخل عسكري سوري جاء بعد خطاب

شهير للرئيس حافظ الأسد ألقاه في ٢٠ تموز ١٩٧٦ وأعلن فيه استعداده للتدخّل عسكريًا في لبنان لوقف الحرب والتهجير.

جرى خلال هذه الحرب، وفي ظروف مأساويّة، انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة هو الرئيس الياس سركيس، وقد تمّ الانتخاب في أحد فنادق العاصمة، قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس سليمان فرنجيّه، الذي حرص على إكمال ولايته، رغم اضطراره إلى مغادرة القصر الجمهوري واللجوء إلى بلدة الزوق في كسروان ثم إلى الكفور في فتوح كسروان. وقد سلّم الرئيس فرنجيّه الأمانة للرئيس المنتخب حسب الأصول في موعدها المحدّد دستوريًا.

كانت باكورة أعمال الرئيس سركيس بعد تولّيه السلطة السعي إلى وضع حدّ للحرب اللبنانيّة ـ الفلسطينيّة على أرض لبنان. فكانت مبادرات عربيّة، تجسّدت في انعقاد قمّة سداسيّة في الرياض في ١٧ و١٨ تشرين الأول ١٩٧٦، تبعتها على الفور قمّة موسّعة في القاهرة في ٢٦ منه، تقرّر بنتيجتها استحداث قوّات الردع العربيّة بإمرة الرئيس اللبناني وبقيادة ضابط كبير من الجيش اللبناني، وكانت أكثريّة هذه القوّات مؤلّفة من قوّات سوريّة، وقد مدّت انتشارها إلى العاصمة بيروت حيث كانت تدور أهم المعارك، فتمكّنت من وضع حدٍ لها.

أدّت حرب السنتين إلى تدمير معظم مباني الوسط التجاري لبيروت، حيث تتواجد المراكز الرئيسيّة للمصارف، وحيث ينحصر النشاط المالي والتجاري. فاضطرّت المصارف إلى نقل مراكزها إلى خارج الوسط في الأحياء السكنيّة وأطراف العاصمة، كما راحت تفتّش عن ملاجئ لها في الخارج لتلحق بزبائنها الذين اضطرّوا إلى الهجرة.

سنستعرض تباعًا أهم مظاهر ونتائج هذه الحرب المدمّرة على لبنان وعلى القطاع المصرفي، الذي فوجئ باندلاع الأحداث بعد أن كان يعدّ نفسه لمستقبل باهر كما بيّنا أعلاه.

١ ـ تطوّر الودائع ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

يبيّن الجدول التالي تطوّر الودائع لدى القطاع المصرفي اللبناني في نهاية كل من الأعوام ١٩٧٤، ١٩٧٥ و١٩٧٦ وتشمل هذه الأرقام ودائع الأفراد من مقيمين وغير مقيمين وبمختلف العملات محوّلة إلى ليرات لبنانيّة.

	١٩٧٤/١٢/٣١	١٩٧٥/١٢/٣١	١٩٧٦/١٢/٣١
مليون ل.ل.	٩١١٣	٩٢٠٤	٨٨٤٥

تبيّن هذه الأرقام ثباتًا نسبيًا لتطوّر موارد المصارف، اذ أنها لم تتراجع أكثر من ٣٪ خلال سنتي الحرب. أي أن تحويلات الأموال إلى الخارج لم تتجاوز خلال ٢٤ شهرًا ٣٠٠

مليون ليرة لبنانيّة. فهل يمكن أن نصدّق هذه الظاهرة التي تثبتها الأرقام في ظل توقّف العمل والإنتاج وفي وقت كانت المصارف تتبعثر وتتشتّت في الداخل والخارج؟

يفسّر تقرير جمعيّة المصارف عن عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ هذه الظاهرة فيقول: «إذا كانت أكثريّة المصارف قد شكت من تراجع كبير في الودائع، فإن بعض المصارف ـ وهي قليلة جدًّا ـ قد حقّقت زيادة في الودائع بلغت ٤٠٠ مليون ل.ل. وقد تجاوز تصدير النقود مئات الملايين من الليرات، لكن هذا التصدير قد عُوّض بقسم كبير منه بحركة معاكسة للنقود المستوردة في معظمها لأهداف سياسيّة».

وهذا يفسّر أن حرب لبنان، كانت حرب الآخرين في لبنان، وما يؤيّد ذلك أيضًا هذا الاستقرار النسبي لسعر الصرف، رغم غياب مصرف لبنان عن الساحة، وتسارع التحويلات إلى الخارج، في حين انقطعت موارد النقد الأجنبي من السياحة أو من النشاطات التقليديّة الأخرى.

بلغ سعر الدولار في سوق بيروت عند نهاية حرب السنتين ما يقارب ٣٠٦ قروش بعد أن كان قد وصل قبل اندلاع الفتنة إلى حدود ٢٢٠ قرشًا، أي ان تدنّي قيمة النقد اللبناني لم يتجاوز الـ ٣٠٪ خلال هذه الفترة، وإن هذا التدنّي المحدود جدًّا بالنسبة إلى الظروف المأساويّة المتمادية التي عرفها لبنان خلال حرب السنتين، يفسّر أيضًا ظاهرة الثبات النسبي لتطوّر أرقام الودائع ذلك ان قسمًا من هذه الودائع، يمثّل ودائع بالعملات الأجنبيّة محوّلة في الجدول إلى عملة لبنانيّة بالسعر الرائج عند نهاية كل عام.

والواقع ان تمويل الحرب في لبنان بتحويلات خارجيّة، لا سيّما تلك التي كانت ترد لصالح منظمة التحرير الفلسطينيّة، قد قام أثناء حرب السنتين بوظيفة الدعم لسعر صرف الليرة اللبنانيّة ولاحتياطي البلاد من القطع الأجنبي.

٢ ـ تبعثر المصارف وانتشارها في الداخل والخارج

لم يعد بإمكان المصارف أن تمارس أعمالها بشكل طبيعي في مراكزها الرئيسيّة الكائنة في الوسط التجاري، ولا سيّما في شارع المصارف. ذلك ان المعارك استغرقت قرابة الثمانية عشر شهرًا من حرب السنتين، حصلت أثناءها أعمال نهب وسلب لعدد كبير من المصارف القائمة في الوسط. فاضطرّت هذه الأخيرة إلى فتح مراكز موقّتة لها خارج الوسط التجاري في أحياء المنطقتين الشرقيّة والغربيّة من بيروت، ذلك ان الحرب قسّمت بيروت إلى منطقتين تفصل بينهما خطوط تماس غالبًا ما كان يتعذّر على المواطنين العاديّين اجتيازها.

بعض المصارف الأجنبيّة أقفل أبوابه ونقل فاعليّته الى خارج لبنان، وكان ذلك على الخصوص موقف المصارف الأميركيّة العاملة في لبنان، إذ كان عملاء هذه المصارف يضطرّون إلى مراجعة مراكزها في الخارج لسحب ودائعهم، أو إجراء ما يحتاجون إليه من عمليّات مصرفيّة.

أما المصارف الأوروبيّة والمصارف المختلطة، فقد اتّخذت لها مراكز موقّتة في الأحياء الداخليّة في كلا المنطقتين، لتكون قريبة من زبائنها ولإنقاذ سجلاتها وصناديقها وبعض تجهيزاتها.

وقد اختار بعض هذه المصارف، كما اختارت مصارف لبنانيّة صرفة، أن تنشئ لها فروعًا أو شركات مصرفيّة تابعة في بعض العواصم الأوروبيّة، لا سيّما في باريس، لتبقى على اتصال بكبار عملائها الذين نقلوا فعاليّاتهم إلى الخارج. وسنأتي لاحقًا على بحث الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج.

ونشير هنا إلى أن السابقة الوحيدة التي يمكن أن نسجّلها في هذا السياق، كان انتشار بنك انترا في الخارج، لا هربًا من الحرب، بل تقرّبًا من مراكز تواجد المغتربين، ورغبة في إثبات الحضور في المراكز الماليّة الرئيسيّة كباريس وجنيف وفرانكفورت ونيويورك وريو دي جانيرو وغيرها.

٣ ـ مبادرة استثنائيّة من مجلس الوزراء لدعم القطاع

في مواجهة الصعوبات التي تعرّضت لها بعض المصارف لمواجهة طلبات سحب الودائع أصلاً وفائدة، ولتسديد الالتزامات المترتّبة عليها في الداخل والخارج حفاظًا على مصداقيّتها، وإزاء ما كانت تعانيه المصارف في تحصيل تسليفاتها من زبائنها المدينين نظرًا لتردّي الأحوال، اتّخذ مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٥ قرارًا تاريخيًّا يقضي بمنح ضمانة الخزينة للسلفات الاستثنائيّة التي منحها مصرف لبنان أو يقرّر منحها للمصارف في نطاق المادة ١٠٢ من قانون النقد والتسليف.

وقد أدّى هذا القرار الاستثنائي إلى طمأنة المصارف وجمهور المتعاملين معها، وكان لا بدّ من تثبيته فيما بعد بموجب نصّ تشريعي، فكان المرسوم التشريعي رقم ١٠ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٤، والذي بقي ساري المفعول طوال فترة الحرب اللبنانيّة وحتى مطلع التسعينات.

٤ ـ بعض آثار حرب السنتين على النشاط المصرفي

تُلاحَظ أوّلاً ظاهرة ازدياد حجم النقد المتداول، ذلك ان إقفال المصارف في أيّام اشتداد المعارك كان يحمل عملاءها على سحب بعض الأموال النقديّة للاحتفاظ بها في المنازل. وقد أسفر ذلك عن ارتفاع حجم النقد المتداول من ١,٥ مليار في مطلع عام ١٩٧٥ إلى ٣,٢ مليارات في بداية عام ١٩٧٧. وأدّى هذا التكنيز الاضطراري إلى تدنّي السيولة بالليرة اللبنانيّة لدى القطاع المصرفي، إلاّ أنه لم يكن ذا أثر تضخّمي لأن فائض التداول كان معقّمًا و لم يكن يضغط على أسعار البضائع التي ارتفعت في السوق بسبب ندرتها وتعطّل سبل الاستيراد، وليس بسبب ارتفاع أرقام الكتلة النقديّة.

كما تُلاحَظ ثانيًا ظاهرة تراجع الموجودات الخارجيّة للمصارف. ويقدّر تقرير جمعيّة

المصارف تراجع هذه الموجودات بأسعار الصرف الثابتة ـ أي مع الأخذ بعين الاعتبار التدنّي الحاصل في سعر صرف الليرة اللبنانيّة بنسبة ٣٠٪ تقريبًا ـ بما يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون ليرة لبنانيّة، وهو نتيجة لتراجع حجم الودائع بالعملات الأجنبيّة بالرغم من التحويلات التي كانت ترد إلى المتحاربين.

يلاحظ في هذه الفترة أيضًا تراجع تسليفات المصارف. ولئن كانت الإحصاءات الرسميّة تدلّ بالعكس على ازدياد هذه التسليفات، فإن تفسير ذلك يكمن في أن تسليفات المصارف بقيت شبه مجمّدة أثناء الأحداث وقد أضيفت إليها الفوائد المتراكمة، وارتفعت نسبة الديون المعدومة أو المشكوك بتحصيلها، لا سيّما تلك الناتجة عن قيمة البضائع التي نُهبت من مرفأ بيروت أو من الوسط التجاري والتي كان أصحابها مدينين بها للمصارف. ولم يكن هنالك أي مجال لإعطاء تسليفات جديدة.

يضاف إلى هذه الملاحظات ان السوق في بيروت لم تعد واحدة بل أصبحت سوقين على الأقل، تتفاوت الأسعار فيهما بشكل كبير تبعًا لتوفّر بعض البضائع في إحداها دون الأخرى، ولعلّ ظاهرة وجود سعرين لصرف الليرة اللبنانيّة بين المنطقتين هي من أطرف ظواهر تلك الفترة، وتفسيرها يكمن في تباين قدرة كل من المنطقتين على توفير أوراق البنكنوت الأجنبي المطلوب بصورة خاصّة لتأمين حاجات المسافرين الهاربين من الحرب.

انقضت حرب السنتين و لم يتسنّ لجمعيّة المصارف أن تعقد جمعيّة عموميّة واحدة كما لم يكن بإمكان أعضاء المجلس أن يجتمعوا معًا للتداول في شؤون القطاع وشجونه لأن معظمهم غادر البلد إلى الخارج، وحتى الذين بقوا في بيروت لم يكن تلاقيهم بالأمر المتاح بسبب خطوط التماس وما يكتنف تجاوزها من مخاطر وصعوبات.

وهكذا، فإن أوّل جمعيّة عموميّة انعقدت بعد الأحداث كانت في ٢٣ حزيران ١٩٧٧ وقد أُعدّ لها تقرير واحد يشمل عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ معًا.

الإصلاح المصرفيّ رقم ٢ وتطوّر القطاع

بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٢

ما أن تمّ التوافق على ترتيب الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة في لبنان، بإشراف عربي، بموجب مقرّرات مؤتمري القمّة المنعقدين على التوالي في جدة والقاهرة في الفصل الأخير من عام ١٩٧٦، حتى انصرف الرئيس الياس سركيس إلى تأليف حكومة جديدة تحلّ محلّ الحكومة المستقيلة. وقد أدرك الرئيس بعد إجراء المشورة اللازمة انه ليس بالإمكان تأليف حكومة وفاق وطني تشترك فيها جميع الأطراف الممثّلة للتيّارات اللبنانيّة المتصارعة، فكان لا بدّ له من اختيار شخصيّة حياديّة لتولّي رئاسة الحكومة. فوقع اختياره على الدكتور سليم الحص، وهو رجل بعيد عن السياسة، مشهود له بالكفاءة والنزاهة والحكمة، كان قد تعرّف إليه جيّدًا أثناء تولّيه حاكميّة مصرف لبنان، إذ كان الدكتور الحص يتولّى في حينه رئاسة لجنة الرقابة على المصارف، فتعاون وإيّاه على تنقية القطاع المصرفي وإطلاق العهد الذهبي الأوّل لهذا القطاع. وهكذا تشكّلت الحكومة برئاسة الدكتور الحص وعضويّة وزراء تكنوقراطيّين، ما عدا الوزير الأستاذ فؤاد بطرس الذي كان مقرّبًا جدًّا من الرئيس سركيس، والذي ظلّ رفيق دربه خلال العهد بأكمله. أما وزارة المال فقد عُهد بها إلى الأستاذ فريد روفايل وهو مصرفي كبير كان يتولّى الإدارة العامّة للبنك اللبناني الفرنسي.

وهكذا تكوّن ثلاثيٌّ مصرفي مميّز، رئيسه حاكم مصرف لبنان سابقًا، يعاونه رئيس للحكومة كان رئيسًا للمصرف الوطني للإنماء بعد أن كان رئيسًا للجنة الرقابة على المصارف، ويكمّله وزير للمال هو من رجالات المصارف البارزين في البلد. وقد شكّل وجود هذا الثلاثي على رأس الحكم طمأنينة للمصارف وضمانًا لتفهّم مشاكلها والعمل على حلّها.

ليس هنا مجال التأريخ لهذه الحقبة من حياة لبنان السياسيّة والاقتصاديّة، إذ ينحصر بحثنا في تطوّر القطاع المصرفي خلال الفترة التي امتدّت منذ نهاية حرب السنتين في أواخر عام ١٩٧٦ حتى الاجتياح الإسرائيلي في عام ١٩٨٢، على امتداد ولاية الرئيس الياس سركيس. ولنبدأ أولاً باستعراض مسلسل الإصلاحات التي تناولت القطاع المصرفي إبّان هذه الفترة، ثم ننتقل للبحث في تطوّر أوضاع القطاع.

الإصلاح المصرفي رقم ٢

قبل أن نتعرّض للخطوات التشريعيّة الخاصّة بالقطاع المصرفي، لا بدّ من أن نذكر بعض الإصلاحات التي أقرّتها الحكومة الجديدة لمعالجة الأوضاع الاقتصاديّة، والتي تعني القطاع المصرفي من قريب أو بعيد.

بدأت الحكومة باستحداث المؤسّسة الوطنيّة لضمان التوظيفات الجديدة، بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ١٩٧٧/١/١٥. وترمي هذه المؤسّسة إلى ضمان التوظيفات الجديدة ذات الهدف الاستثماري، ضد الأضرار التي قد تتعرّض لها من جراء الحروب والاضطرابات وأعمال العنف، وذلك لقاء بدل سنوي لا يتجاوز ٢ بالألف من المبلغ المضمون. وتُعتبر جميع التزامات هذه المؤسّسة الجديدة مكفولة من قبل الدولة.

ثم عمدت الحكومة إلى استصدار المرسوم الاشتراعي رقم ٥ تاريخ ١٩٧٧/١/٣١، والذي أنشأت بموجبه مجلس الإنماء والاعمار، ليحلّ محلّ وزارة التصميم، وجعلت مهامه واسعة. وهو غير خاضع للأصول الإداريّة والمحاسبيّة المطبّقة في القطاع العام. ثم عيّنت لهذا المجلس رئيسًا متفرّغًا مشهودًا له بالكفاءة والعلم هو الدكتور محمد عطالله.

وقد نظّمت الحكومة شؤون الأسهم المفقودة أو المسروقة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٤١ تاريخ ١٩٧٧/٥/٢٦. ذلك ان الكثير من الأسهم لحامله تعرّضت للفقدان أو السرقة بفعل أعمال النهب والسرقة والزيف، وهي أسهم صادرة عن شركات لبنانيّة، فكان لا بدّ من حماية أصحاب الحقوق المالكين الحقيقيّين لهذه الأسهم.

كما أصدرت الحكومة مرسومًا اشتراعيًا خاصًّا رقمه ٤٧، وأحدثت بموجبه نظام صلح واق استثنائيًا يستفيد منه كل تاجر أُصيب بأضرار من جراء الأحداث، إذا كانت هذه الأضرار تمنعه من دفع ديونه المستحقّة. وفي حال الموافقة على منح الصلح الواقي، أتاح النص إمكانيّة تقسيط الدين على خمس سنوات بفائدة ٥٪.

١ - ضمان سلامة القطاع المصرفي

في مواجهة الظروف المأساويّة التي عرفها البلد خلال حرب السنتين، كان لا بدّ من أن تُمنح الحكومة صلاحيّات تشريعيّة استثنائيّة لتمكينها من معالجة مختلف الشؤون العامة لا سيّما الشؤون الطارئة. وكانت باكورة أعمالها إصدار المرسوم التشريعي رقم ١٠ الذي

ثبّت كفالة الحكومة للقروض الاستثنائيّة التي مُنحت للمصارف أو تمنح لها. وهو التدبير الذي أشرنا إليه آنفًا اتّخذه مجلس الوزراء في أواخر عام ١٩٧٥، فجاء المرسوم الاشتراعي لتكريسه تحت عنوان «تصديق تدابير متّخذة تتعلّق بضمان سلامة القطاع المصرفي». وقد أدّت هذه المبادرة إلى تأمين استقرار القطاع سنوات طويلة واستُخدمت مرارًا لطمأنة الناس ومحاربة الشائعات التي كانت تتناول بعض المصارف بين الفينة والأخرى طوال الأحداث المأساويّة التي عرفها لبنان حتى أواخر الثمانينات.

٢ - إيجاد المنطقة المصرفيّة الحرّة ضمن المصارف

في بحثنا حول تطوّر القطاع المصرفي خلال حرب السنتين، كنّا أشرنا إلى أنه في ١٩٧٥/٤/١، صدر قانون يمنح الحكومة حق إعفاء المودعين غير المقيمين بالعملات الأجنبيّة من بعض الضرائب والرسوم والموجبات، أي ما سمّي في حينه «إيجاد المنطقة المصرفيّة الحرّة ضمن المصارف». إلاّ أن هذا القانون، كان يحتاج، لكي يصبح نافذًا، إلى نظام خاص يصدر بموجب مرسوم يحدّد فئات المستفيدين من الإعفاء، فكان أن أصدرت الحكومة هذا المرسوم بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥ تحت رقم ٢٩.

إن الغاية الرئيسيّة التي توخّاها المشرّع أصلاً عند إصداره القانون عام ١٩٧٥، هي تشجيع غير المقيمين على إيداع أموال بالعملات الأجنبيّة لدى المصارف العاملة في لبنان، فأعفاهم من الضريبة على الفائدة كما أعفى المصارف من دفع البدلات المترتّبة على هذه الودائع للمؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع، وجعل هذه الودائع لا تدخل في نطاق احتساب الاحتياطي الإلزامي إذا ما فُرض يومًا مثل هذا الاحتياطي على الودائع بالعملات الأجنبيّة.

وللتثبّت من المعايير التي حدّدها النظام للتمييز بين المقيم وغير المقيم، أجاز النص لكل من رئيس لجنة الرقابة على المصارف وأعضائها، الإطّلاع على اسم صاحب الحساب، الذي يشترط عليه أن يكون قد رفع السريّة المصرفيّة تجاههم عند فتح الحساب، بتوقيعه على عقد فتح الحساب، علمًا بأن هؤلاء المراقبين يَخضعون هم أنفسهم للسريّة المصرفيّة بحكم القانون.

وكانت الفلسفة الأساسيّة وراء صدور هذا التشريع، هي تأمين شروط متساوية بين المصارف اللبنانيّة والمصارف العاملة في الخارج، لجهة معاملة المودعين، حيث كان هؤلاء لا يخضعون لأي عبء في تعاملهم مع المصارف في معظم الأسواق العالميّة.

٣ - تأسيس بنك الإسكان

أُنشىء بنك الإسكان بموجب قانون صُدّق بالمرسوم رقم ١٤ تاريخ ١٩٧٧/١/١٥ ثم عُدّل بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٧ تاريخ ١٩٧٧/٤/١١. وكان الهدف الذي يرمي إليه المشرّع من إحداث هذا البنك تقديم التسليفات اللازمة لشراء المنازل أو بنائها وكذلك

لترميمها وتحسينها، وكانت الحاجة ماسّة في البلد لنشاطات مثل هذا المصرف.

أُسّس المصرف برأسمال مقداره خمسون مليون ليرة، بلغت حصّة الدولة منه ٢٠٪، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ٣٠٪، والباقي للقطاع الخاص من مصارف ومؤسّسات وأفراد.

لم يكن الإقبال على الاكتتاب برأسمال المصرف كبيرًا، رغم الإعفاءات التي مُنحت، ولذلك نصّ نظامه على ان القسم غير المغطّى من رأسماله تغطّيه الدولة والصندوق الوطني مناصفةً بينهما.

لا شك في ان مصرف الإسكان سدّ فراغًا في الجهاز المصرفي اللبناني، وهو إن كان قد استفاد من بعض قروض الدولة لتمويل نفسه، فإنه لم يستطع اجتذاب الودائع لمدّة سنتين كما حدّدها له القانون، ولذلك بقيت فعاليّته محدودة. وهو لا يزال يشكو إلى اليوم من نقص الموارد.

٤ ـ إعادة فتح باب الترخيص وتنظيم تأسيس المصارف

جاء المرسوم الاشتراعي رقم ٧٧، ليفتح من جديد باب الترخيص للمصارف، بعد أن انقضت مهلة وقف الترخيص في ٩ أيّار ١٩٧٧. وقد رأت الحكومة أن النزيف الذي حصل في القطاع المصرفي خلال حرب السنتين، يمكن تعويضه بفتح الباب لمصارف جديدة، تدخل السوق المصرفيّة اللبنانيّة سواء اتّخذت هذه المصارف شكل شركة مساهمة لبنانيّة أو كانت فروعًا لمصارف أجنبيّة.

وقد مُنح حق الترخيص بالمصارف الجديدة لمصرف لبنان الذي يمارسه استنسابيًا بقدر ما يرى انه يخدم المصلحة العامة.

ميّز القانون الجديد بين المصارف التي كانت قائمة قبل ٩ أيّار ١٩٧٧ والمصارف التي سوف تنشأ بعد صدوره وفقًا لأحكامه إذ رفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف القائمة إلى ثلاثة ملايين ليرة لبنانيّة قابلة للزيادة بقرار من مصرف لبنان إلى خمسة ملايين، بينما جعل الحدّ الأدنى لرأسمال أي مصرف جديد يرخّص له وفقًا للقانون ١٥ مليون ليرة لبنانيّة، سواء أكان هذا المصرف شركة مساهمة لبنانيّة أو فرعًا لمصرف أجنبي. وقد أوجب القانون على المصارف الجديدة أن تودع سبعة ملايين وخمسمائة ألف ليرة لبنانيّة من أصل رأسمالها أمانة مجمّدة لدى الخزينة اللبنانيّة تبقى بدون فائدة ولا تعاد إلى أصحابها إلاّ عند تصفية المصرف. وقد اعتُبر هذا التدبير الأخير بديلاً لقيمة الرخصة، التي تكوّنت بحكم الواقع، خلال فترة المنع التي دامت أكثر من عشر سنوات، والتي تستفيد منها المصارف القائمة قبل ٩ أيّار ١٩٧٧.

بالإضافة إلى ذلك، اشترط القانون الجديد على المصارف الجديدة المؤسّسة على شكل شركات مساهمة لبنانيّة أن تكون جميع أسهمها إسميّة وأن يمتلك ٥٠٪ منها على الأقل لبنانيّون.

كما اشترط على جميع المصارف، القديم منها والجديد، أن تكوّن مالاً احتياطيًا باقتطاع ١٠٪ من أرباحها السنويّة الصافية.

وقد انتهز المشرّع فرصة إصدار القانون ليلغي بنصّ تشريعي جميع الرخص المصرفيّة الممنوحة سابقًا، والتي لم تُستخدم لتأسيس مصارف، وكذلك جميع الرخص التي كان يمكن إحياؤها بموجب القانون، والعائدة لبعض المصارف التي سبق أن خضعت لتصفية ذاتيّة أو تصفية عادية. كما اعتبر لاغية جميع الرخص الممنوحة سابقًا لمصارف وُضعت اليد عليها بموجب القانون ٦٧/٢٨، فيما عدا الرخص التي سبق أن تمّ التفرّغ عنها، وهي كما رأينا سابقًا، رخصة واحدة استفاد منها البنك التجاري السوري.

٥ ـ حماية موجودات المصارف وأصول تكوين المؤونات

تمّ ذلك بموجب أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣ تاريخ ١٩٧٧/٦/١٧.

فقد تضمّن هذا القانون أحكامًا استثنائيّة عامّة، تسمح بتكوين مؤونة لمواجهة خسائر الديون الناشئة قبل ١٩٧٧/١/١، كما تضمّن أحكامًا خاصّة بمؤونة الديون التي تكوّنها المصارف.

فيما يخصّ المصارف، يُعتبر هذا القانون حجر الزاوية في إنقاذ القطاع المصرفي، إذ سمح للمصارف بأن تقتطع من أرباحها الدفتريّة لعامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ مؤونة لمواجهة أخطار مختلفة في حدود مجموع أرباحها المكوّنة خلال هاتين السنتين. وتُستعمل هذه المؤونة لتغطية خسائر الديون المعقودة قبل ١٩٧٧/١/١، كما تُستعمل لتغطية التخفيضات التي ترتأي المصارف منحها لزبائنها على الفوائد المستحقّة عليهم عن عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦.

كما أجاز القانون الجديد للمصارف اعتبارًا من أعمال عام ١٩٧٧ تكوين مؤونة لمواجهة خسائر الديون المشكوك بتحصيلها قبل إعلان إفلاس المدين. ويعتبر الدين مشكوكًا بتحصيله بعد موافقة لجنة الرقابة على المصارف بناء لطلب المصرف الدائن. إن هذا التدبير يُعتبر تعديلاً جوهريًا للأصول المقرّرة في قانون ضريبة الدخل، إذ يسمح بتكوين المؤونة من أصل الأرباح الخاضعة للضريبة، وقبل اتّخاذ تدابير قضائيّة لتحصيل الدين أو إعلان إفلاس المدين.

هذه النصوص سمحت للمصارف باستعمال كامل أرباحها خلال سنوات المحنة من أجل تكوين المؤونات اللازمة لمواجهة الخسائر التي مُنيت بها من جراء تدهور أوضاع مدينيها، لا سيّما وأنه أُجيز فيما بعد، بل أصبح إلزاميًا على المصارف، أن تكوّن المؤونة بعملة الدين ذاتها. فأمكن بذلك تدارك خطر التضخّم النقدي وما نتج عنه من تدهور في قيمة النقد اللبناني، إذ أصبح بالإمكان تكوين المؤونة بعملة الدين نفسها، تضاف إليها الفوائد المحفوظة بالعملة نفسها أيضًا، وبذلك يمكن تفادي أثر تدهور العملة اللبنانيّة على قيمة الدين وفوائده.

٦ ـ تنظيم علاقات المصارف مع مدينيها

كان لا بدّ من تنظيم علاقات المصارف بمدينيها عن الديون القديمة وقد تصدّت الحكومة لهذا الموضوع، إذ أصدرت المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٠ تاريخ ١٩٧٧/١١/٢ الذي فرض منح تسهيلات لبعض المدينين، إذ سمح بتقسيط الدين القديم على أقساط نصف سنويّة تمتد حتى نهاية عام ١٩٨٢ بفائدة خمسة في المئة تركّب كل ثلاثة أشهر. وقد حدّد القانون المدينين الذين يمكنهم أن يستفيدوا من أحكامه، فوصفهم بأنهم «المدينون الذين أصيبوا بأضرار بالغة بسبب الأحداث والذين لا يمكنهم أن يسدّدوا ديونهم دون تصفية موجوداتهم التشغيليّة والذين يمكنهم تجديد نشاطاتهم لفائدة الاقتصاد الوطني، إذا ما مُددت آجال ديونهم وخُفّضت الفوائد عليها».

وقد أجاز القانون لمصرف لبنان منح المصارف تسليفات استثنائيّة، لتمكينها من مواجهة عمليّات التقسيط هذه، وكذلك القروض الجديدة التي يمكن للمصارف أن تمنحها للمقترض نفسه، لتمكينه من استعادة نشاطه والتوسّع فيه.

إن هذا القانون وُضع لمعالجة أوضاع المدينين الذين تعثّرت أحوالهم نتيجة لحرب السنتين. لكنّ المحنة اللبنانيّة لم تنتهِ بانتهاء حرب السنتين بل امتدّت مع الأسف إلى سنوات طويلة بعدها، فكان لا بدّ من معالجة أوضاع المدينين المعسرين بين الحين والآخر، ولمّا كنا بصدد الإصلاحات التي تمّت في عهد الرئيس سركيس، فلا بد من الاشارة هنا إلى القانون ٨١/٨ الذي صُدّق كمشروع قانون معجّل بتاريخ ١٩٨١/٤/٢ كما عدّلته اللجان المشتركة في مجلس النواب، وعنوانه «تقسيط ديون التجار المتضرّرين بسبب الأحداث».

يشمل هذا القانون كل مدين متضرّر بسبب الأحداث التي حصلت في لبنان اعتبارًا من ٢٦ شباط ١٩٧٥، ولم يستفد من أحكام المراسيم التشريعيّة الصادرة بهذا الخصوص في عام ١٩٧٧، وقد أصبح بسبب الضرر الذي لحق به في وضع لا يمكّنه من الإيفاء بديونه والتزاماته من مداخيل نشاطاته الاقتصاديّة، إلاّ بتقسيط ديونه وتخفيض فوائدها.

تقسّط الديون أصلاً وفائدةً على فترة لا تقلّ عن سنتين ولا تزيد عن سبع سنوات، مع بعض الاستثناءات التي تشمل المؤسّسات الصناعيّة والفندقيّة. وتبتّ بالتقسيط، آجالاً وشروطًا، لجانٌ لتقسيط الديون، نظّم القانون تكوينها وصلاحيّاتها، شرط أن يتقدّم المدين منها بطلب تقسيط ديونه خلال مهلة أربعة أشهر من تاريخ نشر القانون. وبما أن المشرّع كان يخشى، مرة أخرى، ألاّ تكون المحنة اللبنانيّة قد انتهت بعد، فلقد اعتبر أن كل مدين يصبح في المستقبل في حالة تنطبق عليها المواصفات الواردة في القانون، يمكنه أن يستفيد من أحكامه، وفي هذه الحالة تسري مدة الأربعة أشهر اعتبارًا من تاريخ وقوع الضرر.

والجدير ذكره هنا أن القانون ٨١/٨ يشمل ديون المصارف على زبائنها كما يشمل أيضًا ديون التجار بين بعضهم البعض[١٥]. لكنّ المصارف اعتبرت أنها المعنيّة الأولى به، فواكبت أعمال التحضير للتشريع الجديد، كي لا يأتي ضارًا بمصالحها، وأصرّت على أن

يكون لمصرف لبنان صلاحيّة إعطاء تسهيلات للمصارف لمدّة توازي مهل التقسيط بغية تمويل السندات المحرّرة إنفاذًا للقانون.

٧ ـ تعديل بعض الأحكام المتعلّقة بالمصارف الموضوعة اليد عليها

عندما نظّم القانون ٦٧/٢٨ موضوع وضع اليد وأناط إدارة المصارف الموضوعة اليد عليها بقسم إدارة المصارف لدى مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، قام هذا الأخير بتسديد جميع الودائع والحقوق المترتّبة لأصحابها من أصل السلفة التي مُنحت له بكفالة الخزينة. لكنّ مسؤوليّة تسديد هذه السلفة جعلها القانون على عاتق مؤسّسة ضمان الودائع المستحدثة. وقد قامت المؤسّسة بهذا الموجب فيما بعد وسدّدت السلفة وفقًا لما نصّ عليه القانون.

لذلك كان من العدل والإنصاف، أن تؤول إلى هذه المؤسّسة، جميع موجودات هذه المصارف الموضوعة اليد عليها، باعتبار انها سدّدت عنها كامل التزاماتها. فجاء المرسوم رقم ١٦٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧ ليصدّق مشروع قانون معجّل ينصّ على «انه تنتقل حكمًا إلى المؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع ملكيّة جميع الموجودات والحقوق العائدة للمصارف الموضوعة اليد عليها».

وتأكيدًا لزوال شخصيّة هذه المصارف بشكل نهائي، نصّ على أنه لم يعد لها أي كيان قانوني، ولا يمكن بالتالي التفرّغ عنها، أو استثمارها، بل يجب توحيد محاسبتها وضمّها إلى محاسبة المؤسّسة.

وقد كلّف القانون بأعمال تصفية هذه الموجودات، هيئة جديدة سمّاها هيئة تصفية المصارف، وهي هيئة ثلاثيّة تتشكّل من الأعضاء أنفسهم الذين كانوا يؤلّفون هيئة إدارة قسم إدارة المصارف بمن فيهم ممثّل عن الدولة يعيَّن بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء[١٦]. هذه الهيئة التي لا تزال تعمل حتى اليوم تنتهي مهمّتها بانتهاء أعمال التصفية أو بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الماليّة.

كذلك تضمّن التشريع الجديد إنشاء محكمة خاصّة بهيئة واحدة أو أكثر، يتفرّغ أعضاؤها للنظر في الدعاوى القائمة أو التي ستقام، والتي تكون فريقًا فيها المصارف الموضوعة اليد عليها أو هيئة تصفية هذه المصارف.

لا تزال هذه المحكمة تعمل حتى اليوم وقد بتّت بنزاعات كثيرة، وهي تمثّل سابقة فريدة في تاريخ القضاء اللبناني.

٨ ـ تطوير السوق الماليّة في لبنان واعتبار ديون المصارف تجاريّة لناحية الفائدة

كان خاتمة عهد الرئيس سركيس فيما يتعلّق بالتشريع المصرفي، صدور القانون المنفّذ

بالمرسوم رقم ٥٤٣٩ تاريخ ١٩٨٢/٩/٢٠، والذي تضمّن إعفاء شهادات الإيداع التي تصدرها المصارف من الضريبة، وقد أخضع للسرّ المصرفي المؤسّسات الماليّة المسجّلة على لائحة المؤسّسات الماليّة لدى مصرف لبنان، كما جعل التزامات هذه المؤسّسات بالعملات الأجنبيّة لغير المقيمين، معفاة من ضريبة الدخل المفروضة على الفوائد، أسوة بما هو مطبّق على المصارف في نظام المنطقة المصرفيّة الحرّة.

ولقد جاء القانون بنصّ جديد وطريف، كانت تنتظره المصارف منذ زمن بعيد، إذ اعتبر القروض التي تمنحها المصارف أو المؤسّسات الماليّة المسجّلة قروضًا تجاريّة في ما يخصّ معدّل الفائدة، وحسم بذلك جدلاً كانت تواجهه المصارف لدى ملاحقة مدينيها أمام المحاكم، إذ غالبًا ما كان المدين الملاحق يدّعي بأنه غير تاجر.

تطوّر الوضع المصرفي ١٩٧٧ - ١٩٨٢

يمكن وصف الوضع المصرفي خلال هذه الفترة بأنه كان متقلّبًا تبعًا لتقلّبات الوضع الأمني في البلد، بحيث تزداد الودائع في فترات الهدوء بينما تكون سياسة التسليف متحفظة بانتظار استقرار الهدوء، وتتّجه معظمها لتمويل عمليّات قصيرة الأجل أو عمليّات مضاربة.

وهكذا ازدادت ودائع المصارف بنسبة كبيرة عام ١٩٧٧، وهو عام الإصلاحات النقديّة والمصرفيّة وقد اتّسم بالهدوء إجمالاً، فارتفعت بنسبة ٤٣٪.

يصف تقرير جمعيّة المصارف عن عام ١٩٧٧ هذا الوضع المستجدّ، فيقول «في سنة ١٩٧٧، كان الحدث البارز الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ النقدي اللبناني هو زيادة الودائع المصرفيّة بأكثر من ٣ ٥٠٠ مليون ليرة لبنانيّة، وهي زيادة كبيرة جدًّا خاصة إذا ما قورنت بالزيادة الحاصلة في سنة ١٩٧٤ التي كانت سنة التوسّع الكبير والتي لم تتجاوز ١ ٧٢٥ مليون ل.ل.».

إن طفرة الودائع التي برزت في عام ١٩٧٧ بعد جمود نسبي طال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، وبالرغم من تراجع النشاط الاقتصادي الذي بلغ ٥٠٪ مقارنة بعام ١٩٧٤، أثارت فضول المحلّلين الاقتصاديّين. فمن أين أتت هذه الزيادة؟

بعضها أتى من الأموال النقديّة التي كان بعض الزبائن قد سحبها من المصارف لاكتنازها في بيوتهم تحسّبًا للوضع الأمني ولاضطرار المصارف إلى إغلاق أبوابها عند احتدام القتال، وقد أعاد هؤلاء الزبائن المبالغ المكتنزة لإيداعها في حساباتهم الجارية لدى المصارف. لكنّ هذا المصدر لا يفسّر أكثر من عشرة في المئة من زيادة الودائع، فمن أين أتت التسعون في المئة الباقية، وهي في معظمها تمثلت بزيادة في الودائع لأجل وبالنقود الأجنبيّة؟

يقول تقرير جمعيّة المصارف لعام ١٩٧٧ بهذا الصدد ما يلي:

«تفسير هذه الزيادة بأنها نتيجة التضخّم، قول غامض وقليل الإقناع.

«كذلك لا يمكن تفسير ذلك بأنه ناجم عن زيادة في الادّخار المتكوّن في لبنان. ففي جو انخفاض النشاط الاقتصادي إلى مستوى ٥٠ بالمائة منه عمّا قبل الحرب، يُستبعد أيضًا إرجاع الزيادة إلى مصدر الادّخار المحلّي.

«كذلك لا يمكن أيضًا، إعادة الزيادة في الموارد المصرفيّة إلى الزيادة في كتلة الأجور الناجمة عن الزيادات مقابل غلاء المعيشة. فنتائج هذا العنصر وتأثيره كانت طفيفة.

«وباستبعاد كل هذه المصادر أو إهمالها، لا يبقى سوى المصدر الخارجي. فالرساميل الجديدة لم تولد في لبنان. إنما أتت من الخارج. لكن **يبدو أساسيًّا الإشارة إلى أن هذه الرساميل هي رساميل لبنانيّين**.

«ضمن هذا المصدر الخارجي العام، يمكن ملاحظة أوّلاً الرساميل العائدة: رساميل العائلات الميسورة التي غادرت لبنان مع أموالها خلال الأحداث والتي أعادت عند عودتها إلى البلد قسمًا من الأموال التي أخرجتها. وفي غياب الإحصاءات الخاصّة بذلك، لا يبدو ممكنًا إجراء تقدير رقمي وحسابي لهذه المبالغ.

«يلي ذلك، وبصورة خاصّة الدفق الجديد: وهو دفق نشأ عبر الرساميل التي حوّلتها اليد العاملة اللبنانيّة التي تعرّضت للبطالة في لبنان فهاجرت بحثًا عن العمل. وأخذت تحوّل قسمًا من مداخيلها فور قبضها. هنا يكمن المصدر الأساسي للرساميل الجديدة، المودعة في مصارف لبنان. رساميل يبعث بها العمّال والحرفيّون والمهندسون والمقاولون، الأطبّاء والمحامون. وكل الاختصاصيّين الآخرين.

«إن معظم اللبنانيّين المهاجرين يعملون في البلاد العربيّة الغنيّة. أي في المنطقة التي تعيش في عزّ النشاط الاقتصادي، وحيث التصنيع المسرّع يعرّضها لمعدّلات تضخّم جد مرتفعة تفترض أجورًا وتعويضات ومصادر ربح أخرى مرتفعة أيضًا.

«ويلاحظ أن هذا المصدر للرساميل الجديدة، المتدفّقة على لبنان لن ينضب قبل وقت طويل.

«من جهة أولى، لأن ثروة البلاد العربيّة النفطيّة في تزايد مستمر، وأن تجهيزها يتطلّب وقتًا يفرضه اتّباعها لنمو التقنيّة العالميّة، وأن هذا التجهيز لا ينشد فقط الإنتاج الصناعي بل أيضًا التحسين الدائم في مستوى المعيشة.

«ومن جهة ثانية، لأن اللبناني، الذي ينتمي إلى بلد قليل المساحة كثيف السكان، يبحث دائمًا عن الثروة خارج لبنان، حيث يمارس نشاطات مطلوبة ويجد تقديرًا وضيافة يعتزّ بهما لكنه يبقى مرتبطًا ومتمسّكًا بالعودة إليه».

لم يكن بالإمكان أن توظّف هذه الوفرة من الأموال في الداخل في مشاريع استثماريّة، لأن الحذر كان سيّد الموقف لدى المصارف ولدى زبائنها. ولم تكن السلطات قد بدأت باستخدام سندات الخزينة كوسيلة لامتصاص الفائض النقدي بل كانت لا تزال تعتمد السندات كمورد لتمويل الخزينة فحسب، فكانت الإصدارات خجولة وبفائدة معتدلة جدًّا لا تتجاوز الثلاثة في المئة.

في مثل هذه الحالات يحصل ضغط على سوق القطع، إذ يتّجه الناس إلى شراء العملات الأجنبيّة، لا سيّما ان الفائدة على الدولار كانت أعلى من الفائدة على العملة اللبنانيّة، فكان مصرف لبنان يتدخّل في سوق القطع لتنظيم سعر الصرف، وتحقيق بعض الاستقرار فيه. وقد أمكنه تحقيق ذلك دون صعوبات تُذكر.

أما في عام ١٩٧٨، فقد تبدّلت الصورة. فبينما بقيت التدفّقات النقديّة مستمرّة خلال النصف الأول منه، مما شجّع المصارف على زيادة تسليفاتها بنسبة ٣٠٪ ذهب معظمها للقطاع العقاري، انخفضت وتيرة ازدياد الودائع في النصف الثاني من العام، وبالتالي انخفضت معها التسليفات إلى ١٦٪.

منذ مطلع عام ١٩٧٩، اشتدّت الضغوط على الليرة اللبنانيّة بفعل المضاربين، فقد استمرّت ظاهرة ارتفاع السيولة لدى القطاع المصرفي، وكان ازدياد النقد يتأتّى من مصدرين أحدهما عجز الموازنة، وثانيهما، ولعلّه الأهم، هو ارتفاع نمط التسليفات المصرفيّة وتوجّهها نحو تمويل المضاربات العقاريّة والمضاربات على الليرة اللبنانيّة، فكان لا بدّ للسلطات النقديّة من أن تتّخذ بعض التدابير، تناول بعضها عمليّات القطع واتّجه البعض الآخر نحو الحدّ من التسليفات.

١ ـ تنظيم عمليّات القطع

كان الفرق كبيرًا بين معدّلات الفائدة المدفوعة على الدولار وتلك التي تُدفع على الودائع أو على التسليفات بالليرة اللبنانيّة، وقد اتّجه المضاربون إلى الاستدانة بالليرة اللبنانيّة بفائدة لا تزيد عن سبعة في المئة لشراء الدولار وإيداعه بفائدة تصل إلى ١١٪. هذه العمليّات التي غالبًا ما كانت تأخذ صيغة المقايضة «السواب»، كانت تضغط على سعر صرف الليرة اللبنانيّة، إذ ارتفع سعر الدولار خلال أيّام من ٣٠٠ قرش إلى ٣٢٥ قرشًا، فاعتُبر ذلك مؤشّرًا على خطر التدهور المحدق بعملتنا الوطنيّة. ولذلك اتّخذ مصرف لبنان بعض التدابير التي رآها ضروريّة لمعالجة الوضع، وهي خمسة:

ـ رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على الودائع بالليرة اللبنانيّة من ٥٪ إلى ١٠٪ في نيسان ١٩٧٩ ثم إلى ١٥٪ في نهاية تشرين الثاني.

ـ فرض احتياطي إلزامي جديد على عمليّات التسليف بالليرة اللبنانيّة بضمانة عملات أجنبيّة، إذ أوجب مصرف لبنان تكوين احتياطي إلزامي بمعدّل ١٥٪ عن كل وديعة بالعملة الأجنبيّة معطاة كضمانة لقرض بالعملة اللبنانيّة، بالإضافة إلى احتياطي آخر بنسبة ٤٠٪ على كل قرض بالليرة اللبنانيّة مقابل إيداع ضمانة بالعملة الأجنبيّة.

تُستثنى من هذه الأحكام السلفات الممنوحة من قبل المصارف إلى عملائها لشراء العملات الأجنبيّة المعدّة لعمليّات التجارة الخارجيّة.

ـ تحديد سقف لمراكز القطع الصافية المدينة العائدة للمصارف، بحيث لا تتعدّى ضعف

رأسمالها المحرّر، وقد اعتُبر ان هذا التدبير يكفي لصيانة رساميل المصارف المحرّرة إلزاميًا بالليرة اللبنانيّة، دون أن يمكّنها من المشاركة في عمليّات المضاربة ضد الليرة اللبنانيّة. ثم خُفّض هذا السقف مجدّدًا إلى حدود نصف رأس المال عام ١٩٨١، مما أثار ضجّة لدى المصارف إذ اعتبرت أن هذا التخفيض يضعف حماية رساميلها.

ـ تحديد عمليّات التسليف لغير المقيمين بالليرات اللبنانيّة، حيث لا يجوز أن تتعدّى رأسمال المصرف المحرّر، وشرط أن ترتبط بعمليّات تجارة خارجيّة.

ـ وأخيرًا حظّر مصرف لبنان منح القروض بالعملة اللبنانيّة بكفالة مصارف غير مقيمة، إلاّ إذا ثبت أنها مُنحت لحاجات توظيفات أو أعمال تجاريّة في لبنان.

٢ ـ سقوف التسليفات المصرفيّة

لم تعتبر السلطات النقديّة ان زيادة الاحتياطي الإلزامي على الودائع المصرفيّة تكفي لتعقيم السيولة الفائضة، التي تتسبّب بالضغط على سعر صرف الليرة.

لذلك، ولما كانت التسليفات المصرفيّة تُعتبر سببًا رئيسيًّا في زيادة السيولة، على قاعدة ان التسليف يخلق الودائع، فقد لجأت السلطات إلى اتّخاذ تدابير جذريّة ترمي إلى الحد المباشر من التسليف. وتبلورت هذه التدابير في التعميم رقم ٢٣٦ تاريخ ١٩٧٩/٦/٨، علمًا أنها كانت تُستعمل للمرّة الأولى في لبنان، وهي تسمّى سياسة ضبط سقوف التسليف (Politique de l'encadrement du crédit).

خلاصة هذه التدابير، أنه يُسمح للمصارف خلال عام ١٩٧٩ بزيادة حجم تسليفاتها بالعملة اللبنانيّة بنسبة ٢٠٪ عمّا كانته في نهاية ١٩٧٨، وفي حال تجاوز الحدود القصوى المقرّرة، يودع المصرف المخالف لدى مصرف لبنان ٥٠٪ من مبلغ التجاوز كاحتياطي إلزامي دون فائدة.

أثارت هذه التدابير اعتراضات حادة لدى المصارف، فعمدت جمعيّة المصارف إلى مراجعة مصرف لبنان، فتجاوب هذا الأخير معها، وأصدر تعميمًا آخر يحمل الرقم ٢٤٣ تاريخ ١٩٧٩/٧/٢٧ أدخل فيه بعض الليونة على تدابيره.

وفي عام ١٩٨٠، أُلغيت هذه التدابير، نتيجة لتدنّي السيولة لدى المصارف، وبقي الحظر مفروضًا فقط على التسليفات التي تموّل المضاربات العقاريّة.

٣ ـ استعمال سندات الخزينة كسلاح نقدي

حتى عام ١٩٧٩ لم يكن هناك تنسيق بين السياسة النقديّة والسياسة الماليّة في لبنان، إذ كانت إصدارات سندات الخزينة تتم في حدود حاجات الخزينة، وبالمعدّل الأدنى للفائدة، تخفيفًا من الأعباء.

ولما تراكمت الضغوط على سعر صرف الليرة اللبنانيّة بفعل زيادة السيولة بأيدي المصارف وعملائها، واستكمالاً للتدابير المتّخذة في مجال تنظيم سوق القطع وتحديد سقوف التسليف، بدأت الخزينة، بالتنسيق مع مصرف لبنان، باستعمال سلاح سندات الخزينة لامتصاص الفائض النقدي، ورفعت من معدّلات الفائدة المطبقة على هذه السندات لترويج اقتنائها، فكانت الخطوة الأولى في مسيرة طويلة، ربما تكون قد حمّلت الخزينة أعباء ثقيلة، في سبيل الدفاع عن سعر الصرف.

وقد تطوّر معدّل الفائدة على سندات الخزينة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢ كما يلي:

١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
٪٢,٦٠	٪٣,١٩	٪٧,٧٤	٪١٤	٪١٥

أحدثت هذه التدابير بمجموعها مفاعيل إيجابيّة، إذ زادت الودائع المصرفيّة خلال عام ١٩٧٩ بنسبة ٢٨٪، وحافظ سعر صرف الدولار على ثبات نسبي، فتراوح بين ٣٢٥ و٣٥٠ قرشًا. أما التسليفات بالعملة اللبنانيّة فقد زادت بنسبة ٣٠٪ رغم سياسة ضبط سقوف التسليف التي انتهجتها السلطات النقديّة، وبالرغم من ارتفاع الفائدة على الليرة اللبنانيّة التي بلغت حدود ١١ - ١٢٪، مما حمل الجمعيّة على تحديد سعر للفائدة الفضلى Prime Rate بمعدّل ١١٪ في ١٠/٣/١٩٨٠. وكانت هذه هي المرّة الأولى التي تلجأ فيها جمعيّة المصارف إلى مثل هذا التدبير الذي، وإن لم يكن إلزاميًّا، يُعتبر بمثابة اتفاق شرف بين أهل المهنة. وقد استمرّت جمعيّة المصارف في تحديد الفائدة الفضلى تبعًا لتطوّر أسعار الفائدة في السوق حتى بلغ معدّل الفائدة الفضلى ١٥٪ في النصف الثاني من عام ١٩٨١.

٤ - إيجابيّات المرحلة وسلبيّاتها

أ- ازدياد عدد المصارف

نتيجة فتح باب الترخيص بمصارف جديدة، الذي تقرّر في المرسوم الاشتراعي رقم ٧٧ لعام ١٩٧٧، زاد عدد المصارف العاملة في لبنان ١٢ مصرفًا جديدًا بحيث أصبح مجموعها ٩٢ في نهاية عام ١٩٨٢ موزعة على الشكل التالي:

مصارف لبنانيّة صرفة	٤٤
مصارف لبنانيّة ذات أكثريّة أجنبيّة أو عربيّة	٢٥
فروع مصارف أجنبيّة أو عربيّة	١٨
مصارف تسليف متوسّط وطويل	٥
المجموع	**٩٢**

وقد أدّى تأسيس المصارف الجديدة، وكذلك بعض الزيادات الحاصلة على رساميل المصارف القائمة، إلى ازدياد الأموال الخاصّة للمصارف العاملة في لبنان. ففي عام ١٩٨٢ وهو عام الاجتياح الإسرائيلي، زادت هذه الأموال بنسبة ٢٩,٦٪ إذ بلغت ٢١٦٢ مليون ل.ل.

ولم تكن المصارف اللبنانيّة مرتاحة لظاهرة الإقبال على تأسيس المصارف الجديدة، حرصًا منها على الاحتفاظ بحصّتها في السوق Part de marché، فكانت تحثّ السلطات النقديّة على التدقيق في الرخص الجديدة، فلا تمنحها إلاّ في ضوء حاجات السوق، على أن تشجّع في المقابل قيام المصارف المتخصّصة. وقد تجاوب مصرف لبنان مع رغبات جمعيّة المصارف بالتشدّد في منح التراخيص الجديدة، بأن رفع الحد الأدنى لرأس مال أي مصرف تجاري جديد فجعله ٣٠ مليونًا في عام ١٩٨٠ و٥٠ مليونًا في عام ١٩٨١ ثم ٧٥ مليونًا فيما بعد.

وبموازاة ازدياد عدد المصارف، سجّلت هذه المرحلة تراجعًا في عدد مكاتب تمثيل المصارف الأجنبيّة التي انخفضت من ٦٠ مكتبًا في العام ١٩٧٥ إلى ٤١ مكتبًا في نهاية سنة ١٩٨٢.

ب- توسّع انتشار المصارف اللبنانيّة في الخارج

بعد أن أنجزت المصارف اللبنانيّة تركيز فروعها في العاصمة، وخرجت من شارع المصارف والوسط التجاري لتنتشر في الأحياء والضواحي سعيًا وراء زبائنها، راحت تبحث في الخارج عن نقاط تمركز جديدة على شكل فروع أو شركات شقيقة أو شركات تابعة أو مكاتب تمثيل، لتكون قريبة من زبائنها الذين انتشروا في عواصم العالم، هربًا من نار الحرب وسعيًا لفتح أبواب رزق جديدة، لا سيّما وان آفاقًا واسعة كانت قد فُتحت أمام رجال الأعمال اللبنانيّين، نتيجة الارتفاع الكبير لإمكانيّات دول الخليج النفطيّة، ونظرًا للحاجات الإنمائيّة في هذه الدول، ولرواج علاقاتها التجاريّة مع الدول الغربيّة.

وهكذا تواجد في فرنسا وحدها ١٦ مصرفًا لبنانيًّا جديدًا، وفي سويسرا خمسة، وفي لندن ستة، وفي بلجيكا اثنان، وتوسّع الانتشار حتى الولايات المتحدة حيث فتح بنك عوده مصرفًا شقيقًا.

أما الانتشار في البلدان العربيّة، فنذكر منه ثلاثة مصارف في كل من مصر والأردن والشارقة، واثنين في كل من أبو ظبي ودبي، وواحد في كل من جدة والدوحة ورأس الخيمة ومسقط.

كما امتدّ الانتشار أيضًا إلى ساحل العاج والتوغو في أفريقيا وإلى قبرص وهنغاريا.

كل ذلك حصل أثناء الفورة الاقتصاديّة التي انطلقت مع ارتفاع أسعار النفط. إلاّ أن بوادر الأزمة الاقتصاديّة ما لبثت أن بدأت تظهر منذ العام ١٩٨٣، وتبلورت في أشكال

التراجع المتمادي في حركة الأعمال، حتى رأينا الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج يتراجع بفعل الإندماج أو الإغلاق الطوعي أو الإفلاس. وقد امتدّ هذا التراجع حتى مطلع التسعينات.

ج- نتائج الاجتياح الإسرائيلي على القطاع المصرفي

أدّت عمليّة الاجتياح التي بدأت في ٦ حزيران ١٩٨٢، وامتدّت حتى أطراف بيروت أولاً، ثم شملت بيروت بأكملها في أيلول من العام نفسه، إلى فوضى كبيرة في القطاع المصرفي، إذ عُزل المركز الرئيسي لمصرف لبنان لفترة من الوقت، وشُلّت أعمال غرفة المقاصّة في بيروت واضطرّت بعض المصارف إلى إقفال بعض مراكزها وفروعها ونقل محاسبتها إلى فروع آمنة لتتمكّن من خدمة زبائنها.

وقد أدّى الاجتياح إلى هرب ودائع غير المقيمين، إذ هبطت إلى حدود ٥,٥٪ من مجموع الودائع في نهاية عام ١٩٨٢، كما سبّب أيضًا انخفاض نسبة الودائع بالعملات الأجنبيّة إلى مجموع الودائع حتى وصلت إلى ٢٩٪ في نهاية عام ١٩٨٢، بعد أن كانت تمثل ٤٥٪ في نهاية عام ١٩٨١.

استتبع ذلك حكمًا تراجعًا كبيرًا في موجودات المصارف الخارجيّة، وكانت هذه الموجودات قد تضاعفت أربع مرات بين ١٩٧٧ و١٩٨١ حيث جاوزت العشرين مليار ل.ل. فتدنّت في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ إلى ١٤ مليارًا.

وقد تسبّب الاجتياح في تدهور كبير لسعر صرف الليرة، إذ بلغ سعر الدولار الأميركي حدود ٥٣٠ قرشًا عند حدوث الاجتياح في حزيران، ثم عاد إلى ٣٩٠ قرشًا في نهاية عام ١٩٨٢ بعد أن جرت الانتخابات الرئاسيّة.

في أثناء الاجتياح حصلت المحاولة الأولى لاختراق السريّة المصرفيّة في لبنان، وهي كما نعلم إحدى الركائز الأساسيّة للنظام المصرفي اللبناني. دخلت المخابرات الإسرائيليّة بعض الفروع المصرفيّة في مدينة صيدا وطلبت إلى المسؤولين فيها كشف سجلاتها للاطّلاع على حسابات تتعلّق بالفلسطينيّين.

وما أن علمت جمعيّة المصارف بالأمر حتى بادرت إلى الاتصال بالقصر الجمهوري لإطلاعه وطلب تدخّله. وصدف أن كان في القصر موفد الرئيس الأميركي السيد فيليب حبيب الذي بادر بطلب من الرئيس سركيس إلى الاتصال بدوائر الرئاسة في واشنطن لوقف ما كان يُعتبر ماسًّا بإحدى ركائز النظام المصرفي في لبنان، فكان أن توقّفت المحاولة ومرّ القطوع بسلام.

د- زيادة عجز الموازنة وارتفاع الدين العام

شحّت موارد الدولة نتيجة الحرب الأهليّة وتسلّط الميليشيات على المرافىء، وجبايتها

الأموال والرسوم لحسابها، مما زاد في عجز الموازنة. ذلك ان الموارد كانت تشحّ بينما بقيت النفقات على حالها، إن لم تكن قد زادت بازدياد أعباء الدولة. وقد وصل الدين العام في نهاية ١٩٨٢ إلى ١٤,٦٢ مليار ل.ل. من أصلها ١٢,٢٨ سندات خزينة، كما بلغت خدمة هذا الدين ٨٨٥ مليون ل.ل. أي ضعفي الموارد الجمركيّة لعام ١٩٨٢.

كان الرئيس سركيس يعتبر هذا التطوّر خطيرًا على مستقبل البلد ويشكّل عبئًا ثقيلاً على الأجيال القادمة. وإني لأذكر حديثًا خاصًّا جرى معه غداة تركه للرئاسة، كان يركّز فيه على أسفه وحزنه للوضع الذي آلت إليه خزينة الدولة، فكيف لو قُيّض له أن يعيش ويرى بأمّ العين ما آلت إليه الأحوال فيما بعد.

هـ- تطوّر ميزانيّات المصارف خلال المرحلة

عرفت ميزانيّات المصارف خلال سنوات المحنة زيادات كانت ترتفع أو تتراجع وفقًا لتطوّر الأوضاع الأمنيّة. وقد سجّلت أقل زيادة في عام ١٩٧٦ حيث بلغت نسبتها ٢,٧٪ فقط بينما سجّل عام ١٩٨١ أعلى زيادة إذ بلغت نسبتها ٤٢,٤٪.

ويبيّن الجدول التالي تطوّر مجمل الميزانيّة المجمّعة للمصارف التجاريّة في لبنان بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢:

الوضع في نهاية الفترة

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
(بملايين الليرات اللبنانيّة)	١٢ ٣١٤	١٣ ٤٨٩	١٣ ٨٤٩	١٧ ٢٩٨	٢٠ ٤٦١	٢٧ ٠٢١	٣٧ ١٩٧	٥٢ ٩٨١	٦١ ٧٢٠
الزيادة المئوية (٪)	–	+ ٩,٥	+ ٢,٧	+ ٢٤,٩	+ ١٨,٣	+ ٣٢,١	+ ٣٧,٧	+ ٤٢,٤	+ ١٦,٥
مؤشّر الزيادة	١٠٠	١٠٩,٥	١١٢,٥	١٤٠,٥	١٦٦,٢	٢١٩,٤	٣٠٢,١	٤٣٠,٢	٥٠١,٢

إن الأرقام الواردة في هذا الجدول هي الأرقام الحقيقيّة كما في نهاية الفترة محوّلة إلى عملة لبنانيّة وفق سعر الصرف الرائج في نهاية العام.

ولو عمدنا إلى احتساب سعر الصرف على أساس سعر ثابت كما كان في نهاية عام ١٩٧٤، لتبدّلت الأرقام وصارت أكثر تعبيرًا عن واقع الحالة الأمنيّة في كل سنة من سنوات المرحلة.

و- تأسيس شركة لبنان الماليّة

استغرق مشروع تأسيس هذه الشركة وقتًا طويلاً من التحضير، بسبب الوقت الضائع

في فترات الاضطراب الأمني. لكنه تبلور أخيرًا في مطلع عام ١٩٨٣ حيث التأمت الجمعيّة التأسيسيّة للشركة الجديدة التي اكتمل عقدها على رأسمال قدره عشرة ملايين ليرة شارك فيه ٣٣ مصرفًا لكل منها حصّة أو حصّتان حسبما رأى ذلك مناسبًا له. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن قيام هذه الشركة تمّ بناء على نصيحة مؤسّسة التمويل الدوليّة (IFC) التي قدّمت المشورة لعمليّة التأسيس.

٥ ـ خصائص المرحلة على الصعيد الاقتصادي العام

يلخّص الدكتور ايلي يشوعي في كتابه «اقتصاد لبنان»[١٧] خصائص المرحلة موضوع البحث، والتي تمتدّ من تاريخ اندلاع الفتنة في ١٩٧٥ حتى نهاية ١٩٨٢ بالنقاط التالية:

ـ رسم حدود متنامية داخل جغرافية البلد وتقطيع المناطق بالحواجز المصطنعة.

ـ تراجع الناتج المحلّي ومعدّل النمو وتزايد الكتلة النقديّة.

ـ هجرة نصف الشركات الأجنبيّة العاملة في لبنان.

ـ ارتفاع مستوى التضخّم إلى معدّل وسطي يبلغ ٢٥٪ سنويًّا.

ـ خسارة نحو عشرين مليار دولار في القطاعين العام والخاص وتقدير الربح الفائت بسبب تردّي الأوضاع بما يقارب ثمانية مليارات دولار.

ـ دعم وهمي لسعر صرف الليرة عن طريق تمويل الحرب من الخارج ولا سيّما لناحية تمويل المنظّمات الفلسطينيّة.

ـ ارتفاع احتياطي مصرف لبنان من الذهب والعملات الأجنبيّة.

ـ ازدياد عجز الميزان التجاري بنسبة ٤٠٪ سنويًّا.

ـ ارتفاع أرقام الدين الداخلي من ٨٠٠ مليون عام ١٩٧٦ إلى ١٤ ألف مليون عام ١٩٨٢.

مُنْحَدَرُ التّدَهْوُرِ النّقْدِيّ

١٩٨٣ - ١٩٩٠

بدأ عام ١٩٨٣ وسط أجواء متفائلة بالتوصّل إلى حلّ للأزمة اللبنانيّة بعد أن أُجلي المقاتلون الفلسطينيّون عن الأرض اللبنانيّة، ولاحت بوادر حلّ مع إسرائيل بمساعدة الولايات المتّحدة، وزال كابوس الاحتلال عن العاصمة بيروت، حيث انسحبت القوّات الإسرائيليّة حتى نهر الأولي جنوب العاصمة، واستُقدمت قوّات فصل دوليّة أميركيّة، فرنسيّة، بريطانيّة وإيطاليّة، فتحسّنت المؤشّرات الاقتصاديّة وتحسّن سعر صرف الليرة اللبنانيّة.

إلاّ أن الأوضاع ما لبثت أن انقلبت بعد التوصّل إلى اتفاق ١٧ أيّار الذي تسبّب بأزمة كبيرة، اضطر معها الحكم اللبناني إلى الامتناع عن تصديقه. ثم توالت أحداث النصف الثاني من عام ١٩٨٣. فانهارت جميع الآمال بتسوية الأوضاع وانهارت معها الأوضاع الاقتصاديّة، إذ سجّل عام ١٩٨٣ عجزًا كبيرًا في ميزان المدفوعات كان الأوّل بعد عجز عام ١٩٧٦ وبلغ ٩٣١ مليون دولار أميركي. بينما تدهور النقد الوطني ازاء الدولار بنسبة ٤٤٪ بعدما كان قد تحسّن في الربع الأخير من العام ١٩٨٢.

كان النصف الثاني من عام ١٩٨٣، بما عرفه من أحداث تجاوزت في هولها كل ما سبقها من دورات عنف في الحرب اللبنانيّة، منطلقًا لتدهور النقد الوطني وازدياد عجز الموازنة وارتفاع الدين العام. وكان على القطاع المصرفي اللبناني أن يتعايش مع جميع هذه المعطيات السلبيّة المستجدّة، فكيف حصل ذلك؟

لا بدّ لنا، ابتغاءً لوضوح الرؤية، من أن نقسّم هذه المرحلة الطويلة إلى قسمين رئيسيّين. فنتناول في القسم الأوّل تطوّر القطاع بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧ وهي مرحلة زمنيّة منسجمة في تطوّر أوضاعها ومعالجاتها. ثم نعالج في القسم الثاني الأوضاع المستجدّة عشيّة انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميّل، وما رافقها وتبعها من تطوّرات، كانت ترمي إلى تلمّس الحلول للأزمة اللبنانيّة. من عهد الحكومتين وحرب التحرير، إلى اتفاق الطائف، فانتخاب رئيس للجمهوريّة فاغتيال الرئيس ثم حرب الإلغاء، انتهاءً بأحداث ١٣ تشرين

الأوّل التي أطاحت بحكومة العماد عون، كل هذه التطوّرات كان لها تأثيرها البالغ على الأوضاع الاقتصاديّة وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص.

الباب الأوّل : تدهور الأوضاع وأثرها على القطاع المصرفي ١٩٨٣ - ١٩٨٧

لعلّه من المفيد هنا أن نذكّر بالمحطّات السياسيّة والأمنيّة الرئيسيّة التي مرّت بها البلاد خلال هذه المرحلة، وأبرزها:

الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، ترتيب خروج المحاربين الفلسطينيّين، انتخاب الرئيس بشير الجميّل، اغتيال الرئيس قبل تولّيه السلطة، انتخاب الشيخ أمين الجميّل، المفاوضات اللبنانيّة الإسرائيليّة برعاية أميركيّة، اتفاق ١٧ أيار، سقوط الاتفاق وعدم تصديقه، حرب الجبل وما تبعها من قتل وتهجير، تفجير السفارة الأميركيّة ومركزي المارينز الاميركي والدراكار الفرنسي، انشقاق الجيش وانقسام العاصمة بعد حوادث ٦ شباط ١٩٨٤، مؤتمرا جنيف ولوزان، تفكّك الحكومة، اغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي، مشاريع الحلول للأزمة السياسيّة.

إنّ تعدادنا لهذه المحطّات هو فقط على سبيل التذكير بالتطوّرات المتسارعة التي عرفتها الساحة اللبنانيّة في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ لبنان، لتبيان تأثيرها البالغ على تطوّر الأوضاع النقديّة والمصرفيّة.

إن الوصف الأصح لتطوّر هذه الأوضاع هو التدهور المتمادي على كل صعيد، والذي سنبرزه تحت العناوين التالية:

أولاً - تطوّر أوضاع القطاع المصرفي بالأرقام: ١٩٨٣ - ١٩٨٧

١ - الودائع لدى المصارف التجاريّة

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الودائع بالليرة اللبنانيّة	٤١ ١٢٩	٤٨ ٣٨٥	٧٢ ٦٣١	٩٢ ١٤٦	١٢٢ ٤٦٤
الودائع بالعملات الأجنبيّة	١٦ ٨٤١	٢٥ ٢٢٤	٤٤ ٨٣٧	٢٤٤ ٥٣٩	١ ٤٦٥ ٩٤٤
مجموع الودائع	٥٧ ٩٧٠	٧٣ ٦٠٩	١١٧ ٤٦٨	٣٣٦ ٦٨٥	١ ٥٨٨ ٤٠٨
الودائع بالعملات الأجنبيّة/ مجموع الودائع (٪)	٢٩,٠٥	٣٤,٢٦	٣٨,١٦	٧٢,٦	٩٢,٣
سعر صرف الدولار في نهاية الفترة	٥,٤٩	٨,٨٩	١٨,١٠	٨٧	٤٥٥

يبيّن هذا الجدول:

- ان مجموع الودائع ازداد خلال هذه الفترة من ٥٨ مليار ليرة لبنانيّة في نهاية عام ١٩٨٣ إلى ما يزيد عن ١٥٨٨ مليارًا في نهاية عام ١٩٨٧، إلاّ ان هذه الزيادة تتحوّل إلى تراجع مذهل فيما لو احتُسبت الودائع على أساس سعر ثابت للدولار الأميركي، إذ تصبح الأرقام كما يلي: ١٠,٥٩٩ مليار دولار لعام ١٩٨٣ مقابل ٣,٤٩١ مليار دولار لعام ١٩٨٧.
- ارتفعت نسبة الدولرة في ودائع القطاع المصرفي اللبناني من ٢٩,٥٪ عام ١٩٨٣ إلى ٩٢,٣ ٪ في نهاية عام ١٩٨٧، نتيجة تدهور سعر القطع، وهروب المودعين من الليرة اللبنانيّة. وكانت ظاهرة الدولرة قد بدأت تظهر حدّتها منذ العام ١٩٨٤.
- يبرز الجدول بشكل واضح أيضًا التدهور الكبير الذي حصل خلال هذه الفترة لسعر صرف الليرة اللبنانيّة، إذ بلغ سعر الدولار خلال أربع سنوات تسعين ضعفًا لما كانه في نهاية ١٩٨٣.

٢ - الميزانيّة المجمّعة للمصارف التجاريّة

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
مجموع الميزانيّة (بملايين ل.ل.)	٧٨ ٤٩٦	١٠٠ ٠٣٥	١٦١ ٩٤٤	٤٥٥ ٦١٤	٢ ٢١٦ ٢٩٧
التطوّر (٪)	+ ٢٧,٢	+ ٢٧,٤	+ ٦١,٩	+ ١٨١	+ ٣٨٦,٤
المؤشّر (١٩٧٧ = ١٠٠)	٤٥٣,٨	٥٧٨,٣	٩٣٦,٢	٢ ٦٣٣,٩	١٢ ٨١٢
مجموع الميزانيّة (بملايين $)	١٤ ٢٩٨	١١ ٢٥٣	٨ ٩٤٧	٥ ٢٣٧	٤ ٨٧١

للتعليق على هذه الأرقام، يصحّ ما أوردناه بخصوص الودائع، أي تضخم في الأرقام بالليرة اللبنانيّة وتراجع كبير فيها إذا احتُسبت على أساس سعر صرف ثابت. فمن ١٤,٢٩٨ مليون دولار عام ١٩٨٣، تراجع مجموع ميزانيّات المصارف التجاريّة إلى ٤,٨٧١ ملايين أي إلى الثلث تقريبًا في نهاية عام ١٩٨٧.

٣ - تطوّر الأموال الخاصّة للمصارف

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
بالليرة اللبنانيّة	٢ ٩٧٨	٣ ٣٨٤	٣ ٧٨٢	٤ ١٨٦	٥ ٣٦٨
بالدولار الأميركي	٥٤٢	٣٩٠	٢٧٨	٤٧,١١	١١,٨٠

يلاحظ تدهور كبير في ملاءة المصارف خلال هذه الفترة إذ تراجعت نسبة الأموال الخاصّة إلى إجمالي المطلوبات، محسوبة على أساس الدولار الأميركي، من ٣,٨٪ في نهاية عام ١٩٨٣ إلى ٠,٢٤٪ في نهاية عام ١٩٨٧.

ويعود ذلك إلى التدهور الكبير الذي أصاب قيمة العملة اللبنانيّة، وإلى تدبير متسرّع اتّخذه مصرف لبنان إبان المضاربات على الليرة، في سياق الاجراءات الرامية إلى حماية قيمة العملة الوطنيّة. إذ ألزم المصارف منذ تشرين الأول ١٩٨٤ بعدم الاحتفاظ بأكثر من ١٥٪ من رؤوس أموالها الخاصّة كمركز قطع بالعملات الأجنبيّة بعدما كانت في الأصل تستطيع أن تحمل قطعًا أجنبيًّا يعادل ٢٠٠٪ من رأسمالها، ثم خُفّضت هذه النسبة تدريجيًّا إلى ٥٠٪ عام ١٩٨١ فإلى ١٥٪ عام ١٩٨٤. وهكذا، أصبحت المصارف مؤسّسات تعمل دون رساميل تقريبًا، إذ هبط مجموع أموالها الخاصّة في نهاية عام ١٩٨٧ إلى ما يعادل ١١,٨٠ مليون دولار أميركي.

ثانيا - تدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة والتدابير المتّخذة لمكافحته

١ - التدهور

أدّى تردّي الأوضاع السياسيّة والأمنيّة اعتبارًا من النصف الثاني من عام ١٩٨٣ إلى تدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة من ٥,٤٩ ل.ل. للدولار الأميركي الواحد في نهاية عام ١٩٨٣ إلى ٤٥٥ ل.ل. في نهاية عام ١٩٨٧، وذلك على مرأى من السلطات النقديّة التي كانت عاجزة عن مواجهة الوضع.

وقد تسبّبت في هذا التدهور ظروف أمنيّة وقرارات خاطئة وعجوزات متراكمة في حسابات الخزينة، عدا عن العوامل النفسيّة التي كانت تدفع بالناس إلى الهروب من الليرة وتحويل ودائعهم إلى عملات أجنبيّة، كما تبيّن معنا عندما بحثنا في دولرة الودائع لدى القطاع المصرفي.

وسنعدّد هنا بعض القرارات التي وصفناها بالخاطئة، وأهمّها:

- هدر قسم كبير من احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبيّة لشراء الأسلحة، وهذا قرار حكومي ثبُت أذاه الكبير، عندما انقسم الجيش في شباط من عام ١٩٨٤، فاستعملت هذه الأسلحة في حرب اللبنانيّين على بعضهم البعض.
- هدر قسم آخر من الاحتياطي للدفاع عن سعر وهمي للّيرة اللبنانيّة، وهو تدبير ثبُت عدم جدواه، اتّخذته السلطات النقديّة على مراحل منذ ١٩٨٣ حتى ١٩٨٦، وبخاصّة في مطلع هذا الأخير واستفاد منه بعض المضاربين.
- قرار مصرف لبنان بتخفيض مراكز القطع التي يُسمح للمصارف بحملها مقابل أموالها الخاصّة، وقد أشرنا إلى هذا التدبير الذي أساء كثيرًا إلى المصارف وأفقدها مناعتها المتمثّلة بنسبة ملاءتها.

أما العجوزات التي عانت منها الخزينة خلال هذه الفترة، والتي تمّ تمويلها عن طريق سندات الخزينة والديون لدى مصرف لبنان أو لدى المصارف التجاريّة، فيعبّر عنها الجدول التالي الذي يتضمّن أرقام الدين العام الداخلي:

(بملايين الليرات اللبنانيّة)

١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
٧ ٦٣٨	٩ ٦٥٥	٢٢ ٧٥٠	٢٧ ٦٦٩	١١٢ ٢١٨

ولعلّ الملفت في هذا الجدول ارتفاع هذا الدين بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ بشكل عامودي.

إن عجز الموازنة الذي بدأ مع سنوات الحرب في لبنان والذي تزايد وتراكم عامًا بعد عام، يُعتبر الظاهرة السلبيّة الأولى على الصعيد النقدي والمالي، وهو السبب الرئيسي الذي أدّى إلى انهيار النقد وانهيار الاقتصاد معه.

لسنا هنا بصدد بحث العجز من منظور أكاديمي، فلقد تناول ذلك العديد من المؤلّفين[18] الذين يمكن مراجعة ما كتبوه بهذا الشأن، إنما نكتفي هنا ببيان الأسباب الرئيسيّة لهذا العجز، وهي كما يلي:

- تدنّي موارد الدولة من الضرائب والرسوم نتيجة للفلتان الإداري والأمني.
- سيطرة الميليشيات المتحاربة على المرافىء وحلولها محل الدولة في استيفاء الرسوم الجمركيّة والمرفئيّة.
- استمرار الدولة في سياسة دعم المحروقات والقمح.
- استمرار الدولة في دفع الرواتب والأجور لجميع موظفيها الغائبين منهم والحاضرين وللقوى الأمنيّة جميعها أيًّا أصبح انتماؤها وولاؤها.
- ارتفاع نفقات الدولة الناتجة عن شراء السلاح والعتاد.
- تفكّك الحكم، وتوقّف حكومة الوحدة الوطنيّة عن الاجتماع منذ مطلع عام ١٩٨٥، مما كرّس القطيعة بين رجال الحكم، وأدّى إلى شلل السلطات العامّة وجعلها عاجزة عن اتّخاذ القرارات المصيريّة في جو من الفلتان الأمني والسياسي.

٢ - التدابير المتّخذة لمكافحة التدهور

احتارت السلطات النقديّة في ما يجب اتّخاذه من تدابير لمكافحة تدهور سعر صرف الليرة، فقد جرّبت أوّلاً التدخّل المباشر في سوق القطع بائعة للدولار الأميركي، إلاّ ان هذا

التدخّل بقي دون جدوى لأنه ما أن يغيب حتى يعود سعر الدولار إلى الارتفاع، ولعل النتيجة الوحيدة لهذا التدخل تمثّلت في خسارة مصرف لبنان لقسم كبير من احتياطيه النقدي، في وقت كانت البلاد بحاجة ماسّة إلى تدعيم هذا الاحتياطي، لا إلى إهداره لمصلحة المضاربين.

ويعلّمنا التاريخ كما الاقتصاد ان الدفاع عن سعر عملة ما لا يمكن أن يكون مجديًا إذا لم يكن هذا السعر معبّرًا في الحقيقة عن واقع الأوضاع الاقتصاديّة السائدة.

وكان مصرف لبنان قد اتجه منذ عام ١٩٨٤ إلى تحميل المصارف مسؤوليّة تدهور قيمة النقد الوطني، فمنعها من حملِ مراكز بالقطع الأجنبي تتجاوز نسبة ١٥٪ من رأسمالها مما أفقدها ملاءتها وتسبّب في تعثّر الكثير منها فيما بعد.

وقد استمرّ مصرف لبنان في تحميل القطاع المصرفي مسؤوليّة التدهور، فتحوّلت رقابته للمصارف منذ عام ١٩٨٦ من رقابة احترازيّة إلى أوامر مفروضة لحماية العملة الوطنيّة، عن طريق امتصاص كل سيولة فائضة لمنع المضاربة، كما إلى تمويل عجز الخزينة، الذي لم يكن بالإمكان تداركه، عن طريق موارد الدولة العاديّة.

أما التدابير المتّخذة في هذا السياق، فيمكن تلخيصها بما يلي:

– رفع الاحتياطي الإلزامي إلى حدود تجاوز النسب المسموح بها في القانون.

– ابتداع تدبير جديد يقوم على فرض الاكتتاب الإلزامي بسندات الخزينة وفقًا لمعدّلات رادعة وخطيرة بالنسبة إلى القطاع.

– فتح باب بيع سندات الخزينة مباشرة للجمهور من قبل مصرف لبنان.

– فرض غرامات باهظة على المصارف المخالفة بتجاوز الحدود المسموح بها قانونًا.

في الواقع، اعتبرت المصارف أن هذه التدابير مجحفة في حقّها، وأنها تشكّل نوعًا من العقاب الجماعي للقطاع المصرفي، لعدم تمكّن مصرف لبنان من الإمساك بالمصارف المتّهمة بعمليّات المضاربة. وقد وصف تقرير جمعيّة مصارف لبنان لعام ١٩٨٧ تصرّف الحاكميّة بقوله: «ليس من الضروري إساءة استعمال السلطة من أجل معاقبة مخالف».

غير أن الخلافات مع مصرف لبنان، التي ذهبت إلى حدّ مراجعة القضاء لإبطال بعض التعاميم الجائرة، لم تمنع الجمعيّة من إجراء حوار مثمر مع الحاكميّة. وهي تقول في تقريرها المشار إليه أعلاه إنها «إذا كانت تبيّن نقاط الخلاف بكثير من المرارة، فإنها لا تنسى أن تذكر مجالات التفاهم والتعاون بكثير من الأمل».

وقد تمّ خلال عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ الوصول إلى تسويتين بين مصرف لبنان وجمعيّة المصارف:

التسوية الأولى حصلت في حزيران ١٩٨٦، وشملت النقاط التالية:

– خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من ٢٢٪ إلى ١٠٪.

– خفض نسبة الاكتتاب الإلزامي بسندات الخزينة من ٣٠ و٧٠٪ إلى ١٥ و٣٠٪ حسب حجم الودائع بالليرة اللبنانيّة لدى كل مصرف.

– خفض نسبة التغريم في حالة المخالفة من ٣٦٠٪ إلى ١٢٠٪.

أما التسوية الثانية التي رعاها مجلس النواب، بتدخّل من الرئيس رينه معوض، الذي كان وقتها رئيسًا للجنة المال والموازنة، فقد تمّت في مطلع عام ١٩٨٧ وتضمّنت تعديلاً للتسوية الأولى كما يلي:

– رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي تدريجيًا إلى ١٣٪.

– رفع نسبة الاكتتاب الإلزامي بسندات الخزينة إلى ٣٠ و٤٥٪ بدلاً من ١٥ و٣٠٪ مع فرض نسبة اكتتاب إلزامي بمعدّل ٦٠٪ تتناول كل وديعة جديدة تتلقّاها المصارف ابتداءً من ١٩٨٦/١٢/٤.

وقد ساعد على حصول هذه التسويات صدور توصية من صندوق النقد الدولي، تدعو إلى التعاون القوي بين مصرف لبنان وجمعيّة المصارف، من أجل تأمين خطّة إنقاذيّة لمعالجة الأزمة النقديّة والماليّة المستفحلة في البلاد.

إن التسوية التي رعاها مجلس النواب في مطلع عام ١٩٨٧، تُوّجت بصدور تعميم عن مصرف لبنان حمل الرقم ٧٠٠. الاّ ان المصارف لم تكن في وضع يمكّنها من تلبية الالتزامات المفروضة عليها من قبل المصرف المركزي، مما حمل هذا الأخير على تغريمها وفقًا للتعميم. وتوتّرت العلاقات من جديد بين الجمعيّة ومصرف لبنان الذي سارع إلى إصدار تعميم أكثر تشدّدًا يحمل الرقم ٧٣٩، مما زاد في تعميق النزاع وحمل المصارف على اتّخاذ قرار بمقاطعة مصرف لبنان لجهة تقديم الإحصاءات الدوريّة المطلوبة منها نظاميًّا مما أثار غضب الحاكم الذي شكا تصرّفات بعض كبار المسؤولين في المصارف العربيّة والأجنبيّة الفاعلة إلى رؤساء مصارفهم الأم في الخارج، وكنت شخصيًّا أحد المشكو منهم.

أما على صعيد العلاقة مع مصرف لبنان، فإن تقرير الجمعيّة لعام ١٩٨٨ يقول بصددها ما يلي: «إنما يمكن القول ان لكل سيّئة محاسنها، فالطريق المسدودة التي وصل إليها هذا النزاع كانت عاملاً رئيسيًّا دفع الطرفين إلى معاودة الحوار، وذلك بتشجيع من الأوساط الاقتصاديّة والهيئات الرسميّة المعنيّة. وقد ساعدت النوايا الصادقة التي تحلّى بها الطرفان إلى الوصول إلى تسوية نهائيّة أُلغي بموجبها التعميم رقم ٧٣٩، تبع ذلك تفاهم حول إيجاد حل لموضوع الغرامات المفروضة على المصارف التي خالفت الإجراءات السابقة».

إن التدابير التي اتُّخذت من قبل مصرف لبنان، نتيجة للتسويات الحاصلة مع جمعيّة المصارف خلال عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، أتت ثمارها لجهة امتصاص السيولة الفائضة بواسطة سندات الخزينة في السوقين الأوّليّة والثانويّة، وقد ظهرت نتائج ذلك في الأشهر

الأولى من عام ١٩٨٨، إثر جمود العمليّات العسكريّة وتوجه البلد نحو حصول انتخابات رئاسيّة في موعدها الدستوري.

تجلّى هذا التفاؤل في هدوء سوق القطع، وتحسّن سعر صرف الليرة اللبنانيّة في أواخر عام ١٩٨٧ نسبة إلى الأشهر السابقة، مما مكّن مصرف لبنان من تدعيم إحتياطيه النقدي عن طريق شراء الدولار المعروض في السوق، وامتصاص فائض السيولة الذي ينتج عن هذه العمليّة عبر طرح سندات الخزينة في السوقين الأوليّة والثانويّة واغراء المكتتبين بفوائد مرتفعة للإقدام على شرائها.

وقد تطوّر الاكتتاب بسندات الخزينة بين عامي ١٩٨٦ وشباط من عام ١٩٨٨ كما يلي:

تطوّر الاكتتاب بسندات الخزينة (قيمة اسميّة)

(بملايين الليرات اللبنانيّة)

	١٩٨٦	١٩٨٧	شباط ١٩٨٨
مصرف لبنان	١٢ ١٣٤	٦٦ ٣٠٤	٢١ ١٤٤
المصارف التجاريّة	٣٦ ٧٢٧٦	٥٠ ٤٦٨	٩٢ ٠٧٧
الجمهور	٣ ٣٣٤	٦ ٣٢٠	١٥ ٧٨٢
آخرون	٤ ٠١٠	٤ ١١٤	٢٢ ٥١٧
المجموع	**٥٦ ٢٠٤**	**١٢٧ ٢٠٦**	**١٥١ ٥٢٠**

ويلاحَظ من مراجعة الجدول ما يلي:

– ارتفاع الاكتتابات من ٥٦ مليارًا عام ١٩٨٦ إلى ١٥١ مليارًا في شباط من عام ١٩٨٨.

– زيادة كبيرة في محفظة مصرف لبنان بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ ثم هبوط سريع لهذه المحفظة في شباط ١٩٨٨، عوّضت عنه زيادة كبيرة في اكتتابات المصارف والجمهور.

وهنا لا بدّ من الاعتراف بأن خزينة الدولة شكّلت أثناء الأحداث زبونًا مميّزًا للمصارف في وقت ضاقت مجالات التوظيف وتعثّرت أوضاع الزبائن العاديّين بينما كانت الخزينة تدفع الدين عند استحقاقه فيما تدفع فوائد الدين مسبقًا عند إتمام عمليّة الاكتتاب.

جميع التدابير المتّخذة هي من قبيل التدابير النقديّة التي تعود صلاحيّة اتّخاذها إلى

مصرف لبنان، لكنّ التدابير النقديّة لا تكفي وحدها لمعالجة الخلل بل كان يقتضي من السلطات العامّة اتخاذ تدابير أخرى تندرج في سياق برنامج للإصلاح المالي لتحسين الأوضاع بشكل جدّي وحاسم. وهنا نعود إلى مقال للدكتور نسيم صليبا نشر في الصحف في عام ١٩٨٨ تحت عنوان التطوّرات النقديّة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٧، وهو يتضمّن تصوّرًا واضحًا للوضع القائم ولطرق المعالجة.

يقول الدكتور صليبا[١٩] في مقاله:

«إن تراجع سعر صرف الليرة يعود إلى عوامل سياسيّة (تزعزع الثقة) وعوامل ماليّة (عجز الدولة) الأمر الذي عزّز المضاربات. ولما كانت السياسة النقديّة قد استنفدت كل فاعليّتها وربما غالت، كان لا بد، نظرًا إلى النتائج المدمّرة لاستمرار تدهور الليرة، من التفكير في مشروع برنامج لإعادة التوازن المالي والنقدي ولاستقرار سعر صرف الليرة».

ثم يتابع:

«إن البرنامج المشار إليه يقوم على ركيزتين أساسيّتين هدفهما كسر حلقة عدم الثقة بالليرة اللبنانيّة ووقوف عمليّة المضاربة على رغم الظروف والتعقيدات السياسيّة القائمة، وذلك عن طريق خفض عجز الدولة، من جهة، وتثبيت سعر صرف الليرة، من جهة أخرى.

«إن أي بلد يعاني عجزًا مستحكمًا في ميزان المدفوعات مع تضخّم كبير في الأسعار يلجأ إلى برنامج مالي ونقدي يهدف إلى إعادة التوازن لتصحيح ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار عن طريق خفض الطلب على السلع والخدمات المستوردة وتخفيف التحويلات إلى الخارج، من جهة، وتشجيع التصدير واستقطاب التحويلات من الخارج، من جهة أخرى، وذلك عن طريق احتواء التوسّع في السيولة العامّة أيًّا كان مصدرها (عجز الدولة أو التوسّع في التسليفات المصرفيّة للقطاع الخاص والاثنان معًا) وخفض سعر صرف العملة إذا كان هذا السعر مثبّتًا على مستوى مرتفع وغير واقعي.

«وفي حال لبنان، ساهم التنامي الكبير لعجز الدولة في التدهور الحاصل لسعر صرف الليرة، إلاّ أن عامل عدم الثقة كان له الدور الأساسي في تفاقم الوضع النقدي والتضخّمي. في النتيجة، ان سعر صرف الليرة استوعب معظم أو كل عدم التوازن المالي والنقدي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة بوصوله إلى مستويات دنيا غير واقعيّة لا تبرّرها المعطيات الاقتصاديّة والماليّة التي ما زال لبنان يتمتّع بها.

«فتدنّي سعر صرف الليرة فرض على اللبناني العادي حالاً تقشفيّة صعبة إلى حدّ الإفقار لبعض طبقات الشعب، فخفّ الاستيراد والنفقات الخارجيّة إلى أدنى المستويات، ونشطت حركة التصدير. ومع هذا لا تزال الضغوط على سعر صرف الليرة، وتاليًا على الأسعار، في ازدياد متسارع من جراء دخولنا في حلقة مفرغة من تدهور سعر صرف الليرة وتفاقم عجز الدولة، بسبب سياسة دعم استيراد المحروقات والقمح الذي يسدّد بالعملات الأجنبيّة.

«إذًا، يرتكز البرنامج على:

«أ- احتواء التوسّع في السيولة المحليّة

«إن ضبط عجز الدولة واحتواءه في ظل تدهور عامل الثقة أمر لا مفرّ منه لتخفيف حدّة الضغط على سعر صرف الليرة. وهذا يقتضي اتّخاذ إجراءات عدّة أهمّها: إلغاء كل أو معظم الدعم عن المحروقات خصوصًا البنزين للسيّارات، وكذلك عن القمح، وإن بدرجة أقل، لأنه يطاول عامّة الشعب من ذوي الدخل المتوسّط أو المحدود. إلى ذلك يتوجّب إلغاء النفقات غير المجدية وغير الضروريّة في الوقت الحاضر وترشيد النفقات الأخرى حسب الأولويّات، مع ضبط وتحسين تحصيل الضرائب والرسوم ورفع مستوى البعض منها لتعويض جزء من التضخّم القائم، وحتى اعتماد رسوم وضرائب جديدة بطريقة لا تمسّ موازنة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

«في مقابل إلغاء الدعم قد يتوجّب منح تقديمات اجتماعيّة واقتصاديّة لتخفيف وطأة ارتفاع تكاليف النقل وغيرها، إلاّ أنه يجب الحذر من المزايدات السياسيّة في هذا الشأن لئلا نبدّل مشكلة بمشكلة أخرى يدفع ثمنها في النتيجة الشعب عن طريق استمرار وتيرة التضخّم. فلبنان صار الآن بلدًا فقيرًا نسبيًّا لا يقوى على تحمّل التقديمات الاجتماعيّة بمثل الطريقة التي تعتمدها الدول المتقدّمة. فتحسين مستوى الوضع المعيشي يتوقّف أوّلاً وأخيرًا على تحسين الإنتاج على كل المستويات وتعزيز إيرادات الدولة عن طريق تعديل النظام الضريبي في صورة عادلة، من جهة، وتشجيع الإنتاج، من جهة ثانية.

«ب- التسليف للقطاع الخاص

إن التسليفات المصرفيّة للقطاع الخاص لم تسجّل توسّعًا كبيرًا خلال السنتين الأخيرتين، إلاّ أنه في أي برنامج نقدي يتوجّب ضبط هذه التسليفات حتى لا تنتج منها سيولة فائضة وتوجيهها ما أمكن إلى القطاعات الإنتاجيّة. ذلك ان تثبيت سعر صرف الليرة يفقد المصارف أهم نشاطاتها الحاليّة، والذي يدرّ عليها اكبر قسط من الأرباح، وهو التعامل في سوق القطع. وفي هذه الحال، قد تتّجه المصارف إلى نشاط التسليف، ولهذا يتوجّب مراقبة هذا النشاط بوضع سقف محدّد له وتوجيهه ما أمكن إلى النشاطات المنتجة».

ثالثًا- بعض المظاهر السلبيّة الأخرى التي طبعت فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧

١ - توالي العجز في ميزان المدفوعات

لم يعرف لبنان عجزًا في ميزان مدفوعاته حتى عام ١٩٧٦ حين حصل ذلك لأول مرّة نتيجة عوامل سلبيّة متعدّدة رافقت مراحل الحرب اللبنانيّة التي بلغت ذروة احتدامها في ذلك العام.

وقد تكرّرت الظاهرة نفسها في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ حيث سجّل ميزان المدفوعات عجزًا بلغ على التوالي ٩٤٢,٦ مليون دولار أميركي ثم ١٣٥٩,٦ مليونًا وكذلك الأمر في العام ١٩٨٦ حيث بلغ مقدار العجز ٥٨٩,٣ مليون دولار ثم ١٢٧,٦ مليونًا في العام ١٩٨٧.

ويعود توالي هذه العجوزات إلى أسباب كثيرة نذكر منها:

- تدنّي تحويلات اللبنانيّين العاملين في الخارج بسبب تردّي الأوضاع الاقتصاديّة للبلدان التي يعملون فيها ولفقدانهم الثقة بأوضاع لبنان.
- انعدام ورود الرساميل المعدّة للاستثمار.
- هروب الرساميل من لبنان نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنيّة، لا سيّما بعد انشطار بيروت على أثر حوادث شباط ١٩٨٤، ولانهيار سعر صرف الليرة اللبنانيّة كما رأينا أعلاه.
- ازدياد نفقات الدولة الخارجيّة، لا سيّما بسبب برنامج التسلّح الذي تسبّب بكارثة إن لجهة استهلاك قسم كبير من احتياطي العملات الأجنبيّة أو لجهة انقسام الجيش فيما بعد.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن العجز المتراكم لسنتي ١٩٨٣ و١٩٨٤ يساوي تقريبًا مجموع الفوائض التي سجّلها ميزان المدفوعات خلال الفترة السابقة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٢، مما يفسّر ضآلة عرض العملة الأجنبيّة في الأسواق وارتفاع أسعارها.

٢ - تبدّل الخريطة المصرفيّة اللبنانيّة[٢٠]

تغيّرت بنية القطاع المصرفي اللبناني نتيجة الحرب، إذ ازداد عدد المصارف اللبنانيّة، بينما تقلّص الوجود المصرفي الأجنبي بانسحاب عدد من فروع المصارف الأجنبيّة العاملة في لبنان كتشيز مانهاتن، وسيتي بنك، وشارترد بنك، وموسكو نارودني بنك، وبنك اوف أميركا، وبنك أوف نوفا سكوتيا. كما تراجع عدد المصارف المختلطة الأجنبيّة لتحوّلها إلى شركات لبنانيّة بحتة. وقد تناول هذا التحوّل ١١ مصرفًا منها بنك ج. طراد- كريدي ليونيه الذي أصبح اسمه يوروميد، ورويال بنك أوف كندا (الشرق الأوسط) الذي أصبح البنك اللبناني الكندي، وكريدي سويس (الشرق الأوسط) الذي أصبح البنك اللبناني السويسري، والكريدي كومرسيال دي فرانس (الشرق الأوسط) الذي أصبح اسمه اعتبارًا من عام ١٩٨٨ الاعتماد التجاري للشرق الأوسط، والذي تولّيت شخصيًّا رئاسة مجلس إدارته وإدارته العامّة لحين بيعه عن طريق الدمج إلى بنك عوده في عام ١٩٩٧. بينما زاد عدد المصارف المختلطة العربيّة من أربعة إلى عشرة.

ونتيجة لذلك، تحوّل النشاط المصرفي من المصارف الأجنبيّة إلى المصارف اللبنانيّة التي أصبحت تستحوذ منذ عام ١٩٨٣ على ٦١٪ من ودائع القطاع مقابل ٩٪ فقط في عام ١٩٧٤.

أما مكاتب تمثيل المصارف الأجنبيّة فقد تراجع عددها من ٦٥ مكتبًا عام ١٩٧٤ إلى ١١ مكتبًا فقط عام ١٩٨٤.

وهكذا بينما كان لبنان يشهد في السبعينات تدويلاً لقطاعه المصرفي في الداخل بإقبال المصارف الدوليّة عليه، انحسر هذا التدويل بسرعة أثناء المحنة وخرجت المصارف الدوليّة من لبنان، بينما انتشرت المصارف اللبنانيّة في الخارج.

ومن المظاهر السلبيّة التي حدثت أثناء الفترة قيد البحث، امتناع شركات التأمين الأجنبيّة عن إصدار بوالص تأمين تغطّي مخاطر النشاط المصرفي في لبنان، مما حمل بعض شركات الضمان المحليّة على تشكيل مجموعة تحلّ محلّ الشركات الأجنبيّة في هذا المجال.

وفي معرض الحديث عن تبدّل الخريطة المصرفيّة في البلد، نورد ملاحظتين جديرتين بالذكر، إحداهما خاصّة بازدياد عدد المصارف اللبنانيّة في الداخل والأخرى بالانتشار المصرفي اللبناني في الخارج.

إن الدوافع التي حدت المشرّع اللبناني في عام ١٩٧٧ على إجازة الترخيص بمصارف جديدة كانت ترمي في الأساس إلى فتح الباب أمام المصارف الدوليّة الكبيرة للمجيء إلى لبنان لتمكينه من استعادة مركزه الإقليمي السابق كسوق ماليّة ومصرفيّة لمنطقة الشرق الأوسط، اعتقادًا من السلطات القائمة آنذاك بأن الحرب اللبنانيّة قد انتهت، وان استتباب الأمن لا بدّ من أن يجلب المصارف الكبرى إليه. غير ان النتيجة كانت عكس ما توخّاه المشرّع إذ ان استئناف القتال وتعثّر الحلول أدّيا إلى هروب المصارف الدوليّة القائمة فيه وإلى دخول طارئين جدد على القطاع ما لبث بعضهم أن تسبّب بأزمات مصرفيّة بدأت تظهر طلائعها منذ عام ١٩٨٨.

ولعلّ من الأسباب الرئيسيّة التي أدّت إلى لبننة القطاع خلال هذه الفترة، صدور المرسوم التشريعي رقم ٨٧ بتاريخ ١٦ أيلول١٩٨٣، والذي أدخل إلى التشريع المصرفي اللبناني مبدأ المعاملة بالمثل، بحيث لا يُسمح للأجانب منذ صدوره بتملّك المصارف في لبنان إلاّ إذا كان بلدهم يسمح للبنانيّين بذلك. وقد أُلغي هذا التدبير فيما بعد بموجب القانون رقم ٣٢ الصادر في ١١ شباط ١٩٩١.

أما انتشار المصارف اللبنانيّة في الخارج، فلقد دفعت إليه أساسًا، الظروف الأمنيّة المتردّية في لبنان وهجرة العديد من كبار الزبائن إلى الخارج. فاضطرّت المصارف إلى اللحاق بهم. وقد استفادت المصارف المهاجرة حتى ١٩٨٣ من ودائع اللبنانيّين ومن بعض الودائع العربيّة، كما استطاعت تلبية حاجات زبائنها لتمويل عمليّاتهم مع الخليج العربي أو مع افريقيا، وكانت تلك الفترة الأولى فترة ازدهار وتوسّع، ما حمل بعض المصارف المهاجرة على فك ارتباطه بمصرفه الأم في لبنان تجنّبًا لانعكاس تردّي الوضع اللبناني على سلامة عمليّاته في الخارج.

لكنّ الآليّة ما لبثت أن انعكست، إذ أعقبت فورة أسعار البترول في بلدان الخليج حالة جمود، ثم أزمة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض البلدان الأفريقيّة. ثم اندلعت الحرب العراقيّة الإيرانيّة، فأفاقت المصارف اللبنانيّة العاملة في الخارج على واقع جديد حيث واجهت صعوبات في تحصيل أموالها من اللبنانيّين والعرب الذين تورّطت في تمويل عمليّاتهم مع بلدان تلك المنطقة وبدأ العد العكسي مسجّلاً تراجع الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج، إذ توقّفت بعض المصارف عن الدفع وصُفّيت مصارف أخرى وحصلت عمليّات دمج. وكان من حظ بعض المصارف اللبنانيّة وجود مصرف أجنبي كشريك لها وضامن لعمليّاتها مما حصر الضرر لديها وجعله نسبيًّا. هذا مع العلم بأن من أسباب ضعف الوجود المصرفي اللبناني في الخارج كونه لم يستطع دخول الأسواق المحليّة، حيث تمركز، لأنه لم يكن قادرًا على مزاحمة المصارف المحليّة العملاقة، ولعلّ بعض التوظيفات التي قام بها بقيت هامشيّة، ومع زبائن هامشيّين لم يكن باستطاعتهم أصلاً التعامل مع المصارف المحليّة الكبرى.

٣ ـ ظاهرة الأورو ليبانيز

عندما وصل سوء الأحوال في لبنان إلى ما وصل إليه من تدهور أمني ونقدي، واضطر مصرف لبنان إلى اتّخاذ تدابير رادعة لحماية سعر صرف الليرة اللبنانيّة كما بيّنّا أعلاه، لجأ بعض الزبائن، بتشجيع من المصارف ذات الانتشار الخارجي، إلى فتح حسابات بالليرة اللبنانيّة لدى مصارف الانتشار، تهرّبًا من قرار مصرف لبنان بمنع المصارف المقيمة من تقديم تسليفات لغير المقيمين، ومن موجبات الاحتياطي الإلزامي والاكتتاب الإلزامي بسندات الخزينة، ولأن المردود على الودائع بالليرة اللبنانيّة كان أجدى في الخارج منه في الداخل.

وهكذا نشأت ظاهرة الأورو ليبانيز، أي ودائع الليرة اللبنانيّة في الخارج، التي سبّبت مشكلة للسلطات النقديّة اللبنانيّة، كون هذه الودائع شكّلت بالنسبة إلى المصارف العاملة في الخارج موردًا بالليرة اللبنانيّة تستطيع إقراضه لمن يريد المضاربة على الليرة اللبنانيّة، مما أجّج حمى المضاربة وأدّى إلى التدهور المتسارع لسعر صرف الليرة. قُدّر حجم هذه الودائع في الخارج بما يتجاوز عشرة مليارات ليرة عام ١٩٨٦ وقد حاول مصرف لبنان، مستعينًا بجمعيّة المصارف، اتّخاذ تدابير رادعة لخروج الليرة، وبالتالي لاستعمالها في عمليّات المضاربة، لكنّ فرض مثل هذه التدابير الحاسمة كان يصطدم بنظام حريّة القطع الذي يُعتبر المساس به من المحرّمات الأساسيّة، وقد بقي لبنان متمسّكًا به في أصعب الظروف وأحلكها.

وهنا لا بدّ من التذكير بعمليّات تدويل الليرة اللبنانيّة التي جرت في النصف الأول من السبعينات، حيث اعتُبرت حينذاك عمليّات القروض الخارجيّة التي منحتها المصارف اللبنانيّة لبعض المؤسّسات ظاهرة خيّرة توحي بكثير من الأمل. ثم كيف تحوّل تدويل الليرة اللبنانيّة في سنوات المحنة إلى أداة للضغط عليها وتدهور سعر صرفها.

٤ ـ التضخم النقدي وأثره على غلاء المعيشة: ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧

أدّى تدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة مع ما رافقه من ظروف اقتصاديّة وأمنيّة إلى تدهور القيمة الشرائيّة لليرة اللبنانيّة في الداخل، مما حمل السلطات على تعديل الحد الأدنى للأجور مرّات عدة خلال هذه الفترة وأحياناً إلى أكثر من مرّة في غضون السنة الواحدة. ويبيّن الجدول التالي تطوّر هذا المعدّل بين سنتي ١٩٨٢ و١٩٨٧:

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
بالليرة اللبنانيّة	٩٢٥	١١٠٠	١٢٥٠	١٤٧٥	٣٥٠٠	٨٥٠٠
بالدولار	٢٤٣	٢٠٠	١٤٠	٨١	٤٠	١٩

أي أن الأجير الذي يتقاضى الحد الأدنى للأجر كان يقبض عام ١٩٨٢ ما يعادل ٢٤٣ دولاراً أميركيًّا فأصبح أجره في عام ١٩٨٧ ما يعادل ١٩ دولاراً.

إن هذه الأرقام بحدّ ذاتها كافية للتعبير عن درجة التردّي في الوضع الاجتماعي والمعيشي لموظفي القطاع العام وللعاملين في القطاع الخاص، وعن بطلان المعالجات الظاهريّة عن طريق زيادة الأجور، لأن كل زيادة كانت تؤدي إلى تفاقم عجز الخزينة، وتُدخل البلاد بالتالي في حلقة جهنّميّة تزيد نسبة التضخّم وتستدعي زيادة جديدة في الأجور. وكانت الحكومة المنقسمة على بعضها عاجزة عن اتخاذ التدابير الجذريّة التي من شأنها وقف التدهور واستعادة المبادرة.

وقد قُدّر معدّل التضخّم الوسطي لمجمل هذه المرحلة بما يعادل ٦٥٪ سنويًّا، بينما بلغ في فترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ وحدها حدود الـ ٢٠٠٪.

٥ ـ تسارع ارتفاع الفائدة على الليرة اللبنانيّة

من سلبيّات المرحلة قيد البحث، أن مصرف لبنان مارس سياسة رفع الفائدة على سندات الخزينة، لتشجيع المصارف والأفراد على الاكتتاب بها، ثم أخذ يميّز بين الفائدة في السوق الأوليّة وهي السوق المخصّصة للاكتتابات الإلزاميّة الخاصّة بالمصارف، والفائدة في السوق الثانويّة، المفتوحة لاكتتابات الأفراد. بحيث يكون المعدل المطبّق في عمليّات السوق الثانويّة أعلى بفارق كبير من المعدل المطبّق على عمليّات المصارف.

وقد اعتبرت المصارف أن في ذلك إجحافاً بحقّها، فهي مضطرّة لأن تتبع معدّلات السوق الثانويّة في الفوائد التي تطبّقها على ودائع زبائنها بالليرة اللبنانيّة حرصًا منها على بقاء هذه الودائع لديها، بينما هي لا تحصل في اكتتاباتها الإلزاميّة في السوق الأوليّة إلاّ على فوائد منخفضة.

وقد اضطرت جمعيّة المصارف إلى رفع الفائدة الفضلى Prime Rate أربع مرّات متتالية

عام ١٩٨٧ بعدما كانت بمعدّل ٢٤٪ في نهاية عام ١٩٨٦، فأصبحت ٢٨٪ ابتداء من أول كانون الثاني ١٩٨٧، ثم ٣٠٪ من أول نيسان، و٣٦٪ من أول تموز، و٤٥٪ من أول أيلول.

٦ ـ تدهور وضع الماليّة العامّة

يلاحَظ على امتداد هذه الفترة توالي صدور ميزانيّات عامّة سلبيّة يخصّص حوالي ٨٥٪ منها لدفع رواتب الموظفين وفوائد الدين العام، بينما تدنّت موارد الدولة العاديّة من ضرائب مباشرة ورسوم جمركيّة إلى ما دون الـ ١٥٪ وارتفعت مواردها الأخرى كعائدات مصرف لبنان وإيرادات الكازينو ورسوم المطار.

وقد درجت وزارة المال في معظم تلك السنوات على مطالبة مصرف لبنان بأرباح القطع لتدخلها ضمن مواردها وتسهم بذلك في المزيد من التدهور النقدي، كونها «تأكل من اللحم الحي». وقد استطاع مصرف لبنان في ظل حاكميّة الدكتور إدمون نعيم وضع حدّ لهذه العمليّة بعد معركة ضارية خاضها مع السلطة السياسيّة.

الباب الثاني: الوضع المصرفي في عهد الحكومتين: ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠

لعلّ عام ١٩٨٧ كان أسوأ الأعوام التي مرّت على لبنان في محنته، من الناحية الأمنيّة، كما من الناحيتين الاقتصاديّة والاجتماعيّة. فبعد سقوط الاتفاق الثلاثي في مطلع عام ١٩٨٦، إثر انقلاب على قيادة القوات اللبنانيّة، قامت حرب المخيّمات بين حركة أمل والفلسطينيّين وسط جوّ من الاضطرابات وتصفية الحسابات، وتبعها حادث اغتيال رئيس الحكومة الأستاذ رشيد كرامي في طوّافة عسكريّة لدى عودته من طرابلس إلى بيروت في الأول من حزيران ١٩٨٧، ثم وقعت اشتباكات عنيفة في بيروت بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي استدعت عودة الجيش السوري إلى بيروت لتهدئة الأوضاع بعد أن كان قد غادرها إثر الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢.

وفي العام ١٩٨٧ بلغت الأزمة الاقتصاديّة حدًّا خطيرًا إذ سجّلت الليرة اللبنانيّة في غضون عشرة أشهر أقصى نسبة هبوط في قيمتها كما سجّل التضخّم أعلى معدّل بلغه أثناء المحنة اللبنانيّة، إذ زاد مؤشّر الأسعار حسب الاتحاد العمّالي العام بنسبة ٧٣٠,٩٪ عنه في العام ١٩٨٦. كما هبطت قيمة الحد الأدنى للأجور إلى ما يعادل ١٩ دولارًا. حدث ذلك كله في ظل حكومة متفكّكة، غير قادرة على عقد جلسات لمجلس الوزراء، وهي عاجزة عن اتخاذ أي قرار ذي شأن، بل تكتفي بتسيير الأمور الروتينيّة العاجلة عن طريق ما سُمّي في حينه بالمراسيم الجوّالة.

وللدلالة على مدى استفحال التخبّط النقدي الذي حصل عام ١٩٨٧، لا يكفي أن

نظر إلى المتوسّط السنوي لسعر الدولار، بل يجب النظر إلى أدنى سعر سجّله الدولار خلال العام بالمقارنة مع أعلى سعر له، وقد كان أدنى سعر في ذلك العام ٧٩,٨٠ ل.ل. بينما بلغ السعر الأعلى ٦٠٠ ل.ل. أي أن الفارق بين السعرين هو ٥٢٠,٢٠ ل.ل. لسنة واحدة، بمعنى ان التقلّب كان في حدود ثمانية أضعاف خلال العام الواحد، وهنا يصدق قول لينين أنه «لتقويض بلدٍ ما، يكفي تقويض عملته».

لقد حاول مصرف لبنان خلال عام ١٩٨٧ التدخّل في سوق القطع للحؤول دون التقلّبات الواسعة التي كانت تحدث آثارًا اجتماعيّة مدمّرة، لكنّ المضاربة كانت أقوى منه، فتسبّب ذلك في انخفاض احتياطيّات مصرف لبنان بالعملة الأجنبيّة إلى أدنى مستوياته على الاطلاق إذ بلغت هذه الاحتياطيّات حدود ٣٣٣ مليون دولار، أي دون الحدّ الاستراتيجي الذي يؤمّن مدفوعات الدولة بالعملة الأجنبيّة وقيمة مستوردات البلد لشهرين على الأكثر.

وإني لأذكر هنا حالة الذعر التي انتابت المسؤولين آنذاك، فهم لا يستطيعون مسّ الاحتياطي الذهبي المجمّد بمبادرة شهيرة من مجلس النوّاب، وهم في الوقت نفسه يشعرون بالحاجة إلى تدعيم احتياطي مصرف لبنان. وقد ذهبت الحاكميّة في حينه، معتبرةً ان آخر الدواء الكيّ، إلى التفكير في فرض احتياطي إلزامي على ودائع المصارف بالعملات الأجنبيّة مما كان من شأنه أن يهرّب ما تبقّى من ودائع أجنبيّة في البلد. بينما بادر رئيس مجلس النواب يومذاك السيد حسين الحسيني إلى الاجتماع بجمعيّة المصارف والبحث معها في إمكانيّة إيداع بعض ودائع المصارف بالنقد الأجنبي لدى مصرف لبنان.

حصلت هذه الفوضى النقديّة في أجواء مشحونة بالأحداث، بلغت فيها البلاد ذروة التدهور الأمني والاجتماعي. وكان هناك أمل وحيد يدغدغ أحلام اللبنانيّين، وهو وصول البلاد إلى عتبة استحقاق رئاسي، كان من المفروض أن يحلحل الأمور ويهيّء للاستقرار.

لذلك، فإن النصف الأوّل من عام ١٩٨٨ شهد تحسّنًا في مؤشّر الأسعار وارتفاعًا في سعر صرف الليرة، حيث تراجع سعر الدولار في تموز ١٩٨٨ إلى ٣٥٢ ليرة لبنانيّة بعد أن كان قد بلغ ٤٦٨ ل.ل. في كانون الثاني. واستطاع مصرف لبنان أن يدعّم احتياطيّاته بشراء فائض الدولارات المطروحة في السوق، حتى بلغت هذه الاحتياطيّات في نهاية عام ١٩٨٨ مقدار ٩٥٦ مليون دولار، بالرغم من خسارة ١٥٥ مليونًا في الربع الأخير من السنة، حين تدهورت الأحوال السياسيّة وعادت سوق القطع إلى الاضطراب فاضطرّ مصرف لبنان إلى التدخّل في السوق من جديد.

إلاّ ان تفشيل انعقاد مجلس النواب لانتخاب رئيس جديد في آب ١٩٨٨، وكان الرئيس فرنجيّه المرشّح الوحيد للمنصب، ثم رفض القوى المسيحيّة الفاعلة، ومنها قيادة الجيش، المرشّح النائب مخايل الضاهر، الذي كانت الولايات المتّحدة وسورية قد توافقتا على تأييده، وإعلان السفير مورفي عقب ذلك ان رفض هذا المرشّح يعني الفوضى. كل ذلك وضع البلاد أمام منعطف خطير.

وقد حاول الرئيس الجميّل في زيارة أخيرة إلى سورية أن يقترح على هذه الأخيرة حلولاً تنقذ برأيه الوضع المتفاقم، ففشلت هذه المحاولة وأعلن القصر، بعد ليل طويل من المشاورات مع القوى السياسيّة في المنطقة الشرقيّة، تشكيل حكومة عسكريّة برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون وعضويّة أعضاء المجلس العسكري. كان ذلك بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٨٨، لكنّ الوزراء العسكريّين المسلمين ما لبثوا أن تقدّموا باعتذارهم لتبقى الحكومة ثلاثيّة.

وهكذا أصبح للبنان حكومتان، إحداهما حكومة الرئيس سليم الحص التي أصرّت على الاستمرار في ممارسة مهامّها بعد العودة عن استقالتها، وحكومة جديدة برئاسة العماد عون. وقد دامت هذه الحال حتى ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ أي ما يزيد على السنتين. لذلك سمّيت هذه الفترة بعهد الحكومتين. خلال هذه الفترة، أدّى مصرف لبنان دورًا مميّزًا في تمويل حاجات الحكومتين، وبقي وحده بين مؤسّسات الدولة قادرًا على التحرّك واتخاذ القرار المستقل على صعيد الوطن.

أما الأحداث التي تعاقبت في عهد الحكومتين ـ ولا بدّ من ذكرها هنا لإيضاح المناخ الذي عاشه القطاع المصرفي في تلك المرحلة ـ فهي بالتسلسل التاريخي كما يلي:

في ١٤ - ١٥ شباط ١٩٨٩، اندلعت حرب عنيفة بين قوّات الجيش التابعة لقيادة العماد عون والقوّات اللبنانيّة، لكنها لم تدم أكثر من أيام، وكان النصر فيها حليف قوّات الجيش، لكنّ الفريقين ما لبثا أن تفاهما من جديد.

في ١٤ آذار ١٩٨٩، اشتعل القصف فجأة بين قطاعي العاصمة، مؤذنًا بمباشرة «حرب التحرير» التي قرّر العماد عون بالتعاون مع القوّات اللبنانيّة شنّها على القوّات السوريّة وحلفائها. وقد دامت هذه الحرب حتى آب من عام ١٩٨٩، وعرفت أقصى مراحلها في معركة سوق الغرب، التي بلغت أوج عنفها في ١٣ آب ١٩٨٩، عندما استمرّ قصف القصر الجمهوري في بعبدا لمدّة ١٢ ساعة متواصلة.

في هذه الفترة توالت اللقاءات والوساطات العربيّة مع الحكومتين لإيجاد حلّ للمحنة اللبنانيّة. فكانت اللجنة السداسيّة، برئاسة وزير خارجيّة دولة الكويت، التي أعدّت مشروعًا لم يُكتب له النجاح. ثم القمّة العربيّة في الدار البيضاء، التي أناطت بلجنة ثلاثيّة مؤلّفة من ملك المغرب وملك العربيّة السعوديّة والرئيس الجزائري مهمة إيجاد حلّ للحرب في لبنان. وقد اعتمدت هذه اللجنة ممثّلاً لها هو السيد الأخضر الإبراهيمي، وهو دبلوماسي جزائري متميّز، فكلّفته العمل على الساحة اللبنانيّة ومع الأفرقاء اللبنانيّين لتلمّس الحلول الممكنة. فكان أن انبثق عن المشاورات التي أجراها الإبراهيمي مشروع عقد مؤتمر في مدينة الطائف يُدعى إليه النوّاب اللبنانيّون، علّهم يتوصّلون بمساعدة اللجنة الثلاثيّة العليا إلى التوافق على حلّ ينهي الأزمة.

وهكذا، انعقد مؤتمر الطائف بين ٢٩ أيلول و٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩، والذي انتهى إلى اتفاق سُمّي باتفاق الطائف، كان فيه للطرف السعودي في اللجنة الثلاثيّة إسهام

مشكور. إلاّ ان العماد عون رفض اتفاق الطائف وقرّر حل مجلس النوّاب، الذي التأم رغم ذلك في مطار القليعات بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥ وأقرّ اتفاق الطائف وانتخب النائب رينه معوّض رئيسًا للجمهوريّة، ولكن سرعان ما اغتيل الرئيس معوّض بعد أسبوعين من انتخابه، وهو عائد إلى مقرّ اقامته، بعد أن أتمّ مراسم الاستقبال بمناسبة عيد الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني. وبعد يومين، عاد المجلس النيابي إلى الاجتماع في شتورا، حيث انتخب النائب الياس الهراوي رئيسًا جديدًا للجمهوريّة. وتشكّلت حكومة جديدة برئاسة الدكتور سليم الحص.

بقي البلد مقسّمًا رغم انتخاب الرئيس الجديد، إذ لم يعترف العماد عون بشرعيّة الطائف، وما انبثق عنه، واستمر يمارس الحكم في منطقة نفوذه.

ثم جاء عام ١٩٩٠ بمسلسل جديد للمعارك، منها حرب أمل وحزب الله في إقليم التفاح، وأهمّها «حرب الإلغاء» بين قوى الجيش بقيادة عون والقوّات اللبنانيّة، التي اندلعت في ١٩٩٠/١/٣١، واستمرّت شهورًا طويلة، وأحدثت دمارًا كبيرًا في المناطق الشرقيّة.

وما أن وضعت هذه الحرب أوزارها، حتى حزمت حكومة الرئيس الهراوي أمرها، وأقدمت بمساعدة سوريّة وغطاء دولي على اقتحام شرق بيروت، ولا سيّما بعبدا وجوارها حيث يقع القصر الجمهوري، وذلك للإطاحة بالعماد عون. وقد دامت المعارك ساعات قليلة، لجأ خلالها العماد عون وأركان حكومته إلى السفارة الفرنسيّة، ثم رحل منها إلى فرنسا في ٢٩ آب بحماية فرنسيّة وبناء على تسوية مع الحكومة اللبنانيّة.

تلك هي أهم أحداث الفترة التي سمّيناها بعهد الحكومتين، فكيف تعايشَ القطاع المصرفي مع هذه الأحداث وفي ظل حكومتين[٢١]؟

أولاً - تطوّر الميزانيّة المجمّعة للمصارف

لكي نستطيع أن نحكم على تطوّر أوضاع القطاع، لا بدّ من تحويل أرقام الميزانيّة المجمّعة للمصارف إلى دولار أميركي، لكي نتبيّن بوضوح تطوّر أرقامها مع تطوّر مراحل المحنة اللبنانيّة وما رافقها من تدهور في سعر صرف الليرة اللبنانيّة. ولنبدأ منذ عام ١٩٨٢ ونتابع حتى عام ١٩٩٠.

(بملايين الدولارات)

١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١٦,١٩٩	١٤,٢٩٨	١١,٢٥٣	٨,٩٤٧	٥,٢٣٧	٤,٨٧١	٥,٤٢٦	٦,١٨٦	٥,٨٦٢

إن هذه الأرقام التي تعبّر أوضح تعبير عن تدهور أوضاع القطاع المصرفي منذ الاجتياح

الإسرائيلي حتى نهاية ١٩٩٠، تبيّن أن الميزانيّة المجمّعة بدأت بعدئذٍ تنازلي منذ ١٩٨٢، حتى بلغت قعر الهاوية في ١٩٨٧، لتعود إلى التحسّن التدريجي ابتداءً من ١٩٨٨، مع تراجع بسيط عام ١٩٩٠.

ثانيًا - تطوّر سعر الدولار الأميركي في سوق بيروت: ١٩٨٢ - ١٩٩٠

السنة	المتوسّط السنوي	السعر في نهاية الفترة
١٩٨٢	٤,٧٢	٣,٨١
١٩٨٣	٤,٥٢	٥,٤٩
١٩٨٤	٦,٥١	٨,٨٩
١٩٨٥	١٦,٤٢	١٨,١٠
١٩٨٦	٣٨,٣٨	٨٧,٠٠
١٩٨٧	٢٢٤,٧٤	٤٥٥,٠٠
١٩٨٨	٤٠١,٠٠	٥٣٠,٠٠
١٩٨٩	٤٩٤,٠٠	٥٠٥,٠٠
١٩٩٠	٧٠١,٠٠	٨٤٢,٠٠

يبيّن هذا الجدول، بشكل فاضح، مأساة الليرة اللبنانيّة خلال هذه الفترة المظلمة من تاريخ لبنان، إذ ارتفع سعر صرف الدولار ازاء الليرة اللبنانيّة من ٣,٨١ ل.ل. في نهاية عام ١٩٨٢ إلى ٨٤٢ ل.ل. في نهاية عام ١٩٩٠ أي ٢٢١ ضعفًا.

وقد أثّر هذا الانهيار المتمادي في سعر صرف الليرة اللبنانيّة على مستوى المعيشة، ومؤشّر الأسعار الاستهلاكيّة، ومستوى الأجور. وتسبّب في ارتفاع أنماط الفساد المستشري في البلد على كل صعيد، لأن المواطن اللبناني سواء أكان موظّفًا في القطاع العام أو مستخدمًا أو أجيرًا عاملاً لدى مؤسّسات القطاع الخاص، كان يتخبّط في معيشته اليوميّة سعيًا وراء لقمة العيش، يتلمّس الحصول عليها من أيّ مصدر كان.

أما الدولة التي ثابرت، خلال هذه الفترة، على تسديد جميع المتوجّبات عليها من رواتب وأجور واستحقاقات أخرى بالليرة اللبنانيّة أو بالعملات الأجنبيّة، فقد ساهمت في تدهور الوضع، لأنها كانت تستدين لتؤمّن ديمومتها على حساب تراكم العجز في حسابات الخزينة، وتزايد معدّلات الفائدة على سندات الخزينة لاجتذاب المكتتبين، وقد تجاوزت

الفوائد السنويّة المدفوعة على الدين العام مجمل واردات الخزينة. فمنذ عام ١٩٨٦ كانت واردات الدولة في حدود ٦ مليارات ليرة لبنانيّة بينما تجاوزت الفوائد على الدين العام ٩ مليارات وبلغ مجموع الإنفاق العام ٣٦ مليارًا.

ثالثًا ـ المؤشّرات النقديّة والمصرفيّة الأخرى التي طبعت الفترة

١ ـ سياسة حماية الليرة

عرف عام ١٩٨٧ أعلى معدّلات الفائدة على سندات الخزينة، إذ اضطرّ مصرف لبنان في سبيل حماية الليرة إلى رفع هذه المعدّلات بحيث لامس حدّها الأقصى الفعلي[٢٢] في السوق الثانويّة لسندات السنة الواحدة حدود ٤٥٪.

وقد واصل مصرف لبنان سياسة التدخّل في السوق لحماية الليرة طوال الفترة موضع البحث. وفي المراحل التي استطاع فيها شراء العملات من السوق لتدعيم احتياطيه النقدي، كانت تنقص موجودات المصارف الخارجيّة من العملات الأجنبيّة وتزيد الودائع لديها بالليرة اللبنانيّة، والعكس صحيح. ولذلك فإن معدّل دولرة الودائع كان يزيد أو ينقص خلال هذه الفترة تبعًا لوضع السوق ولتقلّب احتياطيات مصرف لبنان.

أما سندات الخزينة فكانت تتزايد باستمرار. ويبيّن الجدول التالي تطوّرها منذ نهاية عام ١٩٨٢ وانتهاء ولاية الرئيس الياس سركيس إلى عام ١٩٨٨ ونهاية ولاية الرئيس أمين الجميّل، وهي كانت تُستعمل طوال هذه الفترة لسد عجز الموازنة، واعتبارًا من عام ١٩٨٥، استُعملت أيضًا كسلاح نقدي لامتصاص السيولة الفائضة وحماية الليرة اللبنانيّة.

سندات الخزينة بين ١٩٨٢ و١٩٨٨

(بملايين الليرات)

السنة	السندات المتداولة
١٩٨٢	١٢ ٢٧٩
١٩٨٣	١٥ ٨٥٦
١٩٨٤	١٩ ١٣١
١٩٨٥	٣٨ ٨٥٦
١٩٨٦	٥٦ ٢٠٥
١٩٨٧	١٢٧ ٢٠٥
١٩٨٨	٤٢٥ ٨٣٥

وقد استمرّ المنحى نفسه للسنوات التالية من الفترة قيد البحث.

٢ ـ تقلّبات ميزان المدفوعات

أما ميزان المدفوعات، وهو في لبنان يُستخلص من جدول التغيّرات في الموجودات الخارجيّة الصافية للجهاز المصرفي بما فيه مصرف لبنان، فقد تطوّر خلال الفترة قيد البحث كما يلي:

(بملايين الدولارات)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١٢٦,٣ -	١١٧,٣ +	٦٥٤,٣ +	٣٠٠,٩ -	٣١٨,١ -

وتأثّر وضع ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة بالعوامل التالية:

- تراجع حركة التحويلات من الخارج. فبينما كانت هذه التحويلات تقدّر بملياري دولار في ١٩٨٠ أصبحت تقدّر بأربعمائة مليون في ١٩٨٦.
- انخفاض عجز الميزان التجاري بسبب تراجع الاستيراد.
- استنزاف احتياطي مصرف لبنان بالعملات الصعبة نتيجة لعمليّات المضاربة وهرب الرساميل إلى الخارج، كما يُستدل صراحةً من الجدول اللاحق الذي يتضمّن أرقام الاحتياطي الصافي لمصرف لبنان بملايين الدولارات (عدا الاحتياطي الذهبي):

١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
٢٥٨١	١٨٨١	٦٥١	١٢٥٠	٤٦١	٣٣٣	٩٤٥	٩٠٣	٦٢٠

- تراجع الناتج المحلّي الاجمالي حيث هبط إلى ثلثه تقريبًا بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧ (من ٥٨٥٧ مليون دولار إلى ١٧٨٠ مليونًا). وفي ما يلي جدول يبيّن تطوّر الناتج المحلّي اللبناني للسنوات قيد البحث بملايين الدولارات:

١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
٥٨٥٧	٤٨٧٨	٢٩٤٠	٢٦٥٨	١٧٨٠	٣٢٧٤	٢٧١٤	٢٨٣٨

٣ ـ استفحال التضخّم النقدي

أما التضخّم النقدي الذي تمثّل في تزايد حجم الكتلة النقديّة مع تراجع الناتج المحلّي

الاجمالي، فقد انعكس على مؤشّر غلاء المعيشة الذي زاد ٢٥٠ ضعفًا تقريبًا عما بلغه في ١٩٧٤ مما استتبع رفع الحد الأدنى للأجور الذي يتقرّر بموجب مراسيم، وذلك من ٢٧٥ ليرة عام ١٩٧٤ إلى ٤٥٠٠٠ ل.ل. في ١/١/١٩٩٠ أي بما يقارب ١٥٤ ضعفًا.

٤ - تدنّي نسبة الملاءة[23]

عانت المصارف خلال هذه الفترة من تدنّي ملاءتها إذ تراجعت نسبة الملاءة لدى الجهاز المصرفي في لبنان من ٣,٤٪ عام ١٩٨٢ إلى ٠,٢٤٪ في نهاية عام ١٩٨٧. حصل ذلك بينما كان ينعقد في تموز من العام نفسه مؤتمر بال لتحديد الحد الأدنى للملاءة المصرفيّة لدول المجموعة الأوروبيّة، حيث توافقت المصارف المركزيّة لهذه الدول على حدّ أدنى لنسبة الملاءة (أي كفاية رأس المال) مقداره ٨٪، فأين كان وضع الجهاز المصرفي اللبناني ازاء هذا الواقع الدولي الجديد[24]؟

وكان مصرف لبنان، تقديرًا لأهميّة كفاية رأس المال، قد استبق لجنة بال بأن ألزم المصارف بحدّ أدنى للملاءة نسبته ٣٪ بموجب التعميم رقم ٤٣٥ الذي صدر بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٣ وترك لها مهلة لتطبيقه حتى ٣١/١٢/١٩٨٥. لكنّ هذا التدبير الذي اعتُبر طليعيًا في زمن صدوره، لم يتسنّ له أن يرى التنفيذ الفعلي، إذ تسبّب بأزمات متتالية بين مصرف لبنان وجمعيّة المصارف، جعلت الموضوع معلقًا طوال فترة الأحداث، ولم يجد حلاً له إلاّ في مطلع التسعينات حيث انسجم لبنان مع مقرّرات لجنة بال، مع تحسّن الأوضاع في البلاد كما سنرى لاحقًا.

وقد يكون تأخّر لبنان في تبنّي مقترحات لجنة بال هو ما أدّى إلى تراجع خطوط الإئتمان التي كانت تتمتّع بها المصارف اللبنانيّة لدى مراسليها في الخارج، إذ أصبح الكثير من هذه المصارف غير قادر على فتح الاعتمادات في الخارج ما لم يؤمّن تغطية كاملة لها لدى مراسله.

٥ - دولرة القطاع المصرفي

لقد عرفت الفترة قيد البحث تغيّرًا جذريًا في تركيبة الودائع لدى الجهاز المصرفي، فبعد أن كانت ودائع المصارف بالعملات الأجنبيّة تمثل ٢٩٪ من مجمل الودائع في عام ١٩٨٢، ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٢٪ في نهاية عام ١٩٨٧ لتتراجع من جديد إلى ٦٧,٥ ٪ في العام ١٩٨٩.

أمّا التسليفات بالعملات الأجنبيّة، فقد ارتفعت إلى ٦٢٪ من المجموع عام ١٩٨٩ بعد أن كانت ٣٤٪ في العام ١٩٨٨. ذلك أن زبائن المصارف أصبحوا يفضّلون الاستدانة بالعملات الأجنبيّة لضآلة معدّلات الفائدة عليها، بالمقارنة مع معدّل الفائدة المدينة على الليرة اللبنانيّة.

وقد استمرّت ظاهرة الدولرة في القطاع المصرفي اللبناني، وهي لا تزال تشكّل مع مستهلّ القرن الجديد، إحدى سلبيّات النظام المصرفي في لبنان.

٦ - بروز أزمة التعثّر المصرفي وحرب الشائعات

أشرنا في ما سبق إلى أن ملامح أزمة مصرفيّة أخذت تلوح في الأفق في الربع الأخير من عام ١٩٨٨، إذ بدأ بنك المشرق يعاني من نقص حاد في السيولة، إلى أن تفاقمت أوضاعه فتوقّف عن الدفع خلال عام ١٩٨٩. وقد اضطرّت السلطات النقديّة إلى التدخّل لحماية حقوق المودعين، عن طريق الإشراف على إدارة المصرف، وتأمين السيولة اللازمة له، تطبيقًا لأحكام القانون رقم ١٠ الصادر في عام ١٩٧٧، الذي يكلّف مصرف لبنان «بمدّ المصارف على مسؤوليّة الدولة بما تحتاجه من سيولة لقاء الضمانات المتوفّرة لديها، وذلك صيانة لاقتصاد البلاد بصورة عامّة».

وقد تمّت بعد ذلك إحالة المصرف إلى التصفية وفقًا لأحكام القانون ٦٧/٢ وشُطب من لائحة المصارف في ٧ تشرين الأول ١٩٨٩.

استتبعت أزمة بنك المشرق في لبنان، بروز صعوبات لدى المؤسّسات التابعة له في الخارج، ولا سيّما في باريس، وترافق ذلك مع تعثّر عدد من المؤسّسات المصرفيّة اللبنانيّة العاملة في الخارج، مما انعكس سلبًا على مصارفها الأم في الداخل، فأربك السلطات النقديّة وجعلها تواجه أزمة تعثّر مصرفي ترافقت، للأسف، مع موجة من الإشاعات طالت أكبر المصارف العاملة في لبنان. كانت هذه الحملة أشبه بحرب اقتصاديّة تستهدف القطاع المصرفي اللبناني في الداخل والخارج، مما اضطر حاكميّة مصرف لبنان إلى التصدّي لموجة الإشاعات.

وبالفعل، تعاونت جمعيّة المصارف مع مصرف لبنان في التصدّي لأزمة التعثّر تحت شعار أنها أزمة مصارف لا أزمة قطاع. وسنرى كيف تمّت معالجة أزمة التعثّر هذه في ما يلي من عرض.

في تلك الأثناء، تعرّض الكثير من المصارف لسحوبات كثيفة بسبب ما تناولها من إشاعات رغم متانة أوضاعها. وكان لا بد لمصرف لبنان من أن يليّن سياسته فيما يتعلّق بتسييل سندات الخزينة وتيسير حسمها لتوفير السيولة النقديّة للمصارف المحتاجة دون أن تقترن عمليّة التسييل بشروط تعجيزيّة ومرهقة. وقد تجاوب مصرف لبنان مع جمعيّة المصارف لهذه الناحية، مبديًا استعداده لحسم سندات الخزينة المتوفّرة في محفظة أي مصرف تلقائيًا وبالفائدة العاديّة، بمجرّد قيام قرينة جديّة تثبت أن هذا المصرف بحاجة إلى سيولة لا تتوافر لديه.

وكان من عادة الحاكم أن يثبّت توافقه مع الجمعيّة بموجب محاضر مكتوبة منعًا للتأويل أو التفسير المغرض. وكان قد حوّل مكتبه في مبنى مصرف لبنان إلى «متراس» يعمل من ورائه، بعد تعرّضه لشظايا القذائف، كما اختار أن يقيم في المصرف ليل نهار للذود عنه، حتى قيل عنه إنه ينام على الذهب صونًا له وحفاظًا على استقلاليّة المصرف المركزي.

٧ - الحصار المصرفي وأزمة السيولة النقديّة

تعرّضت المناطق الشرقيّة أثناء حرب التحرير لحصار اقتصادي، تسبّب بشحّ السيولة

النقديّة لدى المصارف والأفراد، بسبب تأخّر مصرف لبنان عن تأمين الأوراق النقديّة لفرعه في مدينة جونيه الموجودة في المنطقة المحاصرة. مما جعل النقد الورقي ينضب من صناديق المصارف، بينما أخذ الناس يختزنونه في بيوتهم كعملة نادرة. وقد برزت في تلك الأثناء ظاهرة امتناع الناس عن التعامل بالشيكات، لصعوبة صرفها نقدًا عند إبرازها.

وذهب ظنّ المصرفيّين والمسؤولين في المناطق الشرقيّة إلى أن التقصير في تأمين الأموال النقديّة يعود إلى أسباب سياسيّة، فكانوا يركّزون في لقاءاتهم مع الحاكميّة ومع المسؤولين الحكوميّين في المنطقة الغربيّة على ضرورة فصل شؤون النقد والمال عن الخلافات السياسيّة. وقد نجحوا إلى حدّ ما في مساعيهم، بينما كانت المصارف تتعاون فيما بينها على تنظيم شؤون التداول النقدي لتأمين السيولة في صناديقها.

٨ ـ بعض المظاهر الأخرى للمعاناة في عهد الحكومتين

حصلت أثناء عهد الحكومتين مشاكل عديدة، كان لا بدّ من إيجاد حلول لها تيسيرًا لأمور البلد.

من هذه المشاكل أن بعض الأموال العامّة التي كانت تحصّل في المناطق الشرقيّة والناجمة بصورة خاصّة عن بدلات بيع المحروقات، كانت تودع في حسابات فُتحت لهذه الغاية لدى المصارف الخاصّة بدل أن تودع وفقًا للأصول في حساب الخزينة لدى مصرف لبنان. فكان هذا التصرّف حافزًا لمصرف لبنان للامتناع عن تسهيل أمور حكومة العماد عون لجهة توفير الأموال اللازمة لها. كما كان أيضًا وراء تمنّع حكومة الدكتور الحص عن توفير الأموال اللازمة لقطاعات حيويّة في المنطقة الشرقيّة كحاجات معيشة الجيش وقوى الأمن وغيرها. وكان كل ذلك يتسبّب في تشنّج المسؤولين في كلا الجانبين ويعرّض المواطنين في حياتهم اليوميّة لصعوبات جمّة، كقطع المياه عن المنطقة الغربيّة بكاملها مثلًا ردًّا على موقف المسؤولين فيها من صرف الأموال لمعيشة العسكريّين التابعين لقيادة العماد عون.

وقد ذهب الأمر بحكومة هذا الأخير إلى حدّ التفكير في إحداث سلطة نقديّة بديلة تقوم بمهام مصرف لبنان في المناطق الشرقيّة، لكنّ هذا المشروع بقي، لحسن الحظ، في حدود بحث الممكن دون أن يتحوّل إلى أي تنفيذ فعلي على الورق أو على الأرض.

وعلى الجبهة الأخرى، انتهى الأمر بحاكميّة مصرف لبنان إلى الاصطدام جديًّا بالسلطة السياسيّة بعد تشكيل أول حكومة في عهد الرئيس الياس الهراوي. وقد بلغ التشنّج في المواقف حدّ الاعتداء على حاكم مصرف لبنان في عقر داره في المصرف المركزي إثر امتناعه عن المثول لدى وزير الداخليّة بشأن خلاف على تنفيذ حوالة ماليّة. وأدّت هذه الحادثة، التي استنكرها رئيس الحكومة بشدّة، إلى طرح موضوع استقلاليّة المصرف المركزي بشكل جدّي من قبل بعض الوزراء. لكنّ هذا الطرح مرّ بسلام، بفضل حكمة المسؤولين الكبار، وعلى رأسهم رئيسا الجمهوريّة والحكومة ووزير المال. وقد كان للحاكم الدكتور ادمون نعيم موقف صلب تجاه مشروع النيل من استقلاليّة مصرف لبنان، وكان له

تصريح شهير، نُشر في تحقيق لجريدة النهار يوم ١٩٩٠/٤/٩، قال فيه انه في حال تقرّر تعديل قانون النقد والتسليف للمسّ باستقلاليّة مصرف لبنان، فإنه سيستقيل، «وليكن الانهيار على غير يده)».

والواقع أن مرحلة الحكومتين شكّلت بالنسبة إلى جمعيّة المصارف فترة معاناة قاسية، فالجمعيّة بقيت موحّدة في مختلف الظروف شأنها شأن جميع الهيئات المهنيّة في البلد، ولم يكن انعقاد مجلسها بالأمر اليسير. وكان بعض المصارف يتعرّض لأزمة تعثّر، ولموجة إشاعات وسحوبات، وكان لا بد لمجلس الجمعيّة، ولا سيّما لرئيسها ونائب الرئيس ـ وكان كل منهما يقيم في منطقة ـ من أن ينسّقا في ما بينهما لحلّ الأمور الطارئة وإجراء الاتصالات والمراجعات لدى الحكومتين من أجل حلّ المشاكل التي كانت تعترض عمل المصارف. وغالبًا ما قام رئيس الجمعيّة بمهمّات الوساطة لتبليغ الرسائل والتماس الحلول للقضايا الطارئة، وكثيرًا ما تعرّض للمخاطر أثناء أداء مهمّته.

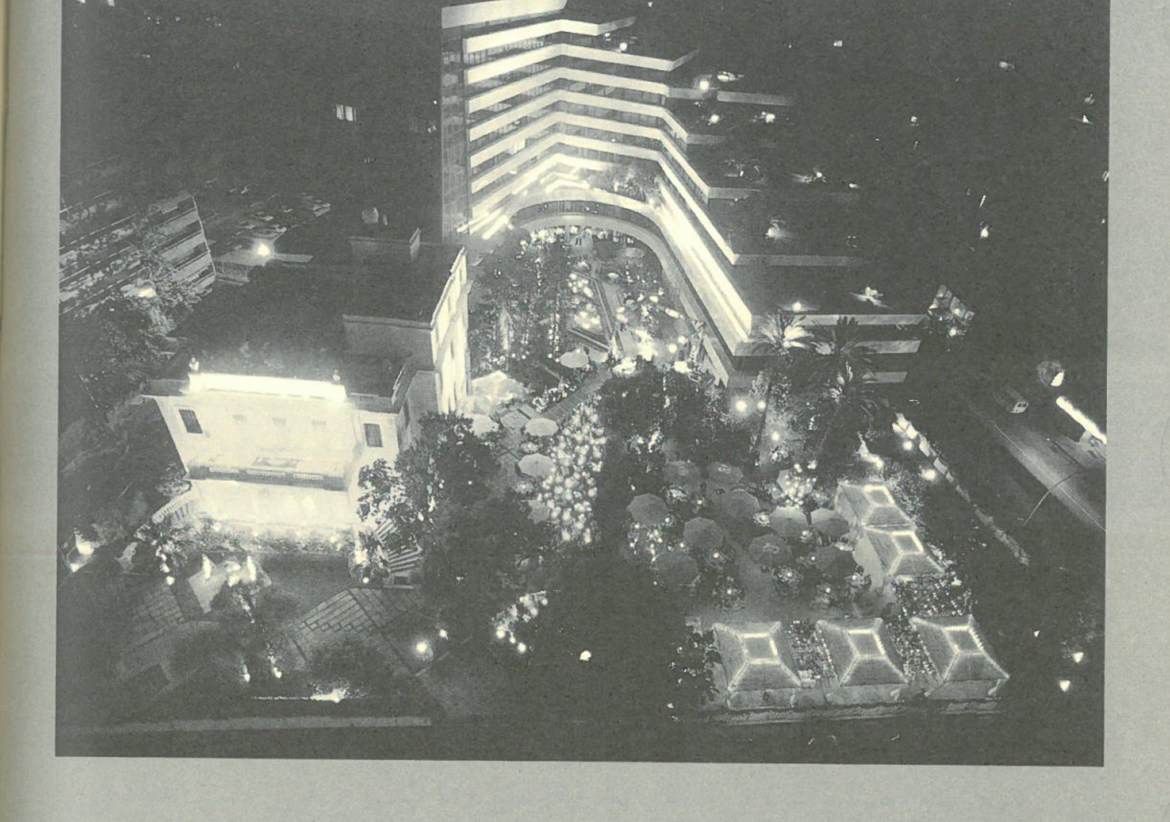
القطاعُ المصرِفي

في العقد الأخير من القرن العشرين

ما ان جاء عهد الطائف وما استحدثه من اصلاحات دستوريّة سمحت للدولة بأن تقوم من جديد وأن تعمل على احياء مؤسّساتها، حتى كانت السلطات النقديّة والمصرفيّة تعالج أزمة التعثر التي نتجت عن انعكاسات الحرب المحنة على القطاع المصرفي، وقد أتاحت التنقية الجديدة بروز القطاع المصرفي كقطاع سليم ورائد استطاع خلال العقد الأخير من القرن العشرين أن يثبت استقراره ويحقق ازدهارًا لا سابق له في تاريخ العمل المصرفي في لبنان.

إلاّ ان السنوات الثلاث الأخيرة من العقد سجّلت ركودًا في الاقتصاد الوطني انعكس تباطؤًا في النمو المصرفي.

كل هذه التطوّرات نعالجها في هذا القسم الأخير من الكتاب عبر ثلاثة فصول تناولنا فيها عمليّة التنقية وفترة النقاهة ثم عهد الاستقرار والازدهار لننتهي إلى بيان مظاهر الركود والتباطؤ.



العمل المصرفي وسط بيئة معماريّة رائعة وجنائن خلاّبة:
قصر كرم - تابت (١٩١٠) إلى اليسار،
ومركز صوفيل - الأشرفيّة (١٩٧٧) إلى اليمين.

طَوْرُ النّقاهَة

١٩٩١ - ١٩٩٢

بعد العمليّة العسكريّة التي ميّزت الفصل الأخير من العام ١٩٩٠ ووضعت حدًّا لعهد الحكومتين، لاحت في البلد مع انطلاقة العقد الجديد ملامح تحسّن في الأوضاع العامّة تبشّر بالخير والاستقرار على كل صعيد إذ اعتقد الناس أن المحنة وضعت أوزارها نهائيًّا.

ففي مطلع العام، وعند انتهاء ولاية حاكم مصرف لبنان الدكتور ادمون نعيم في ١٩٩١/١/١٤، جرت تسمية حاكم جديد لمصرف لبنان هو الشيخ ميشال بشاره الخوري الذي كان قد سبق له أن تولّى الحاكميّة في عهد الرئيس الياس سركيس واستمرّت ولايته حتى مطلع العام ١٩٨٥.

ولم تكن الحاكميّة بالمركز المغري نظرًا لدقة الظروف السياسيّة آنذاك. وقد تردّد الحاكم الجديد في قبول التكليف عندما عُرض الأمر عليه. وكان كاتب هذه السطور شاهدًا على هذا التردّد، ففعل المستطاع من موقعه كرئيس لجمعيّة المصارف لإقناع الشيخ ميشال الخوري بقبول المهمّة، لا سيّما وأنه كان يرى ضخامة الأزمة المحيطة بالقطاع المصرفي، ويرى في الحاكم الجديد ما يؤهّله لمواجهة الأزمة بالحكمة والكفاءة المقتضاة.

فكان على الحاكم الجديد إذًا، عند بدء ولايته، أن يواجه أزمة التعثّر المصرفي التي تفجّرت عند توقّف بنك المشرق عن الدفع عام ١٩٨٩، ثمّ راحت تحصد مصارف أخرى، ولم تكن قد انتهت فصولاً بعد لدى استلام الحاكم الجديد مهامه، إذ تبيّن فيما بعد ان حصيلة أزمة التعثّر شملت ١٣ مصرفًا في الداخل، عدا عن المصارف اللبنانيّة العاملة في الخارج، والتي كانت مسؤوليّة معالجتها تقع على عاتق السلطات المصرفيّة في أماكن وجودها.

أولاً ـ معالجة التعثّر

كيف جرت معالجة أزمة التعثّر في لبنان وكيف تمّ إغلاق هذا الملف؟

لم يكن بالإمكان معالجة أوضاع المصارف المتعثرة على أساس النصوص القانونيّة النافذة وأهمّها القانون ٦٧/٢ المعروف بقانون انترا، والذي سبق أن تعرّضنا لبحثه وشرحنا ظروف صدوره وكيفيّة معالجته لحالات توقّف المصارف عن الدفع. أما آليّة وضع اليد التي جاءت في القانون ٦٧/٢٨ والتي كانت قد استُخدمت بنجاح كبير لمعالجة أزمة التعثر السابقة التي حصلت في العامين ١٩٦٧ و١٩٦٨، فإنها كانت آليّة موقّتة انتهى مفعولها مع نهاية عام ١٩٦٨. فكان لا بدّ إذًا من استصدار نصوص جديدة تسمح بتنويع المعالجات على ضوء الأوضاع الخاصّة بكل حالة تعثر.

بعد مخاض عسير دام شهورًا طويلة استغرقتها ورشة تحضير النصوص التي انطلقت في النصف الثاني من العام ١٩٩٠[٢٥]، صدر عن مجلس النواب في ١٩٩١/١١/٧ القانون رقم ١١٠ الذي تضمّن تعديل بعض أحكام القوانين المصرفيّة وعُرف بقانون الإصلاح المصرفي.

نكتفي هنا ببيان مختلف المعالجات التي تناولت أوضاع التعثّر التي أصابت ١٣ مصرفًا بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢ على أن نخصّص الفقرة التالية لإيجاز ما جاء به القانون الجديد.

أربعة مصارف هي بنك المشرق، والبنك العربي اللبناني، وبنك ميكو، وبنك الازدهار اللبناني أحيلت إلى القضاء الذي أصدر أحكامًا بتوقفها عن الدفع وفقًا للقانون ٦٧/٢ بينما استفاد مودعوها من ضمانة مؤسّسة ضمان الودائع على أساس القانون الجديد، أي ان الضمانة دُفعت ضمن سقف خمسة ملايين ليرة لبنانيّة وشملت الودائع بالعملات الأجنبيّة أيضًا.

مصرف واحد هو البنك اللبناني البرازيلي اختار سبيل التصفية الذاتيّة وفقًا للقانون ١١٠ وصُفّي بمؤازرة مؤسّسة ضمان الودائع ومصرف لبنان.

واختار مصرفان آخران هما بنك طعمة وغلوب بنك بيع موجوداتهما الصافية إلى مصارف مقتدرة وفقًا لقانون الاندماج الجديد الذي سنفرد لبحثه فقرة خاصّة في موضع لاحق. وكان هذان المصرفان قد اختارا في البدء طريق التصفية الذاتيّة ثم عدلا عنه مفضّلين أسلوب الاندماج.

ثلاثة مصارف جرى تعويمها بناء على توجيه مصرف لبنان وبمؤازرته، وهي بنك اليوروميد الذي تولّى تعويمه الكريدي ليونيه[٢٦]، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي (لبنان) الذي عوّمته مجموعة من كبار مودعيه حوّلت ودائعها فيه إلى مساهمة في رأسماله[٢٧]، والكابيتال تراست بنك الذي عوّمه مصرف لبنان ثم باعه لبنك الاعتماد اللبناني وفقًا لقانون الاندماج. وكان مصرف لبنان يملك أكثريّة الأسهم في كلا المصرفين الدامج والمدموج بنتيجة معالجته لأزمة بنك المشرق.

و لم يبقَ من المصارف المتعثرة بعد عام ١٩٩٢ سوى ثلاثة مصارف استمرّت أوضاعها معلّقة إلى أن جرى إعلان توقّف اثنين منها عن الدفع وفقًا للقانون ٦٧/٢ أسوة بمصارف الفئة الأولى، وهما بنك نصر اللبناني الافريقي وبنك التجارة الخارجيّة، أما الثالث وهو البنك اللبناني الباكستاني الذي لم يكن يعاني من عجز في موجوداته بل من نقص حاد في سيولته، فقد جرى مؤخّرًا شراؤه من قبل بنك الإنعاش وفقًا لقانون الاندماج[٢٨].

أما الآليّة الجديدة لوضع اليد التي جاء بها القانون الجديد، فإنها لم تُستعمل في أي من حالات التعثّر حتى اليوم.

ثانيًا ـ قانون الإصلاح المصرفي

صدر هذا القانون في ١٩٩١/١١/٧ تحت رقم ١١٠، وتضمّن ثلاثة عناصر جديدة هي:

١ ـ العودة إلى آليّة وضع اليد بحلّة جديدة، بحيث تُقرّر وضع اليد «محكمة مصرفيّة خاصّة»، نصّ القانون على إحداثها، وذلك بناءً على إحالة معلّلة من حاكم مصرف لبنان «إذا تبيّن له ان أحد المصارف أصبح في وضع لم يعد يمكّنه من متابعة أعماله»، وتكون قرارات هذه المحكمة قطعيّة ومبرمة ولا تقبل أي طريق من طرق المراجعة.

نصّ القانون على أن مهمة هذه المحكمة موقّتة وتنتهي في ١٩٩٣/١٢/٣١. لقد تأخر تشكيل المحكمة المصرفيّة الخاصّة وعندما تشكّلت لم يُحل إليها الحاكم أي قضيّة، بل كان وجودها بمثابة الرادع، إذ كانت خشية الإحالة إليها وراء ولوج بعض المصارف المتعثرة سبل الاندماج والتصفية الذاتيّة والتعويم كما رأينا أعلاه.

٢ ـ رفع قيمة الضمانة التي توفّرها المؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع من مليون ل.ل. إلى خمسة ملايين أو ما يعادلها بالقطع الأجنبي، إذا كانت الوديعة محرّرة بالعملة الأجنبيّة وعلى أساس سعر الصرف الرائج في التاريخ المعلن لتوقّف المصرف عن الدفع.

٣ ـ إقرار آليّة جديدة للتصفية الذاتيّة تقضي بأن يتفرّغ المصرف المعني عن حقوقه إلى مصرف لبنان مقابل مدّه بالسيولة لتغطية التزاماته.

ويلحظ القانون في كلا حالتي وضع اليد والتصفية الذاتيّة أصولاً تنظّم العلاقة بين مصرف لبنان والمؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع من أجل تأمين المعالجة الملائمة لكل حالة، لا سيّما لجهة ما يلزمها من تمويل.

ثالثًا ـ قانون تسهيل اندماج المصارف

نتناول هنا بحث هذا القانون رغم أنه صدر في مطلع عام ١٩٩٣، ذلك أن تحضيره استغرق وقتًا طويلاً وكان التفكير فيه جاء في سياق معالجة أوضاع القطاع المصرفي وتعزيزها.

جاءت المبادرة من جمعيّة المصارف، وكنت رئيسًا لها في تلك الفترة، وقد تعاونت وبعض الزملاء في مجلس الجمعيّة مع الاستاذ خليل أبو حمد، المستشار القانوني للجمعيّة، في وضع المشروع الأوّل للقانون الذي تطوّر فيما بعد لدى دراسته مع مصرف لبنان ووزارة المال ثم لدى عبوره مجلس الوزراء ثم مجلس النواب حيث تمّت غربلته وتجريده من الكثير من حوافز الاندماج التي تضمّنها في الأساس، بحيث لم يبقَ منها سوى الحوافز التالية:

- إعطاء المصرف الدامج مهلة ثلاث سنوات لتسوية أوضاعه الناشئة عن الاندماج والتي لا تكون متوافقة مع القانون أو مع تعاميم مصرف لبنان.
- تسهيل عمليّة الاندماج لجهة تحويل الأسهم والودائع والديون والايجارات دون إجراءات معقّدة مع إعفاءات من الضرائب والرسوم.
- إمكانيّة الحصول على قروض ميسّرة من مصرف لبنان.
- تنظيم شؤون صرف المستخدمين الزائدين عن الحاجة بإعطائهم تعويضات إضافيّة معفاة من ضريبة الدخل.

أما آليّة الدمج فقد حدّد لها القانون الجديد أصولاً قانونيّة بسيطة تضمن سلامتها.

وقد تضمّن القانون مادة تجيز تطبيق أحكامه على المصرف الذي يشتري جميع موجودات وحقوق مصرف آخر، راغب في تصفية أعماله وشطب اسمه من لائحة المصارف، على أن يأخذ الشاري على عاتقه جميع مطلوبات والتزامات المصرف الذي يشتري. وقد أضيفت هذه المادة استلحاقاً لدى دراسة مشروع القانون في مجلس النواب بناءً على طلب جمعيّة المصارف، فساعدت على تسهيل العديد من عمليّات الاندماج المصرفي التي تمّت فيما بعد.

رابعًا ـ تعزيز رساميل المصارف وتحديد نسبة الملاءة

بدأ التحسّن في نسبة الملاءة لدى القطاع المصرفي اللبناني منذ عام ١٩٨٨، بعد أن كانت قد بلغت أقصى درجات التدنّي في نهاية عام ١٩٨٧، كما رأينا سابقًا، إذ لامس مجموع الأموال الخاصّة للمصارف حدود ١١ مليون دولار، ونسبة ملاءتها دون ٠,٢٥٪. وكان التحسّن يتمّ تدريجيًّا، عن طريق تحويل رصيد الأرباح السنويّة ـ بعد تكوين المؤونات المختلفة ولا سيّما منها مؤونة الديون المعدومة أو المشكوك فيها ـ إلى أرباح مدوّرة أو إلى احتياطيّات رأسماليّة حرّة. كما ساعد على تدعيم الأموال الخاصّة للمصارف بيع بعض المصارف لمساهمين جدد كان مصرف لبنان يشترط عليهم زيادات في الأموال الخاصّة، وتقديم قروض دعم للمصرف الذي يشترون، كي يمنحهم الموافقة على عمليّة التفرّغ.

كان لبادرة مصرف لبنان في تشجيع المصارف على زيادة رساميلها وإقدام بعض المصارف على التجاوب مع هذه البادرة، أثرها الكبير في تدعيم ثقة الناس بالجهاز المصرفي

في لبنان بعد أن هزّته التعثّرات المتتالية وتناولته الشائعات المغرضة. وبنتيجة الزيادات الطارئة على رؤوس أموال المصارف، ارتفعت الأموال الخاصّة من ٣٣,٤ مليار ل.ل. في نهاية ١٩٩٠ إلى ٦٣,٦ مليارًا في نهاية عام ١٩٩١، فإلى ١٨٤ مليارًا في نهاية عام ١٩٩٢.

وفي مجال تحسين نسبة الملاءة لدى الجهاز المصرفي اللبناني، لا بدّ من أن نذكر بعض الإجراءات التي اتّخذها مصرف لبنان لتسهيل عمليّات دعم الأموال الخاصّة للمصارف. ومنها على سبيل المثال:

١ ـ السماح للمصارف باتّخاذ مراكز قطع موازية لزيادات رؤوس أموالها، ومعنى ذلك انه سمح بشكل غير مباشر بتكوين زيادة رأس المال بالعملة الأجنبيّة، مما كان من شأنه تفادي تآكل رأس المال الجديد بنتيجة التضخّم.

٢ ـ وكان مصرف لبنان منذ أواخر العام ١٩٨٨، قد نظّم أصول تقديم قروض الدعم للمصارف بحيث تتمّ بالعملة اللبنانيّة أو بالعملات الأجنبيّة، من مقيمين وغير مقيمين. وقد أصدر لهذه الغاية التعميم رقم ٨٣٤ تاريخ ٣٠ أيلول ١٩٨٨ في سبيل تسهيل تدعيم أموال المصارف دون اللجوء إلى الإجراءات القانونيّة المعقّدة التي تتطلبها عادة عمليّة زيادة رأس المال. وجاء في التعميم الجديد ما حرفيّته:

«تُعتبر من الأموال الخاصّة قروض الدعم التي تتوفّر فيها بعض الشروط ومنها: ألاّ تقل مدّتها عن الخمس سنوات وأن يُشترط في عقد القرض وفاؤه بعد وفاء كل الديون والالتزامات الأخرى وأن لا تُدفع أي فائدة على هذه القروض إلاّ من أرباح حرّة توافق عليها لجنة الرقابة على المصارف».

وقد بلغت قروض الدعم في نهاية عام ١٩٩٠ ما يقارب ٨٤ مليون دولار، وزادت إلى ٩٦ مليونًا في نهاية عام ١٩٩١، لتتراجع إلى ٤٣ مليونًا في نهاية عام ١٩٩٢، نتيجة التدهور الكبير الذي أصاب سعر صرف الليرة خلال تلك السنة، وما حصل من تدنٍ في قيمة بعض قروض الدعم المكوّنة بالعملة اللبنانيّة.

٣ ـ وكانت جمعيّة المصارف، منذ أوائل التسعينات، تلحّ على مصرف لبنان وعلى لجنة الرقابة، لاعتماد آليّة إعادة تقييم الأصول الثابتة في موجودات المصارف، لا سيّما العقاريّة منها، والمسجّلة في قيود المصارف بالسعر التاريخي لاقتنائها، وبالعملة اللبنانيّة، ثم قبول فائض القيمة الناتج عن إعادة التقييم لتدعيم الأموال الخاصّة. وقد انتهى الأمر بمصرف لبنان إلى قبول المبدأ بعد أن تبنّته الدولة بصدور قانون عام ينظّم أصول عمليّة إعادة التقييم لجميع المؤسّسات العاملة في لبنان والراغبة في ذلك، فوافق مصرف لبنان على السماح للمصارف باعتماد ٥٠٪ من فائض القيمة كجزء من أموالها الخاصّة شرط أن يقدّم المساهمون في المقابل تقديمات نقديّة مساوية.

٤ ـ وفي سياق التدابير التي اتّخذها مصرف لبنان لتعزيز رساميل المصارف، إقدامه بعد

مشاورات إيجابيّة مع مجلس جمعيّة المصارف، على اعتماد نسبة الملاءة التي أقرّتها لجنة بال، والمحدّدة بمعدل ٨٪ بعد أن أصبح هذا المعدل معيارًا دوليًّا اعتمدته معظم البلدان المتقدّمة، فكان لا بد للقطاع المصرفي اللبناني من اللحاق بها للمحافظة على استقرار علاقاته معها.

وقد نصّ التعميم رقم ١١١٤ الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٣ والذي يفرض على المصارف العاملة في لبنان التقيّد بنسبة ملاءة لا تقل عن ٨٪ أن الهدف من هذا التدبير هو «تعزيز ملاءة المصارف اللبنانيّة من أجل تحصين القطاع المصرفي وترسيخ الاستقرار في السوق الماليّة». ولَحظ التعميم تطبيق نسبة الملاءة على مراحل ضمن مهلة تنتهي في شهر شباط ١٩٩٥.

ويقول تقرير جمعيّة المصارف لعامي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ بصدد اللجنة الثلاثيّة المشتركة المكوّنة من مصرف لبنان ولجنة الرقابة وجمعيّة المصارف، والتي مهّدت في تقريرها لتبنّي نسبة الملاءة المعتمدة من قبل لجنة بال ما يلي[٢٩]:

«حرصت اللجنة عند وضع مرتكزات الملاءة الدوليّة موضع التطبيق على احترام الخصوصيّة التي تتميّز بها السوق المصرفيّة في لبنان والتي ترتبط إلى حد بعيد بانعكاسات التضخّم وتدهور سعر صرف العملة الوطنيّة على رساميل المصارف خلال سنوات الحرب الطويلة. فكان لا بدّ من تصحيح هذا الخلل في السماح للمصارف، من جهة، بإعادة تقييم موجوداتها الثابتة، الأمر الذي كانت الجمعيّة تسعى إلى تحقيقه منذ سنوات، ومن جهة أخرى، بتكوين تقديمات نقديّة بالعملات الأجنبيّة يتمّ احتسابها ضمن الأموال الخاصّة الأساسيّة وتتميّز جذريًّا عن قروض الدعم التي تدخل في تكوين الأموال الخاصّة المساندة».

خامسًا ـ تطوّر وضع القطاع المصرفي بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢

كنا أشرنا إلى تحسّن الأجواء العامّة انطلاقًا من مطلع عام ١٩٩١. وقد تبلور هذا التحسّن في مجموعة مؤشّرات إيجابيّة انعكست نتائجها على الميزانيّة المجمّعة للقطاع المصرفي، التي زادت بمعدّل ٣٢٪ بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، بحيث بلغت ٧٧٣٤ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩١ بعد ٥٨٦٢ مليون دولار في ١٩٩٠.

ويمكن إيجاز المؤشّرات لعام ١٩٩١ بما يلي:

ـ نمو الناتج المحلّي القائم بمعدّل ٥٧٪ تقريبًا من ٢٨٣٨ مليون دولارًا في ١٩٩٠ إلى ٤٤٥٢ مليون دولارًا في ١٩٩١ وهي أعلى نسبة زيادة سنويّة عرفها الناتج المحلّي خلال النصف الثاني للقرن العشرين.

ـ تسجيل فائض في ميزان المدفوعات بعد سنتين سلبيّتين، وقد بلغ هذا الفائض ١٠٧٤ مليون دولار.

ـ هبوط معدّل التضخّم السنوي من ١٢٠٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٠٪ عام ١٩٩١.

ـ استقرار نسبي في سعر صرف الليرة مع تحسّن تدريجي يبرزه انخفاض سعر الدولار من ١١٥٠ ليرة في الشهر الأول من السنة إلى ٨٧٩ ل.ل. في نهاية العام.

إلاّ أن هذه المؤشّرات الإيجابيّة التي ميّزت العام ١٩٩١ ما لبثت أن انقلبت إلى سلبيّات في العام ١٩٩٢.

ـ فلقد حصل تضخّم كبير في الكتلة النقديّة بالليرة اللبنانيّة على أثر زيادة رواتب موظفي القطاع العام بنسبة مبالغ فيها ناهزت ٢٠٠٪.

ـ اضطرار مصرف لبنان في شباط ١٩٩٢ للانسحاب من السوق بالامتناع عن التسعير اليومي للدولار الأميركي بعد أن اشتدّت عليه الضغوط طلبًا لشراء الدولار فتراجعت احتياطيّاته إلى مستوى اعتبره يمثّل الحد الأدنى الممكن تحمّله.

ـ تفاقم موجة التضخّم من جديد وارتفاع نسبة التضخّم إلى ١٣١٪ خلال العام ١٩٩٢.

ـ تدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة إذ عرف الدولار أعلى مستوى تاريخي له في سوق بيروت حيث اقفل سعره على ٢٧٧٥ ل.ل. في ١٢ آب ١٩٩٢.

ـ عودة ميزان المدفوعات إلى حصيلة سلبيّة بلغت في النصف الأول من العام ٦٩٢ مليون دولار، بعد أن خابت الآمال بتدفّق الرساميل والمساعدات من الخارج.

ـ حركة ٦ أيّار الشهيرة التي أطاحت بالحكومة اثر إضراب عمّالي شاركت فيه قوى سياسيّة وتخلّلته أعمال شغب وتخريب، وقد وُصفت هذه الحركة بانتفاضة الجوع.

ـ مقاطعة الانتخابات النيابيّة التي جرت في منتصف الصيف والآثار النفسيّة التي خلّفتها لدى الناس.

وكنتيجة لهذه المؤشّرات السلبيّة التي شملت الشهور العشرة الأولى من السنة، لم يسجّل عام ١٩٩٢ زيادة تُذكر في حجم الميزانيّة المجمّعة للمصارف التي زادت بنسبة ٣٪ فقط وبلغت ٧٩٦٣ دولارًا أميركيًّا في نهاية عام ١٩٩٢.

وإذ أعود بالذاكرة إلى تلك الأيّام، أتذكّر كيف كنت أقضي وقتي، مع بعض الزملاء في مجلس جمعيّة المصارف، متنقلّين بين مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف ووزارة المال ورئاسة مجلس الوزراء، لإجراء المشورة واستعراض الحلول التي من شأنها أن تهدّئ سوق القطع، وتخفّف من قفزات الدولار التي كانت تبلغ أحيانًا ما يقارب المائة ليرة في اليوم الواحد. وكانت المصارف متّهمة بتشجيع المضاربة، وبالاشتراك فيها، وكانت أسماء بعضها قيد التداول في المحافل الرسميّة، حتى وصل الأمر بالسلطة السياسيّة إلى الطلب إلى لجنة الرقابة على المصارف إعطاء معلومات عن بعض العمليّات المشمولة بالسريّة المصرفيّة.

وإنه لمن الحق أن نشهد هنا لحاكميّة مصرف لبنان، وللجنة الرقابة على المصارف،

وقوفهما في وجه المسؤولين الذين كانوا يمارسون عليهم مختلف أنواع الضغوط لكشف المعلومات.

وقد سيق بعض مسؤولي المصارف أمام القضاء للتحقيق معهم في شكاوى مختلفة تتعلّق بعمليّات التلاعب بأسعار القطع، وكان موقف جمعيّة المصارف بمنتهى الحرج أمام الاتهامات الظالمة التي كانت تطالها كقطاع، وتطال بعض أعضائها بصورة خاصّة.

وإني لأذكر في هذا السبيل كيف تصدّت الجمعيّة، مستعينة بالسلطات النقديّة والرقابيّة، لمشروع قانون كان يمكن أن ينال من حريّة السوق ويشلّ عمل الإدارات المصرفيّة فحالت بتدخّلها دون صدوره.

وكذلك أذكر يوم تصدّت الجمعيّة بتدخّل فاعل لدى السلطات، لتعديل مادة في المرسوم التنظيمي لقانون إنشاء النيابة العامة الماليّة. وكان هذا المرسوم قد أقرّ في مجلس الوزراء، وكانت المادة ١٢ منه تسمح بخرق السريّة المصرفيّة. فتمكّنت الجمعيّة بفضل تفهّم المسؤولين العقلاء[٣٠] من تعديل هذه المادة وتفادي ما كان يمكن أن تحدثه من أضرار.

إلاّ أن العام ١٩٩٢ لم يقفل على توجّه سلبي، ذلك أن موجة من الارتياح النفسي رافقت تكليف السيد رفيق الحريري تأليف الحكومة الجديدة. وقد تمّ تشكيلها بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣١. فانعكس هذا الارتياح تحسّنًا في سعر صرف الليرة اللبنانيّة بحيث هبط سعر الدولار إلى ١٨٣٨ ل.ل. في نهاية عام ١٩٩٢ بتراجع يقارب الألف ليرة خلال خمسة أشهر. كما انعكس إيجابًا على وضع ميزان المدفوعات الذي تحوّل رصيده من سلبي بمقدار ٦٩٢ مليون دولار في النصف الأول من العام إلى فائض بمقدار ٥٤ مليون دولار في نهاية العام.

في هذه الأثناء، كانت الحكومات الثلاث الأولى من عهد الرئيس الهراوي قد عملت على توحيد الجيش وحلّ الميليشيات واستلام أسلحتها، بالإضافة إلى إعادة إحياء المؤسّسات العامّة. وبرزت للعيان مع انتهاء العام ١٩٩٢ مشاريع إعمارية عملاقة كمشروع إعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت مما جعل الناس يستبشرون خيرًا في المستقبل الآتي.

سادسًا ـ تطوير أدوات المهنة المصرفيّة

عاشت المصارف اللبنانيّة طوال المحنة اللبنانيّة على المناهج والتجهيزات والأدوات المهنيّة التقليديّة، مع تطوير بسيط لأنظمة المعلوماتيّة. وكان كل مصرف يعمل وحده على انفراد لتأمين حاجاته وتطوير أدواته ضمن إمكانيّاته الخاصّة.

إلاّ أن جمعيّة المصارف، بالتعاون مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة، وإدراكًا منها لضرورات التحديث على صعيد المهنة ككل، بدأت منذ العام ١٩٩٢ تعدّ العدّة لإدخال أنظمة جديدة إلى العمل المصرفي تساعد على تطويره وتخفيض كلفته وتسهيل إجراءاته. فقامت الجمعيّة بتشكيل اللجان لدراسة أنظمة المعلوماتيّة لدى المصارف، بغية جعلها قابلة

للانفتاح على بعضها البعض، وقادرة على التعاون فيما بينها على صعيد التقنيّات الحديثة، كبطاقات الائتمان وآلات الصرّاف الآلي (ATM) وأنظمة بث المعلومات.

وكان من أهم ما عكفت عليه الجمعيّة بجهد مشترك مع مصرف لبنان، باعتباره المعني الأول بالموضوع، هو اعتماد المقاصّة الإلكترونيّة للشيكات التي توفّر على المصارف وعلى المصرف المركزي وقتًا ثمينًا ومالاً وفيرًا كانت تستلزمه المقاصّة القائمة. وكان لا بدّ من الانطلاق بعمليّة توحيد نماذج الشيكات وجعلها ممغنطة وقابلة للقراءة والفرز الإلكتروني.

كما أن الجمعيّة بدأت تهيّء لإدخال النظام المصرفي اللبناني في منظومة «سويفت»، وهي شركة تعاونيّة بلجيكيّة ذات امتداد عالمي، تقوم بتلقّي المعلومات والتعليمات من مختلف المصارف المنتمية إليها في العالم، وتبثّها من خلال شبكة خاصّة بها تؤمّن سرعة الاتصال وسريّته وتخفيض كلفته. ويتطلّب الانتماء إلى منظومة «سويفت» شراء تجهيزات خاصّة معتمدة من قبلها بينما يسهّل الانتماء إليها تنفيذ جميع العمليّات الخارجيّة مع المراسلين بسهولة أكبر وكلفة أقل، بالإضافة إلى تسهيلات أخرى في الوصول إلى بعض المعلومات الضروريّة لحسن الأداء المصرفي. وبالفعل، تمت زيارات متبادلة بين الأمانة العامة للجمعيّة ومنظمة «سويفت» في الفصل الأخير من العام ١٩٩٢، وتوالت الاتصالات فيما بعد إلى أن تمّ قبول المصارف اللبنانيّة الراغبة في ذلك في شبكة «سويفت»، وكان أول المنضمّين مصرف لبنان مع ٢٣ مصرفًا عاملاً في لبنان.

إن إتّخاذ هذه المبادرات جميعها في مطلع التسعينات، ثم بلوغها مرحلة التنفيذ في السنوات اللاحقة، أطلق ورشة تحديث العمل المصرفي في لبنان وفتح الباب لإدخال تقنيّات جديدة وأدوات مصرفيّة متقدّمة جعلت القطاع المصرفي في لبنان، عند نهاية القرن العشرين، مؤهّلاً لدخول مجال التعاون الإقليمي والدولي وولوج باب العولمة بسهولة ودون أي عقد أو تعقيد.

سابعًا ـ الاهتمام بموضوع التدريب والتأهيل

كنّا أشرنا سابقًا إلى ان جمعيّة المصارف استحدثت بالاشتراك مع جامعة القديس يوسف مركزًا للدراسات المصرفيّة[٣١]، تطوّر فيما بعد ليصبح التعليم فيه على حلقتين. وقد أدّى هذا المركز خدمات جلّى للمهنة المصرفيّة بتخريجه سنويًّا دفعات من الكادرات المصرفيّة الوسطى والعليا ساهمت في رفع مستوى العمل المصرفي في لبنان.

لكنّ المحنة اللبنانيّة وما تسبّبت به من تقسيم لبيروت وهجرة للكفاءات أدّت إلى شل نشاط هذا المركز تدريجيًّا.

فكان لا بدّ، بعد استتباب الأمن وعودة الأمور إلى نصابها، من أن ينصرف تفكيرنا إلى تطوير عمليّة التدريب والتأهيل. فأعيد فتح المركز بإدارة جديدة، كما أحدثت مديريّة

للتدريب والتأهيل داخل الجمعيّة، كان لها نشاط بارز في عقد الدورات العلميّة والعمليّة وفي تأهيل الرأسمال البشري للعمل المصرفي.

وفي سبيل تطوير مناهج مركز الدراسات المصرفيّة، جرى الاتصال مع مركز التأهيل التابع لجمعيّة المصارف الفرنسيّة. فأثمرت هذه الاتصالات ونجحنا في تأمين مشاركة هذا المركز وإشرافه على إجراء تعديلات جذريّة في مناهج مركز الدراسات ومديريّة التدريب والتأهيل. وهما لا يزالان يعملان حتى اليوم بكفاءة وجدارة على إعداد الكادرات المصرفيّة وفقًا للمناهج الجديدة.

عهدُ الاستقرار النّقدِيّ والازدِهار المَصْرِفيّ

١٩٩٢-١٩٩٨

كانت ردّة فعل السوق على تشكيل الرئيس رفيق الحريري حكومته الأولى، إيجابيّة للغاية، بحيث انعكس التيّار في سوق القطع، وانقلب الطلب على الدولار إلى طلب على الليرة اللبنانيّة، فوصل سعر الدولار بعد شهرين من تولّي الحريري للسلطة إلى ١٨٣٨ ل.ل. بعدما كان قد هبط إلى ٢٤٢٠ ل.ل. في ٣٠ أيلول، عندما عُرف أنه سيكلَّف تأليف الحكومة.

وقد تسبّب الشهران الأخيران من عام ١٩٩٢ بعد تأليف الحكومة الحريريّة الأولى بمصاعب جمّة للمصارف اللبنانيّة، حيث تسابق المودعون على تصفية مراكزهم بالدولار الأميركي لاقتناء الليرة اللبنانيّة، و لم تكن المصارف مستعدّة لتلبية هذه الكثافة من الطلبات، إذ كانت موجوداتها من العملات مودعة في حسابات لأجل لدى مراسليها. فكان أن استجارت بمصرف لبنان لتأمين السيولة العاجلة لها بالعملات الأجنبيّة، وقد لبّى هذا الأخير حاجاتها، ضمن آليّات جرى ابتكارها، ووُضعت فورًا موضع التطبيق لتحقيق الانفراج بعد الضيق. وفي هذه الأثناء، كان مصرف لبنان يعيد تكوين احتياطيّاته بالعملات الأجنبيّة بسهولة وسرعة لم نشهد مثيلاً لها في فترات سابقة، بحيث زادت هذه الاحتياطيّات من ٥٤٥ مليون دولار إلى ١٤٤٨ مليونًا خلال الفصل الأخير من العام ١٩٩٢.

لسنا في صدد تقويم الحكم الحريري، الذي امتدّ لست سنوات من عهد الرئيس الياس الهراوي، تخلّله تغيير التشكيلة الحكوميّة ثلاث مرّات، لكننا نريد أن نركّز الانتباه على ان القطاع المصرفي عرف فترة ذهبيّة جديدة خلال حكم الحريري، تميّزت بإصلاحات كبيرة على الصعيد المالي والاقتصادي، رافقها استقرار، لا بل تعزيز لسعر صرف الليرة اللبنانيّة، مع تدعيم لاحتياطيّات مصرف لبنان وتحقيق فوائض متواصلة في موازين المدفوعات.

للتدريب والتأهيل داخل الجمعيّة، كان لها نشاط بارز في عقد الدورات العلميّة والعمليّة وفي تأهيل الرأسمال البشري للعمل المصرفي.

وفي سبيل تطوير مناهج مركز الدراسات المصرفيّة، جرى الاتصال مع مركز التأهيل التابع لجمعيّة المصارف الفرنسيّة. فأثمرت هذه الاتصالات ونجحنا في تأمين مشاركة هذا المركز وإشرافه على إجراء تعديلات جذريّة في مناهج مركز الدراسات ومديريّة التدريب والتأهيل. وهما لا يزالان يعملان حتى اليوم بكفاءة وجدارة على إعداد الكادرات المصرفيّة وفقًا للمناهج الجديدة.

الفصل الثاني

عهد الاستقرار النقدي والازدهار المصرفي

١٩٩٢-١٩٩٨

كانت ردّة فعل السوق على تشكيل الرئيس رفيق الحريري حكومته الأولى، إيجابيّة للغاية، بحيث انعكس التيّار في سوق القطع، وانقلب الطلب على الدولار إلى طلب على الليرة اللبنانيّة، فوصل سعر الدولار بعد شهرين من تولّي الحريري للسلطة إلى ١٨٣٨ ل.ل. بعدما كان قد هبط إلى ٢٤٢٠ ل.ل. في ٣٠ أيلول، عندما عُرف أنه سيكلّف تأليف الحكومة.

وقد تسبّب الشهران الأخيران من عام ١٩٩٢ بعد تأليف الحكومة الحريريّة الأولى بمصاعب جمّة للمصارف اللبنانيّة، حيث تسابق المودعون على تصفية مراكزهم بالدولار الأميركي لاقتناء الليرة اللبنانيّة، و لم تكن المصارف مستعدّة لتلبية هذه الكثافة من الطلبات، إذ كانت موجوداتها من العملات مودعة في حسابات لأجل لدى مراسليها. فكان أن استجارت بمصرف لبنان لتأمين السيولة العاجلة لها بالعملات الأجنبيّة، وقد لبّى هذا الأخير حاجاتها، ضمن آليّات جرى ابتكارها، ووُضعت فورًا موضع التطبيق لتحقيق الانفراج بعد الضيق. وفي هذه الأثناء، كان مصرف لبنان يعيد تكوين احتياطيّاته بالعملات الأجنبيّة بسهولة وسرعة لم نشهد مثيلاً لها في فترات سابقة، بحيث زادت هذه الاحتياطيّات من ٥٤٥ مليون دولار إلى ١٤٤٨ مليونًا خلال الفصل الأخير من العام ١٩٩٢.

لسنا في صدد تقويم الحكم الحريري، الذي امتدّ لست سنوات من عهد الرئيس الياس الهراوي، تخلّله تغيير التشكيلة الحكوميّة ثلاث مرّات، لكننا نريد أن نركّز الانتباه على ان القطاع المصرفي عرف فترة ذهبيّة جديدة خلال حكم الحريري، تميّزت بإصلاحات كبيرة على الصعيد المالي والاقتصادي، رافقها استقرار، لا بل تعزيز لسعر صرف الليرة اللبنانيّة، مع تدعيم لاحتياطيّات مصرف لبنان وتحقيق فوائض متواصلة في موازين المدفوعات.

للتدريب والتأهيل داخل الجمعيّة، كان لها نشاط بارز في عقد الدورات العلميّة والعمليّة وفي تأهيل الرأسمال البشري للعمل المصرفي.

وفي سبيل تطوير مناهج مركز الدراسات المصرفيّة، جرى الاتصال مع مركز التأهيل التابع لجمعيّة المصارف الفرنسيّة. فأثمرت هذه الاتصالات ونجحنا في تأمين مشاركة هذا المركز وإشرافه على إجراء تعديلات جذريّة في مناهج مركز الدراسات ومديريّة التدريب والتأهيل. وهما لا يزالان يعملان حتى اليوم بكفاءة وجدارة على إعداد الكادرات المصرفيّة وفقًا للمناهج الجديدة.

عهد الاستقرار النقدي والازدهار المصرفي

١٩٩٢-١٩٩٨

كانت ردّة فعل السوق على تشكيل الرئيس رفيق الحريري حكومته الأولى، إيجابيّة للغاية، بحيث انعكس التيّار في سوق القطع، وانقلب الطلب على الدولار إلى طلب على الليرة اللبنانيّة، فوصل سعر الدولار بعد شهرين من تولّي الحريري للسلطة إلى ١٨٣٨ ل.ل. بعدما كان قد هبط إلى ٢٤٢٠ ل.ل. في ٣٠ أيلول، عندما عُرف أنه سيكلّف تأليف الحكومة.

وقد تسبّب الشهران الأخيران من عام ١٩٩٢ بعد تأليف الحكومة الحريريّة الأولى بمصاعب جمّة للمصارف اللبنانيّة، حيث تسابق المودعون على تصفية مراكزهم بالدولار الأميركي لاقتناء الليرة اللبنانيّة، ولم تكن المصارف مستعدّة لتلبية هذه الكثافة من الطلبات، إذ كانت موجوداتها من العملات مودعة في حسابات لأجل لدى مراسليها. فكان أن استجارت بمصرف لبنان لتأمين السيولة العاجلة لها بالعملات الأجنبيّة، وقد لبّى هذا الأخير حاجاتها، ضمن آليّات جرى ابتكارها، ووُضعت فورًا موضع التطبيق لتحقيق الانفراج بعد الضيق. وفي هذه الأثناء، كان مصرف لبنان يعيد تكوين احتياطيّاته بالعملات الأجنبيّة بسهولة وسرعة لم نشهد مثيلاً لها في فترات سابقة، بحيث زادت هذه الاحتياطيّات من ٥٤٥ مليون دولار إلى ١٤٤٨ مليونًا خلال الفصل الأخير من العام ١٩٩٢.

لسنا في صدد تقويم الحكم الحريري، الذي امتدّ لست سنوات من عهد الرئيس الياس الهراوي، تخلّله تغيير التشكيلة الحكوميّة ثلاث مرّات، لكننا نريد أن نركّز الانتباه على ان القطاع المصرفي عرف فترة ذهبيّة جديدة خلال حكم الحريري، تميّزت بإصلاحات كبيرة على الصعيد المالي والاقتصادي، رافقها استقرار، لا بل تعزيز لسعر صرف الليرة اللبنانيّة، مع تدعيم لاحتياطيّات مصرف لبنان وتحقيق فوائض متواصلة في موازين المدفوعات.

وقد انعكس هذا التطوّر الإيجابي على صعيد القطاع المصرفي ازدهارًا تبلور في ارتفاع مذهل لميزانيّات المصارف وأرباحها وفي تعزيز استثنائي لرسملتها وربحيّتها وفي تطوير لبنيتها بغية استيعاب ما تمّ من توسّع وتنوّع في عمليّاتها.

الباب الأول: تحقيق الاستقرار النقدي

رأينا في ما سبق أن سعر صرف الليرة اللبنانيّة لم يتأثر كثيرًا خلال السنوات الأولى للحرب اللبنانيّة، بل بقي على استقرار نسبي حتى النصف الثاني من عام ١٩٨٣، حين بدأ منحدر التدهور الذي ظلّ مستمرًّا إلى أن بلغ قعر الهاوية في صيف عام ١٩٩٢، حيث بلغ سعر الدولار الأميركي ما يقارب ألف مرّة سعره عشيّة اندلاع المحنة.

طوال درب الجلجلة الطويلة هذه، شهدت سوق القطع عدة محاولات تدخّل من قبل السلطات النقديّة لإيقاف التدهور واستعادة المبادرة لتحقيق التوازن، إلاّ ان جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، وأدّت إلى استنزاف احتياطيّات مصرف لبنان دون طائل، وكان ذلك لمصلحة المضاربين. آخر هذه المحاولات جاء خلال النصف الثاني من عام ١٩٩١، حين حاول مصرف لبنان أن يوقف التدهور عند سعر ٨٧٩ ل.ل. للدولار، واستطاع أن يصمد حتى العاشر من شباط ١٩٩٢ عندما بلغت احتياطيّاته أدنى حدّ لها، فاضطر إلى إيقاف تدخّله. فاختلّ التوازن في السوق، ووصل الدولار إلى مستويات خياليّة، فتحت المجال لأكثر التوقّعات تشاؤمًا، وأدّت إلى سقوط حكومتين، وكان ثمّة إجماع في البلد على أن علّة العلل هو الانهيار النقدي الذي لا بد من إيقافه لاستعادة زمام الأمور.

بعد أن استقالت حكومة الرئيس رشيد الصلح، التي تولّت الإشراف على الانتخابات النيابيّة في صيف عام ١٩٩٢، كُلّف الرئيس رفيق الحريري تشكيل الحكومة الجديدة.

وقد تلقّت السوق نبأ التكليف بتفاؤل كبير، عبّرت عنه بتراجع تدريجي في سعر الدولار، وأثبتت الأيّام صحّة توقّعات السوق، لأنه ما أن تشكلت الحكومة الجديدة وحازت على ثقة المجلس النيابي، حتى أخذ سعر الدولار بالتراجع، وأخذ مصرف لبنان يشتري الفائض منه عن حاجات السوق لإعادة تكوين احتياطيّاته.

كانت سياسة الحكومة الجديدة، بالتوافق مع مصرف لبنان، ترمي إلى تحقيق الاستقرار النقدي الذي يقضي على التضخّم، ويؤول إلى تأمين حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي. وهي سياسة براغماتيّة بسيطة تقوم على الأسس التالية:

ـ اعتبار الدولار الأميركي كأساس لتحديد سعر صرف الليرة اللبنانيّة والسعي إلى تخفيض سعره تدريجيًّا لتعزيز سعر صرف الليرة.

ـ شراء الفائض من الدولارات المعروضة في السوق لتدعيم احتياطي مصرف لبنان.

ـ استعمال هذا الاحتياطي عند الحاجة لإعادة التوازن إلى السوق عند حصول أي طلب يزيد عن العرض.

ـ أما السيولة بالليرة اللبنانيّة التي يُخشى أن تضغط على سعر الصرف، فيجري تعقيمها عن طريق سندات الخزينة، التي تُطرح أسبوعيًّا لآجال تتراوح بين الثلاثة أشهر والسنتين، ويُترك تحديد معدّل الفائدة عليها لعوامل السوق، وغالبًا ما طُرحت السندات للاكتتاب على أساس المناقصة.

ـ إن كمية السندات التي تُطرح للاكتتاب أسبوعيًّا، لا تمثّل بالضرورة حاجة الخزينة إلى موارد، بل يمكن أن تتعدّى حاجات الخزينة الفعليّة، فيجري تعقيم الفائض في حسابات الخزينة لدى مصرف لبنان.

ـ وقد نوّع مصرف لبنان فيما بعد أساليب التعقيم، إذ راح يصدر شهادات إيداع لفترات أقصر لاستيعاب الفائض من سيولة السوق. كما أخذ يقبل من المصارف أن تودع لديه أموالاً في حسابات لأجل.

ـ يجب أن يبقى معدّل الفائدة على الليرة اللبنانيّة ضمن حدود تجتذب المكتتبين، بحيث يحتوي على هامش بالنسبة إلى الفائدة المطبّقة على الايداع بالدولار الأميركي، فيبقى مستوى الفائدة على السندات المحرّرة بالليرة اللبنانيّة مغريًا للمكتتبين، مما يؤدّي إلى توازن السوق.

حقّقت هذه السياسة البراغماتيّة استقرارًا في سعر صرف الليرة اللبنانيّة، لا بل تحسينًا له، منذ أن جرى اعتمادها في الربع الأخير من عام ١٩٩٢. وهي مستمرّة حتى يومنا هذا. وقد نجحت طوال السنوات الثلاث الأخيرة في جعل معدّل التضخّم يناهز الثلاثة في المئة مع بلوغ سعر الدولار حدود ١٥٠٠ ل.ل.

تعرّضت هذه السياسة خلال تطبيقها إلى اختناقات عدة، كانت أسبابها سياسيّة في الغالب، وكانت فيها الضغوط على سعر الصرف شديدة، فأدّت إلى استنزاف بعض احتياطي مصرف لبنان، كما حصل بين تشرين الثاني ١٩٩٤ ونهاية أيلول ١٩٩٥، حيث هبط هذا الاحتياطي من ٣٠٧٧ مليون دولار إلى ١٤٠٠ مليون وأسفر الطلب على شراء الدولار عن نضوب سيولة المصارف بالليرة حيث ارتفعت فائدة الانتربنك إلى حدّها الأقصى عند معدّل ٢٧٥٪ في أيار من عام ١٩٩٥.

وكانت الخزينة تضطر عند حصول هذه الضغوط إلى رفع معدّلات الفائدة على سندات الخزينة لتشجيع الناس على اقتنائها بدل التوجه نحو شراء الدولار. وقد بلغ المردود الفعلي على سند الخزينة عند نهاية أيلول ١٩٩٥، ٢٥٪ لسند الثلاثة أشهر، ٢٨٪ لسند الستة أشهر، ٣٨٪ لفئة السنة و ٣٩٪ لفئة السنتين.

وقد تكرّرت الأزمة نفسها بين آذار ١٩٩٧ وآذار ١٩٩٨ بحيث أدّت عمليّات شراء

الدولار من مصرف لبنان إلى زيادة ودائع القطاع المصرفي بالعملات الأجنبيّة بمقدار ٥٠٠٧ ملايين دولار أميركي، من أصلها ٣٦٥٠ مليونًا ودائع لمقيمين نتجت في معظمها عن موجة التحويل من الليرة إلى العملات الأجنبيّة.

قلنا ان سياسة الاستقرار التي اعتمدها مصرف لبنان طوال هذه الفترة مرّت باختناقات عدّة، نشأ بعضها عن ظروف سياسيّة محليّة لكنّ بعضها الآخر تسبّبت به الاعتداءات الإسرائيليّة التي توالت على لبنان خلال تلك الفترة، وأهمّها اعتداء ٢٥ تموز ١٩٩٣ الذي صدف وقوعه عشيّة تولّي الحاكم الجديد لمصرف لبنان الأستاذ رياض سلامه مهام منصبه، فأثبت حكمته وحنكته في إدارة الأزمة منذ انطلاق ولايته. ثم كانت عمليّة عناقيد الغضب ومجزرة قانا في نيسان من عام ١٩٩٦، وقد استطاع مصرف لبنان استيعاب الآثار النقديّة لهذه الاعتداءات رغم ان مجزرة قانا تُعتبر، برأي الكثيرين، مفصلاً هامًّا في مسار الاقتصاد اللبناني، إذ بدأت تظهر منذ وقوعها بعض المؤشّرات السلبيّة التي استمرّت حتى نهاية القرن.

هذه السياسة التي اعتمدها مصرف لبنان منذ أواخر العام ١٩٩٢، والتي تقوم على تحقيق استقرار في سعر صرف الليرة اللبنانيّة لا بل على تحسين هذا السعر، لا تنطوي كلّها على إيجابيّات بل كانت لها سلبيّات ركّز عليها البعض، ونلخّصها بالعناصر التالية:

١ - رتّبت هذه السياسة، وترتّب أعباء كبيرة على خزينة الدولة لناحية خدمة الدين، لا سيّما عندما يكون سبب ارتفاع الفائدة امتصاص فائض السيولة من السوق لغايات نقديّة، لا علاقة لها بتأمين الموارد اللازمة للخزينة، فيؤدي ذلك إلى تضخيم حسابات الخزينة لدى مصرف لبنان بكلفة عالية دون أن تكون الخزينة بحاجة إلى كل هذه الأموال، ويستتبع ذلك ازدياد عجز الخزينة.

٢ - إن الدفاع عن سعر صرف الليرة يستوجب المحافظة على معدّلات فائدة مرتفعة على الليرة اللبنانيّة، مما ينعكس سلبًا على الاستثمار، ويحوّل الوفر الوطني نحو استعمالات لا علاقة لها بالنمو الاقتصادي.

٣ - إن تعزيز سعر الصرف يؤدّي إلى لجم التصدير وتشجيع الاستيراد كما انه يتعارض مع التوجّه نحو إنماء السياحة، وهو عكس ما ينبغي أن ترمي إليه السياسة الاقتصاديّة للبلد.

٤ - إن ربط سعر صرف الليرة اللبنانيّة بالدولار يجعل سعر الفائدة على الليرة خاضعًا لتقلّبات سعر الفائدة على الدولار، وبالمطلق، فإنه ليس من مصلحة أي بلد أن تتحكّم في أسعار الفائدة لديه ظروف لا علاقة له بها، توجب ارتفاع الفائدة أو انخفاضها في بلد العملة المرجع.

ومع إقرارنا بصحّة السلبيّات التي أوردناها أعلاه، فإننا نرى أن سياسة الاستقرار، على ارتفاع أكلافها، خدمت الاقتصاد اللبناني خدمات جلّى وأدّت إلى تحسين جميع المؤشّرات الاقتصاديّة، كما سنتبيّنه من استعراض الأرقام الأساسيّة على صعيد نمو الناتج

المحلّي الاجمالي وتحقيق الفوائض في ميزان المدفوعات وارتفاع احتياطيّات مصرف لبنان. ويكفي هذه السياسة نجاحًا ما أنجزته على صعيد تحقيق الاستقرار الاجتماعي والقضاء على التضخّم الذي تطوّر في السنوات السبع الأخيرة، وعلى أساس الأسعار بالليرة اللبنانيّة كالآتي:

١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
١٢٪	٩,٩٪	٥,٢٪	٣,٥٪	١,٦٪	١,٤٪	٠,٩٨٪

أولاً - نمو الناتج المحلي الاجمالي

لقد حقّق لبنان نموًّا متميّزًا في ناتجه المحلّي الاجمالي خلال الأعوام ١٩٩٢ - ١٩٩٨ تبيّنه بشكل واضح الأرقام التالية (مليون دولار):

١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
٥٥٤٥	٧٥٣٧	٩١١٠	١١١٢٢	١٢٩٩٦	١٤٩٥٧	١٦١٦٥

أي ان الناتج المحلّي الاجمالي زاد بمعدّل ٢٩٢٪ تقريبًا بين نهاية عام ١٩٩٢ ونهاية عام ١٩٩٨.

ويمثّل القطاع المصرفي ٩٪ من مكوّنات الناتج المحلّي الإجمالي.

ثانيًا - فوائض ميزان المدفوعات

خلال الفترة نفسها، حقّق ميزان المدفوعات اللبناني فوائض سنويّة ما عدا في ١٩٩٨ حيث سجّل عجزًا، كما يظهر من الجدول التالي (مليون دولار):

١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
٥٣,٧	١١٦٩,٥	١١٣٠,٥	٢٥٦	٧٨٦,٤	٤١٩,٩	- ٤٨٧

وكما أشرنا سابقًا، فإن هذه الأرقام تمثل الزيادات السنويّة الحاصلة في موجودات مصرف لبنان الخارجيّة مضافًا إليها الزيادة الطارئة على صافي موجودات القطاع المصرفي الخارجيّة، وقد عوّضت الفوائض المحقّقة خلال هذه الفترة عن جميع العجوزات المسجّلة في ميزان المدفوعات اللبناني منذ اندلاع الأحداث.

ثالثًا - زيادة احتياطيّات مصرف لبنان

بالرغم من المبالغ الكبيرة التي استلزمتها سياسة التدخّل في سوق القطع للمحافظة على استقرار سعر صرف الليرة، فإن احتياطيّات مصرف لبنان (ما عدا الذهب) ازدادت بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٨ كما يلي (مليون دولار):

١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
١٤٥٧,٥	٢٢٣٠,٢	٣٨٥٠,٧	٤٥٠٨,٦	٥٨٩٦,٨	٥٩٤٣,٤	٦٤١٤

إن هذه الأرقام تتضمّن، منذ العام ١٩٩٣، ودائع المصارف بالعملات الأجنبيّة لدى مصرف لبنان، بعد أن فتح هذا الأخير المجال للمصارف لإيداع بعض موجوداتها بالعملات الأجنبيّة لديه، وأعطاها حافزًا للإيداع بمنحها هامشًا فوق معدّل الليبور، فأنشأ بذلك ما سُمّي فيما بعد سوق بيروت للدولار (Beirut Dollar Market)، حيث أصبحت المصارف في لبنان قادرة على منح مودعيها معدّلات أفضل من المعدّلات الرائجة في الأسواق العالميّة، لحملها على إبقاء ودائعها في لبنان، بل لتشجيعها على اجتذاب بعض الودائع من الخارج.

وإذا قارنّا بين تطوّر موجودات مصرف لبنان الصافية وتطوّر موجوات الجهاز المصرفي الخارجيّة الصافية على مدى هذه الفترة، تبيّنت لنا حقيقة أخرى جديرة بالاهتمام، وهي أنه في فترات الضغط على سعر الصرف، كانت تقابل النقص الذي يحصل في موجودات احتياطي مصرف لبنان زيادة مماثلة في الموجودات الخارجيّة للمصارف، مما لا يؤثر على ميزان المدفوعات، إذ أن ما ينقص من احتياطي مصرف لبنان يزيد في موجودات المصارف. ما يعني ان الأزمات التي تعرّضت لها الليرة اللبنانيّة خلال هذه الفترة هي أزمات ثقة بالليرة وليست أزمات ثقة بالبلد أو بقطاعه المصرفي. ويتأكّد ذلك من خلال مراجعة أرقام ميزان المدفوعات إبان الأزمتين اللتين شهدتهما الليرة عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وعام ١٩٩٧ - ١٩٩٨.

ويقودنا البحث إلى مقارنة ما حصل عندنا بما حصل ويحصل في بلدان أخرى تعرّضت أو تتعرّض عملاتها للاهتزاز. إذ ينعكس ذلك فورًا وتلقائيًا على موازين مدفوعاتها نتيجة هروب الرساميل منها إلى الخارج. ولعل ما حدث أثناء الأزمة الأسيويّة الأخيرة وأزمة روسيا وأزمات دول أميركا اللاتينيّة يثبت صحة هذه الملاحظة.

رابعًا - تطوّر المؤشّر الاقتصادي المركّب

بدأ مصرف لبنان اعتبارًا من عام ١٩٩٣ ينشر هذا المؤشّر، الذي يعبّر عن النشاط الاقتصادي العام في البلد، وقد بناه على معطيات عام ١٩٩٢ كأساس يعادل ١٠٠ نقطة. لقد تطوّر هذا المؤشّر منذ احتسابه لأول مرّة في عام ١٩٩٣ كما يلي:

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
المؤشّر	١٣٣,٢	١٤٢,٦	١٦٦,٩	١٦٨,٣	١٨٣,٠	١٩٣,٩
التغيّرات	٣٣,٢	٧,١	١٧,٠	٠,٨	٨,٧	٦,٠

نكتفي هنا بإيراد هذه الأرقام المعبّرة بحدّ ذاتها عن تطوّر اداء مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني، دون الدخول في تفاصيلها، لنشهد على البيئة التي نما فيها القطاع المصرفي خلال هذه الفترة، وهي بيئة مؤاتية بشكل عام كان القطاع المصرفي فيها أفضل القطاعات أداءً وأكثرها نموًّا.

الباب الثاني: ازدهار القطاع المصرفي

فيما كانت الدولة تسترجع مؤسّساتها، وتعيد بناء قوّاتها، وتنطلق في عمليّة إعادة الإعمار في جوّ من الاستقرار النقدي، كان القطاع المصرفي يستعيد أنفاسه ويعيد ترتيب أوضاعه، وينطلق قدمًا إلى الأمام برعاية سلطة نقديّة حكيمة وواعية، وفي ظل مراقبة جديّة وفاعلة تؤمّنها لجنة للرقابة أُعيد تشكيلها على أسس من الكفاءة المهنيّة العالية.
ويتجلّى ازدهار القطاع في مظاهر عديدة، يعبّر عنها تطوّر ميزانيّاته المجمّعة، وزيادة ودائعه، وتدعيم أمواله الخاصّة، وارتفاع ربحيّته، وتوجّهه نحو الاندماج، وفتح المجال لتداول أسهمه في البورصة، واعتماده أنظمة معلوماتيّة متطوّرة مع تنويع منتجاته وخدماته.

وسنتناول كلاًّ من هذه المظاهر تحت عنوان مستقل.

أولاً - تطوّر الميزانيّة المجمّعة للمصارف

يعرض الجدول التالي تطوّر هذه الميزانيّة المجمّعة بين نهاية عام ١٩٩٣ ونهاية عام ١٩٩٨ (مليار ليرة).

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الميزانيّة المجمّعة	١٨٨٠٩	٢٤٢٨٥	٢٩٠٥٥	٣٧١٨٣	٤٥٦٣٣	٥٥٠٣١
نسبة الزيادة	٢٨,٥	٢٩,١	١٩,٦	٢٨,٠	٢٢,٧	٢٠,٦

يظهر هذا الجدول أن الميزانيّة المجمّعة للجهاز المصرفي في لبنان، كانت تزيد طوال الفترة

بوتيرة تربو في المتوسّط عن ٢٥٪، مما جعلها تبلغ بعد خمس سنوات من النموّ ثلاثة أضعاف الرقم الذي سجلته عام ١٩٩٣.

وكان نمو الميزانيّة المجمّعة متوازنًا بحيث أن جميع العناصر المكوّنة لها كانت تنمو معًا، بأنماط تزيد أو تنقص بين عام وآخر، وفقًا لتغيّر الظروف.

ثانيًا ـ تزايد الودائع لدى الجهاز المصرفي

تطوّر إجمالي ودائع القطاع للمقيمين وغير المقيمين على النحو الآتي (نهاية الفترة ـ مليار ل.ل.):

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
مجموع الودائع	١٥٨٠٢	٢٠٣٥٠	٢٣٨٨٥	٣٠٦٨٥	٣٨٥٦٩	٤٦١١٣
نسبة الزيادة	٢٩,٩	٢٨,٨	١٧,٤	٢٨,٥	٢٥,٧	١٩,٦

وتشير أرقام الجدول إلى تزايد أرقام الودائع، بين سنة وأخرى، بوتيرة أدنى بقليل من وتيرة تزايد الميزانيّة المجمّعة، ولكنها تسير في المنحى التراكمي نفسه. وتتألف الودائع لدى القطاع المصرفي، من ودائع بالعملة اللبنانيّة، وأخرى بالعملات الأجنبيّة محوّلة في الجدول إلى دولار أميركي، وفيما يلي تفصيلها:

إجمالي ودائع المقيمين وغير المقيمين بالليرة وبالعملات الأجنبيّة (آخر الفترة)

بالليرة اللبنانيّة (مليار ليرة)	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٤٧٤٥	٧٨٤٤	٨٩٩٤	١٣٣٥١	١٣٩٣٥	١٥٨٩٧
التغيّرات بين سنة وأخرى	٢٧,٥	٦٥,٣	١٤,٧	٤٨,٣	٤,٠٤	١٤,١
بالعملات الأجنبيّة (مليون دولار)						
ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم	٦٤٦٢	٧٥٩٣	٩٣٣٠	١١١٦٩	١٦١٣٣	٢٠٠٣٧
التغيّرات بين سنة وأخرى	٤٠,٧	١٧,٥	٢٢,٩	١٩,٧	٤٤,٤	٢٤,٢

يظهر الجدول بوضوح التغيّرات الحاصلة في بنية الودائع بين سنة وأخرى، حيث كانت الودائع بالليرة اللبنانيّة تزيد في فترات ارتياح سوق القطع، عندما يؤثر المودعون التحوّل إلى

الليرة للاستفادة من ارتفاع الفوائد عليها، بينما تزيد دولرة الودائع في فترات تأزّم السوق، حيث يلجأ المودعون إلى تحويل ودائعهم إلى عملات أجنبيّة طلبًا للأمان.

ثالثًا ـ تدعيم الأموال الخاصّة للمصارف

يتمّ تدعيم الأموال الخاصّة للمصارف من مصادر متعدّدة أهمّها: تدوير الأرباح السنويّة، تشكيل احتياطيّات رأسماليّة حرة من الأرباح، إصدار أسهم جديدة، إعادة تقييم الموجودات الثابتة وتقديم ما يقابلها نقدًا من المساهمين، المقدّمات النقديّة وقروض الدعم التي يقدّمها المساهمون، إصدار ايصالات الايداع العموميّة (GDR) وإصدار القروض المرؤوسة في الأسواق العالميّة.

وتتألّف الأموال الخاصّة، بحسب معايير لجنة بال، من أموال خاصّة أساسيّة وأموال خاصّة مساندة، ويجري تقسيم رأسمال كل مصرف إلى رأسمال أساسي ورأس مال مساند، ويُحسبان معًا وفق تثقيل معيّن لاحتساب نسبة الملاءة.

لن ندخل هنا في تفصيل كل هذه المصادر والمفاهيم. يكفي أن نقول أن تنوّعها جاء وفقًا للحاجة وطبقًا لضرورات كل مرحلة من مراحل تطوّر القطاع.

وقد نمت الأموال الخاصّة للمصارف، بما فيها الرأسمال المساند، خلال الفترة قيد البحث، وفقًا للجدول التالي (بمليارات الليرات اللبنانيّة):

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأموال الخاصّة	٤٤٤	٦٧٦	١١٤٦	١٩٤٣	٢٩٩٠	٣٦٢٠
نسبة الزيادة	٦٨,٢	٥٢,٣	٦٩,٥	٦٩,٥	٥٣,٩	٢١,١

أول ما يثير الانتباه في هذا الجدول، ارتفاع وتيرة زيادة الأموال الخاصّة بين نهاية ١٩٩٣ ونهاية ١٩٩٨، أي في فترة خمس سنوات، بحيث زادت ثمانية أضعاف تقريبًا. مع ذلك، فإن معدّل رسملة المصارف العاملة في لبنان لا يزال دون المعدّلات السائدة في دول الاتحاد الأوروبي وأميركا واليابان.

لا شك في أن تحقيق ربحيّة عالية في القطاع المصرفي، اعتبارًا من العام ١٩٩٣، ساعد كثيرًا على تمكين المصارف من زيادة رسملتها، عن طريق تدوير نسبة عالية من الأرباح السنويّة أو تحويلها إلى احتياطيّات حرّة. كما ان عمليّات انتقال الملكيّة التي عرفها القطاع خلال هذه الفترة ساعدت على تدعيم الأموال الخاصّة إذ كان مصرف لبنان يشترط للموافقة على التفرّغ عن الأسهم تحقيق زيادة في رأس المال.

رابعًا ـ ربحيّة القطاع المصرفي خلال الفترة

كانت الأرباح الصافية التي تحقّقها المصارف على تصاعد مستمرّ، منذ مطلع الفترة قيد البحث وحتى نهاية عام ١٩٩٨. ويبيّن الجدول اللاحق بالأرقام نمو هذه الربحيّة (بمليارات الليرة اللبنانيّة):

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأرباح السنويّة الصافية (بعد الضريبة)	٧٧	١١٣	٢٨٩	٢٨٦	٤١٢	٥٨٧	٦٧٦

لقد تأثرت ربحيّة المصارف إيجابًا، اعتبارًا من العام ١٩٩٤، بتعديل قانون ضريبة الدخل، الذي خفض معدّل الضريبة على أرباح الشركات إلى ١٠٪، يضاف إليها ضريبة توزيع بمعدّل ٥٪ تتناول الأرباح الموزّعة[٣٢].

ويُعتبر مردود الاستثمار المصرفي في لبنان مجزيًا جدًا، أيًا يكن المقياس المعتمد لذلك، فهو مرتفع بالنسبة إلى القطاعات الاقتصاديّة الأخرى في لبنان، كما انه مرتفع بالمقارنة مع مردود الاستثمار في القطاعات المصرفيّة العربيّة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مردود المصارف المائة الأولى في العالم.

يفصّل الجدول التالي معدّل ربحيّة القطاع المصرفي اللبناني لعام ١٩٩٦ بالنسبة إلى متوسّط حقوق المساهمين ومتوسّط الموجودات مقارنًا بمعدّل الربحيّة لدى المصارف العربيّة المائة الأولى والمصارف العالميّة المائة الأولى:

	القطاع المصرفي اللبناني	المصارف العربيّة المائة الأولى	المصارف العالميّة المائة الأولى
العائد/متوسّط حقوق المساهمين	٣٣,٠٪	١٤,٤٦٪	١٤,١٠٪
العائد/متوسّط الموجودات	١,٤٣٪	١,٣٣٪	٠,٦١٪

وقد هبط هذا العائد في العام ١٩٩٨ فأصبح كما يلي:

	القطاع المصرفي اللبناني	المصارف العربيّة المائة الأولى	المصارف العالميّة المائة الأولى
العائد/متوسّط حقوق المساهمين	٢٣,٨٪	١٥,٩٩٪	٩,٤٩٪
العائد/متوسّط الموجودات	١,٣٥٪	١,٥٤٪	٠,٤٣٪

وعلى أي حال، فإن ضعف رسملة القطاع في لبنان، بالنسبة إلى المصارف العربيّة، أو

المصارف العالميّة المائة الأولى، يجعل العائد على حقوق المساهمين في لبنان أعلى منه في الخارج.

ولعلّ انخفاض هذا العائد في ١٩٩٨ كان مؤذنًا بتبدّل الاتجاه، لأن هذا الانخفاض جاء نتيجة تآكل متوسّط هامش الفائدة على الموجودات المنتجة للفوائد، كسندات الخزينة، بالرغم من اتخاذ معظم المصارف مراكز طويلة على صعيد آجال التوظيف لا تتفق مع المراكز القصيرة لودائعها بالليرة.

وكان تقرير جمعيّة المصارف لعام ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ قد نبّه سلفًا إلى هذا التبدّل، إذ جاء فيه: «إن تحديات المرحلة القادمة تفرض على المصارف التخفيف من الاعتماد على الفوائد كمصدر للربح وتوسيع نطاق عملها ليشمل منتجات وخدمات استثماريّة جديدة. وتتطلّب تأدية هذه الوظائف الجديدة توسيعًا لقاعدة الرسملة».

ثم عاد تقرير الجمعيّة عن العام ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ ليؤكّد على الموضوع من جديد، إذ يقول معلّقًا على ربحيّة القطاع ما حرفيّته: «يتبيّن أن المؤشّرات المسجّلة في لبنان جيّدة بالمقارنة مع الدول المجاورة. غير ان على القطاع المصرفي اللبناني، كغيره من القطاعات في الدول العربيّة، السعي إلى التكيّف مع الواقع المصرفي والمالي العالمي في ظل ظاهرة العولمة، والدخول في منظمة التجارة العالميّة، وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، من جهة، وتراجع دور الوساطة الماليّة في العمل المصرفي في أنحاء العالم، من جهة أخرى. وعلى المصارف اللبنانيّة تطوير قدراتها لمواجهة المنافسة الخارجيّة المتزايدة، مما سيؤدّي إلى تحسين ادائها وخفض التكاليف وتوفير شريحة متنوّعة من السلع والخدمات المصرفيّة والماليّة».

وبالفعل، فإن المصارف اللبنانيّة الواعية تبلّغت الرسالة، وعملت على ترشيد نفقاتها وتنويع منتجاتها وخدماتها المعدّة لصيرفة التجزئة، متّجهة نحو الاعتماد على رفع درجة مردوديّة العمولات في تحقيق أرباحها، على حساب هوامش الفائدة التي تآكلت مع الزمن.

وكان بنك عوده في طليعة المصارف التي سلكت هذا الاتجاه منذ العام ١٩٩٦، إذ دعّم أمواله الخاصّة بالإصدارات الخارجيّة، ووسّع شبكة فروعه ونوّع منتجاته وأدواته، ورفع من فعاليّة خدماته منسجمًا مع اتجاهات الأسواق العالميّة.

خامسًا ـ عمليّات الاندماج المصرفي

كنّا أشرنا في ما سبق إلى صدور قانون لتشجيع الاندماج المصرفي، في نطاق عمليّة الإصلاح المصرفي التي تلت أزمة التعثّر التي عرفها القطاع في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين. وقد بقي هذا القانون دون تفعيل حقيقي، عدا الاستفادة من نصوصه لاستيعاب بعض حالات التعثّر، كما بيّنا عند تناولنا موضوع معالجة التعثّر المصرفي. ولما كان مفعول القانون ينتهي في مطلع العام ١٩٩٨، فقد جرى تمديد مفعوله لخمس سنوات أخرى، دون أي تعديل في نصوصه، بحيث ينتهي مفعوله في ٢٠٠٣/١/١٤.

إلاّ انه انطلاقًا من العام ١٩٩٧، انفتحت السوق اللبنانيّة على عدد من عمليّات الاندماج بين مصارف سليمة، أخذ معظمها شكل شراء الموجودات الصافية لأحد المصارف من قبل مصرف آخر، كعمليّة شراء بنك جعجع من قبل الشركة العامّة اللبنانيّة الأوروبيّة المصرفيّة، وعمليّة شراء بنك الاعتماد التجاري للشرق الأوسط من قبل بنك عوده، وعمليّة شراء بنك بيروت للتجارة من قبل بنك بيبلوس.

وفي ما يلي بيان بجميع عمليّات الدمج/التملّك التي جرت في القطاع المصرفي اللبناني خلال العقد الأخير من القرن العشرين:

التاريخ	المصرف المدموج	المصرف الدامج
١٩٩٤	كابتل تراست ش.م.ل. فرست فنيسيان ش.م.ل.	الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
١٩٩٥	سيكيوريتي بنك أوف ليبانون ش.م.ل.	بيروت للتجارة ش.م.ل.
أيلول ١٩٩٧	جعجع ش.م.ل.	الشركة العامّة اللبنانيّة الأوروبيّة المصرفيّة ش.م.ل.
تشرين الثاني ١٩٩٧	الاعتماد التجاري للشرق الأوسط ش.م.ل.	عوده ش.م.ل.
تشرين الثاني ١٩٩٧	اللبناني الباكستاني ش.م.ل.	الإنعاش ش.م.ل.
كانون الأوّل ١٩٩٧	طعمة ش.م.ل.	فرنسبنك ش.م.ل.
كانون الأوّل ١٩٩٧	بيروت للتجارة ش.م.ل.	بيبلوس ش.م.ل.
١٩٩٨	ترانس اورينت بنك ش.م.ل.	بنك بيروت ش.م.ل.
١٩٩٨	بنك الشرق للتسليف ش.م.ل.	بنك عوده ش.م.ل.
١٩٩٨	بنك التسهيلات التجاريّة ش.م.ل.	بنك المدينة ش.م.ل.
١٩٩٨	يونيفرسال بنك ش.م.ل.	فرنسبنك ش.م.ل.
١٩٩٨	يوني بنك ش.م.ل. بنك المغترب ش.م.ل. ليتكس بنك ش.م.ل.	البنك اللبناني المتّحد ش.م.ل.
١٩٩٩	بنك الاعتماد الشعبي أوربيل	انتركونتينتال بنك ش.م.ل.
١٩٩٩	متروبوليتان بنك ش.م.ل.	ستاندرد أند شارترد بنك
٢٠٠٠	بنك لبنان والكويت ش.م.ل.	البنك الأهلي الأردني
٢٠٠٠	أميركان اكسبرس (لبنان)	الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
٢٠٠٠	البنك اللبناني المتّحد ش.م.ل.	البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
٢٠٠٠	بنك الانعاش ش.م.ل.	الشركة العامّة اللبنانيّة الأوروبيّة المصرفيّة ش.م.ل.

كما قامت بعض المصارف بشراء عدد من فروع مصارف أخرى لا سيّما تلك المتوقّفة عن الدفع (١٤ فرعًا من أدكوم بنك و ١١ فرعًا من بنك نصر اللبناني الأفريقي لبنك عوده، ٥ فروع من مبكو بنك لبنك بيروت، وثلاثة فروع من كريدي ليونيه للبنك اللبناني الفرنسي).

وقد اتّبع مصرف لبنان آليّة موحّدة لتشجيع عمليّات الاندماج، بحيث قام بمنح المصارف الدامجة تسهيلات بالليرة اللبنانيّة بشروط ميسّرة ولآجال طويلة نسبيًّا، وظّفتها هذه المصارف في سندات خزينة، مستفيدة من هامش الفائدة المحقّق للتعويض عن بعض الخسائر الناتجة عن عمليّة الدمج، وأهمّها التعويض على الموظفين المصروفين، والتعويض عن ثمن الرخصة.

وكان التدبير المتّخذ من قبل مصرف لبنان بحصر التفرّع المصرفي، بحيث لا يُسمح للمصرف الواحد بفتح أكثر من فرعين في عام واحد، أحد الحوافز غير المباشرة التي استعملها للتشجيع على الاندماج.

على الرغم من عمليّات الاندماج التي حصلت في السنوات الأخيرة، ومع الأخذ بعين الاعتبار استعادة بعض المصارف اللبنانيّة لوحدات مصرفيّة كانت أنشأتها بشكل مستقل في الخارج، فإن التمركز المصرفي في لبنان لا يزال دونه في دول الجوار. وفي ما يلي جدول بالمصارف الخمسة الأولى في السوق اللبنانيّة، يبيّن مجموع ميزانيّاتها بمليارات الليرة في نهاية ١٩٩٩ مع بيان حصّة كل منها من السوق (part du marché) والتي لا تتجاوز ١١,٤٪ لدى أكبرها بالرغم من استعادته المصارف التابعة له في الخارج.

	الميزانيّة المجمّعة	الحصّة من السوق
بنك لبنان والمهجر	٧٦٦١	١١,٤٪
بنك البحر المتوسّط	٦٠٥٧	٩,٠٪
بنك بيبلوس	٥٤٧٥	٨,٢٪
بنك عوده	٤٨٩٣	٧,٣٪
البنك اللبناني الفرنسي	٤٦٥٢	٦,٩٪

سادسًا ـ تنظيم تداول أسهم المصارف وإصدار سندات الدين

جميع أسهم المصارف يجب أن تكون اسميّة، هذا المبدأ تكرّس بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٧ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦. أما التفرّغ عنها، فإنه خاضع للموافقة المسبقة لمصرف لبنان. وقد أوجب هذا المرسوم الاشتراعي أن تكون حصّة اللبنانيّين من ملكيّة الأسهم بنسبة ٥١٪ على الأقل، ثم عُدّلت هذه النسبة إلى الثلث بموجب القانون رقم ٣٢ تاريخ ١٩٩١/٢/١١، وكانت الغاية من هذا التعديل فتح المجال أمام تدعيم رسملة المصارف بتوسيع هامش ملكيّة غير اللبنانيّين فيها.

أما القانون رقم ٥٢١ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٦/٦، فقد سمح للمصارف، بعد موافقة مصرف لبنان، بأن تطرح للاكتتاب العام وللتداول في الأسواق الماليّة، نسبة ٣٠٪ من مجموع أسهمها، بحيث لا تخضع هذه الأسهم، من أجل الاكتتاب والتداول بها والتفرّغ عنها، لإذن مسبق من مصرف لبنان، إلاّ إذا أدّى ذلك إلى زيادة مساهمة المكتتب إلى أكثر من ٥٪ من مجموع الأسهم.

وبالنسبة إلى المصارف القائمة، فقد جاء تعميم مصرف لبنان رقم ١٤٤٨ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٧/٤ ينظّم توزيع الفئة الخاصّة من أسهمها المعدّة للتداول، بحيث تشمل جميع المساهمين كلاً وفق مساهمته. وتطبيقًا لما نصّ عليه التعميم، فقد قُسّمت أسهم المصارف إلى ثلاث فئات، الفئة «آ» وتمثّل ثلث رأس المال وتبقى في أيدي لبنانيّين، والفئة «ب» ويمكن أن يتملّكها أجانب أو لبنانيّون، والفئة «ج» التي يمكن أن يتملّكها أجانب أو لبنانيّون وتطرح للتداول في البورصة وتمثّل ٣٠٪ من مجموع الأسهم. وعملت المصارف التي رغبت في دخول البورصة على توزيع أسهمها بين الفئات الثلاث.

وقد أجاز القانون للمصارف إعادة شراء نسبة ٣٠٪ من أسهمها المتداولة في البورصة، شرط الحصول على موافقة مصرف لبنان وتوفّر احتياطي حر لديها يسمح بذلك. هذا التعديل، الذي طرأ على القانون قبيل إقراره بناءً على تدخّل من جمعيّة المصارف، كانت الغاية منه تمكين المصارف من التدخّل في السوق، لتنظيم التداول في أسهمها، والمحافظة

على استقرار سعر السهم منعًا لتعرّضه لتقلّبات حادّة.

كذلك نظّم القانون ٩٦/٥٢١ أصول إصدار سندات الدين، وجاء التعميم رقم ١٤٤٧ تاريخ ١٩٩٦/٧/٤ المتّخذ تنفيذًا للقانون، ليحدّد حجم سندات الدين بستة أمثال أموال المصرف الأساسيّة، وذلك خلافًا للمادة ١٢٤ من قانون التجارة التي تسمح بسقف لا يتجاوز ضعفي الأموال الخاصّة. وكانت الغاية من توسيع المجال أمام المصارف ورفع سقف الإصدار تمكينها من دخول الأسواق الماليّة العالميّة وتنظيم إصدارات فيها للاقتراض. وهذا ما حصل بالفعل اعتبارًا من تاريخ صدور القانون والتعاميم المتّخذة تنفيذًا له.

سابعًا ـ تحديث نظم المعلوماتيّة وتنويع المنتجات والخدمات

كانت المصارف اللبنانيّة تشكو من بعض التخلّف في نظم المعلوماتيّة التي كانت تتّبعها منذ مطلع العقد، أي غداة انتهاء الحرب اللبنانيّة، لا بل إن بعض المصارف الصغيرة كان لا يزال بعيدًا عن أي نظام معلوماتي ويعتمد في تنفيذ عمليّاته وتسجيل قيوده على الأصول المحاسبيّة التي كانت رائجة قبل الثمانينات.

وقد وعت المصارف اللبنانيّة الكبيرة خطورة التحدّيات القادمة، فعملت على استحداث أنظمة للمعلوماتيّة لديها منذ منتصف الثمانينات، ثم اضطرّت إلى تطوير هذه الأنظمة وأحيانًا كثيرة إلى استبدالها بأنظمة جديدة أكثر تلاؤمًا مع حاجاتها. وكان بنك عوده في طليعة المصارف التي طوّرت أنظمتها، بحيث فعل ذلك ثلاث مرّات خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

في هذا المجال، كان كل من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وجمعيّة المصارف مواكبًا لعمليّات التحديث، مشجّعًا لها على صعيد المهنة ككل، وذلك للارتقاء بأساليب العمل إلى المستوى التقني الذي تستلزمه سهولة التنسيق والاتصال والتوزيع في ضوء تنوّع العمليّات والمنتجات الجديدة.

لسنا في صدد الدخول في تفاصيل التطوّرات التقنيّة التي استوجبتها عمليّات التحديث، ولا في صدد استعراض الأدوات والمنتجات والخدمات الجديدة التي استحدثتها المصارف اللبنانيّة خلال هذه الحقبة من تاريخ نموّها. وسنكتفي بالقول ان اتجاه المصارف يسير نحو صيرفة التجزئة، وابتكار ما يستلزمه هذا النشاط من منتجات جديدة كبطاقات الائتمان، وبطاقات الدفع الالكترونيّة، وأجهزة الصرّاف الآلي، والحسابات المتّصلة بالانترنت، والمنتجات المشتركة بين الصيرفة والتأمين، وتوسيع شبكة الفروع لاجتذاب العملاء، واستخدام الإعلان والإعلام كوسيلة للاتصال بالزبائن والتعريف عن المنتجات.

وسيؤدّي هذا التطوّر في النشاط المصرفي إلى الاعتماد أكثر فأكثر على العمولات المحقّقة كعنصر مكوّن للربحيّة. وقد بدأ تحقيق ذلك بالفعل، إذ تكوّن الناتج المصرفي الصافي للعام ١٩٩٧ كما يلي:

٤٣٪ من هامش التوظيفات بالليرة اللبنانيّة

٣٨٪ من هامش التوظيفات بالعملات الأجنبيّة

١٩٪ من العمولات.

ويشير تقرير الجمعيّة عن العام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ إلى أن هذا التطوّر ينقض المقولة الرائجة بأن أرباح المصارف تتأتّى من الهوامش المستخلصة في سوق سندات الخزينة.

ثامنًا - بعض العناصر الأخرى المساهمة في الازدهار المصرفي

عرفت الفترة التي نتناولها بالبحث هنا والتي أطلقنا عليها عنوان الازدهار المصرفي، عوامل أخرى ساهمت في تحقيق هذا الازدهار، نذكر أهمّها في ما يلي:

ـ إلزام المصارف اعتبارًا من العام ١٩٩٨ باتباع القواعد المحاسبيّة الدوليّة International Accounting Standards في تنظيم محاسبتها.

ـ السماح للمصارف بتكوين احتياطي مخاطر مصرفيّة غير محدّدة، وذلك بموجب التعميم رقم ١٦٦١ تاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٩٨[٣٣]. يتمّ تكوين الاحتياطي سنويًّا من أصل أرباح المصرف بعد اقتطاع الضريبة، ويُحتسب ضمن الأموال الخاصّة الأساسيّة. ويتراوح معدّله بين ٠,٢٪ سنويًّا و٠,٣٪ كحد أقصى من إجمالي الموجودات المرجّحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانيّة، على أن لا تقلّ النسبة المجمّعة عن ١,٢٥٪ من أصل هذه الموجودات في نهاية السنة الماليّة العاشرة و٢٪ في نهاية السنة الماليّة العشرين.

ويُستعمل الاحتياطي المشار إليه لتغطية خسائر الدورة الماليّة السنويّة أو أية خسائر غير مرتقبة يتمّ التوافق بشأنها مع لجنة الرقابة على المصارف، على أن تتمّ إعادة تكوينه كاملاً بالأولوية من الأرباح المحقّقة في السنوات الماليّة اللاحقة.

ـ السماح للمصارف بتكوين مراكز قطع بنيويّة في حدود ٦٠٪ من أموالها الخاصّة لحماية رأسمالها المكوّن بالليرة اللبنانيّة ومركز قطع عملاني في حدود ٥٪ من أموالها الخاصّة لحاجات عمليّاتها اليوميّة.

ـ آليّة دعم الفوائد للقطاعات الإنتاجيّة، على أن يُلحظ لذلك اعتماد في موازنة الدولة السنويّة. ففي موازنة العام ١٩٩٨ خُصّص مبلغ ٢٤ مليار ليرة لهذا الغرض. وقد نظّم مصرف لبنان آليّة منح الدعم الذي يبلغ ٥٪ من أصل الفائدة على القروض المقبولة للدعم.

ـ العمل على تأسيس «شركة كفالات لضمان القروض الصغيرة والمتوسّطة» بتمويل مشترك بين المؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع والمصارف الراغبة. وقد قامت هذه المؤسّسة بالفعل على شكل شركة ماليّة تابعة لرقابة لجنة الرقابة على المصارف، وباشرت أعمالها بعد اكتمال تكوينها في العام ١٩٩٩.

ـ إيجاد صيغة مشاركة بين المؤسّسة العامّة للإسكان والمصارف الراغبة في ذلك لترويج

تمويل القروض السكنيّة، وذلك بتشجيع من مصرف لبنان الذي وافق على إعفاء المصارف من الاحتياطي الإلزامي المقابل للعمليّات التي تشارك فيها.

ـ وكان مصرف لبنان قد نظّم عمليّات قروض الدعم والمقدّمات النقديّة وعمليّات إصدار إيصالات الإيداع العموميّة (GDR) وكذلك إصدار القروض المرؤوسة بموجب تعاميم خاصّة تناولت كل هذه العمليّات وسهّلت عمليّات إعادة رسملة القطاع المصرفي، وقد أتينا على ذكر بعضها أثناء البحث.

ـ وبمبادرة من مصرف لبنان، استُحدثت مؤسّسة ميدكلير لاستيداع الأسهم والسندات الماليّة وتسهيل عمليّات المقاصّة بينها، في الوقت الذي أشرف مصرف لبنان على إحداث السوق الثانويّة لتداول الأسهم، بانتظار إعادة افتتاح بورصة بيروت الأمر الذي حصل بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٢.

ـ أخذت جمعيّة المصارف المبادرة إلى تحضير اتفاقيّة الحيطة والحذر لتفادي حصول عمليّات تبييض أموال عبر الجهاز المصرفي اللبناني. واقترنت هذه الاتفاقيّة بتواقيع جميع المصارف في ١٩٩٧/٢/٢٠ بعد أن أقرّتها الجمعيّة العموميّة للمصارف في ١٩٩٦/١١/١٥. وقد تأيّد تنفيذ الاتفاقيّة فيما بعد باعتمادها من قبل السلطة النقديّة وصدور تعميم عن لجنة الرقابة على المصارف يلزم المصارف بالتقيّد بآليّات الاتفاقيّة.

ولكن، ظهر فيما بعد أن التدابير التي تضمّنتها هذه الاتفاقيّة لم تكن كافية لتصنيف لبنان بين الدول المتعاونة في مكافحة تبييض الأموال، إذ صُنّف مؤخّرًا في عداد الدول غير المتعاونة. ويجري في الوقت الحاضر استدراك الموضوع في إطار اقتراح معالجات أخرى تفي بالغرض وتكون مرضية للأجهزة الدوليّة التي ترعى هذه القضيّة. وبالفعل، فقد أقرّ مجلس الوزراء في أواخر العام ٢٠٠٠ مشروع قانون يوجد جرم التبييض ويرتّب عقوبات على ارتكابه ويضع آليّة للتحقّق منه، دون المساس بقانون السريّة المصرفيّة.

الرُّكودُ الاقتِصادِيّ وتَباطؤُ النمُوّ المصْرِفيّ

١٩٩٨ - ٢٠٠٠

نكتب هذه السطور ونحن على عتبة الألفيّة الثالثة، وهي محطّة رئيسيّة متميّزة في تاريخ البشريّة، تتكرّر مرّة كل ألف عام.

ومع ان جميع المؤشّرات تؤكّد استمرار حال الركود في الاقتصاد اللبناني، فإن العام ٢٠٠٠، وهو العام الأخير من القرن العشرين، عرف تحوّلاً جوهريًّا على الصعيد الوطني تجلّى في إنجاز تحرير الجنوب المحتل منذ العام ١٩٧٨ بفضل المقاومة الباسلة المستندة إلى إجماع وطني رائع، تبعته انتخابات نيابيّة جاءت بطاقم سياسي، انبثقت عنه حكومة جديدة، جعلت من إصلاح الوضع الاقتصادي المتردّي طليعة أولويّاتها.

في هذه المرحلة حيث لم يمض بعد على تأليف الحكومة سوى أشهر معدودة، لا يمكننا إلاّ التأكيد على صحة العزم والنوايا. أما الحقيقة التي تثبّتها الأرقام فهي ان السنوات الثلاث الأخيرة من القرن العشرين شهدت ركودًا اقتصاديًّا أثّر على نشاط المصارف بحيث تباطأ نموّها وتراجعت ربحيّتها.

أولاً - مؤشّرات الركود الاقتصادي

لا تتوفّر في لبنان إحصاءات رسميّة يمكن الركون إليها بشكل علمي ودقيق لاحتساب الناتج المحلّي الإجمالي، فالأرقام المتداولة عن هذا الناتج هي تقديرات تقريبيّة لكنها تصدر عن جهات موثوقة وجدّية.

وتفيد هذه التقديرات أن معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثابتة تطوّر بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠ على النحو التالي:

١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٪٧	٪٨	٪٦,٥	٪٤	٪٤	٪٣	– ٪١	٪٠

ويظهر هذا التطوّر تراجعًا في معدّل النموّ بدأ في العام ١٩٩٥ وتواصل تدريجيًّا إلى أن أصبح سلبيًّا في نهاية العام ١٩٩٩ ثم تحوّل إلى صفر ٪ في العام ٢٠٠٠.

ويشكّل تراجع معدّل النموّ، بينما يتزايد الدين العام، نتيجة تواتر عجوزات الخزينة، المؤشّر الأكثر دلالة على تدهور الوضع الاقتصادي في البلد، إذ يدلّ على تنامي المديونيّة بالنسبة إلى الناتج المحلّي وقد بلغت الآن حدود ١٥٠٪، وهي نسبة مرتفعة جدًّا، بجميع المعايير، ما يعني بوضوح أن الدين يزيد دون أن تزيد قدرة البلد على الإنتاج.

ويتبلور الركود الاقتصادي العام الذي يعبّر عنه هذا التراجع الذي أصاب معدل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي في ثلاثة مؤشّرات رئيسيّة هي:

١ ـ تراجع أرقام المستوردات بملايين الدولارات الأميركيّة كما يبيّنه الجدول التالي:

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
قيمة المستوردات مصحّحة	٤٩٣٩	٥٥٩٠	٧٣٠٣	٧٥٥٩	٧٤٥٦	٧٠٥٨	٦٢٠٦	٦٢٢٨
نسبة التغيّر		٪٢١	٪٢٢	٪٣,٥	– ٪١,٤	– ٪٥,٣	– ٪١٢,١	٪٠,٤

٢ ـ تراجع قيمة الشكات المتقاصّة، ويبيّن الجدول التالي تطوّر حركة هذه الشكات بعد تصحيحها من العوامل الموسميّة والظرفيّة:

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الشكات المتقاصّة بالليرة (مليار ل.ل.)	٧ ١٣٩	٨ ٧٣٨	٩ ٦٤٧	١٠ ٤٢٨	١١ ١٧٧	١٠ ٥٣٤	١١ ٥٧٠
الشكات المتقاصّة بالدولار (مليون دولار)	١٣ ٣١٨	١٧ ٠٤٦	١٨ ٢٦٤	٢١ ٠٣٩	٢٢ ٩٥٦	١٩ ٧٠٨	١٨ ٨١٤
القيمة الإجماليّة بملايين الدولارات	١٧ ٥٦٧	٢٢ ٤٣٥	٢٤ ٤٠٣	٢٧ ٨١٦	٣٠ ٣٢٨	٢٦ ٦٩٦	٢٦ ٤٨٨

ويلاحظ من مراقبة هذا الجدول تناقص قيمة الشكات المتقاصّة منذ العام ١٩٩٩ واستمرار الاتجاه في العام ٢٠٠٠، وقد ترافق ذلك مع ظاهرة تزايد حجم الشكات المرتجعة.

٣ ـ تباطؤ نمو الودائع المصرفيّة في العام ١٩٩٩ مقارنةً مع عام ١٩٩٨، وبالتالي تقلّص قدرة المصارف على التسليف. وسنعود إلى تفصيل ذلك في الفقرة التالية.

خلاصة القول إن الركود الاقتصادي الذي بدأت مؤشّراته تظهر منذ العام ١٩٩٨ ناتج في الأصل عن ركود الطلب الداخلي وعن تراجع الاستثمار في ظل انعدام التضخّم وازدياد البطالة والهجرة.

ثانيًا ـ تباطؤ النموّ المصرفي

المصارف مرآة الاقتصاد، خصوصًا في بلد كلبنان حيث توازي ميزانيّات المصارف المجمّعة أكثر من ٢٥٠٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. ولذلك فإن الركود الذي أصاب الاقتصاد اللبناني خلال السنوات الثلاث الأخيرة من العقد الماضي قد انعكس تباطؤًا في نموّ النشاط المصرفي، وتشهد على ذلك المؤشّرات التالية:

١ ـ تراجع نمو الميزانيّة المجمّعة للمصارف

فقد نما مجموع هذه الميزانيّة من ٠٣١ ٥٥ مليار ليرة عام ١٩٩٨ إلى ٩٧١ ٦٠ مليارًا في نهاية عام ١٩٩٩، أي بنسبة ١٠,٨٪ ثم إلى ٨٨٨ ٦٧ مليارًا في عام ٢٠٠٠ أي بنسبة ١١,٣٪ فقط، بينما كان معدّل النموّ السنوي يتراوح بين ٢٨٪ و٢٩٪ للسنوات الواقعة بين ١٩٩٣ و١٩٩٦[٣٤] ثم تراجع هذا المعدّل إلى ٢٢,٧٪ في العام ١٩٩٧ فإلى ٢٠,٦٪ في العام ١٩٩٨، وهذا يعني أن نمو الميزانيّة المجمّعة للمصارف في كل من عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ بلغ نصف مستواه المسجّل في عام ١٩٩٨.

أما مجموع الودائع لدى الجهاز المصرفي اللبناني، فقد شهد تطوّرًا موازيًا لحجم الميزانيّة المجمّعة بحيث سجّل في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ نموًّا بمعدّل ١١٪ تقريبًا بينما كان نموّه في ١٩٩٨ بمعدّل ١٩,٦٪. وبالأرقام المجرّدة، فقد بلغ مجموع ودائع الزبائن لدى القطاع المصرفي ١٦٠ ٥١ مليار ليرة في ١٩٩٩ ثم ٧٣٠ ٥٦ مليارًا في ٢٠٠٠ مقابل ١١٣ ٤٦ مليارًا في ١٩٩٨.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى تسليفات المصارف للقطاع الخاص، والتي بلغت ٧٥٥ ٢١ مليار ليرة في ١٩٩٩ و٩٧٦ ٢٢ مليارًا في العام ٢٠٠٠ مقابل ٢٩٩ ١٩ مليارًا في ١٩٩٨ مسجّلةً معدّل نمو قدره ١٢,٧٪ في ١٩٩٩ و٥,٦٪ في العام ٢٠٠٠ بينما كان هذا المعدّل حوالي ٢٠,٥٪ في ١٩٩٨.

أما الرساميل الدائمة للمصارف، والتي كانت تسجّل تزايدًا مستمرًّا وملحوظًا بين عام وآخر منذ مطلع العقد الأخير للقرن العشرين، فقد تباطأ نموّها في السنوات الثلاث الأخيرة بحيث زادت وسطيًّا بنسبة ٦,٦٪ إلى مجموع الموجودات، وارتفع مجموعها من ٦٢٠ ٣ مليار ليرة في آخر عام ١٩٩٨ إلى ٠١٩ ٤ مليارًا في نهاية عام ١٩٩٩ وإلى ٣٧٦ ٤ في

نهاية العام ٢٠٠٠. وغني عن البيان أن الزيادة الحاصلة في رسملة المصارف تأتّت من الأرباح المدوّرة، علمًا بأن مصرف لبنان يتّجه عبر مختلف التدابير والأنظمة التي يصدرها إلى التشجيع على زيادة الأموال الخاصّة للمصارف.

٢ - التراجع في ربحيّة المصارف

كنّا عرضنا في الفصل السابق تطوّر ربحيّة المصارف بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٨، وقارنّا بين هذه الربحيّة وربحيّة المصارف العربيّة والعالميّة، وخلصنا إلى القول بأن عائد التوظيف في أسهم المصارف في لبنان هو الأعلى، ونسبنا ذلك إلى ضعف رسملة المصارف اللبنانيّة، رغم الجهود الجبّارة التي بُذلت خلال السنوات الأخيرة لتدعيم هذه الرسملة.

أما بالنسبة إلى ١٩٩٩، فقد تراجعت ربحيّة القطاع بنسبة ١٥٪ عمّا بلغته في العام السابق ثم تراجعت خلال العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٪ عمّا كانته في عام ١٩٩٩ كما تشير إلى ذلك إحصاءات مصرف لبنان.

وقد أدّى تراجع الربحيّة إلى تدنّي مستوى العائد على متوسّط حقوق المساهمين إلى ١٧٪ في ١٩٩٩ ثم إلى ١٢,٥٪ في العام ٢٠٠٠ بعد أن كان ٣٣٪ في العام ١٩٩٦ قبل أن يتراجع إلى حدود ٢٣,٨٪ في العام ١٩٩٨.

على أيّ حال، لا يزال الاستثمار في القطاع المصرفي اللبناني مجزيًا نسبيًّا إذا ما قورن بالاستثمار المصرفي في بعض الأسواق الناشئة.

٣ - انخفاض مؤشّر أسعار أسهم المصارف في البورصة

سجّلت أسعار الأسهم المدرجة في بورصة بيروت تراجعًا كبيرًا نتيجة الركود الاقتصادي الذي انتاب الاقتصاد اللبناني تدريجيًّا خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وقد بلغ هذا التراجع ذروته في العام ٢٠٠٠.

وكان العام ١٩٩٩ عامًا سيّئًا من حيث أداء بورصة بيروت حيث انخفض حجم التعامل بنسبة ٧٢٪ ثم تبعه انخفاض بنسبة ٢٣٪ في العام ٢٠٠٠. وكان أداء بورصة بيروت هو الأسوأ بين البورصات العربيّة. وفي ما يلي مؤشّر بورصة بيروت كما تطوّر وفقًا لإحصاءات بنك عوده:

نهاية عام ١٩٩٧	١٠٩,٩٠
نهاية عام ١٩٩٨	٩٠,٨٥
نهاية عام ١٩٩٩	٧٤,٣٠
نهاية عام ٢٠٠٠	٥٩,٩٧

وكان نصيب أسهم المصارف في السوق اللبنانيّة كنصيب الأسهم الأخرى المدرجة في البورصة المحليّة، رغم ان العائد على الأسهم المصرفيّة اللبنانيّة لا يزال مرتفعًا نسبيًّا بالمقاييس العربيّة أو الدوليّة.

وفي ما يلي مؤشّر أسعار أسهم المصارف في بورصة بيروت منذ إعادة افتتاحها في العام ١٩٩٦، بعدما بقيت مقفلة لمدة ١٣ عامًا.

التاريخ	مجموع القيمة السوقيّة لأسهم المصارف المسجّلة في البورصة	المؤشّر
١٩٩٦/١٢/٣٠	١١٣,٤٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٩٧/١٢/٣٠	٨٨٤,٨٨٧,٥٠٠	٢٢٣,٩١
١٩٩٨/١٢/٣٠	١,٥٢٥,٥٧٥,٥٠٩	١٩٤,٧٧
١٩٩٩/١٢/٣٠	١,٣٨١,٠٦٢,٩٠٨	١٧٠,٥١
٢٠٠٠/١٢/٣٠	١,٠٧٥,٨١٩,٢٨٥	١٣٢,٨٢

ويلاحَظ المنحى التنازلي للمؤشّر منذ عام ١٩٩٨ حتى اليوم، بعد أن كان هذا المؤشّر قد بلغ ذروته في العام ١٩٩٧ بارتفاعه ١٢٤٪ خلال عام واحد.

لا يزال عدد المصارف التي لها أسهم متداولة في البورصة خمسة وهي: بنك عوده، بنك بيبلوس، البنك اللبناني للتجارة، بنك بيروت والبنك الأوروبي للشرق الأوسط. ويُنتظر، بعدما تمّ إقرار مشروع قانون توحيد أسهم المصارف، أن يزيد عدد المصارف المسجّلة في البورصة، ذاك أن مجلس النوّاب أقرّ هذا المشروع بموجب القانون رقم ٣٠٨ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣.

ثالثًا - تطوّر ميزان المدفوعات

يُستنتج ميزان المدفوعات في لبنان من الحصيلة السلبيّة أو الإيجابيّة لتغيّر الموجودات الخارجيّة الصافية لكل من مصرف لبنان والمصارف التجاريّة عند نهاية كل سنة.

وقد سجّلت هذه الحصيلة نتيجة سلبيّة في نهاية ١٩٩٨ بحيث استقرّ ميزان المدفوعات على عجز قدره ٤٨٧,٥ مليون دولار بينما كانت نتيجته لعام ١٩٩٩ إيجابيّة بمبلغ ٢٦٥,٥ مليون دولار أميركي ثم عادت لتصبح سلبيّة بمقدار ٢٨٩ مليونًا للعام ٢٠٠٠.

ولما كان ميزان المدفوعات يعبّر بالأرقام عن عجز الميزان التجاري الذي تعوّضه كليًّا أو جزئيًّا حركة رؤوس الأموال للسنة المعنيّة، فإن التحسّن الذي نلاحظه في عام ١٩٩٩ ناتج عن تراجع أرقام الاستيراد بمقدار ٨٥٤ مليون دولار مع تحسّن طفيف في أرقام التصدير بمقدار ١٦ مليون دولار بينما بقيت حركة رؤوس الأموال الصافية في حدود ما كانته عام ١٩٩٨ (ناقص ٢٪ فقط) أي ٧٩٥ ٥ مليون دولار، مما أتاح استيعاب عجز الميزان التجاري لعام ١٩٩٩ مع تسجيل فائض.

أما بالنسبة إلى العام ٢٠٠٠ فقد بقيت أرقام الاستيراد شبه مستقرّة إذ زادت بمقدار ٢٢ مليون دولار فقط بينما زاد التصدير بمقدار ٣٧ مليونًا فيما تراجعت حركة رؤوس الأموال الصافية إلى ٥٢٢٥ مليون دولار، مما تسبّب في عجز لميزان المدفوعات بمقدار ٢٨٩ مليون دولار كما لاحظنا أعلاه.

رابعًا - أهم الإصلاحات البنيويّة في القطاع خلال الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٠

تميّزت السنوات الثلاث الأخيرة من القرن العشرين بأنها كانت من أغنى الأعوام التي مرّت على القطاع المصرفي اللبناني من حيث الإصلاحات البنيويّة التي تناولت أوضاعه، وإننا نكتفي هنا بذكر أهم هذه الإصلاحات مع شرح بسيط لكل منها.

١ - زيادة نسبة الملاءة

تناولنا فيما سبق قصّة الملاءة أي كفاية رؤوس الأموال لدى القطاع المصرفي اللبناني منذ أن انطلق مشروع تحديد نسبة الملاءة على أثر صدور تقرير لجنة بال، وكيف أن المحاولة الأولى باءت بالفشل بسبب ظروف الحرب القائمة. وقد تبعتها محاولات أخرى من قبل حاكميّة مصرف لبنان لم تثمر إلاّ في مطلع العقد الأخير حيث حُدّدت نسبة الملاءة بـ ٨٪ وأعطيت المصارف مهلة لبلوغها تدريجيًّا بحيث تتحقّق كاملة في العام ١٩٩٥.

وواقع الحال ان السلطات النقديّة، بالتفاهم التام مع مجلس جمعيّة المصارف، كانت تستغل كل مناسبة للسعي إلى تدعيم رسملة المصارف لتمكينها من مواجهة متطلّبات الصناعة المصرفيّة الحديثة والانفتاح على العولمة. فكانت تشجّع على تعزيز الرساميل بتدوير الأرباح، وتشكيل الاحتياطيّات الحرّة، وإصدار شهادات الإيداع العموميّة، وسندات الدين المرؤوسة، وتكوين قروض الدعم، والمقدّمات النقديّة وغيرها من أساليب الرسملة.

وبتاريخ ١٨ أيلول ١٩٩٩، صدر التعميم رقم ١٧٥٨ الذي رفع نسبة الملاءة في المصارف اللبنانيّة من ٨٪ إلى ١٢٪، وذلك على مرحلتين بحيث تكون النسبة المطلوبة لنهاية العام ٢٠٠٠، ١٠٪ ثم ١٢٪ عند نهاية العام ٢٠٠١. وكان هذا التعميم المتّخذ بعد التوافق مع جمعيّة المصارف منسجمًا مع التعديل الذي تبنّته لجنة بال.

لن ندخل في التفاصيل التقنيّة لتثقيل المخاطر الدوليّة والمحليّة في موجودات المصارف لاحتساب نسبة الملاءة المتوفّرة لديها، ونكتفي بالقول إن الاتجاه الغالب هو التشدّد في أصول الاحتساب لاكتساب المزيد من المناعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدّل الملاءة الفعلي قد تجاوز ١٧٪ في القطاع المصرفي اللبناني خلال السنوات الأخيرة.

٢ - تعديل مخصّصات المركز الرئيسي والفروع

هذه وسيلة أخرى لتدعيم رسملة المصارف، لجأ إليها مصرف لبنان، وهي تعني المصارف ذات الفروع الكثيرة أو الراغبة في زيادة تفرّعها، وذلك بأن عمد إلى تعديل الحد الأدنى المطلوب لرسملة المركز الرئيسي وكذلك الحدود الدنيا المطلوبة لرسملة الفروع. وقد كان هذا الموضوع محلّ تجاذب كبير بين مصرف لبنان وبعض المصارف ذات الفروع الكثيرة، ممثّلةً بجمعيّة المصارف، إلى أن أستقرّ على أرقام وافق عليها الجميع. وتبلور ذلك في التعميم رقم ١٦٧٥ الصادر في ١٩٩٨/١١/٥ والذي حدّد مبلغ عشرة مليارات ليرة كمخصّصات للمركز الرئيسي و٢٥٠ مليونًا لكل فرع. وكان منطلق السلطات النقديّة في هذه المعركة السعي الدؤوب إلى تدعيم رساميل المصارف.

في المقابل، أبدى مصرف لبنان مرونة في تطبيق نظام فتح الفروع، كالقبول بتبديل الفروع في حالات الدمج المصرفي، والسماح لبعض المصارف بشراء رخص فروع من المصارف المتعثّرة بقصد توفير بعض الأموال للجان تصفية هذه المصارف لتسديد حقوق المودعين والحقوق الأخرى المترتّبة عليها، وكنّا أشرنا إلى هذا الموضوع لدى الحديث عن الاندماج المصرفي.

٣ - دعم القطاعات الإنتاجيّة والإسكان

لعلّ إحدى السلبيّات في النظام المصرفي اللبناني، عدم ملاءمة موارد المصارف مع آجال توظيفاتها، وهذا ما أعاق نشوء المصارف المتخصّصة في التسليف المتوسّط والطويل الأجل، وشكّل العقبة الرئيسيّة أمام نجاح المصارف المتخصّصة القائمة في لبنان.

وقد وعت السلطة النقديّة هذا الواقع فسعت إلى تشجيع المصارف التجاريّة على الحصول على موارد طويلة الأجل عن طريق إصدار سندات الدين وشهادات الإيداع في الأسواق الخارجيّة، أو عن طريق الإستفادة من القروض التي عرضتها مؤسّسة التمويل الدوليّة IFC على بعض المصارف لغايات التمويل الصناعي أو السياحي أو تمويل قروض الإسكان.

بالإضافة إلى ذلك، ولما كانت كلفة الموارد لدى القطاع المصرفي مرتفعة نسبيًّا، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على كلفة الإقراض، ويحول دون تمكّن القطاعات الإنتاجيّة الرئيسيّة من الحصول على القروض اللازمة لها لآجال مناسبة وبمعدّلات فائدة مقبولة، فقد عمدت السلطات إلى ابتكار آليّة لدعم الفوائد، كنا أشرنا إليها سابقًا، رصدت لها لأوّل مرّة اعتمادًا في موازنة العام ١٩٩٨ بمبلغ ٢٤ مليار ليرة لبنانيّة.

وكلّفت مصرف لبنان تطبيق هذه الآليّة. وبالفعل، وضع مصرف لبنان أصولاً لتنفيذ آليّة الدعم وباشرها فورًا، مما جعل الكثير من المؤسّسات الإنتاجيّة تفيد منها.

وقد تعهّدت السلطة السياسيّة بتجديد الاعتماد الملحوظ في الموازنة عند إعداد الموازنة السنويّة لكل عام، حتى يتمكن مصرف لبنان من الاستمرار في تطبيق آليّة الدعم هذه.

وفي موازاة آليّة الدعم المطبّقة بنجاح، اعتمد مصرف لبنان سبيلاً آخر لتشجيع المصارف على الإقراض المتخصّص، بأن منحها إعفاءات من موجب الاحتياطي الإلزامي في حالات كثيرة، كان آخرها في ما يخصّ القروض السكنيّة الممنوحة ضمن بروتوكول التعاون المعقود بين جمعيّة المصارف والمؤسّسة العامّة للإسكان.

وقد بلغت القروض الحائزة على تسهيلات في الاحتياطي الإلزامي ٤١٠ مليارات ليرة في نهاية عام ١٩٩٨ توزعت، حسب تقرير جمعيّة المصارف لعامي ١٩٩٨ - ١٩٩٩، بنسب متفاوتة بين مختلف القطاعات: ٣٦٪ للصناعة، ٢٤٪ للإسكان و٢٣٪ للسياحة.

ويُعتبر توجّه السلطات النقديّة نحو تشجيع المصارف التجاريّة على التوظيف المتوسّط والطويل الأجل، تحوّلاً جذريًا في سياسة مصرف لبنان، لناحية قبول فكرة المصرف التجاري الشمولي، وهو توجّه ينسجم مع ما هو حاصل في الصناعة المصرفيّة لدى الدول المتقدّمة.

٤ - تصنيف مخاطر الديون

تسهيلاً للعمل الرقابي الذي تمارسه لجنة الرقابة على المصارف أو مراقبو الحسابات لدى المصارف، وتمشّيًا مع المعايير الموحّدة المعتمدة من قبل لجنة بال، وبعد مشاورات طويلة ودؤوبة بين السلطات النقديّة والرقابيّة، من جهة، وجمعيّة المصارف، من جهة أخرى، تمّ التوافق أخيرًا على صيغة نهائيّة لتصنيف مخاطر الديون المصرفيّة تبلورت في التعميم رقم ١٦٨٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٠.

وتمكينًا للمصارف من إعادة تصنيف محفظة ديونها وفقًا للمعايير الواردة في التعميم الجديد، أُعطيت مهلة تنتهي في نهاية أيلول ١٩٩٩ لتصرّح عن أرصدة مدينيها كما في ٣٠ حزيران السابق، مصنّفة وفقًا للتعميم. وبالفعل، فقد قامت جميع المصارف بالموجبات المترتّبة عليها في الموعد المحدّد.

ولمّا كان التصنيف الجديد يستوجب تكوين مؤونات كاملة أو جزئيّة لمخاطر الديون المعدومة أو المشكوك بها، كما يستوجب تكوين فوائد محفوظة لفئات أخرى من الديون، فقد رتّب ذلك على المصارف أعباء جديدة أثرت على مستوى ربحيّتها لعامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ بنسب مختلفة فيما بينها.

لكنّ التصنيف الجديد أدّى إلى إضفاء المزيد من الشفافيّة على البيانات الماليّة للمصارف. الأمر الذي يساعدها على إدارة موجوداتها بدقّة وحذر، ويمكّن مؤسّسات التصنيف الدوليّة من ممارسة أعمالها بسهولة أكثر.

بعد أن تمّ تصنيف الديون لدى المصارف، تبيّن أن نسبة الديون المعدومة أو المشكوك فيها تمثل ١٧,٤٪ من مجموع تسليفات القطاع للعام ٢٠٠٠، وقد لُحظت لها مؤونات بلغت ٧٧,٥٪ من قيمتها.

وقد يكون من المناسب هنا أن نشير إلى الدور المركزي الذي يلعبه مراقب الحسابات لدى المصارف في لبنان، لا سيّما لناحية تصنيف الديون، وشفافية البيانات الحسابيّة. فبالإضافة إلى التقرير الشامل الذي يعدّه سنويًا عن أعمال البنك ويرسل نسخة منه إلى لجنة الرقابة على المصارف، ويراعي فيه الأصول المعتمدة في القواعد الموحّدة للمحاسبة الدوليّة، مبرزا المخالفات إذا وُجدت ومركّزًا على مديونيّات أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين، فإنه أصبح مسؤولاً أيضًا عن اكتشاف عمليّات تبييض الأموال، إذا وجدت، وفقًا لاتفاقيّة الحيطة والحذر. وبصورة عامّة، فإن مفوض المراقبة أصبح، بشكل أو بآخر، يخضع في عمله لرقابة لجنة الرقابة على المصارف التي تستطيع أن تقترح على الهيئة المصرفيّة العليا اتّخاذ تدابير بحقّه، إذا لمست من تقاريره تقصيرًا في الأداء أو انحيازا غير مبرّر للإدارة.

٥ - تحديث التشريعات والصيرفة الإسلاميّة

بعد صدور القانون ٩٦/٥٢٠ المتعلّق بتطوير السوق الماليّة والعقود الائتمانيّة الذي نظّم أصول العمليّات الائتمانيّة Fiducie في لبنان لحماية المتعاملين وفتح المجال أمام المصارف لنشاط جديد واعد، أصدر مصرف لبنان تعميمًا تنظيميًا حول العقود الائتمانيّة والمشتقّات الماليّة هو التعميم رقم ١٤٧٥ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٤، والذي تضمّن أحكامًا تطبيقيّة مفصّلة عن العمليّات الائتمانيّة وكيفيّة معالجتها محاسبيًا وإداريًا. وقد اعتُبر صدور القانون في وقته ثورة تشريعيّة في نطاق العمل المصرفي في لبنان.

وقد أُتبع القانون فيما بعد بتشريعات أخرى نظّمت الإيجار التمويلي (الليزنغ) وإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار، فاعتُبرت هذه الرزمة من التشريعات الجديدة بمثابة القاعدة القانونيّة التي يمكن البناء عليها لممارسة الصيرفة الإسلاميّة بمختلف منتجاتها وأدواتها من قبل جميع المصارف العاملة في لبنان. وهكذا أمكن صرف النظر عن إصدار تشريع خاص بالمصارف الإسلاميّة، وكانت وزارة الماليّة قد أعدّت مثل هذا المشروع ثم سحبته من التداول بناءً على تدخل جمعيّة المصارف.

وهكذا فإن المصارف الإسلاميّة تستطيع العمل في لبنان ضمن الأطر التشريعيّة ذاتها التي ترعى العمل المصرفي فيه، كما ان المصارف التجاريّة تستطيع أن تمارس العمليّات المصرفيّة الإسلاميّة من خلال دوائر متخصّصة لديها تُفرز لهذه الغاية.

٦ - تنظيم عمليّات الصرّاف الآلي ATM وعمليّات الدفع الالكترونيّة

بدأت المصارف باستعمال الصرّاف الآلي منذ العام ١٩٩٤، وقد سمح لها مصرف لبنان بذلك، شرط أن تثبّت آلة الصرّاف في أحد فروعها العاملة.

ومع تكاثر هذه الآلات تبعًا لرواج إصدار بطاقات الدفع والائتمان من قبل المصارف العاملة في لبنان، أصبح من الضروري أن تقوم السلطات النقديّة بتنظيم السوق لتحقيق الأهداف التالية:

ـ توفير الخدمة للعملاء بشكل أفضل.
ـ توسيع مجال الخدمات لإتاحة الفرصة أمام المزيد من التطوّر.
ـ ربط الشبكات ببعضها بعضًا لتصبح البطاقات المصدرة قابلة للقراءة في جميع الصرّافات الآليّة.
ـ حصر المقاصّة في لبنان بحيث تستفيد الشبكات المحليّة من العمولات التي تنتج عن العمليّات في لبنان.

وهكذا، أصدر مصرف لبنان تعميمه المتعلّق بالصرّاف الآلي وببطاقات الائتمان والإيفاء بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٩٩، وهو يحمل الرقم ١٧٣٢. وقد سمح التعميم الجديد للمصارف ولشبكات الصرّاف الآلي العائدة إليها بوضع أجهزة الصرّاف الآلي في المكان الذي تراه مناسبًا داخل الفروع أو خارجها.

وفي ما يلي آخر إحصاء نشره مصرف لبنان لعدد بطاقات الائتمان والإيفاء الصادرة في لبنان ولعدد الصرّافات الآليّة العاملة فيه. ويبيّن هذا الإحصاء النموّ السريع لهذا النشاط فصليًّا منذ مطلع العام ١٩٩٨ وحتى الربع الثاني من العام ٢٠٠٠:

	عدد البطاقات المصدرة	عدد الصرّافات
الربع الأول ١٩٩٨	١١٧ ٧٦٠	٢٠٧
الربع الثاني ١٩٩٨	١٣١ ٩٥٦	٢١٤
الربع الثالث ١٩٩٨	١٤٨ ٥١٧	٢٥٩
الربع الرابع ١٩٩٨	١٨٤ ٧٦٧	٢٨٢
الربع الأول ١٩٩٩	١٩٥ ١٥٧	٣١٠
الربع الثاني ١٩٩٩	٢٠٧ ٢٢٧	٣٢٣
الربع الثالث ١٩٩٩	٢٢٨ ٢١٣	٣٤١
الربع الرابع ١٩٩٩	٢٤٦ ٠٧٦	٣٦٨
الربع الأول ٢٠٠٠	٢٦٨ ٣١٤	٣٨٠
الربع الثاني ٢٠٠٠	٢٩٣ ٠٨٦	٣٩٥

٧ ـ منتجات أخرى وتقنيّات مستحدثة

عملت المصارف على ابتكار منتجات جديدة من شأنها أن توسّع قاعدة عملائها وتوفّر لنفسها المزيد من العمولات، كالمنتجات المرتبطة ببوالص التأمين التي تصدرها شركات التأمين وتروّجها المصارف بين عملائها، والمنتجات المرتبطة بالأسهم المحليّة أو الخارجيّة مع ضمان رأس المال الموظّف، والحسابات المرتبطة بتوطين الفواتير والتي قُرنت ببعض الجوائز الماليّة وبفوائد مجزية.

وعمدت المصارف مؤخّرًا إلى فتح الحسابات المربوطة بالانترنت بحيث يستفيد صاحب الحساب من اشتراك مجاني في شبكة الانترنت مع إمكان الحصول على معلومات عن حسابه بواسطة هذه الشبكة. ويُنتظر أن تتطوّر قريبًا هذه الآليّة على نحو يتيح لصاحب الحساب تحريك حسابه عبر الانترنت كما هو حاصل في بعض البلدان المتقدّمة.

وكان بنك عوده رائدًا في مجال إصدار وتسويق هذه المنتجات الجديدة ثم تبعته مصارف أخرى.

على صعيد آخر، يُنتظر أن يُستكمل التشريع في مجال تنظيم الأسواق الماليّة في لبنان، وقد أصبحت مشاريع القوانين الخاصة بذلك جاهزة، بعد أن أعدّتها لجنة تطوير وتحديث القوانين العاملة في إطار مصرف لبنان، والتي تشارك فيها جمعيّة المصارف بفعاليّة. وأهم هذه القوانين مشروع قانون الأسواق الماليّة، ومشروع تسنيد الموجودات، ومشروع التوقيع الالكتروني، ومشروع نزع الصفة الماديّة عن الصكوك والأدوات الماليّة.

خامسًا ـ واقع القطاع المصرفي في لبنان عند نهاية القرن العشرين

١ ـ المصارف العاملة

عند نهاية العام ٢٠٠٠، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٦٩ مصرفًا تمارس نشاطها عبر ٧٨٠ فرعًا. وفي ما يلي جدول يبيّن تطورّها منذ العام ١٩٩٥:

المصارف العاملة في لبنان عند نهاية القرن

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
عدد المصارف	٨١	٨٤	٨٠	٧٨	٧٣	٦٩
المصارف التجاريّة	٧٤	٧٥	٧٢	٧٠	٦٦	٦٦
المصارف اللبنانيّة	٦١	٦١	٥٧	٥٤	٤٩	٤٩
المصارف العربيّة	٥	٥	٥	٥	٦	٦
المصارف الأجنبيّة	٨	٩	١٠	١١	١١	١١
عدد الفروع	٦٠٨	٦٣١	٦٥٦	٦٩١	٧٣٣	٧٨٠

ويدلّ المنحى العام للجدول أن عدد المصارف آخذ بالتراجع بينما عدد الفروع في تزايد، ويُتوقّع أن يبقى هذا الاتجاه قائمًا في المستقبل نتيجة عمليّات الاندماج والتوسّع في صيرفة التجزئة.

وإذا كان عدد المصارف لا يزال كبيرًا بالنسبة إلى حجم الاقتصاد، فإن عدد الفروع لا يزال دون المستوى المطلوب، قياسًا على ما هو قائم في دول الاتحاد الأوروبي حيث لكل ٤٥٠٠ عميل فرع مصرفي بينما في لبنان فرع واحد لكل ٥٤٠٠ عميل محتمل، علمًا بأن لبنان يأتي في طليعة الدول العربيّة من حيث التفرّع المصرفي.

٢ ـ التمركز المصرفي

تبرز ظاهرة التمركز في النشاط المصرفي في لبنان كإحدى الخصائص التي تميّز بها القطاع المصرفي على مدى تاريخه الحديث. وإذا كان التمركز قبل اندلاع الحرب ـ المحنة قائمًا لمصلحة المصارف الأجنبيّة العاملة في لبنان، إلاّ أنه انقلب الآن لمصلحة المصارف اللبنانيّة، إذ أصبحت الأربعة الأولى منها تظهر في قائمة المصارف الألف الأولى في العالم حسب مجلة The Banker.

وفي ما يلي جدول يبرز التمركز في القطاع حسب أربعة معايير هي الموجودات والودائع والتسليف والربحيّة كما كانت في نهاية العام ١٩٩٩.

	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع التسليفات	مجموع الأرباح
المصارف الخمسة الأولى	٤٤,٥٪	٤٤,٦٪	٤٣,٣٪	٥١,٨٪
المصارف العشرة الأولى	٦٥,٤٪	٦٦,١٪	٦٥,١٪	٧٢,٨٪
المصارف العشرون الأولى	٨٥,٤٪	٨٧,٣٪	٨٥,٢٪	٩٠,٨٪
المصارف الثلاثون الأولى	٩١,٧٪	٩٣,٤٪	٩١,٥٪	٩٦,٩٪

وتدلّ أرقام هذا الجدول أن ثلاثين مصرفًا من أصل ٧٣، تسيطر على حوالي ٩٢٪ من النشاط المصرفي، بينما لا تحظى المصارف الباقية، وعددها ٤٣ مصرفًا، إلاّ بنسبة ٨٪ من مجمل هذا النشاط.

٣ ـ القطاع بالأرقام في الأعوام الأربعة الأخيرة من القرن

في ما يلي واقع القطاع المصرفي في لبنان كما تبيّنه الأرقام للسنوات الأربع الأخيرة:

(مليار ل.ل.)	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الميزانيّة المجمّعة	٤٥ ٦٣٣	٥٥ ٠٣١	٦٠ ٩٧١	٦٧ ٨٨٨
مجموع الودائع	٣٨ ٥٦٩	٤٦ ١١٣	٥١ ١٦٠	٥٦ ٧٣٠
مجموع التسليفات	١٥ ٤٥١	١٨ ٦٨٢	٢٠ ٩٩٤	٢٢ ٩٧٦
الأموال الخاصّة	٢ ٩٩٠	٣ ٦٢٠	٤ ٠١٩	٤ ٣٧٦

أما النسب المصرفيّة الأساسيّة، فلقد تطوّرت حسب مصادر مصرف لبنان، على النحو التالي:

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
نسبة الرسملة/ مجموع الموجودات	٦,٦٪	٦,٦٪	٦,٦٪	٦,٥٪
نسبة الأرباح/ متوسّط الموجودات	١,٦٪	١,٥٪	١,١٪	٠,٨٪
نسبة الأرباح/ الأموال الخاصّة	٢٦,٦٪	٢٢,٩٪	١٧,٢٪	١٢,٥٪
الديون المشكوك فيها/ مجموع التسليفات	١٣,٨٪	١٣,٨٪	١٤,١٪	١٧,٤٪
مؤونات الديون المشكوك فيها/ مجموع هذه الديون	٧٧,٩٪	٧٢,٦٪	٧٥,٤٪	٧٧,٥٪
نسبة الديون المشكوك فيها/ الأموال الخاصّة	٧١,٥٪	٧١,٠٪	٧٣,٥٪	٨٧,٩٪

ولدى التدقيق في النسب الواردة في هذا الجدول، يتبيّن بوضوح كلّي ثبات نسبة الرسملة، وتراجع نسبة الربحيّة، بينما نسبة الديون المشكوك فيها بقيت عالية، رغم تصفية الكثير من هذه الديون. وقد استمرّت نسبة المؤونات المكوّنة في مقابلها على تزايد، مما يشير إلى الجهد المبذول لتحسين نوعيّة الموجودات على صعيد القطاع ككل.

ولاستكمال صورة القطاع المصرفي اللبناني على عتبة الألفيّة الثالثة، يجدر بنا أن نشير إلى بعض النسب المصرفيّة الأخرى علّ ذلك يساعد على جلاء الواقع.

فنسبة دولرة الودائع في القطاع ارتفعت من ٦١,٦٪ إلى ٦٦,٩٪ بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ نتيجة تحوّل المودعين من الليرة إلى العملات الأجنبيّة، وأهمّها الدولار الأميركي، وذلك على حساب احتياطي مصرف لبنان.

أما نسبة السيولة، فقد ارتفعت في مجمل القطاع من ٦٧,١٪ إلى ٧٠,١٪ لأن المصارف تؤثر، في السنوات العجاف، أن تحتفظ بسيولة عالية وأن تحجم عن التمادي في التسليف.

أما هوامش الفائدة، فإنها تميل إلى التقلّص والهبوط نتيجة تدنيّ معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانيّة والصعوبات التي تلقاها المصارف في الضغط على الفائدة الدائنة للدولار تبعًا لتطوّر معدّلات الليبور.

وأخيرًا، فإن النفقات التشغيليّة للمصارف آخذة بالارتفاع بسبب عمليّات إعادة الهيكلة والتأهيل، وفي العام ٢٠٠٠، زادت هذه الأكلاف بنسبة ٤٪ في مجمل القطاع منسوبةً إلى مجمل الأرباح.

التوجهات العامّة للقطاع على عتبة الألفيّة الثالثة

من كل ما تقدّم، نستطيع أن نستخلص ما يلي:

ـ رغم تراجع النشاط المصرفي الناتج عن تباطؤ النمو وعن الركود الاقتصادي، فإن تطوّر هذا القطاع يأتي في الطليعة بالنسبة إلى باقي القطاعات في لبنان، وهو لا يزال على مستوى مقبول على الصعيد الإقليمي، إذ أن ثمة ١١ مصرفًا لبنانيًا تندرج على لائحة المصارف المائة الأولى في العالم العربي، حسب مصادر اتحاد المصارف العربيّة.

ـ لا تزال ربحيّة المصارف على مستوى عالٍ، لا سيّما إذا ما نُسبت إلى الرسملة المتوفّرة.

ـ تتّجه المصارف نحو المزيد من التمركز والتفرّع، بحيث يقلّ عددها ويزيد عدد فروعها.

ـ يُعتبر القطاع المصرفي اللبناني بامتداداته الخارجيّة، وبالنظر إلى التواجد الأجنبي والعربي فيه، مؤهّلاً لدخول العولمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لا سيّما بعد التقدّم الكبير الذي حققه على صعيد التقنيّات الحديثة.

ـ تتوجّه المصارف الكبيرة، وعلى رأسها مصرف لبنان، إلى أن تصبح موحّدة الشبكة تعمل على أساس الاتصال الفوري المباشر On Line Real Time، بينما يسعى مصرف لبنان إلى ربط جميع المصارف بشبكته توفيرًا للوقت والمال.

ـ تتّجه المصارف اللبنانيّة تدريجيًا نحو ممارسة الصيرفة الشموليّة Universal Banking، وذلك بتشجيع من مصرف لبنان، كما تتوسّع في تنويع منتجاتها والسير باتجاه عمليّات التجزئة لزيادة نسبة العمولات في تكوين موارد ربحيّتها، باعتبار أن هوامش الفائدة سائرة نحو التقلّص والانكماش.

ـ يلاحَظ على عتبة الألفيّة الثالثة توجُّه المصارف اللبنانيّة إلى التوسّع إقليميًا نحو سوريا والأردن ودول أخرى، كما يلاحَظ ميل إلى امتلاك شركات ماليّة قائمة لتنويع خدمات الوساطة الماليّة كشراء الشركة العامة اللبنانيّة الأوروبيّة المصرفيّة (SGLEB) أسهم شركة فيدوس (Fidus) وقيام بنك عوده بتملّك شركة ليبانون انفست عن طريق الاندماج.

كما يلاحَظ أيضًا توجّه لدى المصارف الكبيرة نحو شراء شركات تأمين لتوسيع مجال تسويق المنتجات التأمينيّة المصرفيّة Bancassurance، ولعلّ تملّك بنك عوده لشركة التأمين اللبنانيّة ـ العربيّة خطوة على هذا السبيل.

وفي ما يلي جدول يبيّن شبكة العلاقات القائمة بين المصارف وشركات التأمين كما هي اليوم[٣٥]:

المصرف	شركة التأمين	نوع العلاقة
بنك بيبلوس	آدير	شركة تابعة
بنك لبنان والمهجر	آروب	شركة تابعة
البنك اللبناني للتجارة	شركة الضمان اللبنانيّة	شركة تابعة
بنك عوده	اللبنانيّة العربيّة	شركة تابعة
بنك عوده	سنا	حصّة مساهمة
بنك بيروت	اليج	حصّة مساهمة
بنك سرادار	اسوريكس	حصّة مساهمة
بنك سرادار	آريج	حصّة مساهمة
HSBC	اللبنانيّة السويسريّة	اتفاق خاص
الشركة العامة (SGLEB)	الاتّحاد الوطني	اتفاق خاص

على صعيد آخر، ولما كان لبنان قد اعتُبر مؤخّرًا من الدول غير المتعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال، إذ رأت الهيئات الدوليّة المعنيّة بذلك أن اتفاقيّة الحيطة والحذر القائمة حاليًا غير كافية لمكافحة تبييض الأموال، فقد عمل مصرف لبنان، بالتعاون مع جمعيّة المصارف، على تحضير مشروع قانون خاص يكون وافيًا بمتطلّبات المجتمع الدولي، ثم جرى إقرار مشروع القانون في مجلس النوّاب، بعد إدخال بعض التعديلات عليه، وصدر بموجب القانون رقم ٣١٨ تاريخ ٢٠/٤/٢٠٠١.

وفي الختام، يمكن القول بأن القطاع المصرفي في لبنان يسير نحو المزيد من التقدّم على صعيد التقنيّات والمنتجات، ونحو المزيد من التمركز بفضل قانون الاندماج، كما انه يتّجه نحو عمليّات التجزئة والصيرفة الشاملة. يبقى أن تتاح له ظروف مؤاتية من جراء استعادة البلد ديناميّة النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، وهو ما تعمل الحكومة الجديدة جاهدة لتحقيقه، بعد أن رسمت الخطوط الرئيسيّة لتحرّكها وفق أولويّات معتمدة، تقوم على تحرير الاقتصاد لتكبير حجمه وتحفيز الطلب على السلع وتشجيع الاستثمار. وتتوسّل الحكومة لذلك سياسات متنوّعة يقوم أهمّها على ما يلي:

ـ فتح الأجواء في مجال الطيران،

ـ تحديث قانون الجمارك وتخفيض الرسوم الجمركيّة، لا سيّما على البضائع التي لا تنتج محليًا وعلى المواد الأوّليّة وقطع التبديل والآلات اللازمة للصناعة،

ـ تحريك المشاريع، باستعمال القروض الميسّرة المتوفّرة من البنك الدولي والبنك الأوروبي والبنك الإسلامي،

ـ السير في سياسة الخصخصة لعدد من مؤسّسات القطاع العام الخدماتيّة،

ـ تحقيق الشراكة مع الاتّحاد الأوروبي ضمن برنامج الشراكة الأوروبيّة المتوسطيّة،

ـ إصلاح ضريبي يقوم على تحديث قوانين الضرائب واعتماد الضريبة على القيمة المضافة وتحقيق الضريبة الشاملة على الدخل،

ـ اعتماد صيغ قانونيّة متقدّمة لتشجيع الاستثمار.

ذلك بعض ما عرفناه حتى الآن عن البرنامج الحكومي للإصلاح الاقتصادي، فعسى أن تتوفّر الظروف المؤاتية لتحقيقه ما دام العزم قد صحّ على ذلك.



الحَـوَاشِـي

حواشي الجزء الأوّل

١) Oussama CHAHINE. *"La monnaie dans l'espace économique libanais (1800-1964)"*. Thèse de Doctorat. Université de Lyon. Département des Sciences Économiques et de Gestion. Paris. 1981.

٢) دومينيك شوفالييه. «مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعيّة في أوروبا». الترجمة العربيّة. دار النهار للنشر. بيروت، ١٩٩٤.

٣) المرجع السابق.

٤) المرجع السابق.

٥) المرجع السابق.

٦) Jean DUCRUET. *"Les capitaux européens au Proche-Orient"*. PUF- Collection Économie internationale. Paris. 1964.

٧) المرجع السابق.

٨) مصرف الدولة لا يعني أنه ملك الدولة أو أنه مصرفها المركزي. بل هو مصرف خاص يتولّى إصدار النقد وتقديم سائر الخدمات المصرفيّة للحكومة، كما يضطلع بدور رئيسي في إقراض الحكومة عند الحاجة، وتسويق إصدارات الدين العام في الأسواق. وقد بدأت المصارف المركزيّة في الدول الصناعيّة بهذا الشكل، قبل أن يتمّ تأميمها وجعلها جزءاً من القطاع العام، لا سيّما في أواسط القرن العشرين.

٩) Jacques THOBIE. *"Intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottoman. 1895-1914"*. Université Paris I – Panthéon – Sorbonne. Imprimerie Nationale. Paris 1977.

١٠) DUCRUET. *"Les capitaux européens au Proche-Orient"*.

١١) Boutros LABAKI *"Introduction à l'histoire économique du Liban: Soie et commerce extérieur en fin de période ottomane"*. Librairie Orientale. Beyrouth, 1984.

١٢) الجداول والإحصائيّات الواردة في هذا الفصل مستقاة من كتاب بطرس لبكي المذكور في المرجع السابق.

١٣) LABAKI. *"Introduction à l'histoire économique du Liban..."*.

١٤) العملات المعدنيّة التركيّة هي: الذهب التركي، والقطع الفضيّة، والمجيدي، والخمسة غروش، والبشلك والمتليك.

١٥) DUCRUET. *"Les capitaux européens au Proche-Orient"*.

١٦) Joseph OUGHOURLIAN. *"Une monnaie. Un État. Histoire de la monnaie libanaise"*. Éditions Érès . Toulouse, 1982.

١٧) المرجع السابق.

١٨) سعيد حماده. «النظام النقدي والصرافي في سوريا». المطبعة الاميركانيّة. بيروت، ١٩٣٥.

١٩) DUCRUET. *"Les capitaux européens au Proche-Orient"*.

٢٠) حماده. «النظام النقدي والصرافي في سوريا».

٢١) المرجع السابق.

٢٢) CHAHINE. *"La monnaie dans l'espace économique libanais"*.

٢٣) 16, rue le Peletier.

٢٤) OUGHOURLIAN. *"Une monnaie. Un État. Histoire de la monnaie libanaise"*.

٢٥) Peel's Bank Act.

٢٦) حماده. «النظام النقدي والصرافي في سوريا».

٢٧) المرجع السابق.

٢٨) المرجع السابق.

٢٩) المرجع السابق.

٣٠) Mortgage Banks.

٣١) Investment Banks.

٣٢) Maya KHALAF. *"Foreign Banking in Lebanon (1920-1950)"*. Masters thesis. AUB. Beirut. 1993.

٣٣) المرجع السابق.

٣٤) حماده. «النظام النقدي والصرافي في سوريا».

٣٥) المرجع السابق.

٣٦) المرجع السابق.

٣٧) المرجع السابق.

٣٨) معلومات ذكرتها عن المصرف في حينه مجلة «لو كوميرس دي ليفان» الصادرة في بيروت بالفرنسيّة.

٣٩) سنة ١٩٥٨ تحوّل هذا المصرف إلى «بنك مصر ولبنان».

٤٠) حماده. «النظام النقدي والصرافي في سوريا».

٤١) معلومات منقولة عن الصحف اللبنانيّة.

٤٢) محاضر مجلس النوّاب اللبناني.

٤٣) Roland PRINGUEY. *"La Bourse de Beyrouth"*. Imprimerie Catholique. Beyrouth. 1959.

٤٤) Le Comptoir d'Escompte de Paris, La Banque de Paris et des Pays-Bas, Les Messageries Maritimes.

٤٥) عدّل هذا التاريخ مرّتين.

٤٦) La Société des Tramways et de l'Électricité de Beyrouth, La Société de Gaz de Beyrouth.

٤٧) Eastern Company.

٤٨) ألقى النائب الياس السكاف هذه الكلمة خلال مناقشة الموازنة العامّة، في الجلسة التي عقدها المجلس النيابي في ٢٢ كانون الأوّل ١٩٣١.

٤٩) ثبّت اتفاق دمشق سعر الليرة على أساس ٨٨٣ غرشًا للجنيه الإسترليني. وبما أن الاتفاق المالي بين بريطانيا وفرنسا قد حدّد سعر الإسترليني بمئتي فرنك فرنسي، فقد باتت الليرة تساوي ٢٢,٦٥ فرنكًا.

٥٠) نشرت رسالة الجنرال كاترو في الصفحة ١٠٢ من كتاب:
OUGHOURLIAN: *"Histoire de la monnaie libanaise"*.

٥١) للاطّلاع على الموقف السوري من مشروع الاتفاق، يمكن العودة إلى المرجع التالي: د. جورج عشي. «النظام النقدي في سوريا». الطبعة الثالثة. دمشق ١٩٥٩.

٥٢) Michel CHIHA: *"Propos d'économie libanaise"*. Publications de la Fondation Michel Chiha. Beyrouth 1965.

٥٣) وافقت اللجنة المالية على الاتفاق النقدي مع فرنسا بأغلبية ٧ أصوات ضد صوت واحد، وامتناع خمسة نواب عن التصويت. أما الهيئة العامّة للمجلس، فقد وافقت عليه بالأكثرية وعارضه النواب: كمال جنبلاط، سامي الصلح، نصّوح الفاضل، عادل عسيران، كميل شمعون، سليمان العلي.

٥٤) الليرة اللبنانيّة بموجب قانون ١٩٤٩ تساوي ٤٠٥,٥١٢ ملغ ذهب، وهو السعر المبلغ إلى صندوق النقد الدولي.

٥٥) أُنشيء مكتب الرقابة على القطع في لبنان بموجب قانون ٧ أيلول ١٩٤٩.

٥٦) المرسوم رقم ٧٣٩٣ تاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ ألغى آخر بقايا القيود على العمليات بالعملات الأجنبية.

٥٧) في أول آذار ١٩٥٠، عُقد اجتماع موسّع في الجامعة السوريّة في دمشق برئاسة وزير الاقتصاد معروف الدواليبي، ومشاركة أهل الاختصاص ورؤساء الغرف الصناعية والتجارية والزراعية. خُصّص الاجتماع لبحث المشكلة النقدية مع لبنان، وتقرّرت بنتيجته التوصية بدعوة لبنان إلى وحدة اقتصاديّة فوريّة أو الانفصال كليًّا عنه.

٥٨) قدّر الدكتور محمد عطالله الرساميل العربيّة الوافدة إلى لبنان على الشكل التالي:
٤٠ مليون ل.ل. من سوريا، ١٥٠ مليونًا من العراق، ٤٠ مليونًا من فلسطين و٦٠ مليونًا من مصر.
وقد وردت هذه الأرقام في الأطروحة التالية:
Mohammed CHOUAIB: *"Le système bancaire du Liban"*. Thèse de doctorat de troisième cycle. Université de droit, d'économie et des sciences d'Aix - Marseille.

٥٩) Raymond FARHAT. *"Le secret bancaire. Étude de droit comparé (France, Suisse, Liban)"*, LGDJ, Paris 1970.

٦٠) احصائيّات رسميّة.

٦١) تستند هذه الأرقام بصورة أساسيّة إلى أبحاث معهد الدراسات الاقتصاديّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، وكذلك دراسات القسم الاقتصادي في السفارة الأميركيّة في لبنان.

٦٢) محضت المصارف تأييدها للمشروع في اجتماع عقده مديروها في شباط ١٩٥٦ مع نائب رئيس

مجلس الوزراء السيد فؤاد غصن، وزير العدليّة ووزير الماليّة بالوكالة، كما حضر الاجتماع العميد ريمون إدّه. وقد طرح ممثلو المصارف التعديلات التي يرغبون في إدخالها على المشروع، فوافق عليها الوزير غصن والنائب إدّه.

٦٣) إحصائيّات رسميّة.

٦٤) FARHAT. *"Le secret bancaire. Étude de droit comparé (France, Suisse, Liban)"*.

٦٥) المرجع السابق.

٦٦) Émile ASFOUR. *"Commercial Banking in Lebanon"*. Thesis. American University of Beirut. June 1959.

٦٧) المرسوم ٨٠٠٤ تاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥.

٦٨) العدد ٤٤٥ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٨.

٦٩) نشر هذا المقال في عدد الفصل الثالث لسنة ١٩٥٦.

٧٠) DUCRUET *"Les capitaux européens au Proche-Orient"*.

حواشي الجزء الثاني

١) في يوم واحد هو يوم ١٦ تشرين الأول الذي جرى فيه إعلان التوقّف عن الدفع، سُحب ما يقارب ٣ ٪ من مجموع ودائع القطاع المصرفي.

٢) في كل ما يتعلّق بالقانون رقم ٦٧/٢، يمكن مراجعة المؤلّف الممتاز للدكتور ميشال سمراني وعنوانه:
"Le régime juridique des banques en état de cessation de paiements". Librairie du Liban.

٣) كان لي شرف تمثيل حكومة قطر في مجلس إدارة شركة انترا للاستثمار منذ إنشاء هذا المجلس في عام ١٩٦٧ وحتى أوائل السبعينات.

٤) ثم زيد عدد الأعضاء إلى ٥ في القانون رقم ٨٥/٥ تاريخ ٨٥/٤/١.

٥) رُفعت هذه الضمانة إلى ثلاثين ألفًا بموجب قانون صادر في ١٩٧٠/٣/١٦ ثم إلى سقوف أخرى فيما بعد، وهي تبلغ حاليًا خمسة ملايين ليرة لبنانيّة وتشمل الودائع اللبنانيّة والأجنبيّة معًا.

٦) أصبح الرسم حاليًا نصف بالألف إذ أصبحت مؤسّسة ضمان الودائع تملك من الأموال ما يكفي لمواجهة أي طارىء.

٧) مُدّدت هذه المهلة فعلاً لغاية ٦٨/١٢/٣١ بموجب المرسوم رقم ٩٧٨٩ الصادر بتاريخ ٣ أيّار ١٩٦٨ والمنشور بالجريدة الرسميّة عدد ٣٨.

٨) تمّ إنشاء هذا القسم بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٨ تاريخ ٦٧/٧/٣ وسُمّي «قسم إدارة المصارف». له هيئة إدارية مؤلّفة من رئيس المصرف وممثل عن الدولة وآخر عن مؤسّسة ضمان الودائع. وقد تحوّلت صلاحيّات هذا القسم فيما بعد إلى إدارة ثلاثيّة جديدة سُمّيت «هيئة تصفية المصارف» استُحدثت في ١٩٧٩/١/١٧ وهي لا تزال تعمل حتى اليوم بالتعاون الوثيق مع المؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع.

٩) صدرت جريدة النهار مع رسم كاريكاتوري يمثّل الحاكم الجديد وهو يصعد سلّم مصرف لبنان، وكان التعليق على الكاريكاتور «مصرف حاكم لبنان» إشارة إلى النفوذ القوي الذي كان يتمتّع به الحاكم الجديد.

١٠) كان لي شخصيًّا دور ناشط وفاعل في التوصّل إلى عقد العمل الجماعي، إذ تولّيت في جمعيّة المصارف رئاسة اللجنة الاجتماعيّة التي فاوضت اتحاد نقابات الموظفين، مما وضع حدًّا للإضراب بالتوقيع على أول عقد جماعي.

١١) المصدر: تقرير جمعية المصارف عن عام ١٩٧٤.

١٢) للاستفادة من فورة البترودولار وللعمل على تدوير الرساميل الفائضة لدى بلدان الإنتاج، تأسّست مصارف دوليّة في الخارج بمبادرة من مصارف كبيرة دوليّة ومشاركة مصارف عربيّة ومنها لبنان، وقد بدأت هذه الحركة في أوائل السبعينات فتأسّست مصارف مثل UBAF، BAII، فرابنك وغيرها. وكان مصرف عوده في عداد المؤسّسين لمجموعة اتحاد المصارف العربيّة والفرنسيّة UBAF.

١٣) وكانت ودائع غير المقيمين بالعملات الأجنبيّة لدى الجهاز المصرفي اللبناني لا تتجاوز ٥٠٠ مليون ليرة لبنانيّة.

١٤) كانت لنا مداخلة مشتركة في الندوة مع معالي الاستاذ فريد روفايل حول سوق القطع في لبنان ودوره في تنشيط سوق ماليّة.

١٥) خلافًا للمرسوم الاشتراعي رقم ١٣٠ تاريخ ١٩٧٧/١١/٢ الذي جاءت أحكامه خاصّة بالمصارف.

١٦) كاتب هذا الجزء عضو في هيئة تصفية المصارف، ممثّلاً للمؤسّسة الوطنيّة لضمان الودائع حيث يمارس مهمة عضو مجلس إدارة منتخبًا عن المصارف.

١٧) «اقتصاد لبنان» لمؤلّفه الدكتور ايلي يشوعي ـ مكتبة لبنان ١٩٩٥.

١٨) راجع بصورة خاصّة كتاب الدكتور غسّان العيّاش الصادر عام ١٩٩٧ عن دار النهار للنشر تحت عنوان: «أزمة الماليّة العامّة في لبنان».

١٩) خبير اقتصادي، رئيس مجلس الإدارة المدير العام لشركة لبنان الماليّة في حينه.

٢٠) راجع لمزيد من التفصيل مقالاً للدكتور هشام البساط نُشر في جريدة النهار بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٠.

٢١) حدث أن انتُخب كاتب هذا الجزء رئيسًا لجمعيّة المصارف في تشرين الأول من عام ١٩٨٩ وتسنّى له أن يرافق أحداث فترة الحكومتين وما بعدها، إذ دامت ولايته بعد تجديدها حتى تشرين الأول ١٩٩٣.

٢٢) يختلف الحدّ الفعلي عن المعدّل الاسمي كون الفائدة على سند الخزينة تُحتسب سلفًا عند الاكتتاب وتُحسم من قيمة الاكتتاب، فالحدّ الفعلي البالغ ٤٤,٨٧٪ في ١٩٨٧ يمثل معدّلاً اسميًا هو ٣١٪.

٢٣) تعادل نسبة الملاءة الأموال الخاصّة مقسّمة على مجموع الموجودات زائد بعض عناصر من خارج الميزانيّة.

٢٤) في كل ما يتعلّق ببحث الملاءة خلال تلك الفترة، يمكن مراجعة البحث القيّم للدكتور هشام البساط المنشور ضمن تقرير جمعيّة المصارف لعامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ تحت عنوان «ملاءة الجهاز المصرفي اللبناني».

٢٥) شارك كاتب هذا الجزء بصفته رئيسًا لجمعيّة المصارف مع نائب الرئيس الدكتور هشام البساط مشاركة فعّالة في ورشة تحضير النصوص كأعضاء في اللجنة المكلّفة بذلك.

٢٦) وقد استوجب قبول الكريدي ليونيه لاجراء هذا التعويم جهودًا كبيرة بذلها الحاكم الجديد مع مسؤولي الكريدي ليونيه في فرنسا.

٢٧) أصبح اسم البنك بعد تعويمه «سكيوريتي بنك» وقد بيع فيما بعد إلى بنك بيروت للتجارة الذي اندمج فيما بعد مع بنك بيبلوس.

٢٨) لم يستطع بنك الإنعاش استيعاب البنك المندمج، وقد تسبّب ذلك بتعثّره عند وضع هذا الكتاب مما اضطر مصرف لبنان إلى التدخّل سريعًا لتسهيل عمليّة بيع أكثريّة أسهم بنك الإنعاش للشركة العامّة اللبنانيّة الأوروبيّة المصرفيّة أي السوسيتيه جنرال.

٢٩) كانت هذه اللجنة برئاسة الدكتور غسّان العياش نائب الحاكم الثاني في مصرف لبنان وشريكي في صياغة هذا المؤلّف.

٣٠) لا بدّ أن نذكر هنا التدخّل الحاسم للرئيس نبيه برّي، الذي كان في وقتها وزيرًا، والذي ساعد على التوصّل إلى إقرار التعديل المطلوب.

٣١) كان لي شرف المشاركة في تأسيس هذا المركز وتولّي التدريس فيه حتى سنة ١٩٧٨. وقد ألقيت فيه الدرس الافتتاحي للسنة الدراسيّة الثانية ١٩٦٨- ١٩٦٩.

٣٢) جرى تعديل على نسبة الضريبة من جديد في عام ١٩٩٩ بحيث أصبحت ١٥٪ على أرباح الشركات و ١٠٪ على الأرباح الموزعة.

٣٣) حلّ هذا التعميم محل التعميم رقم ١٤٣٩ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٦/٥.

٣٤) ما عدا العام ١٩٩٥ حيث بلغ معدّل النمو ٢١٪.

٣٥) المصدر *"The Lebanese Economy - 1999"* ـ مروان اسكندر.

المصادر

أولاً: باللغة العربيّة

١- مؤلّفات

- **حماده سعيد**. «النظام النقدي والصرافي في سوريا». المطبعة الاميركانيّة. بيروت، ١٩٣٥.
- **رستم أسد**. «لبنان في عهد المتصرّفيّة». دار النهار للنشر. بيروت، ١٩٧٣.
- **زعرور حسن**. «بيروت - التاريخ الاجتماعي ١٨٦٤ - ١٩١٤، من خلال الوثائق والصحافة اللبنانيّة». المركز الاسلامي للإعلام والانماء.
- **عاشور عصام**. «النقد والإئتمان في البلاد العربيّة مع تأكيد خاص على سوق بيروت النقديّة والماليّة». جامعة الدول العربيّة - معهد الدراسات العربيّة العاليّة. القاهرة، ١٩٦٢.
- **عشي جورج**. «النظام النقدي في سوريا». مطبعة جامعة دمشق. دمشق، ١٩٥٩.
- **العيّاش غسّان**. «أزمة الماليّة العامّة في لبنان. قصّة الإنهيار النقدي (١٩٨٢ - ١٩٩٢)». دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٧.
- **عيساوي شارل**. «التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩١٤». مركز دراسات الوحدة العربيّة. بيروت، ١٩٩٠.
- **مرسى فؤاد**. «النقود والبنوك في البلاد العربية - سوريا ولبنان». جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربيّة العالية. القاهرة، ١٩٥٨.
- **ملخص دراسة ايرفد الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦١**. «لبنان يواجه تنمية». دراسات ووثائق - معهد التدريب على الانماء. بيروت، ١٩٦٣
- **كركبي مروان**. «المصارف الأجنبيّة في لبنان، نظامها القانوني والضريبي». دراسة مقارنة. بيروت، ١٩٨٤.

٢- أبحاث، تقارير ومقالات

- **بركه هنا**. «دور القطاع المصرفي في عمليّة التنمية في لبنان». الجامعة اللبنانيّة - معهد العلوم الاجتماعيّة - الفرع الأول. بيروت، ١٩٨٤ - ١٩٨٥.
- **الرياش طانيوس**. «الوضع الإقتصادي في لبنان ١٦٩٧ - ١٩١٨». أطروحة دكتوراة دولة في التاريخ. جامعة القديس يوسف. بيروت، ١٩٨٧.
- **زعرور حسن**. «تاريخ مدينة بيروت السياسي والإقتصادي منذ إعلان نظام الولايات حتى بداية الحرب العالميّة الأولى ١٨٦٤ - ١٩١٤». أطروحة دكتوراة في التاريخ. جامعة القديس يوسف. بيروت، ١٩٨٣.
- **صادر مكرم**. مقالات وبحوث مختلفة في مجلة جمعيّة المصارف والصحف والمجلاّت.

- **بنك سوريا ولبنان الكبير**. النشرة الدوريّة
- **لجنة بورصة بيروت**. «تقرير عن أعمال اللجنة (١٩٦٧ - ١٩٧١)». بيروت، ١٣ كانون الأول ١٩٧١
- «تقرير مرفوع لجانب محكمة بداية بيروت التجاريّة». قضيّة إنترا. بيروت، ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٦.
- **غرفة التجارة والصناعة في بيروت**. «الإقتصاد اللبناني بعد الحوادث الأخيرة - الخسائر المباشرة والدروس المستخلصة». أيلول ١٩٧٥.
- التقارير السنويّة لمصرف لبنان.
- التقارير السنويّة لغرفة التجارة والصناعة في بيروت.
- التقارير السنويّة لجمعيّة مصارف لبنان ١٩٦٣ - ١٩٩٩.
- **مجلة المصارف**. «قصة البنوك في لبنان». تموز١٩٦٣.
- **مجلة المصارف**. «من مصرف تجاري إلى مصرف أمّة». آب ١٩٦٣.
- **مجلة المصارف**. «الشارع الذي أصبح منطقة البنوك في بيروت». تشرين الثاني ١٩٦٣.
- **مجلة المصارف**. «إنترا قصّة مصرف وقصّة رجل». أيار ١٩٦٤.
- **مجلة المصارف**. «إفريقيا - طريق جديد تشقّه المصارف اللبنانيّة». تشرين الثاني ١٩٦٣.
- **النهار**. «السوق الماليّة المطلوبة للبنان». ٢٠ آذار ١٩٧٣.
- **النهار**. «إقبال متزايد على بيروت كمركز مالي متقدّم في الشرق الأوسط». ١١ تشرين الثاني ١٩٧٤.
- **النهار**. «دعوة إلى تعديل أنظمة البورصة لتبقى بيروت مصرف العرب». ٢٧ كانون الأول ١٩٧٤.
- **النهار**. «بيروت الماليّة في البانكر البريطانيّة - الضعف الهيكلي للنظام المصرفي». ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٢.
- **النهار**. «بيروت الماليّة في الأهرام الإقتصادي - الدور الفريد في العالم العربي». ٢٥ شباط ١٩٧٣.
- **النهار**. «هل تبقى بيروت مصرف العرب؟». ٢٤ أيّار ١٩٧٤.
- **السفير**. «تدويل المصارف اللبنانيّة». ١٦ كانون الثاني ١٩٨٦.
- **المحرّر**. «إذاعة توصيّات ندوة مصارف لبنان - حول تطوير بيروت كمركز تجاري دولي». ٢ كانون الأول ١٩٧٤.
- **النهار**. «جمعيّة المصارف تحلّل الوضع النقدي - أين تذهب الودائع ما دامت لا تسلّف محليًّا؟». ٢٥ آذار ١٩٧١.
- **د. البساط هشام**. «عشر سنين من التطور المصرفي ١٩٧٥ - ١٩٨٤».
- **النهار**. ٢٠ أيار ١٩٨٥.
- «المصارف اللبنانيّة والتحديّات المقبلة».
- **النهار**. ٦ نيسان ١٩٩٦.
- «البنيّة التنافسيّة للجهاز المصرفي اللبناني ١٩٧٥ - ١٩٨٥».
- **السفير**. ٢٧ آذار ١٩٨٧.

ثانيًا: باللغات الأجنبيّة

١- مؤلّفات

- AZHARI Naaman. *"L'évolution du système économique libanais ou la fin du laisser-faire"*. LGDJ. Paris. 1970.
- BADRUD-DIN Abdul-Amir. *"The Bank of Lebanon. Central Banking in a Financial Centre and Entrepot"*. Frances Pinter publishers - 2nd Edition. London. 1998.
- BUHAIRI Marwan. *"Beirut's Role in the Political Economy of the French Mandate: 1919-1939"*. Oxford. Center for Lebanese studies. Collection: papers on Lebanon n°4. [s.d.].
- CHAMBOST Edward. *"Guide mondial des secrets bancaires"*. Seuil. Paris. 1980.
- CHAMAS Samy. *"L'état et les systèmes bancaires contemporains"*. Sirey. Paris. 1965.
- CHEVALLIER Dominique. *"La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe"*. Édition Geuthner-Librairie Antoine. Beyrouth. 1998.
- CHIHA Michel. *"Propos d'économie libanaise"*. Publications de la Fondation Michel Chiha. Beyrouth. 1965.
- DAGHER Albert. *"La crise de la monnaie libanaise"*. Édition FMA. Beyrouth. 1989.
- DUCRUET Jean. *"Les capitaux européens au Proche-Orient"*. PUF - Collection économie internationale. Paris. 1964.
- ELDEM Edhem. *"Banque impériale ottomane"*. Inventaire commenté des archives, sous la direction de Jaques Thobie. Istamboul: Institut Français d'Études Anatoliennes, Banque Ottomane. Collection Varia Turcica. 1994.
- FARHAT Raymond. *"Le secret bancaire. Étude de droit comparé (France, Suisse, Liban)"*. LGDJ. Paris. 1970.
- GODARD Jean. *"L'œuvre politique, économique et sociale de la France combattante en Syrie et au Liban"*. Imprimerie Saïkali. Beyrouth. 1943.
- Dr. GOUSSOUS Nayef – Dr. TARAWNEH Khalaf. *"Coinage of the Ancient and Islamic World"*. Aquamedia. Arab bank. Beyrouth. 1996.
- GURSEL Seyfettin. *"L'Empire Ottoman face au capitalisme. L'impasse d'une société bureaucratique"*. L'Harmattan. Paris. 1987.
- HIMADEH Said. *"Economic Organization of Syria"*. AUB. The American Press. Beirut 1936.
- HOKAYEM Antoine. *"Les Provinces arabes de l'Empire Ottoman aux archives du Ministère des Affaires Étrangères de France. 1793-1918"*. Édition Universitaire du Liban. Beyrouth. 1988.
- ISSAWI Charles. *"The Economic History of Turkey. 1800-1914"*. The University of Chicago Press. Chicago and London. 1980.
- KHOURY Naaman. *"Les biens monétaires"*. Dar an-Nahar. Beyrouth. 1986.
- LABAKI Boutros. *"Introduction à l'histoire économique du Liban: soie et commerce extérieur en fin de période ottomane"*. Librairie Orientale. Beyrouth. 1984.
- MAKDISSI Samir. *"Financial Policy and Economic Growth. The Lebanese Experience"*. Colombia University Press. New York. 1979.

- MENASSA Gabriel. *"Plan de reconstruction de l'économie libanaise et de réforme de l'État"*. Édition de la société libanaise d'économie politique. Beyrouth. 1943.
- *"The Ottoman Empire and the World Economy"*. Edited by Huri Islamoglu, Iman, Cambridge University Press. Édition de La maison des sciences de l'homme. Paris. 1987.
- OUGHOURLIAN Joseph. *"Une monnaie. Un État. Histoire de la monnaie libanaise"*. Édition Érès. Toulouse. 1982.
- PRINGUEY Roland. *"La Bourse de Beyrouth"*. Imprimerie Catholique. Beyrouth. 1959.
- SABBAGH Georges. *"The Modern Economy and Social History of the Middle East in its World Context"*. Cambridge University Press. 1989.
- THOBIE Jacques. *"Intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottoman. 1895-1914"*. Université Paris I – Panthéon – Sorbonne. Imprimerie Nationale. Paris. 1977.

٢- أبحاث جامعيّة

- ABILLAMA Fayek. *"La structure bancaire libanaise et le code de la monnaie et du crédit"*. Mémoire pour le DES de sciences économiques. USJ. [s.d.].
- AL AMAN Imad. *"Foreign Banks in Lebanon"*. Thesis. AUB. 1991.
- ASFOUR Émile. *"Commercial Banking in Lebanon"*. Masters thesis. AUB. Beirut. June 1959.
- AWAD Leba, HAMIEH Joseph, DOUAIHY Antoine. *"L'évolution de la SGLEB et celle des banques commerciales entre 1974 et 1981"*. Maîtrise en Gestion. USJ. Beyrouth. 1983.
- AYACHE Ghassan. *"L'indépendance de la Banque du Liban face au pouvoir politique. 1982-1992"*. Thèse de doctorat en droit public. Université Paris X - Nanterre. Mai 1997.
- BADR-EDDINE Mohamed. *"Les banques et l'économie libanaise"*. Thèse. Lille. 1992.
- BASTOLI Katia – FERNANDE Georges. *"Relation économétrique entre dépôts et masse monétaire pour dix banques principales sur une période de cinq ans"*. Mémoire. USJ. Beyrouth. 1987.
- BASSIL Antoine. *"L'économie et les finances du Liban"*. USJ. Beyrouth. 1983.
- BITTAR Noha – DAHAN Rita – FARAH Leyla – SALLOUM Ghada. *"Évolution des banques étrangères non arabes opérant au Liban (1974-1985)"*. Mémoire 37. USJ. Beyrouth. [s.d.].
- BREIDY Élie. *"Analyse financière des principales banques libanaises pour les années 1982-1983"*. Mémoire. USJ. 1985.
- CANAAN Leila. *"The Position of the High Commissioner in the Administration of Lebanon under the Mandate"*. Masters thesis. AUB. Beirut. 1959.
- CHAHINE Oussama. *"La monnaie dans l'espace économique libanais. (1800-1964)"*. Thèse de Doctorat. Université de Lyon. Département de Sciences Économiques et de Gestion. Paris. 1981.
- CHAIB Mohamed. *"Le système bancaire du Liban"*. Thèse de Doctorat de 3e cycle. Faculté de Droit et de Sciences Politiques d'Aix-Marseille. 1983.
- CHAMAS Samy. *"Viabilité des banques étrangères en période de crise au Liban"*. USJ. 1983.

- GHAZZAOUI Ali. *"Analyse de la fonction d'intermédiaire financier international du Liban"*. Thèse en sciences économiques. Poitiers. 1974.
- HADDAD Sami. *"The Role of the Banking System in the Post War Economic Development of Lebanon up to 1974. Past Developments and Future Prospects"*. Masters thesis. AUB. Beirut. 1977.
- HAJJAR Antoine. *"L'avenir de Beyrouth comme place financière internationale"*. Mémoire. USJ. Beyrouth. 1973.
- KATCHERIAN Gérard. *"La banque commerciale au Liban; 1964-1979"*. Mémoire. USJ. Beyrouth. 1981.
- KHADIGE Georges. *"La nouvelle règlementation de la Bourse de Beyrouth"*. Mémoire. USJ. Beyrouth. 1962.
- KHALAF Maya. *"Foreign Banking in Lebanon (1920-1950)"*. Masters thesis. AUB. Beirut. 1993.
- MAHMASSANI Ghaleb. *"L'organisation bancaire au Liban"*. Thèse de doctorat. USJ. Beyrouth. 1966.
- MIKDASHI Zuhayr. *"The Monetary System of Lebanon"*. Masters thesis. AUB. Beirut. June 1956.
- NAHHAS Élie. *"L'afflux des capitaux sur Beyrouth"*. Mémoire. USJ. Beyrouth. 1973.
- NICOLAS Maxime. *"Questions monétaires en Syrie"*. Thèse de doctorat. Université de Lyon. Faculté de Droit. 13 Octobre 1921.
- NOUJEIM SALAMÉ Rita. *"Les banques libanaises et leur internationalisation"*. Thèse de doctorat. USJ. Beyrouth. 1992.
- SAKHNINI Mohamed Ali Nizar. *"Intra Crisis and the Development of the Lebanese Banking System"*. Masters thesis. AUB. Beirut. July 1970.
- SALAAM Mohamed Saad. *"The Intra Crisis: a Case Study"*. Masters thesis. AUB. Beirut. May 1970.
- SOUMRANI Michel. *"Le régime juridique des banques en état de cessation de paiements"*. Thèse de doctorat. Librairie du Liban. USJ. Beyrouth. 1974.
- TANNIR Saleh. *"Financial Markets in Lebanon"*. Masters thesis. LAU. Beirut. 1984.
- THOMÉ Mohamed. *"Le rôle du crédit dans le développement économique de la Syrie depuis la première guerre mondiale jusqu'à nos jours"*. Thèse de doctorat. Castilla S.A. Suisse. Madrid. 1953.
- WEHBE Lina. *"The Phenomenon of Expansion of Branch Banking in Lebanon"*. Thesis. AUB. 1985.
- YOUNIS Samar. *"Lebanese Banking Sector. 1964-1974"*. Masters thesis. AUB. Beirut. 1994.

٣- مقالات وتقارير

- AN-NAHAR ARAB REPORT AND MEMO. *"Moment of Truth for Lebanese Banks?"*. Beirut. April 30. 1984.
- ARGUS. *"Étude mensuelle sur l'économie et le marché libanais"*: Le bureau des documentations libanaises et arabes. Beyrouth. 1962, 1963, 1964.

- Dr. AZHARI Naaman. *"L'économie libanaise. La place de Beyrouth garde encore ses chances"*. L'Économiste arabe. Beyrouth. 15 Avril 1978.
- BANQUE LIBANAISE POUR LE COMERCE S.A.L. *"Bulletin économique"*. Septembre 1954.
- BANKER INTERNATIONAL. *"Banking in Lebanon. Kings of Shreds and Patches"*. London. December 1988.
- BASSIL Antoine – FAKHOURY Moustafa. *"La Bourse: situation et condition de son essor"*. L'Orient-Le Jour. 16/12/1971.
- BAZ Freddy. *"Éco-chiffre. Liban"*. Le Commerce du Levant. N° hors série. P. 54-66. Beyrouth. 1982.
- BAZ Freddy. *"Éco-chiffre. Liban"*. Le Commerce du Levant. N° hors série. P. 54-101. Beyrouth. 1983-1984.
- BAZ Freddy. *"Éco-chiffre. Liban"*. Le Commerce du Levant. N° hors série. P. 33-42. Beyrouth. 1988.
- BOURSE DE BEYROUTH. *Rapport mensuel*. Beyrouth. Janvier 1975.
- DUCROT Bernard. *"La Bourse de Beyrouth peut-elle contribuer au financement des investissements."*? Le Commerce du Levant. N° 6. 15 Février 1961.
- ÉCONOMIE DES PAYS ARABES. *"Liban. La nouvelle réforme du code de la monnaie et du crédit"*. N° 188. Septembre 1973.
- ÉCONOMIE DES PAYS ARABES. *"Spécial Liban. Étude conjoncturelle de l'économie libanaise en 1973"*. N° 194, Mars 1974.
- FICHES DU MONDE ARABE. *"Liban, économie – système bancaire"*. N° 1362. 28 Août 1979.
- GEORGE Lucien. *"Le Liban ne fait plus peur aux banques"*. Le Monde. 22/6/1993.
- GHATTAS Émile. *"Lebanon's Financial Crisis in 1966: a Systematic Approach"*. The Middle East Journal. Middle East Institute. Washington D.C. Winter 1971.
- GHAZI Simone. *"La banque au Liban"*. Les Cahiers de l'Orient. 4e trimestre. Juillet-Septembre 1987.
- JOHNS Richard. *"Added Incentives for the Banking System"*. Financial Times. 10/12/1974.
- KARAM Chadi. *"Les banques libanaises 1963-1993"*. Les Cahiers de l'Orient. n° 31. 4e trimestre. 1993.
- KHOURY Gabriel. *"Relation entre association des banques et syndicats des employés de banque au Liban"*. L'Orient- Le Jour. 1/6/1974.
- MOGHAIZEL Joseph. *"Le secret bancaire"*. Assurance banques transports. 1966.
- MOORE Henri. *"Le système bancaire libanais. Les substituts financiers d'un ordre politique"*. Maghreb-Machrek. n° 99. Janvier-Février-Mars 1983.
- NAGGEAR Joseph. *"Le problème monétaire au Liban"*. Les conférences du Cénacle. Fondateur Éditeur: Michel Asmar. IVe année. N° 5-6. 25 Mai 1950.
- NASRALLAH Pierre. *"Chronique monétaire"*. Proche-Orient – Études économiques n° 71. Beyrouth. Janvier-avril 1972.
- NASRALLAH Pierre. *"Chronique économique et monétaire du Liban en 1973"* Proche-Orient – Études économiques n° 80-81. Beyrouth. Janvier - Décembre 1974.
- NASRALLAH Pierre. *"L'évolution de la situation monétaire au Liban en 1972"*. Banque n° 322. Octobre 1973.

أنجز طبع هذا الكتاب
في الأوّل من شهر أيلول سنة ٢٠٠١
على مطابع شمالي آند شمالي
في بيروت (لبنان).

- NASRALLAH Pierre. *"Réflexion sur l'évolution de la situation bancaire"*. Économie des Pays Arabes (EPA) – Volume 15 n° 174. Juillet 1972.
- NASRALLAH Pierre. *"Crédit cher... crédit rare... Pourquoi?"*. L'Orient-Le Jour. 1/9/1974.
- L'ORIENT-LE JOUR. *"Liban: la livre à la conquête du marché de financement international"*. 14/12/1972.
- L'ORIENT-LE JOUR. *"Histoire de la livre libanaise"*.
- L'ORIENT-LE JOUR. *"Les banques de crédit à moyen et long terme: une nécessité qui s'inscrit dans une double perspective locale et régionale"*. 1/6/1974.
- L'ORIENT-LE JOUR. *"Le système bancaire libanais"*.
- L'ORIENT-LE JOUR. *"Les banques libanaises: une expansion sans contrôle"*. 24/10/1974.
- PRINGUEY Roland. *"La place des banques françaises et des banques à intérêts français au Liban. Approche historique et actuelle"*. L'Orient-Le Jour. 1/6/1974.
- ROWLEY Anthony. *"The Secret of Success"*. The Times. 26/11/1974.
- U.N. Department of Economic and Social Affairs. *"Economic Developments in the Middle East. 1954-1955"*. New York. 1956.

المؤلّفان



جورج عشّي

- وُلد في مدينة طرابلس سنة ١٩٢٥.
- يحمل دكتوراه في العلوم الإقتصاديّة من جامعة جنيف ودكتوراه في الحقوق من جامعة باريس.
- بدأ حياته المهنيّة أستاذًا في جامعة دمشق ومديرًا لمكتب القطع في سوريا حيث شارك في تأسيس مصرف سوريا المركزي ثم انتقل إلى القطاع الخاص ليتولّى إدارة مصارف تجاريّة في دمشق ثم في بيروت، كان آخرها بنك الاعتماد التجاري للشرق الأوسط ش.م.ل. حيث شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام بين ١٩٨٨ و١٩٩٧.
- انتُخب في ١٩٨٩ رئيسًا لجمعيّة مصارف لبنان وشغل هذا المركز لولايتين متتاليتين حتى ١٩٩٣.
- منذ ١٩٩٨، يشغل الدكتور عشّي عضوية مجلس إدارة بنك عوده ش.م.ل. كما يتولّى مهمّة مستشار رئيس مجلس الإدارة.
- للدكتور عشّي، عدا أطروحتي الدكتوراه في جنيف وباريس، مؤلّفان تولّى تدريسهما في جامعة دمشق، أحدهما عن تشريع العمل في سوريا وضعه بالاشتراك مع الدكتور أحمد السمّان، والآخر عن النظام النقديّ في سوريا صدرت طبعته الأخيرة عام ١٩٦٢.

غسان العيّاش

- وُلد في بيروت سنة ١٩٤٧.
- يحمل دكتوراه في القانون العام (ماليّة عامّة) من جامعة باريس نانتير.
- تخرّج من معهد الإدارة والإنماء، فعُيّن سنة ١٩٧٧ رئيس دائرة في رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة.
- انتقل إلى العمل المصرفي سنة ١٩٨٢.
- عُيّن نائب حاكم مصرف لبنان بين كانون الثاني ١٩٩٠ وآب ١٩٩٣.
- خلال عمله في مصرف لبنان، وبتكليف من المجلس المركزي، بذل جهودًا مكثّفة بالتعاون مع جمعيّة مصارف لبنان لزيادة رساميل المصارف اللبنانيّة حتى تصبح متلائمة مع المعيار الدولي. وقد أثمر هذا الجهد بصدور التعميم الهام بهذا الصدد في آب ١٩٩٢.
- مستشار لمجموعة عوده ثم لدى بنك عوده ش.م.ل. منذ ١٩٩٣.
- له عدّة مؤلّفات في الشؤون الماليّة والمصرفيّة، إضافة إلى افتتاحيّات دوريّة ومقالات متخصّصة في الشؤون الماليّة والإقتصاديّة.